

باميلا آن سميث

ترجمة
الهام بشارة الخوري

فلسطين والملاسلطيون

دراسة تاريخية شاملة عن تطور المجتمع خلال ما يزيد عن
القرن (١٨٧٦ - ١٩٨٤) اجتماعياً ، اقتصادياً ، سياسياً والمراحل
التي مرّ بها مع تبيان لتطور القضية الفلسطينية ودور الفعاليات
الفلسطينية السياسية والاقتصادية في الداخل وفي المنافي .



فلسطين والفاشيون
١٩٨٣ - ١٩٧٦



دار الحصاځ للنشر والتوزيع

ځمشق ص. ب: ٤٤٩٠

هاتف: ٢٤٦٣٢٦

العنوان الاصلى للكتاب:

**PALESTINE AND
THE PALESTINIANS**

الطبعة الاولى: ١٩٩١

جميع الحقوق محفوظة
لدار الحصاځ

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية
رقم التصنيف
رقم التسجيل ٤١٨٨٢

باميلان سميت

فلسطين والملاسيقيون

١٨٧٦ - ١٩٨٣

ترجمة
الهام بشارة الخوري

المحتويات

الاهداء

مقدمة

الجزء الأول: المنظور التاريخي.

- (١) — فلسطين تحت الحكم العثماني.
— حكم الشيوخ وحروب العشائر.
— نشوء الملكية الخاصة.
— الاستيطان الأوربي.
- (٢) — تحول المجتمع الفلسطيني في الفترة ما بين ١٨٧٦ — ١٩١٧ .
— الاشراف.
— العائلات المالكة للأراضي.
— تجار المدن.
— الحرفيون والصناع المهرة.
— الفلاحون.
- (٣) — الانتداب البريطاني ١٩٢٢ — ١٩٤٨ .
— الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني.
— نشوء المجتمع الطبقي ١٩٢٢ — ١٩٣٦ .
— الثورة العربية والحرب الأهلية ١٩٣٦ — ١٩٣٩ .
— التقسيم والهزيمة والمنفى ١٩٣٩ — ١٩٤٨ .
- الجزء الثاني: الشتات الفلسطيني: ١٩٤٨ — ١٩٨٣ .
(٤) — افول العائلات الحاكمة، ١٩٤٨ — ١٩٦٧ ،
— هزيمة الحركة الوطنية ١٩٤٣ — ١٩٦٧ .

— العائلات الحاكمة تحت الحكم الاردني ١٩٤٨ — ١٩٦٧ .

— التحدي الوطني الجديد.

(٥) — القومية والبرجوازية.

— تحويل رؤوس الاموال.

— التجارة والاستثمار في الشتات ١٩٤٨ — ١٩٧٤ .

— الشركات الفلسطينية والمقاولون الجدد.

— التحدي والتراجع ١٩٦٤ — ١٩٧٤ .

(٦) — تجزؤ الفلاحين.

— اخضاع اللاجئين ١٩٤٨ — ١٩٦٤ .

— التحول الطبقي للفلاحين.

— الهجرة واليد العاملة المهاجرة إلى دول الخليج.

(٧) — الوطنية والصراع الطبقي ١٩٤٨ — ١٩٨٣ .

— الايديولوجية والطبقة ١٩٤٨ — ١٩٧٤ .

— م ت ف والوطنية الفلسطينية ١٩٦٤ — ١٩٨٣ .

الاهداء:

لقد أعرب الفلسطينيون على مختلف مشاربهم عن استعدادهم للإجابة على مختلف الأسئلة التي طرحتها عن فلسطين — وهي لا تنتهي — وكذلك عن تلك الأسئلة التي تتعلق بتجاربهم الشخصية. وحتى انهم لعبوا دوراً حاسماً في ايصالي إلى بعض الشخصيات المتحفظة. ومن بين الذين ساعدوني اذكر: ابراهيم ابراهيم، وليد ورشا الخالدي، يوسف وروز ماري صايغ، انطوان وروز ماري سعيد زحلان، مازن ويوسف البندك، رشيد حامد، محمود الغول، محمد زهدي النشاشيبي، حكمت النشاشيبي، برهان الدجاني، وأوصلوني كذلك إلى بعض القياديين في حركة المقاومة وبالتحديد: غسان كنفاني، بسام أبو شريف، نبيل شعث، شفيق الحوت. صلاح خلف (أبو اياد). هذا إضافة إلى العشرات الذين فضلوا أن تبقى اسمائهم طي الكتمان، غير ان انفتاحهم عليّ كأجنبية وبما ابدوه من كرم الضيافة الزايد، يؤيد فكرتهم في العيش في دولة قائمة على التعايش المشترك، وقد سمح لي كل من بسام الشكعة ومحمد ملحم ورشاد الشوا بمقابلتهم في لندن. وكذلك بعض المطلعين على الشؤون الفلسطينية ساعدوني عندما اعطوني خلفية واضحة عن السياسة العربية واهم هذه الشخصيات: لطفي الحولي، محمد سيد أحمد، محمد حسنين هيكل، الياس سابا، حلیم بركات، الأخضر الابراهيمي، وسماح فلابان.

أما في انكلترا فانتني اخص بالشكر ألبرت حوراني في جامعة اكسفورد، الذي امدتني ثقته بالشجاعة التي كنت احتاجها للبدء بهذا الموضوع الشاق، في وقت كانت فيه خيبة أملي من الحياة الاكاديمية في قمته. وإني لأقدر بالغ التقدير اهتمامه الكبير على مدى سنوات في متابعة مخطوطة الكتاب وتصحيحها رغم ما يعترضها من نواقص. لقد وافق المرحوم (مالكولم كين) على الاشراف على أطروحتي في جامعة كاليفورنيا — لوس انجلوس — وقد تركت وفاته المبكرة في نفسي — كما في نفوس الآخرين — فراغاً شخصياً ومهنيّاً من الصعب تعويضه.

ويتوجب عليّ أيضاً التوجه بالشكر لكل من (لوكانتوري) و (عفاف السيد

مرسوت) في جامعة كاليفورنيا — لوس انجلوس — اللتين ساعدتاني على تنمية اهتماماتي في الشؤون العربية. وميشيل جيلسنان الذي ساعدني ، من خلال حكايتيه النادرتين عن القبضات في شمال لبنان، وعن الطبقة العاملة الفقيرة في القاهرة، في فتح الآفاق امامي، ولباسم مسلم الذي كان حبه للشعر العربي والسياسة والتاريخ دوره في إثارة اهتمامي بالفلسطينيين. كانت الحوارات والاحاديث التي دارت بيني وبين عدد من اصدقائي المقربين عن الفلسطينيين وعن ضحايا القمع في أماكن اخرى، قد امدتني بالقوة في عزلي وانا منهمكة ليلاً وفي أيام العطل — بالكتابة.

ومنهم مريان ويل، سيندي هوران، فيلسفي ايد هولم، بربارة سميت واخوتي لين. وبقي ايمان (جوان اومانغ) كبيراً بالمشروع طوال السنوات التي استغرقها العمل وامتدني بالشجاعة خاصة اثناء غيابي الطويل بالخارج. وقرأت كل من (مي سيكالي و (سارة غراهام براون) اجزاء من المخطوطة ووافقنا على مساعدتي في جمع المراجع والبيبلوغرافيا.

لا أحد ممن ساعدوني أو قدموا شيئاً لهذا المشروع مسؤولاً عن الآراء التي سبقتها في هذه الدراسة كما لا تعني مساعدتهم، أنهم بالضرورة موافقون عليها غير أنه كان لاهتمامهم الكبير وحرصهم الزائد دوراً في اخراج هذا المشروع الى النور، وعاملاً مساعداً على اكتماله. واخيراً أوجه شكري للناس (ديفيد كروم) الذي وافق على العمل بينما كان الموضوع لا يزال غير مألوف في الأوساط العربية، والذي انتظر بصبر وتؤدة انتهاء الموضوع.

المقدمة:

يعود اهتمامي بالشرق الاوسط إلى حرب ١٩٦٧ عندما كنت اعمل محررة للأخبار الدولية في نيويورك، لقد استقال عبد الناصر ولكن جماهير القاهرة تدفقت إلى الشوارع بالملايين في مظاهرة حب أدهشت العديد من زعماء العالم. من هو ذلك الرجل، الذي ما فتئت حكومات بريطانيا والولايات المتحدة تلعنه، والذي لم يصبح بطل مصر والعالم العربي فحسب بل بطلاً من أبطال العالم الثالث بأسره؟. ومن هم أولئك المصريين الذين لم تثبط همهم اسوأ هزيمة عانت منها البلاد؟. وللأسف، ولأن كل الرسائل الاخبارية القادمة من القاهرة كانت ترمى في سلة المهملات لصالح تلك القادمة من تل ابيب، فقد اضطرت للجوء إلى الحياة الأكاديمية لمعرفة ذلك.

بعد أن حصلت على درجة الماجستير في الدراسات الشرق أوسطية من جامعة هارفرد، وجدت نفسي اواجه مهمة تقديم مخطط اطروحة الدكتوراة إلى دائرة العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا — لوس انجلوس —. كان عبد الناصر قد غادر المسرح ليحل محله الفلسطينيون تحت الاضواء. وجاء اهتمامي بالفلسطينيين ليتركز على ردود افعال الجماعات الفلاحية على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تعرضوا اليها في المنفى اكثر مما تركز على التنظيمات المسلحة وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية.

حتى لحظة شطب كلمة فلسطين من خارطة العالم عام ١٩٤٨ كان شعب هذا البلد زراعياً باعقليته، يستخدم انماط الانتاج التقليدية. بعد ذلك بعشرين عاماً أصبح هذا الشعب يضم اكثر الجاليات ديناميكية ومغامرة في العالم العربي.

إلى الخلف من رجال المقاومة كانت تقف صفوف من المهندسين والدكاترة والموظفين المدنيين ورجال الأعمال واساتذة الجامعات، ولعب العديد منهم دوراً رئيساً في تطور لبنان والاردن والعربية السعودية وباقي دول الخليج والذين كانوا أيضاً منخرطين في عملية تحويل «البرودولار» إلى الولايات المتحدة واوروبا قبل ان تخترع هذه الكلمة أصلاً.

كيف تمكن مثل هذا المجتمع، وبعد سنوات نفيه الطويلة منذ ١٩٤٨ ليس فقط من

البقاء ولكن من القيام بهذه القفزة الواضحة إلى العالم المعاصر، في حين أن مجتمعات أخرى لم تعان من القمع بالدرجة التي عانى منها الفلسطينيون، تجد نفسها ما تزال غارقة في التقاليد والفقر والاستغلال ؟ وما هو أكثر أهمية هو الكيفية التي تمكن بها الفلسطينيون من الحفاظ على هويتهم الجماعية، رغم الضغوطات التي شنت ضد مجتمعهم، وفي تحويلهم هذه الهوية إلى حركة تحرر وطني بدت بأنها تزداد قوة رغم تناقضاتها الظاهرة!

— لاحقاً وبعد ان تطور بحثي، أصبح واضحاً أن هذا الاصرار على الهوية الوطنية قد أثار اسئلة هامة حول الحفاظ على الولاءات التقليدية، داخل المجتمع الذي انتشر على مساحة واسعة من المناطق الجغرافية والذي يعيش تغيرات دراماتيكية في تركيبه الطبقي. هل جسدت منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات التي تكونها روحاً ثورية جديدة ولدت من هذه التغيرات في التركيب الطبقي، أم انها ببساطة اظهرت الشعور بالوعي الوطني الذي وجد ولم يتغير طوال سنوات المنفى ؟ هل تستطيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) أن تبقى في السلطة آخذين بعين الاعتبار الجيل الأصغر والأكثر نضالية؟

لقد تم البحث الأولي لهذه الدراسة في بيروت قبل الحرب الأهلية. ولسوء الحظ أن دراستي الأكاديمية لم تؤهلني لفهم الوضع الذي وجدته وذلك بسبب عدم وجود المواد الوثائقية والارشيف الوطني والدراسات عن المجتمع الفلسطيني، وكانت المشكلة المباشرة هي في تعريف من هم الفلسطينيون ، وتحديد الظروف التي عاشوا ضمنها منذ عام ١٩٤٨ ول هذه المهمة استفدت من الصحافة أكثر من استفادتي من علم الاجتماع، فبدأت بتجميع سلسلة مكثفة من المعلومات، واجراء المقابلات مع الفلسطينيين من جميع المشارب، بدءاً من المهاجرين الفلاحين الذين لا يملكون اوراقاً رسمية، والأكاديمي الحجول الذي يفضل أن يتحدث عن عمله العلمي، ورجل الأعمال الفخور الذي يتحدث عن انجازاته شعبه وسط المحن، والام التي فقدت ابنها في سبيل النضال، وانتهاء بالطالب الذي يأمل أن يصبح في صفوف مثقفي رجال المقاومة بعد تخرجه.

وفيا بعد عندما عدتُ إلى الولايات المتحدة، وبعد ذلك في عام ١٩٧٤ عندما عملت في لندن، تمكنت من اغناء تلك المقابلات — التي تشكل مستنداً للكثير من الانطباعات الواردة في هذا الكتاب — بمزيد من النقاشات المرتبة مع فلسطينيين قابلتهم في الشرق الأوسط وأوروبا وفي الولايات المتحدة سواء من أجل هذه الدراسة أو من أجل المجالات التي كنت اكتب فيها منذ اواسط السبعينات. وما ساعد في مهمة تحليل المواد ووضعها في إطارها التاريخي الذي يسمح باستنتاج ملاحظات مقارنة تلك الكتب والمراجع والمواضيع التي بدأت

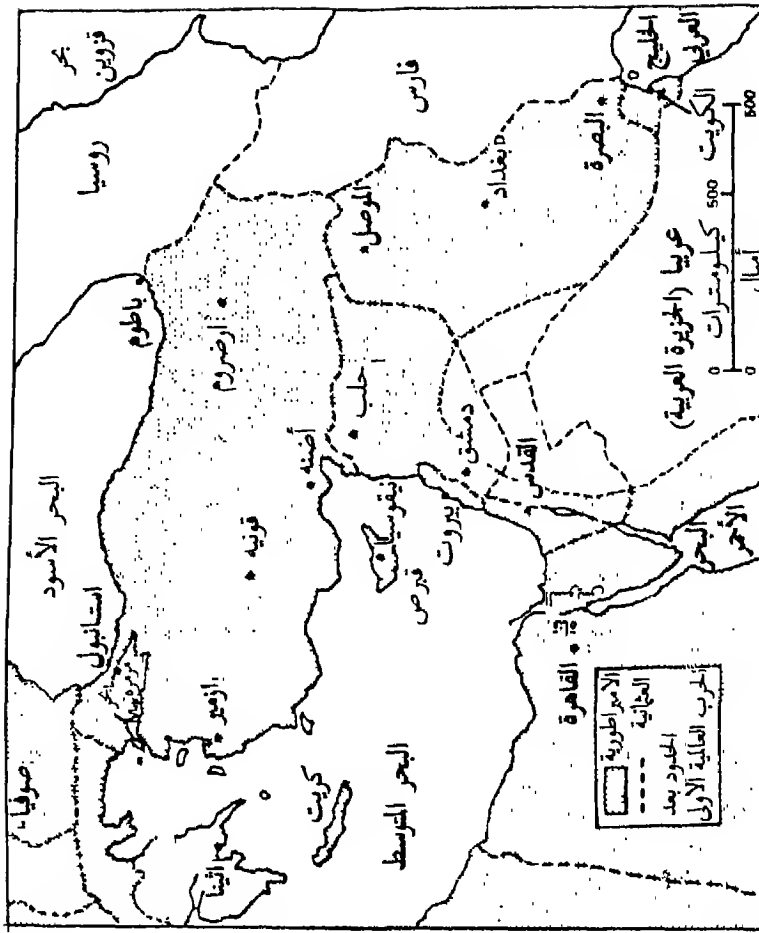
تظهر في السبعينات عن مركز الدراسات الفلسطيني ومركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) في بيروت، والدراسات الاخيرة عن المجتمع الفلسطيني والتي نشرت في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وخلال هذا العمل كنت احاول ان ابني صورة عن المجتمع الفلسطيني — والتغيرات التي طرأت عليه — مستخدمة الاثباتات المتوفرة أكثر من فرض نموذج من «الأعلى».

إن الظروف الصعبة التي يعيش فيها الفلسطينيون وضياح أو دمار الأرضيف الثمين يجعل تجنب التعميمات امراً مستحيلاً عملياً، هذه التعميمات التي قد تكون عرضة للتعديل لاحقاً عندما تظهر معلومات جديدة.

وتجب الاشارة إلى أن الأطر النظرية المتاحة لدارسي مجتمعات العالم الثالث رغم أنها لا توفر كميات كبيرة من المعطيات فإن هذه المعلومات تبقى متناقضة غالباً وتخضع لتفسيرات متنوعة. هذا وإن التقليد الليبرالي الموجود في العلوم الاجتماعية الامريكية، بتقسيمه المصطنع بين التقليد والعصرية، ونظرية التناقض، البنى والوظائف، غالباً ما تعاني من مركزية عرقية تجعلها غير مناسبة للعالم الثالث. وفي حالة المجتمع الفلسطيني، حيث خضعت تعريفات كلمات «فلسطيني» «لاجيء» «منفي» إلى حوارات وجدل مكثف، فإن اللجوء إلى المقاربات النظرية السابقة الذكر غالباً ما تقود إلى تمايزات خفية تربك المسألة أكثر مما توضحها.

على أية حال هناك مشاكل أخرى تظهر إذا ما حاول الدارس استخدام المنهجية الماركسية وحدها، فإلى جانب صعوبة تطبيق مفاهيم مثل الطبقة على مجتمع ما قبل الرأسمالية، فالندرة التامة في الأبحاث عن بلدان مثل لبنان والاردن والعربية السعودية والكويت تحتم على المرء أن يستخدم التحليل الماركسي المقارن المستخلص من دراسة المجتمعات التي قد يكون تركيبها الاجتماعي واقتصادها السياسي مختلفاً تماماً، والنتيجة النهائية غالباً ما تكون مراجعة «أو نقد النظرية الماركسية أكثر مما هي دراسة المجتمع قيد البحث.

هنا وببساطة حاولت استخدام ما سماه (رايت ميلز) «الخيال السيسولوجي»^(١)، وتفادي عثرات التجريبية المجردة من جهة والتنظير الحاسم من جهة أخرى. آملي أن يسر لنا هذا الاسلوب الطريقة التي، كما كتب بيترورسلي، تربط بها حياة الناس الشخصية اليومية بالتركيبات والحركات الأساسية في وقتنا هذا^(٢).



الجزء الاول

المنظور التاريخي

(١)

فلسطين تحت الحكم العثماني *

تمتاز المنطقة المعروفة تاريخياً باسم فلسطين بأنها من أكثر مناطق العالم تنوعاً بالتضاريس، فمن قمة جبل الجرمق الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ٤٠٠٠ قدم والواقع في تلال الجليل نزولاً إلى الجنوب ٣٥٠ ميلاً حتى صحراء النقب والبحر الميت الذي ينخفض عن سطح البحر بما يعادل ١٣٠٠ قدم. ويمتاز السهل الساحلي بمناخ بحر المتوسط، ورغم ذلك فإنه من المألوف هطول الثلوج شتاءً على الهضاب الوسطى وفي القدس، وفي أقصى الشرق تنحدر التضاريس بحدة وصولاً إلى غور الأردن حيث تعطي الحرارة والرطوبة هذه المنطقة خصوبة مدارية واضحة. مقابل ذلك لا يهطل في النقب وسهول غزة سوى (١٠) انشات من المطر سنوياً مما يجعل الزراعة غير مضمونة بدون توفر الري.

كانت فلسطين منذ زمن بعيد تشكل نقطة تقاطع طرق قارات العالم القديم الثلاث. وتعرض ممر مجيدو في الشمال الذي اشتقت منه كلمة هرجميدون والوديان المحيطة به لموجات من الغزو، ومن بينها الغزو الصليبي الذي قاده ريتشارد الأول، وكذلك سعى نابليون للوصول إلى الفرات عبر هذا الممر عام ١٧٩٩م، ولكنه أجبر على التراجع بعد ثلاثة شهور. أما جنوب البلاد فيشكل الجسر البري الوحيد بين آسيا وأفريقيا، وكذلك استوطنت القبائل السامية القادمة من الصحراء الواقعة إلى الشمال والشرق من فلسطين في الألف الرابع قبل الميلاد وهي في طريقها إلى بلاد النيل، بينما يعتقدان شعوب بحر إيجه والمعروفة باسم «فلسطينز» (الفلسطينيون) قد قدمت عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد تقريباً. واسست القبائل العبرية التي ذكرت في العهد القديم ممالكها في فلسطين في اواسط الألف الثاني قبل الميلاد بعد خروجها من مصر، غير أنهم أسبروا من قبل الآشوريين الذين ساقوهم إلى بابل، وبعد ثمانئة عام هزم

تنويه: نلفت الانتباه إلى أن الهوامش والمراجع في النص الأجنبي موضوعة أصلاً في نهاية الكتاب. وتبيناً للهوامش التي تتضمن شروحات، أو تعليقات فقد عمدنا إلى وضع نجمة (*) إلى جانب رقم الهامش الذي يتضمن شروحاً أو تعليقات وأثبتنا محتواه في أسفل الصفحة التي يرد فيها وذلك تسهيلاً للقارئ. كما وأثبتنا في نهاية الكتاب كافة المراجع والهوامش كما هي في النص الأجنبي ليعود إليها من يريد من الباحثين المتابعين.

الناشر

الاسكندر الأكبر البابليين، وقام خلفاؤه من بعده (البطالسة) بجعل فلسطين تابعة للإدارة في الاسكندرية المدينة الهلينية في مصر. ثم خلفهم الرومان الذين استولوا على البلاد قبل ميلاد المسيح بوقت قصير، وفي القرن السابع الميلادي استولت عليها قبائل البدو القادمة من شبه الجزيرة العربية إلى فلسطين حاملين راية الاسلام وتعاليم النبي محمد المقدسة.

حكمت فلسطين من العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) حيث استولى جيشه على الأرض التي كان يسيطر عليها المماليك - وهم طائفة من العبيد المتعلمين الذين حكموا فلسطين وجنوب سوريا ومصر وهزموا المغول في أواسط القرن الثالث عشر بعد الميلاد - ورغم أن خليفة السلطان سليم، سليمان العظيم (١٥٢٠ - ١٥٦٦) قد حصّن أسوار القدس وجعل منها حصناً منيعاً لقواته، إلا أن الحكم العثماني في فلسطين ضعف في القرنين السابع عشر والثامن عشر وباتت البلاد عرضة للغزو في مطلع القرن التاسع عشر عندما أرسل محمد علي ولده إبراهيم باشا في حملة من مصر إلى سوريا. وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر عندما عادت السيطرة العثمانية على فلسطين وذلك في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، قسمت السلطات العثمانية ريف فلسطين إلى مقاطعات ومناطق حكمها الشيوخ والأمرأ المحليون. أما في المدن الساحلية وبخاصة القدس، هذه البقاع الشبيهة بالبحاف المزركش، فقد امتزجت فيها حضارات وأديان وطرق حياة متنوعة بذرتها موجات الغزو، فأنتجت مزيجاً من الوداعة والفوضوية، حيث عاش المتصوفون المغاربة، والحرفيون الأرمن، وعلماء التلمود، والمرتقة البريطانيون والجندرية الاتراك، والتجار الروم الارثوذكس، جنباً إلى جنب مع التجار واصحاب الأراضي ونخبة علماء الدين الذين تبوأوا أعلى درجات السلم الاجتماعي الاسلامي السني.

طراً في نهاية القرن التاسع عشر تغير حاد وفجائي على ريف ومدن فلسطين، فمع الانهيار العثماني ظهر التسابق «الأوربي» للسيطرة على مناطق نفوذ لهم في فلسطين التي كانت موطن الأديان الثلاثة، وانخرطت بهذا الصراع كلاً من لندن وباريس وروما وبطرس برغ واستنبول، وتمخض هذا الصراع عن احتلال بريطانيا لفلسطين في العام ١٩١٧. قبل أن ندرس آثار هذا الغزو الأخير يجب أن ندرس حالة البلاد عشية تبوء السلطان عبد الحميد السلطة، وكيف اثرت اصلاحاته هذه على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس.

حكم الشيوخ وصراعات العشائر:

رغم أن فلسطين كانت اسمياً تحت الحكم العثماني، عندما تبوأ السلطان عبد الحميد

العرش في العام ١٨٧٦ ، إلا أن السلطة الفعلية كانت في أيدي عشائر البلاد الكبيرة، حيث كان على رأس كل عشيرة شيخ يكون عادة أقوى رجال عائلته في العشيرة^{(١)*}. واشتهر عن الشيوخ بأنهم كانوا يتمتعون بمهارة حرية عالية وبراء واضح أو باصول ارستقراطية. وكانت كل عشيرة ترتبط بشبكة واسعة من العلاقات اساسها رابطة الدم. وتنتمي هذه القبائل في النهاية إلى أحد الاتحادين الكبيرين... فإما إلى القبائل اليمانية وإما إلى القبائل القيسية.

الجدول ١ - ١: القبائل والعشائر في فلسطين عام ١٨٧٥ م

المنطقة	الاسم	مكان الاقامة الرئيسي
بئر السبع، غزة	العزازنة، الحناجرة، الطرابين (عائلة بني الستة) الطيحة، الجبارات	
منطقة يافا الساحلية	عرب الجرامانا، ابو كشك	
عكا	عرب الحواسي (الهنادي)	
وادي الفراغا	المسعودي، القاعور	
وادي بيسان	عرب الغزاوية	
الخليل	دار العمرو دار العز دار اللحام	دورا بيت جبرين —

* (١) في بعض المناطق ، وبالتحديد في جنوب فلسطين ، كان يحتل موقع الشيخ زعيم محلي يحمل لقب أمير ، وهذا من مخلفات الاستخدامات المملوكية . ولكن وما أنهم كانوا يعملون بنفس طريقة الشيوخ ونفس أسلوب التحالفات ضمن نفس التركيب الهرمي العام ، فقد أشارت إلى هذا النوع من الحكومات بالحكومات الشيخية . في مصر كان أقوى زعيم للمماليك ينتخب من قبل المشايخ ويسمى شيخ البلاد .

المنطقة	الاسم	مكان الإقامة الرئيسي
جنين ونابلس	دار الجرار	خانور
	دار طوقان	—
	دار عبد الهادي	عرابة
منطقة حيفا الساحلية	دار مادي	—
القدس		
منطقة بني مالك	دار ابو غوش	العناب
منطقة بني حسن	دار الشيوخا	المالكة
منطقة الدادية	دار العرفات	أبو دباس
	القرعان	البيرة
	الزبادنة (دار الخطيب)	بيت اكسا
	الدبرانه	دير دهبان
منطقة بئر حمر	دار العقل	فملين
بنو عامر منطقة	بنو حارث/ العويسات	رأس كوكير / العرج
وادي العرار		
بني زيد، منطقة		
بني مرج	البرغوثي	دير عوسانا
بنو صعب	الجيوسي	كور
منطقة الشعراويات	البرقاوي	شوقا
جماعين، جورا عمر	دار القاسم	بيت وجن
	دار الريان	مجدل يابا
مشارق البيتاوي	دار الحج محمد	بيت فوريك
	بنو شمس	بيتا

مصدر الجدول عمر صالح البرغوثي والدكتور خليل طوطح ، « تاريخ فلسطين » ، (القدس ١٩٢٢) ، ص ٢٦٥ — ٨ . وفي محمد عزت دروزة ، « العرب والعروبة » ، دمشق ١٩٦٠ . وفي نبيل بدران ، « التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني » ، (بيروت ١٩٦٩) ص ٢٩ — ٣٠ .

كان كل عضو في الاتحاد القبلي مجبراً على الثأر لأي ضرر يلحق بعضو آخر في الاتحاد^(٢). وتخضع القرى المجاورة التي يحكمها الشيوخ لسيطرة أحد الفريقين، في حين كان يتواجد في بعض المدن مثل البيرة والطية ودير جرير والقدس القيسيون واليمنيون^(٣). ويستطيع المسيحيون والمسلمون الانضواء تحت راية أحد الاتحادين، ويشارك أعضاء كل فريق في تكاليف تعويض الدمار الذي تحدثه الحرب، وبالزعامات الثأر والدفاع المشترك. ورغم أن بعض المؤرخين عزوا سيادة العنف في أواسط القرن التاسع عشر إلى وجود العشائر والقبائل، غير أن النزاع لم يكن متوارثاً في النظام القبلي. ففي الأحوال الطبيعية كان أسلوب التحكيم القبلي يحد من حجم العنف الذي يمكن حدوثه، ويضمن في الوقت نفسه الحماية الجسدية لكل عضو في العشيرة، وتوفر له الضرورات الحياتية في حالات الفقر والأزمات. وفي المناطق التي حافظت على نظامها الأصلي ازدهرت التجارة والزراعة بسبب عدم الانصياع للتجنيد الاجباري واعمال السخرة والضرائب الباهظة، إضافة إلى ذلك فإن الشيوخ المحليين كانوا يطبقون قانون ابراهيم أو (شريعة الخليل). وبخلاف الشريعة المحمدية التي كان يشرحها ويفسرها رجال الافتاء والقضاة الذين يعينهم السلطان من النخبة المدنية، فإن شريعة الخليل عكست القيم والعادات والتقاليد المحلية^(٤). في أوقات السلم كان شيوخ ريف فلسطين واقاربهم يجمعون ثروة لا بأس بها. وصف احسان النمر الذي ينحدر من اقوى العائلات في جبل نابلس، وصف مركز عشيرته قائلاً:

«كانت ممتلكاتهم متنوعة جداً تعكس امارتهم وعزهم. كانوا يملكون معامل الصابون والحمامات، ومزارع الخضار، ومعامل الفخار، والطواحين، ومعاصر الزيتون والسمن، والمتاجر، وفضل الاراضي... كانوا يورثون ممتلكاتهم إلى ذريتهم، وتبع ابنائهم خطاهم. وكانوا يقولون إنه كلما زادت ممتلكاتهم كلما كبرت ذريتهم، وبقيادتهم حافظت عائلة النمر على مركزها اكثر من ثلاثة قرون»^(٥).

وكانت هناك عائلات اخرى قوية في البلاد استطاعت أن تحتل منصب الوالي

- (٢) يعتقد أن الأسماء مأخوذة عن أسماء اسطورية لأخوين في الجزيرة العربية قبل الاسلام .
- (٣) في المعارك كان الجانبان يتميزان بزيائهما وأزيائهما . كان القيسيون يرتدون اللون الأحمر ، واليمنيون يرتدون اللون الأبيض .
- (٤) رغم أن معظم المسلمين في فلسطين من السنة ، إلا أنه لم يتبع المذهب الحنفي الذي يفضلته الأتراك العثمانيون سوى ١٠٪ فقط . أما الغالبية فكانوا يتبعون المذهب الشافعي ، فيما مارس ١٠٪ فقط المذهب الحنبلي .

العثماني، ففي الفترة ما بين ١٨٤٠ - ١٨٦٠ تناوب على منصب الوالي افراد عائلتي عبد الهادي وطوقان، كذلك عمل احد افراد عائلة عبد الهادي والياً عثمانياً لمدينة غزة لفترة ما^(٦).
 نبعت قوة الشيوخ وثرأؤهم من حقهم في جمع الضرائب وحفاظهم على الامن المحلي.
 وصف مؤرخ فلسطيني العملية على النحو التالي:

«كان يأتي في كل عام والي الشام من استنبول إلى دمشق ويعطي لكل شيخ في المناطق المحيطة عباءة شرف ومعها أوامره، أي اوامر الحكومة. بعد ذلك يقوم الشيوخ بجمع الضرائب التي كانت تجمع حسب حجم القرية، فالقرية الكبيرة تدفع ٥٠٠ زلطة أما القرى الأخرى فتدفع ٢٠٠ أو ١٥٠ زلطة. وكان مسؤول آخر يأتي إلى القدس للغرض نفسه»^{(٧)*}.

وإن كانت العملية تتطلب من الناحية النظرية سلسلة من الأوامر تصدر من الحاكم العثماني إلى الشيخ ومنه إلى الفلاحين، فإن الظروف السائدة في الريف فرضت اجراءاً معاكساً. وهذا ينطبق بالتحديد على فلسطين في أواسط القرن التاسع عشر، أي بعد هزيمة ابراهيم باشا وانسحاب قواته، حيث انشغل العثمانيون باخماد الثورات في البلقان وفي صد المحاولات الروسية لاحتلال القرم.

وعندما اضطرب الامن والقانون وتصاعدت حاجة (الباب العالي) للأموال والجنود، حاولت السلطات العثمانية الحصول على المزيد من الأموال، لذلك أوجدت نظام الالتزام الذي يجدد سنوياً إذا ما اثبت الشيخ قدرته على ايجاد القوة اللازمة لجمع الضرائب من الفلاحين وضمان سيادة الأمن والقانون في منطقته.

تأججت سياسة فرق تسد التي قلبت الشيوخ ضد بعضهم البعض وشجعت النزاعات القبلية والعشائرية، نتيجة للمنافسات التي كانت قائمة أصلاً، مثل الخلاف بين عائلة عبد الهادي وطوقان في نابلس وطولكرم وجنين، وبين شيوخ الخليل وبيت جبرين في الجنوب. وانفجر النزاع في العام ١٨٥٠ على شكل حرب اهلية في فلسطين كلها تقريباً استمرت بين مد وجزر حتى العام ١٨٧٤.

نشوء الملكية الخاصة:

مع تطبيق قانون جديد للأرض في عام ١٨٥٨ بدأ النظام القبلي بالانهيار واخذت

* (٧) الزلطة قطعة نقدية فضية تزن أربعة دراهم.

العشائر بالتحويل إلى عائلات أصحاب ملكية صغيرة من الأرض من ناحية، وبدأت عملية افقار الفلاحين من ناحية أخرى. فقبل تطبيق هذا القانون كان الباب العالي هو الذي يقرر حق جمع ضريبة الأرض. ثم فرض قانون الالتزام على كل مصادر جباية الضرائب: التجارية والحرفية في المدن، وضرائب الأراضي المبنية والمزروعة في الريف. وباستثناء بعض الممتلكات — المكونة بشكل رئيسي من البيارات وكروم العنب ومزارع الخضار في المدن وحولها والتي سُمح ببقائها كاملاً وقف منذ الفتوحات الإسلامية — أو بعض الأراضي التي منحها السلطان لبعض الأشخاص الذين خدموا الامبراطورية — فإن الملكية الفعلية للأرض بقيت في يد الدولة.

كان الملتزم مجبراً على التأكد من زراعة الأرض وعلى تسليم الضرائب إلى خزانة الدولة، مقابل ذلك يسمح له بالاحتفاظ بحصة مما جمعه لمساعدته في تسديد نفقاته. وفي حالة عدم زراعة الأرض أو تسليم الضرائب للدولة تصادر الأرض ويعين ملتزم جديد^(٨). يقوم الفلاحون بزراعة الأرض حيث يأخذ كل فلاح حصة تعتمد على عدد الثيران التي يمتلكها وكمية الأرض التي باستطاعته حرثها وبذرها. أما الملتزم فلا يظهر على المسرح إلا عند الحصاد، أي عندما يحين موعد جباية الضرائب للخزينة^(٩).

نظام توزيع الأراضي هذا، والذي يعرف بالمشاع كان سائداً في كل فلسطين في بداية القرن التاسع عشر، وهذا يفسر بقاء البلاد، وحتى في فترات الغليان، منطقة زراعية مهمة، فعندما يصبح جزء من البلاد غير صالح للإقامة بسبب زيادة غارات البدو أو انعدام الأمن ينتقل الفلاحون ببساطة إلى منطقة أخرى (خصوصاً في التلال) حيث يجدون أرضاً يبدرونها، وبما أن الدولة هي مالكة الأرض فإن انتاج الأرض يعود لمن يحرثها، وبما أن زراعة الأرض كانت جماعية فإن ملكية الأرض كانت أيضاً جماعية للفلاحين الذين يعملون فيها.

ومن أهم مميزات قانون الأرض الذي صدر في العام ١٨٥٨ ومرسوم تسجيل الأرض الذي صدر في العام نفسه، هي اعطاء عائلة الملتزم حق الوراثة في الالتزام. كما وأن تسجيل الأرض واصدار صكوك الالقب أعطى الملتزمين حق تنظيم ملكيتهم بحرية، عن طريق نقل الأراضي أو تصنيفها كوقف.

وأخيراً، وعلى الرغم من أن حق الدولة بمصادرة الأراضي غير المزروعة بقي قائماً، إلا أن تطبيق هذا الاجراء أصبح ضعيفاً لدرجة أن صاحب الأرض كان يقلب الأرض سطحياً فقط كل ثلاثة اعوام ليتجنب مصادرتها^(١٠).

أوضحت التعديلات التي اجريت على قانون الأراضي في السنوات التالية هذه المراسيم

وحددتها. ففي عام ١٨٦٧ حصل الاجانب على حق امتلاك الأرض وبعد ذلك بعامين سمح الدستور بأن تتحول اراضي الاميري(*) إلى اراضٍ للاستملاك إضافة إلى ذلك سمح لكل من يحول الأراضي الموات إلى ارض زراعية بامتلاكها، شريطة أن تدفع الضريبة المترتبة على ذلك^(١١). تحول الفلاحون إلى زراع مشاركين وشمل ذلك البدو الذين حرروا من حقوق الرعي وتعرضوا للطرد أو للمحاسبة من قبل مالِك الأرض الذي أصبحت الأرض مسجلة باسمه.

رغم أن قانون الأرض وتعديلاته لم يطبق بشكل متجانس في جميع أنحاء الريف إلا أن التغيرات التي أحدثها شجع نشوء الملكية الخاصة، لدرجة أن العديد من عائلات البلاد ذات النفوذ أصبحت من ملاك الأراضي وحصلوا على ثروة كبيرة في سبعينات القرن التاسع عشر. فعائلة عبد الهادي التي امتد نفوذها إلى مناطق واسعة حول مدينة نابلس امتلكت في العام ١٨٧٥ سبع عشرة قرية و ٦٠ ألف دونم من الأراضي وامتلكت عائلة الجبوسي التي كان مقرها الرئيسي في الكور، بالقرب من بني صعب ٢٤ قرية. أما عائلة البرغوثي فامتلكت حوالي ٣٩ قرية في منطقة بني زيد وبني مرج^(١٢). وفي جنوب فلسطين امتلكت عائلة التاجي (والمعروفة أيضاً باسم عائلة الفاروقي) حوالي ٥٠ ألف دونم من الأراضي حول مدينة رام الله. وامتلكت عائلة الطيان في يافا ٤٠ ألف دونم، أما عائلة الشوا فامتلكت حوالي ١٠٠ ألف دونم في غزة^(١٣). ويقال أن عائلة يهودية اسمها بيرغيمز كانت تمتلك ٢٠ ألف دونم في قرية أبو شوشة وحولها^(١٤).

مع نمو الممتلكات الكبيرة تناقص التضامن الجماعي بين العشائر، وأصبحت العائلات التي تتمتع بامتياز جمع الضرائب وحق نقل الملكية إلى الورثة غنية على حساب الفقراء الذين فقدوا الحق بالمشاركة في الامتيازات التي كانت في السابق تشمل العشيرة كلها. وزادت الفروق الاجتماعية نتيجة نزوح الفلاحين الفقراء والبدو إلى عدم تسجيل اراضيهم باسمائهم بل تسجيلها باسم شيخ العشيرة وذلك لتجنب الضرائب والتجنيد الاجباري (انظر الفصل الثاني). وعندما كسب مالكو الأراضي حق بيع الأراضي في أوائل القرن العشرين استفاد من يحمل صكوك ملكية الأرض على حساب أولئك الذين اعتمدوا على الحقوق التاريخية بزراعة الأرض، بينما لا يملكون صك ملكيتها.

(*) الأرض الأميري هي الأرض التي كانت تعطى لأمرء المقاطعات ثم تحولت هذه الأرض فيما بعد لتصبح للدولة ولن يعمل بها حق الانتفاع. الناشر

أدى نشوء الملكية الخاصة إلى انهيار الزراعة الاستهلاكية لتحل محلها محاصيل البيع والانتاج من أجل التصدير. وسادت زراعة الدرة — التي كانت تزرع أصلاً في حوران — في الجليل واجزاء أخرى من شمال فلسطين وكانت تصدر من هناك إلى موانئ أوروبا مثل تريستا ومرسيليا عن طريق عكا وحيفا^(١٥). وتوسعت زراعة الزيتون والسمسم في مناطق الجبال. هذا الانتاج الزراعي كان يصدر بعد تحويله زيتاً إلى أوروبا، وصابوناً وطحينة إلى مصر ومناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^(١٦).

أما التغير الكبير فقد طرأ على زراعة الحمضيات. أنشئت بيارات ضخمة في السهل الساحلي وصُدِّر حوالي ٢٠٠ ألف صندوق برتقال وليمون من ميناء حيفا في العام ١٨٩٠. وارتفع هذا العدد في العام ١٩١٣ ليصل إلى ١,٦ مليون صندوق^(١٧). أدت هذه الزراعة الرأسمالية إلى زيادة الأرباح. وبالنسبة للعائلات التي لم تملك أراضي مناسبة للزراعة الرأسمالية ورأس المال الضروري للتصدير فقد تحولت إلى منتجين صغار، في أحسن الأحوال، أو إلى محاصصين. أما نظام العشيرة السابق، والذي كان يؤمن التضامن بين افراد العشيرة الواحدة الذين تجمعهم رابطة الدم، فقد تحلل، وبدلاً من نظام العشيرة ساد نظام اجتماعي يحكمه السوق هذا النظام الذي أدى إلى تداخل وتكامل اقتصاد فلسطين مع الاقتصاد العالمي.

الاستيطان الأوروبي:

كان قانون الأرض الذي صدر في عام ١٨٥٨ واحداً من جملة قوانين عثمانية هدفت إلى اصلاح الوضع المنهار في أواسط القرن التاسع عشر. أحدثت هذه القوانين تغيراً حاداً في القواعد الاقتصادية والاجتماعية للحكم العثماني في فلسطين. ويضاف إليها المراسيم التي عرفت باسم التنظيمات والتي أوجدت نظام تعليم عصري يشمل انشاء الجامعات والكليات العسكرية والطبية، ومعاهد اللغات الأجنبية، ودورات في مواد علمية مثل المحاسبة والتجارة والقانون والهندسة والعلوم^(١٨).

أثرت هذه المراسيم على مكانة الاقليات المسيحية واليهودية، وألغت ضريبة الرأس التي كانت مفروضة عليهم ومنحتهم حقوق العضوية في مجالس الادارة التي أنشئت في الاقاليم وفي البرلمان الذي أُسس في اسطنبول في العام ١٨٧٦، وكذلك سمح لغير المسلمين بممارسة مهن القضاء والمحاماة في نظام المحاكم المختلطة الجديد، كما سُمح لهم بالحكم في القضايا الجنائية والتجارية^(١٩).

وأدخلت إصلاحات أخرى ، أخذت بالمفاهيم الغربية في العمل مثل الحق في إنشاء شركات مساهمة والفوائد، والسماح للمتقاعدين الأجانب بإبرام عقود قانونية ملزمة داخل الامبراطورية العثمانية^(٢٠). وفي نهاية القرن ، ولدى تفاقم أزمة الامبراطورية وديونها الخارجية أعطت تفويضاً كاملاً عن قطاعات اقتصادية — البنوك ، والمواصلات ، والنقل ، والخدمات العامة، والتعدين — إلى مستثمرين أوروبيين، في محاولة منها لدفع خطر الإفلاس، ومن أجل الحفاظ على بقايا الحكم العثماني في فلسطين والاقاليم الأخرى التي لم يخضعها الأوروبيون بعد.

وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ترافقت المراسيم التنظيمية مع سلسلة من الاجراءات تهدف إلى تشجيع المهاجرين على الاستيطان في الأرض واستثمارها. في البداية قدم المهاجرون من المناطق التي خسرتها الامبراطورية لصالح الروس أو الأوروبيين — هرب البشناق من هابسبرغ، والشركس من القوقاز، والمغاربة الذين انهزموا في نضالهم ضد الاحتلال الفرنسي لشمال افريقيا، وازداد فيما بعد عددهم عندما قدم مهاجرون ليسوا مسلمين من مناطق خارج حدود الامبراطورية. جاء بعض المهاجرين من بلدان مسيحية مثل فرسان الهيكل الالمان، والبروتستانت الامريكان إلى فلسطين، إلا أن أعلى نسبة من المهاجرين إلى فلسطين تشكلت من الجماليات اليهودية في روسيا واوروپا الشرقية، حيث خلقت المذابح والقمع روح مقاومة شديدة بينهم توجت بتأسيس الحركة الصهيونية.

في عام ١٩٠٠ وصل إلى فلسطين حوالي ٥٠٠٠ مزارع يهودي واستوطنوا في ١٩ مستعمرة تغطي حوالي ٢٧٥٠٠٠ دونم من الأراضي^(٢١).

أدى انفتاح البلاد على التجارة الخارجية، والاستيطان الاوروني والروسي إلى ارتفاع اسعار الأراضي وإلى موجة مضاربة استمرت حتى زوال الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨، ورغم أن معظم الاراضي العربية التي بيعت للمستوطنين اليهود بين العام ١٨٨٢ والعام ١٩٢٠ كانت ملكاً للمالكين غائبين يعيشون في بلدان عربية مجاورة، إلا أن العائلات الفلسطينية المقيمة في فلسطين جنت أرباحاً لا بأس بها، إما عن طريق بيع قطع اراضٍ صغيرة، وإما عن طريق السمسرة لبيع أراضي الآخرين^(٢٢). وسنبحث في الفصل القادم وبالتفصيل كيف أثرت هذه المضاربة، مع تزايد الملكيات الخاصة، وزيادة نسبة المستوطنين الأوروبيين، على المجتمع الفلسطيني، وكيف أدت إلى نشوء طبقة مالكي أراضي واسعة الثراء، وطبقة البروليتاريا الريفية المكونة من الفلاحين الاجراء والمحاصصين والمزارعين الصغار الفقيرين.

(٢) تحول المجتمع الفلسطيني في الفترة ما بين ١٨٧٦ - ١٩١٧

على الرغم من قصر الفترة بين ١٨٧٦ - ١٩١٧ تاريخ وصول الجنرال اللنبي إلى القدس، لكنها شهدت تغيرات سياسية واجتماعية عميقة تركت اثرها على المجتمع الفلسطيني، وخارج حدود هذا المجتمع، وبالأعم في الامبراطورية العثمانية، حيث كانت سياسة الانفراج التي أبقت على وحدة الأراضي العثمانية في حالة تراجع، فالتنافس البريطاني الفرنسي للسيطرة على شمال افريقيا والبحر الأحمر كان واضحاً، والباب العالي في اسطنبول كان منشغلاً باخماد الثورات في منطقة البلقان، ووصل التوسع القيصري حدوده الشمالية.

ففي عام ١٩٠٩ أي بعد ٣٣ عاماً من تولي السلطة خُلع السلطان عبد الحميد من قبل مجموعة من الضباط وبعض المثقفين الذين عُرفوا باسم لجنة الوحدة والتقدم واسمهم الشائع (تركيا الفتاة)^(١). وقد ترك خلع السلطان ارتياحاً في الأوساط الدولية، واعلنت اللجنة (تركيا الفتاة) بعد عام من اعتلائها سدة الحكم في استنبول عن نيتها بيعت الدستور الذي توقف العمل به من جديد منذ عام ١٨٧٧ وضمنت تركيا الفتاة حقوق جميع المواطنين على اختلاف اجناسهم وعقائدهم وجنسهم.

انعقد البرلمان وحضر الممثلون عن مختلف الولايات العثمانية ومن ضمنها فلسطين واخذوا مقاعدهم وطالبوا باصلاحات اكثر تطرفاً^(٢).

ومنذ انتصار حركة (تركيا الفتاة) كانت محاصرة من جميع الجهات، فقد اعلنت بلغاريا استقلالها عام ١٩٠٨ ، أما النمسا فقد ضمت اليها رسمياً «بوسنا — هرزغوفينا» وكريت اعلنت وحدتها مع اليونان، وبعد ثلاث سنوات أعلنت إيطاليا بانها تسعى لموطء

* ٢ — أرسلت الوفود من فلسطين ، من بينها سعيد بيك الحسيني وروحي بيك الخالدي وحافظ بيك السعيد . في عام ١٩١٣ انتخب أحد أفراد عشيرة العلمي ، وهزم أحمد عارف الحسيني أمام الناشطين ، عارف ، « تاريخ فلسطين » ، ص ١٢٠ — ١٢١ . انظر أيضاً زين زين ، « الأراضي العربية » ، كامبردج « تاريخ الاسلام » ، مجلد ١ ، ص ٥٨٦ — ٥٩١ .

قدم في شمال افريقيا، وكذلك أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الامبراطورية العثمانية والتي أدت إلى خسارة «تريبوليتانيا» و «دوديكانز» في عام ١٩١٢^(٣).

ثم خسرت ما تبقى لها في منطقة البلقان بعد أن أعلنت عليها الحرب دول تلك المنطقة^(٤)، أمام هذا التهديد العسكري المركب — الذي يهدد بزوال آخر أثر للحكم التركي في أوروبا وشمال افريقيا — أوقفت تركيا الفتاة العمل بالدستور عام ١٩١٣ ، وأعلنت عن حكم الحزب الواحد قبيل دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وأسست بقيادة ثلاثة من الباشاوات السيئي الصيت (وايتفر وطلعت وجمال) ديكتاتورية عسكرية^(٥).

إن سياسة التجنيد الاجباري والضرائب الباهظة ومصادرة الأراضي والحيوانات والعقارات، وتسخيرها لخدمة الجيش العثماني، أدت إلى اختفاء آخر تأييد ممكن للامبراطورية في الاقاليم العربية (وكما سبى بدأت الهجرة في هذه الفترة بالذات من فلسطين).

رافق تفتت الامبراطورية العثمانية اضطراب ايديولوجي اصاب العالم العربي^(٦)، حيث فشلت تركيا الفتاة في تطبيق برنامج الاصلاح الديمقراطي فعمدت إلى سياسة التتريك في عام ١٩١٤، معتبرة اياها الطريقة الوحيدة التي تحافظ على شرعيتها في مواجهة الاثنيات القومية التي اجتاحت أوروبا في تلك الفترة. هذا وعلى الرغم من المناداة بفكرة الوحدة الاسلامية، فإن ثورات الحركات الاصولية خصوصاً الثورة المهدية في السودان والسنوسية في ليبيا والوهابية في الجزيرة العربية وكتابات المصلحين السلفيين في القاهرة، دثرت وبسرعة أي توجه نحو الوحدة الاسلامية .

وساهم قرار تجميع العناصر التركية في أسيا الوسطى والاناضول والبلقان ببلورة شعور

* ٦ — من بين العديد من الدراسات عن هذه الحقبة ، تظل دراسة اليرت حوراني « الفكر العربي في العصر الليبرالي » (لندن ١٩٦٧) الدراسة التعريفية التاريخية لأصول القومية العربية . ودراسة جورج انطونيوس ، « اليقظة العربية » ، (بيروت ١٩٥٥ ، الطبعة الأولى لندن ١٩٣٨) ، تعتبر العمل الأول باللغة الانجليزية الذي يشرح القومية العربية من وجهة نظر عربية . ودراسة نيكي كيدي عن « جمال الدين الأفغاني مذكرات سياسية » ، (بيركلي ١٩٧٢) هي دراسة مفصلة عن الفكر الاصلاحى في الاسلام عند منقلب القرن . وتحتوي دراستا كل من تيباوي ، « تاريخ سورية الحديث » ، ويتضمن لبنان وفلسطين ، (لندن ١٩٦٩) ، وزين زين ، « العلاقات العربية التركية وظهور القومية العربية » ، (بيروت ١٩٥٨) تحتويان على مواد لاتوجد في مرجع آخر . هـ.إ. جيب ، « الاتجاهات الحديثة في الاسلام » (شيكاغو ١٩٤٧) رغم أنها قابلة لاعادة التفسير من قبل رؤيا المستشرقين إلا أنها تضم عرضاً واضحاً غير متاح في الدراسات التاريخية المعاصرة لتلك الفترة .

عربي بالجزيرة والاضطهاد أكثر من أي وقت مضى وانحصر الخيار العربي في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق والجزيرة العربية باحد امرين اما المطالبة بالحكم الذاتي ضمن حدود الامبراطورية شرط أن يطبق الاصلاح، واما المطالبة والعمل من اجل الاستقلال التام وتأسيس امة عربية واحدة.

إن تعبيرات هذه الايديولوجية الوليدة في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى كانت مشروطة بتغيرات اجتماعية واقتصادية فريدة شهدتها البلاد، وسوف تتوجه الدراسة هنا لبحث كيفية تأثير التغيرات على العلاقات الاجتماعية في فلسطين.

في نهاية القرن التاسع عشر كانت فلسطين مكونة من أغلبية فلاحية تسيطر عليها (النخبة) الحاكمة ومعزمتها من المدن، وتكونت هذه النخبة من شيوخ القبائل المكونة من العشائر. أما في فترة الحرب العالمية الأولى فقد حلت مكانها نخبة غير متجانسة مكونة من فئتين:

— الاشراف وهم المثقفون الارستقراطيون.

— العائلات وهم من العائلات المالكة للأراضي الواسعة وهذه العائلات

تحدرت من العشائر وجمعت الثروة والنفوذ وجردت الشيوخ من السلطة.

الاشراف:

الكتابات عنهم قليلة، ومع ذلك فإن (رجال القلم هؤلاء، المثقفين لعبوا دوراً حاسماً، في سياسة فلسطين واقتصادها، واحد أهم مصادر نفوذهم جاء من الاسلام الذي رفض تاريخياً الاعتراف — ولو نظرياً، على الأقل بتقسيم عالمي الوجود الروحي والوجود الدنيوي، اي بين العمل الدنيوي وبين تهبة الروح للآخرة.

وثمة عامل آخر ساهم في نفوذهم هو أن الحكام العثمانيين على خلاف حكام العهود السابقة كالأمويين والعباسيين الذين حكموا العالم الاسلامي بعد الفتوحات الأولى، لم يجر الاعتراف بحقهم في وراثة الخلفاء الراشدين من العالم الاسلامي ولذا استعمل لقب سلطان بدل لقب خليفة لتسمية الحاكم العثماني، وهو بالتالي تعبير عن سيطرة الامر الواقع ولا تعني الحق الشرعي بالولاية، وخلال قرون عديدة من الحكم التركي وزعت الجماهير الفلسطينية ولاءها على شكلين: ففي حين ابدت احتراماً واجلالاً للسلطات المدنية الرسمية ظل ولاؤها الحقيقي لرافعي القرآن والمؤمنين به أي الاشراف.

يحصل الأشراف على صفتهم كأشراف منذ الولادة إذ معظمهم يدعون تحدرهم من

اصل يرتبطهم بالنبي محمد أو أحد القادة العسكريين العظام الذين قادوا الفتوحات الأولى في القرن السابع الميلادي، وإذا ثبت هذا الاصل فيتمتعون عندها بامتيازات خاصة، حيث يعفون من دفع الضرائب ومن الخدمة العسكرية ومن ملاحقة القانون الجنائي، وزعيمهم ويسمى النقيب هو الذي يفصل بينهم، وإذا ما تطلب الامر حبسهم فيكون الحبس في بيته وليس في سجن الدولة^(٧).

أما مصادر ثروتهم فكانت من سيطرتهم على الأوقاف، والممتلكات والمؤسسات الخيرية. مثلاً أعطيت عائلة التميمي مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة جنوبي فلسطين من قبل عمر بن الخطاب الخليفة الثاني في القرن السابع اثناء الفتوحات الاسلامية وذلك على سبيل الوقف.

وعائلة الداودي (وعرفت فيما بعد بعائلة الدجاني) أعطيت وقف النبي داوود في الفترة نفسها، في حين أن جزءاً من عوائد الأوقاف كان مخصصاً لبناء المساجد والمدارس والحدائق العامة، ومن اجل توزيع بعضها الآخر على الفقراء والمحتاجين، أمّا الفوائد الآتية من الملكية غير المنقولة المبنية على أراضي الوقف أو من ضريبة العشر فقد كان الاشراف يحتفظون بها لأنفسهم من أجل تسديد النفقات التي ترتبها عليهم واجباتهم^(٨).

واعترف بالاشراف كهيئة في العهد العثماني وهي هيئة منظمة في طوائف، ولهم الحق في تسمية الأعضاء ومنحهم (الرمز المرئي) وهو ارتداء العمامة الخضراء، وإذا كان نظرياً يحق لأي مسلم أن يحتل أعلى المراكز الدينية في البلاد ومهما كان أصله، إلا أنه على الصعيد العملي كان الأئمة والقضاة بالإضافة إلى المفتي يختارون جميعاً من بين ابناء العائلات الشريفة، مثلاً: عائلة الخطيب اكتسبت سطوتها ونفوذها من خلال سيطرتها على موقع امام المسجد الأقصى في القدس، واستمرت سيطرتهم هذه حتى ثلاثينيات القرن العشرين وعائلة نسييه حملت مفاتيح القدس من قبل عمر بن الخطاب وذلك في نفس الوقت الذي منحت به عائلة التميمي الأراضي جنوبي بلاد فلسطين، واستمرت عائلة النسيبة بهذا الموقع حتى نهاية العهد العثماني.

وعائلة الدجاني — لم تكن من الاشراف — منحت من الوالي العثماني محمد آغا ابو نبوت موقع مفتي يافا على اثر تراجع نابليون، كذلك مارست هذه العائلة مهام القاضي والعمدة أيضاً^(٩).

في بعض الاحيان كان الاشراف اقوى من منافسيهم الاقطاعيين وهذا ما حصل إبان حكم احمد باشا الحزار في اوائل القرن التاسع عشر في عكا، إلا أن سلطتهم بدأت بالتراجع

في الريف لذا ردوا على ذلك باقامة التحالفات مع بعض العائلات الكبيرة في القدس مثل الحسيني والخالدي والنشاشيبي وكذلك عائلة العلمي التي يعود أصلها إلى مدينة غزة. في البداية طالبت هذه العائلات بامتيازات الاشراف وفي حالات كثيرة اصبحت هذه العائلات لا تختلف كثيراً عن الاشراف ضمن المجتمع الفلسطيني^(١٠).

استفادت الطبقة الحاكمة الجديدة بطرفيها من نظام الأراضي الجديد في فلسطين، إذ أدت الفوضى وانعدام الأمن خلال الحرب الأهلية إلى زيادة مساحة الأراضي المسجلة كأراض وقفية وبهذا زادت مساحة الأراضي والممتلكات التي حاز عليها الاشراف وحلفاؤهم، لأن تحويل الأراضي إلى الاوقاف كان يعني عدم القدرة على مصادرتها من قبل السلطات العثمانية حتى وإن كان السبب عدم زراعتها أو عدم دفع المستحقات التي يطالب بها الوالي^(١١).

كذلك استفاد الاشراف وحلفاؤهم من نظام الوراثة السائد في فلسطين الذي بموجبه كانت الأراضي على مدى الاجيال القليلة المتعاقبة تتحول إلى قطع صغيرة مفتتة وعبر تسجيلها كأراض وقفية تخلصوا من نظام الوراثة القاسي^(١٢)، وبناء عليه تمتع الاشراف والعائلات الكبيرة في القدس بمستوى عالٍ من التطور والازدهار أعلى من ذاك المتوفر لنظرائهم في كل من بغداد والقاهرة ومكة والمدينة، حيث كانت الدوافع لتحويل الأراضي الزراعية والمدينة إلى اوقاف في القرن التاسع عشر مختلفة عما كانت عليه في فلسطين وكذلك كان الحال مع نظام الوراثة.

اسهمت فترة التنظيمات ومركز السلطة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني والتي اتسمت بالعنف والقمع بتوفير اساليب جديدة للعائلات الكبيرة والاشراف للاستفادة من ممتلكاتهم وراثتهم ونفوذهم وظهر ذلك بطرق مختلفة:

— شغل ابناء العائلات الكبيرة والاشراف المدارس الجديدة ودوائر الدولة التي كانت حكراً عليهم ولهم. استفادوا فيما بعد من ذلك حيث أصبح الموظفون المدنيون والضباط العسكريون من اقاربهم وبنائهم فاحتكروا بذلك التقدم والتطور على الصعيد الفلسطيني في العهد العثماني^(١٣).

* ١٢ — بدران ، ص ٢٠ . غرانونت . ص ١٥٢ — ١٥٣ . كلود كاهن في « الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات » ، (كامبردج ، تاريخ الاسلام مجلد ٢ ، ص ٥١٩) ، يشير إلى أن مثل هذا التسجيل ظهر ليضمن أن تبقى وراثة الأراضي للذكور من أفراد العائلة ، وكان هذا مخالفاً للشريعة الاسلامية التي نصت على حق الوراثة بغض النظر عن الجنس .

— في أواخر العهد العثماني أصبح النظام الوراثي يحكم احتلال المراكز الدينية مما مكن الاشراف من السيطرة على تسلسل السلم الوظيفي الديني وبالتالي السيطرة على مجمل الأوقاف^(١٤).

وكما سنرى فيما بعد فإن السطوة التي اقترنت بالسيطرة على المراكز الحكومية مكنت العديد من أبناء هذه العائلات من الاستفادة من امتيازاتها وراثتها المادي بعد تأسيس دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ .

— مع ترسخ الامن وتوسع الزراعة في عهد السلطان عبد الحميد ارتفعت عائدات الأوقاف وبالتالي زادت دخول الاشراف مما مكنتهم وحلفاءهم من شراء الأراضي البور والأراضي غير المزروعة بأسعار بخسة بفضل المواقع التي شغلها ابناؤهم في الوظائف والحكام العثمانية (القضاة والحكام الذين يفصلون بالخلافات المتعلقة بملكية الأرض، اكثرهم من صفوف الاشراف كما رأينا سابقاً) حيث لعبوا الدور الاساسي في تحديد الأراضي المناسبة والسعر الذي تستحقه والمساحة التي تعرض في المزاد العلني، هذا الدور عزز نفوذهم بين اولئك الراغبين بشراء الأرض وساعدتهم على كسب مبالغ كبيرة^(١٥).

— التغيير الذي طرأ على نظام تقدير المواسم والمبالغ المستحقة من اعشار وغيرها مكنتهم من كسب المزيد من المنتوج قبل الموسم، وبهذا التراكم المالي من ممتلكات واريضي وقف تمكنوا من الانخراط بالعمليات التجارية ومن جمع الثروات عبر توفير السوق للمنتوجات الزراعية الفائضة وتوفير المال اللازم الذي يحتاجه الفلاحون لتحويل محصول العام القادم^(١٦).

— وأخيراً تمكن الاشراف على أثر التغييرات في قانون الأراضي من حيازة ممتلكات كبيرة عبر تسجيل الأراضي المشاع باسمائهم لأنه لم يكن امام الفلاحين الغارقين في الديون خيارات كثيرة فاما تسجيل الأرض باسم الشريف وهي أحسن الطرق المتاحة للتخلص من الضرائب الباهظة وأما الخضوع لسياسة تركيا الفتاة بخصوص التجنيد الاجباري، وإضافة إلى أن الوقف يحميهم من الضرائب التي لا يستطيعون دفعها كذلك أمنت هذه الطريقة عدم سحب ابنائهم إلى الخدمة الاجبارية^(١٧).

العائلات المالكة للأراضي:

خلافاً للأشراف الذين حازوا على نفوذهم وموقعهم منذ الولادة (بالوراثة) فإن أبناء العائلات الكبيرة مالكي الأراضي والعشائر، سيطروا على الريف بفعل قوة روابط القرابة والدعم التي تربط بينهم، واستمدت قوتهم أيضاً من اعداد افراد العشائر الكبيرة التي زرعت

واستثمرت المحصول وحمت الأرض من غارات البدو المدعين بحقهم على هذه الأرض، وكما رأينا سابقاً فإن سلطة الشيوخ على عشائرتهم المستمدة من شبكة القرابة مكنتهم في فترة الضعف العثماني من تثبيت بعض افراد عائلاتهم كولاة.

في مطلع القرن التاسع عشر كانت فلسطين مقسمة إلى مقاطعات ونواح وقرى وعلى رأس كل منها شيخ أو أمير من السكان المحليين الذين تربطهم صلة القرابة أو الانتماء^(١٨) وعادة تختار القرية أو العشيرة أو العائلة شيخها، ويوافق على هذا الاختيار مباشرة الوالي العثماني ويمنح الشيخ حق التصرف بالأراضي، وبعد الحرب الاهلية وفترة التنظيمات مُنح الشيوخ حق الوراثة في الالتزام وفيما بعد أُعطوا حق التصرف بالأرض.

في أواخر العهد العثماني عرض حق الالتزام بالمراد العلني، ليعتد به من يدفع مبلغاً أعلى وبالنتيجة أصبحت العائلات التي اكتسبت حق الالتزام الوراثي من أقوى العائلات ضمن العشيرة الواحدة، وتميز الشيوخ الذين تمتعوا بهذا الحق عن غيرهم وباتوا يشكلون طبقة متميزة دخلت في صراع مع الشيوخ الآخرين الذين لم يكتسبوا نفس الحقوق. ومن جانب آخر دخلوا في صراع مع الفلاحين، هذا على الرغم من أنهم جميعهم من أبناء عشيرة واحدة. واسهمت التطورات التي طرأت على الامبراطورية العثمانية في زيادة حدة التباين بين الشيوخ الذين حازوا على كثير من الامتيازات التي خصل عليها الاشراف وبين تلك الفئة التي تعمل على متابعة أعمال وملكيات الاشراف وغيرهم، وذلك بما حصلت عليه عبر سيطرتها على مواقع هامة في الدولة والجيش وعبر ارسال ابنائهم للتجصيل التعليمي العالي في الكليات ومعاهد التدريب في استنبول.

وتدريجياً سيطرت هذه العائلات على العائلات الأخرى التي لا تمتلك نفس المؤهلات وحظي بمراكز السلطة هذه أبناء العائلات القوية (أي مالكة الأراضي الكبيرة). أما اقربائهم من الفقراء فقد ابتعدوا تدريجياً عن مراكز القوى والنفوذ أي عن الوجاهة لدرجة أن بعضهم كان يعيش حياة لا تختلف كثيراً عن حياة وظروف الفلاحين، وكانت مصاهرة عائلة أو عشيرة قوية توفر في بعض الاحيان مخرجاً لهؤلاء الشيوخ من الفقر، لكن هذا الطريق لم يبق مفتوحاً أمام الشيوخ الفقراء لأن العشائر القوية قررت الامتناع عن مصاهرة العشائر الأخرى كما حصل مع عائلات البرغوثي والجويوسي وعبد الهادي^(١٩).

* ١٩ — عمر الصالح البرغوثي، «القطاع في فلسطين، العرب»، ١١ آذار ١٩٣٣، موجود في بدران ص ٣٢. في عام ١٩٣٠ وصل عدد أعضاء عائلة البرغوثي إلى ٣٠٠٠ فرد، وكان تعداد كل من عائلتي الجويوسي وعبد الهادي ٦٠٠. لمعرفة عدد القرى التي ملكتها كل عشيرة انظر الصفحة (١٩).

في نفس الوقت كان موقع الشيوخ ونظام العشائر ككل يتعرض للخطر نتيجة التغيرات التي طرأت على الامبراطورية العثمانية عندما تعاضم دور الاشراف الذين استغلوا نفوذهم في المدن وسيطروا على الأرض والسوق، الأمر الذي افقد الشيوخ سيطرتهم على الانتاج الزراعي وعلى تصريف المنتوجات الزراعية في السوق الداخلية، وعلى الرغم من أن فترة السلطان عبد الحميد وما وفرته من أمن ساعده على استصلاح اراضٍ جديدة توسعت من خلالها ممتلكاتهم، غير أنها حرمتهم من أهم مصدر لقوتهم وهو قدرتهم على تأمين السلامة، لذلك وجد الفلاحون أنه من غير الضروري بعد الآن الاعتماد على الشيوخ لتأمين الأمن، كذلك عجز الشيوخ عن تأمين استمرار ولاء اقربائهم الذين كانوا يحظون به فيما مضى.

كذلك تفككت التحالفات مع البدو الأمر الذي افلت زمام المبادرة من ايديهم فيما يخص سيطرتهم على القوافل التجارية الداخلية المربحة. في بعض الحالات كان الشيوخ يأخذون سلطة حماية طريق الحج السنوية إلى مكة، ولما عجزوا عن حمايتها قلت الدفعات التي يأخذونها من خزينة الدولة العثمانية عما كانت عليه في السابق.

مع بداية الحرب العالمية الأولى انهارت سلطة الشيوخ بشكل حاد مع ظهور نظام جديد يسيطر عليه الاشراف والعائلات ذات الملكية الكبيرة من العشائر، ورغم خسارة الشيوخ للجانب المادي إلا أنهم احتفظوا بالقابهم وهيبتهم بين الفلاحين، في حين انتقلت السلطة والنفوذ إلى زعماء العائلات ذات الملكية الكبيرة مثل آل عبد الهادي وطوقان والشوا والبرغوثي والحيوسي، الذين استغلوا ملكيتهم للأراضي واستغلوا سيطرتهم على مراكز السلطة وعلاقات القرى من أجل توسيع نفوذهم السياسي وكسب الأموال لتعزيز زعامتهم وقدرتهم على المنافسة في مجتمع أصبح فيه تراكم واستثمار رأس المال أمراً على غاية من الأهمية . وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية كان يتوجب أن يؤدي تراكم رأس المال وتركزه في أيدي عائلات مالكة قليلة، إلى استثماره في الصناعة لخدمة السوق المحلية، غير أن عائلات قليلة أقدمت على ذلك، فمثلاً عائلة طوقان استغلت جزءاً بسيطاً من أموالها في تطوير صناعة الصابون في مدينة نابلس، وعائلات أخرى انشأت بعد عام ١٩٠٠ بضعة معامل صغيرة للأغذية ومطاحن للحبوب ومعامل للقرميد^(٢٠). واستغلت مبالغ كبيرة في

* ٢٠ - عارف ، « تاريخ فلسطين » ص ١٢٤ - ١٢٥ . وقت مجيء الانتداب كان هناك حوالي خمسين مصنع صابون في يافا وحيفا ونابلس . ولاعتبارها من الكماليات لأنها مصنوعة من زيت الزيتون كان معظم الانتاج السنوي البالغ ٨ آلاف طن يصدر إلى مصر وسوريا وأجزاء أخرى من العالم العربي .

توسيع زراعة الحمضيات. غير أن مجمل النشاطات لم تساهم في تطوير القطاع الصناعي في فلسطين ولم تؤد إلى نشوء برجوازية وطنية^(٢١). أما الاستغلال الرئيسي لفائض رأس المال فقد اتجه إما إلى شراء المزيد من الأراضي وإمّا إلى غط استهلاكه واضح، مضافاً إليه دفع أموال طائلة كمهور، ودفع مبالغ كبيرة لعدد من الاتباع، عملاء — حراس — وسطاء إضافة إلى تائيث منازل فخمة في المدن.

إبان ثورة تركيا الفتاة توضحت صورة سوء استخدام رأس المال، عندما عادت الانتخابات المحلية والبرلمانية إلى الظهور، فحاولت كل عائلة من هذه العائلات التأثير بشكل أكبر على اقربائها ومنافسيها مظهرة تفوقها المادي كمحاولة لتعزيز نفوذها السياسي وسيطرتها على صناديق الاقتراع، وذلك عندما باتت العائلات الكبيرة مقتنعة بأن شروط اللعبة بهذه المرحلة قد تغيرت حيث لم تعد روابط الدم وحدها تكفي بل يجب ان تعزز بدفعات مالية ووسائل أخرى لضمان ولاء هؤلاء الاتباع، وأظهرت كذلك عدم قدرتهم على منافسة التجار المسيحيين الذين استفادوا من التعرفة الجمركية المخفضة التي تفرض على السلع المستوردة «انظر لاحقاً»، وكذلك لم تنجح العائلات المالكة بلعب دور مهم بالنشاطات الاقتصادية كبناء الطرق وسكك الحديد وتوزيع المياه والكهرباء والبنوك وتصدير المحاصيل من حرير وتبغ وملح والمرحمة جداً، ذلك لأن الباب العالي منحها إما للشركات الأجنبية وإما لاشخاص — لاسيما المسيحيين — تفضلهم السفارات الأجنبية.

تجار المدن:

كانت التجارة الخارجية في العهد العثماني بأيدي الاقليات غير المسلمة من يونان وإيطاليا وفرنسا وبعض السكان المحليين الذين استفادوا من الامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأوروبية^(٢٢). ورغم اقتصار منح الامتيازات في البداية على

• هنا صلح، «فلسطين وتجدد حياتها»، (القدس ١٩١٩)، ص ٧٨. بدران، ص ٤٧.
 * ٢١ — لمعرفة حجم الاستثمار العربي في زراعة الحمضيات يجب معرفة أن من ٥٧٠، ٦٠٨، ١ صندوقاً التي صدرت عام ١٩١٣ من يافا، كان للمزارعين العرب ٦٥٪، وللبيوت ٢٤٪، وللألمان ٢،٥٪، بدران، ص ٤٣.
 * ٢٢ — لويس، ص ٤٤٨ — ٤٤٩. كاهن في كامبردج تاريخ الاسلام، مجلد ٢، ص ٥٢٢ — ٥٢٣. استعمال كلمة أجنبي هنا يمكن أن يقود إلى سوء فهم، فهي تشير بالحقيقة إلى التجارة القائمة بين دار الاسلام ودار الحرب، أي بين المسلمين وغير المسلمين من الولايات العثمانية نفسها وداخل العالم الاسلامي حيث انخرط التجار المسلمون بتجارة بعيلة وازدهرت الاميراطورية كلها بسبب هذه التجارة المزدهرة. انظر سمير امين، «الامة العربية»، (باريس، ١٩٧٦).

القناصل الاجانب إلا أن وكلاءهم المحليين المسيحيين واليهود تمكنوا من الحصول على براءة من السفارات الأجنبية فاكسبوا على اثرها امتيازات على صعيد الجمارك والضرائب التي تُفرض عادة على البضائع الأجنبية^(٢٣).

وتحت وطأة الضغوط الأوربية اتسعت دائرة الامتيازات لتشمل في سبعينات القرن التاسع عشر التجار المحليين غير المسلمين ورفع القيود المفروضة عليهم، واثاحت لهم هذه الامتيازات الانخراط بالتجارة الداخلية بعد أن حظرت عليهم في السابق لحماية السوق الداخلية.

وكما أشار احد المؤرخين «تمتع التجار غير المسلمين بافضل ما في العالمين المساواة مع المواطنين العثمانيين، واستمرار الفوائد الاقتصادية والقانونية في ظل الامتيازات»^(٢٤).

لكن لا يمكننا أن نعزو التطور السريع لهذه الطبقة ما بين ١٨٧٦ — ١٩١٤ ، إلى الامتيازات وحدها، بل كان ازدياد السكان الناجم عن الهجرة والتكاثر، والازدهار الاقتصادي هما اللذان وفرا البيئة التي اشتغل بها التجار، وهنا ساهمت الامتيازات ايضاً بتطوير أوضاعهم، وشكلوا في فترة الحرب العالمية الأولى برجوازية تجارية وليدة — وإن كانت من النوع الكمبرادوري — والتي كان يمكنها أن تتحدى قوة الاشراف والعائلات المالكة بنجاح وأن تفتح الباب امام نشاطات رأسمالية اكبر لولا اضطهاد تركيا الفتاة، والهزيمة التي منيت بها في الحرب.

لقد أدى استقرار الأمن بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني إلى ازدياد عدد السكان وإلى هجرة أعداد كبيرة من المسيحيين واليهود إلى فلسطين، ورغم أن الاحصائيات المتوفرة عن هذه الفترة قليلة إلا أن التقديرات المتوفرة تشير إلى أن مجموع السكان ازداد من نصف مليون عام ١٨٩٥ إلى ٧٠٠.٠٠٠ عام ١٩١٧ ، أي بزيادة مقدارها ٤٠٪ في أقل من عشرين عاماً^(٢٥).

أحد اسباب هذه الزيادة تعود إلى الهجرة اليهودية التي ارتفعت بعد تأسيس الحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧ .

وتضاعف عدد السكان اليهود بين عامي ١٨٩٧ — ١٩١٤ في فلسطين من ٥٠٠٠٠ ليصل إلى ١٠٠.٠٠٠^(٢٦). عاشت غالبيتهم أي حوالي ٦٠.٠٠٠ في القدس وضواحيها وحوالي ١٢٥٠٠ في صفد والحليل وحوالي ١٢٠٠٠ في يافا ومستوطنة تل ابيب التي اسست حديثاً^(٢٧).

بالاضافة إلى الهجرة اليهودية كانت هنالك هجرة البعثات التبشيرية المسيحية من

أساتذة وعاديين. وقفزت نسبة السكان المسيحيين من ١٠ ٪ في الجزء الأول من القرن الماضي إلى ١٦ ٪ في عام ١٩١٤ (٢٨).

أدت الهجرة وكذلك الازدياد الطبيعي السريع للسكان المحليين المسلمين إلى مزيد من التطور الاقتصادي الذي استفاد منه التجار، (حدث نمو سريع وبشكل خاص لمدينة القدس والمدن الساحلية، إذ ازداد عدد سكان القدس من ٣٥ ألف نسمة عام ١٨٨٠ إلى ٨٠ ألف نسمة عام ١٩١٥. أما عدد سكان يافا فقد تضاعف أربع مرات في الفترة نفسها إذ قفز الرقم من ١٠ آلاف إلى ٤٠ ألف، وكذلك ازداد عدد سكان حيفا التي كانت مدينة صغيرة أثناء تولي السلطان عبد الحميد حيث كان يبلغ عام ١٨٨٠ حوالي ٥٠٠٠ نسمة ليصل إلى ٢٠٠٠٠ نسمة عام ١٩١٥ (٢٩).

استفاد التجار المسيحيون بالتحديد من التمدن وارتفاع أسعار الأراضي الذي ترافق معه، لأن هذه الأراضي كانت في الأماكن القريبة من السفارات والقنصليات الأجنبية، وكذلك قرية من الموانئ ومن مراكز التجارة العالمية (٣٠). ففي حين استثمرت العائلات المالكة المسلمة أموالها في الأراضي المدنية والريفية واستفادت من ارتفاع أسعار الأراضي والاجور، فإن التجار المسيحيين استفادوا من ازدياد الطلب على المنازل وعلى مواد البناء والخدمات واستفادوا كذلك من ارتفاع أسعار الأراضي واجورها.

أدى تدفق المستوطنين والحجاج إلى ازدياد عائدات السياحة والطلب على الفنادق والمساكن المؤقتة، وبدءاً من عام ١٩١٤ كان يصل حوالي ٤٠ ألف زائر بشكل رئيسي عن طريق ميناء يافا الذي أصبح مركزاً مزدهراً ببناء الفنادق، واستفادت مدن أخرى كالقدس وحيفا من هذا التدفق وشهدت زيادة في الخدمات المقدمة للسياح وكذلك في بناء الفنادق والتكيات (٣١).

تراكمت الغروة لدى التجار المسيحيين نتيجة السيطرة المطلقة على السلع الغربية المستوردة في وقت تزايد فيه الطلب على تلك السلع وانتشر بين مختلف طبقات الشعب وفئاته بعد التوسع الذي حصل في التجارة والزراعة والاستثمار، إذ ارتفعت قيمة المستوردات عبر الموانئ الثلاثة الأساسية غزة حيفا ويافا إلى ستة أضعاف أي من مبلغ قدره ٢٤٠ ألف جنيه استرليني في عام ١٨٨٦ إلى ٣١٠ ألف جنيه استرليني عام ١٩١٣ (٣٢). وإضافة إلى السلع

* ٣٠ — عام ١٩١٣ كان سعر الأرض في وسط القدس أعلى بست أضعاف من سعر الأرض خارج السور. في يافا وحيفا كان الفارق أكبر، غالباً ما كان يصل من ١٥ إلى ٢٠ ضعفاً من سعر الأراضي خارج البلدة. روين، ص ٥١٩ — ٥٢٠.

الترفيهية المستوردة من الغرب كالتياب والحرير المطيع والسكاكين الانجليزية، فقد بدأت فلسطين باستيراد انواع متعددة من السلع الاساسية التي كانت تنتج فيما مضى محلياً، وهكذا استبدل الطحين الابيض لصناعة الخبز بالطحين المحلي الذي أصبح يستعمل لصناعة الشعيرية والمعكرونة فقط. والكاز الذي كان يستورد بثلاث سعر زيت الزيتون المحلي اصبح يستعمل كمصدر طاقة للآثارة والافران. والخرات الحديدية، المصنوع من معادن مستوردة والذي كان يستعمله المستوطنون اليهود والألمان انتقل فيما بعد إلى الزراعة العربية^(٣٣). وتطلبت أساليب الزراعة التجارية في بيارات الحمضيات استيراد آليات الري والتغليظ^(٣٤). وجد التجار المسيحيون انفسهم قادرين على منافسة الاشراف والتجار المسلمين للسيطرة على السوق المحلية متسلحين بالحق الجديد «الامتيازات» الذي مكثهم من الوصول إلى السوق الداخلية وعزز وضعهم هذا بالترعة الجمركية المحفضة المفروضة على السلع المستوردة والتي كانت أقل من ١١ ٪ من ثمنها وربع الضريبة التي يدفعها المصدرون من الاقاليم العثمانية إلى أوروبا^(٣٥).

وأخيراً فإن توسع وتطور المواصلات والاتصالات في الفترة الأخيرة من حكم عهد الحميد زاد من الامكانيات المتاحة امام التجار المدنيين، وعملياً استورد التجار المدنيون جميع المواد مثل الوقود والقاطرات اللازمة لتشغيل السكك الحديدية، وحال استكمالها خففت شبكات السكك الحديدية اجور الشحن والنقل بشكل بارز مما مكّن التجار المحليين من التسلل إلى السوق الداخلية أكثر وأكثر^(٣٦). إلى جانب الثراء الذي حققته الاقليات المسيحية من استيراد البضائع الأجنبية استفادت أيضاً من التعليم في المدارس العلمانية (اللا دينية) مما اتاح لها العمل في الشركات الأجنبية، في حين ادى انتشار البنوك الأجنبية والمراكز التجارية وشركات الشحن ودور الطباعة ومراكز الجمارك والوكالات التجارية في المدن الساحلية إلى ازدياد الطلب على العمالة الماهرة والخدمات المهنية المتاحة داخل التجمعات المسيحية بشكل عام. وبشكل عام، فإن منح الامتيازات المهمة للشركات الأوروبية ولاتباعها المحليين من قبل «الباب العالي» في استنبول أدى إلى فتح الباب واسعاً في النشاط الاقتصادي المربح للتجار المسيحيين واليهود، فبالإضافة إلى عقود ادارة سكك الحديد والموانئ، حصلت الشركات الأجنبية على احتكارات بعض فروع الانتاج مثل انتاج وتصدير التبغ وتوليد الكهرباء وتوزيع المياه وكذلك بعض الحقوق النفطية والمعدنية^(٣٧).

* ٣٧ — الوجود المكثف للشركات الأجنبية نبع من الضغوطات على السلطان في فترة الانهيار المالي في أواسط السبعينات من القرن التاسع عشر. عام ١٨٨١ أجبرت القوى الأجنبية الخزينة العثمانية على

تركزت معظم الامتيازات في الأقاليم الكبيرة من الإمبراطورية مثل سورية والعراق، إلا أن أهمية فلسطين كمركز مالي واتصالي متزايد الأهمية، ووجود طاقات كامنة ومربحة أدى إلى منح مجموعة من الامتيازات والرخص للشركات الأجنبية أو لعمالها المحليين، فقد قام البنك العثماني الإمبراطوري الذي أسسته مصالح الإنجليزية وفرنسية في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر بفتح فروع له في فلسطين وفي كل المدن الرئيسية داخل الإمبراطورية وقد تمتع هذا البنك بحق استثنائي يستطيع بموجبه إصدار أوراق نقدية خاصة به، ولعب دوراً مهماً في تمويل القروض للخرينة العثمانية، وقد افتتحت فيما بعد بنوك أجنبية أخرى فروعاً لها في فلسطين مثل مصرف «كريدي ليونيه»، ومصرف «سالونيك»، والمصرف «الفلسطيني» — الألماني الذي كان مركزه في دمشق (أما البنك الإنجليزي — الفلسطيني الذي كان مركزه بريطانيا فقد أسسته المصالح الصهيونية وكذلك الاحتكار الاستعماري اليهودي)، وحصل التجار المسيحيون في فلسطين على حقوق لممارسة نشاطات مهمة مثل النقل العام والكهرباء والمياه في القدس وحق استصلاح الأراضي في الشمال وحق استغلال مناجم الملح واليوتاس^(٣٨).

كما أدى نمو التجارة الخارجية وزيادة ثراء وعدد التجار المسيحيين إلى تشكيل أو نشوء طبقة صغيرة ولكن مهمة بين المسيحيين في فلسطين هي «البرجوازية الصغيرة» مكونة من أصحاب الدكاكين والموزعين وتجار المفرق من جهة، ومن الانتلجيسيا الوليدة المكونة من المعلمين والصحافيين والمحامين والموظفين من جهة أخرى، وقد جاءت سيطرة المسيحيين على تجارة المفرق ليس فقط من خلال صلاتهم بالمستوردين وتجار الجملة فقط، بل من وجودهم بالمدن التي نمت نمواً سريعاً وازدادت دخولها الإضافية.

إضافة إلى ذلك فإن أعضاء الانتلجيسيا الذين استفادوا من تحصيلهم العلماني والعالي ووصولهم إلى مواقع قيادية في المعاهد الخاصة والشركات الأجنبية غالباً ما كان لهم أثر يتعدى طائفتهم المحدودة عددياً، فالكثير منهم لم يعلم أبناءه وبناته فقط بل علموا أبناء عائلات مسلمة متنفذة مثل الحسيني والعلمي.

وظهر جانب آخر من النفوذ الذي حظيت به الانتلجيسيا من النمو السريع للصحف

تشكيل مجلس الديون العامة، لتأمين دفع الديون والفوائد المستحقة للدائنين الأجانب في المواعيد المقررة. وبما أن الخزينة كانت عملياً مفلسة عن دفع الدين البالغ ٢٠٠ مليون جنيه استرليني توجب منح الدائنين حقوقاً استثنائية في جميع القطاعات المربحة من الاقتصاد، في المقاطعات التركية والأوروبية والعربية. لويس ص ٤٤٦ — ٤٤٨. جورج كورك، «التاريخ المختصر للشرق الأوسط».

العربية والكتب والمجلات في العقد الذي سبق الحرب، فقد لعبت بعض هذه الصحف مثل صحيفة «فلسطين» اليومية في يافا وصحيفة «الكرومل» في حيفا واللتين يمتلكهما مسيحيان دوراً فعالاً جداً في تنظيم الصراع ضد الصهيونية وفي تقديم الأفكار العصرية حول القومية العربية^(٣٩). وقد دعم معظم التجار المسيحيين نشاط هاتين الصحيفتين اللتان كانتا معاديتين للصهيانية، على الأقل لأنهم كانوا يخشون منافسة المهاجرين اليهود الجدد الذين يملكون رأس مال اجنبي ينافس في مجالات اقتصادية هي مجال عمل التجار المسيحيين.

الحرفيون والصناع المهرة:

انتكس وضع الحرفيين والصناع الذين يكسبون عيشهم من صناعة السلع للسكان المدنيين والريفيين، بخلاف تجار المدن الذين توسعت أعمالهم وازدهرت نتيجة تطور التجارة الخارجية وازدياد الاعتماد على الواردات من الغرب. ولكن هذا الأثر لم يكن متماثلاً، فالقليل من الفلاحين كانت لديهم الاموال مما ابقى على تداول السلع التقليدية المصنعة محلياً في الريف مقابل ذلك فإن التزايد في استخدام النقود كوسيلة للتبادل، وارتفاع نسبة الدخول وتوفر السلع المستوردة في المدن كل ذلك أدى إلى انحدار استهلاك السلع المحلية بين سكان المدن

إلى جانب التباين بين كل من المدينة والريف، فإن كل حرفة من الحرف تأثرت بشكل مختلف عن الأخرى نتيجة اغراق السوق بالسلع المستوردة، فحياكة القطن مثلاً، استمرت بالازدهار في غزة والمجدل بسبب سهولة وصولها إلى اسواق التصدير، بينما تراجعت صناعة غزل الصوف وحياكته بسبب نقص الطلب على العباءات البدوية، والتي كانت تستعمل تقليدياً في الريف وساهمت التعرفة الجمركية المنخفضة على الثياب الحريرية المستوردة — التي كانت في بعض الأحيان تباع بربع سعر القماش المصنع محلياً — في انحدار حياكة الحرير، وبدأت هذه العملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٤٠).

رغم قلة المعلومات عن الحرف وطوائفها إلا أنه برزت بعض السمات في الفترة التي سبقت الحرب والتي اهمها الزيادة المنتظمة في فقر الحرفيين الذين يعيشون ويعملون في البلدات والقرى، ويوضح هذا الأمر تزايد فقر الفلاحين الذين كانوا يعتمدون عليهم لاستهلاك بضائهم. وهناك عامل آخر مهم وهو الازدياد الملحوظ لاسعار المواد الخام التي يعتمد عليها الحرفيون والتي كان معظمها يشتري من الأسواق المحلية. وأخيراً التضخم الذي أثر على البلاد ككل.

هذه العوامل مجتمعة مضافاً إليها منافسة السلع الأجنبية الرخيصة والمتدفقة بغزارة إلى البلاد أجبرت العديد من الحرفيين إما على التخلي عن مهنتهم والبحث عن العمل في أماكن أخرى، وأما الهجرة إلى المدن حيث تسارعت في هذه الفترة عملية الهجرة بشكل كبير في السنوات الأولى للانتداب البريطاني^(٤١).

والاتجاه الآخر وهو مهم أيضاً، يتمثل بالتباين المتصاعد بين الحرفيين المستقلين، وأولئك الذين استمروا بالعمل ضمن إطار الطوائف الحرفية التقليدية، فكما هو الحال في كافة أرجاء الامبراطورية العثمانية كانت معظم الطوائف الحرفية في فلسطين تحت سيطرة ورعاية زعماء الاشراف والمسؤولين عن جباية الضرائب وتنظيم المقاييس والاسعار (والتي كان ينفذها «المحتسب» الذي يعينه نقيب الاشراف) ومنح تراخيص العمل للممتهنين الجدد، وحل الخلافات التي تنشأ بين طوائف الحرف والحكومة^(٤٢).

وعندما يكون سوق طوائف الحرف قائماً على اراضٍ أو بنايات وقفية يكون بالتالي نفوذ الاشراف أكبر بحيث يتدخلون بتوزيع الورش واختيار الأعضاء، وتحديد الاسعار والايجارات، غير انه في اواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت طوائف الحرف بالانحدار نتيجة منافسة السلع الأجنبية وفقدان الحرفيين المهرة الذين كانوا ينتقلون إلى اعمال اخرى او يهاجرون إلى المدن، بدأ الاشراف يفقدون سيطرتهم المطلقة على الطوائف الحرفية، بالمقابل فقدت الطوائف الحرفية تدريجياً قدرتها على تحديد اسعار سلعها. ومع ذلك حافظ الاشراف في الوقت نفسه على حق منح تراخيص العمل للممتهنين الجدد وتوفير الورش في السوق ولذلك كان من الصعب على أي حرفي التهرب من نفوذهم، كذلك لم يشجع الاشراف على ادخال أي من المخترعات التكنولوجية في مجال انتاج طوائف الحرف لأنهم شعروا بأن هكذا اجراء سيلغي سيطرتهم على الحرف تماماً وبالتالي على الانتاج الحرفي بشكل عام^(٤٣).

ورغم ذلك فإن الاسواق الجديدة التي أنشأها المهاجرون إلى المدن الكبيرة اضافة للإلغاء الرسمي لنظام الطوائف الذي اقرته تركيا الفتاة عام ١٩١٢ — رغم أنه لم يطبق بشكل جامع — كل ذلك مكّن الحرفيين من العمل بشكل قانوني في الأحياء الجديدة خارج نطاق نفوذ الطوائف وبدأ بعض الحرفيين بأقلمة وضعهم وعملهم مع الأنماط الجديدة وحسب طلب السوق، وعمل البعض الآخر على ربط نفسه وعمله بالبرجوازية وبالجاليات الأجنبية وأنشؤوا بالتالي الورش الكبيرة واستخدموا فيها حرفيين آخرين بطريقة العمل المأجور^(٤٤).

في البلدات المسيحية كما في رام الله وبيت لحم وفي الاحياء المسيحية في القدس

أدخلت الابتكارات الرأسمالية من أجل الانتاج والتسويق. ففي هذه المناطق تسارع انتاج السلع المصنعة محلياً من الاصداف البحرية وخشب الزيتون والمواد المتعلقة بالطقوس الدينية كالقطع الفنية والشموع المقدسة. ترافق هذا مع ازدياد الأسواق الخارجية ومع خلق سوق محلية بين المسيحيين المقيمين والسواح القادمين من الخارج^(٤٥).

وقد وجدت في اماكن أخرى ورش مستقلة يقع نطاق عملها خارج حدود البلدات وينافس اصحابها الحرفيين التقليديين الذين استمروا في عملهم في الأحياء المدنية، فمدينة الخليل على سبيل المثال أصبحت مركزاً للحرفيين المستقلين الذين يعملون خارج اسوار المدينة وتخصصوا بانتاج الزجاج، وبخلاف أهل الحرف في المدن كان انتاج الحرفيين المستقلين معداً للتصدير إلى المدن الكبيرة وليس لأجل الاستهلاك المحلي^(٤٦). وفي حالات أخرى هاجر بعضهم إلى المدن الساحلية حيث انشئت ورش ومعامل صغيرة لتزويد الأسواق الجديدة، ولانتاج بضائع جديدة مثل الكتب التعليمية للمدارس الأجنبية، والنبيد والمشروبات الروحية^(٤٧)، ولكن على الرغم من استمرار عمل الطوائف الحرفية التقليدية، إلا أن دخول السلع الأجنبية وانتشار الدفع النقدي وتغير الطلب في المدن الكبيرة، كل ذلك أضعف سيطرتها المطلقة على الانتاج المحلي، وعلى الرغم من أن المناطق الريفية استمرت بطلب السلع التقليدية المصنعة محلياً، إلا أن الافقار التدريجي للفلاحين وللحرفيين وادخال العمل المأجور في المدن أدى إلى انحدار المهارات التقليدية في مجمل الحرف تقريباً. ورغم صغر حجم الطبقة العاملة — صغيرة لدرجة أنها لا تكفي لدعم أي نقابات تجارية فاعلة على سبيل المثال إلا أنها وضعت الأساس للازدياد الحاد في عددها الذي طرأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

والأهم من ذلك هو نمو الحرف المستقلة وخلق الأسواق الجديدة للمهاجرين الذي مهد الطريق لاشباع المشاغل بالزعة الدنيوية، وفي الوقت نفسه دخلت مجموعة جديدة من العمال المهرة المتحررين من الاعتماد على الاشراف والطوائف وبسرعة إلى قطاعات الانتاج والتوزيع المغرية ونما هذا الاتجاه بشكل كبير بعد الانتداب البريطاني والزيادة الهائلة في عدد المهاجرين اليهود في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين.

* ٤٥ — عارف، « تاريخ »، ص ١٢٤. بدران، ص ٤٧ — ٤٨. في عام ١٩٢٥ ورغم الانقطاع الذي سببته الحرب كان اجمالي منتوج التذكارات الدينية ما قيمته ٧٠ ألف جنيه استرليني. حوالي ١٥٠٠ عامل كانوا يعملون في معامل بيت لحم وحدها.

الفلاحون:

بقيت الأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين تعيش في البلدات والقرى الداخلية، رغم ازدياد عدد سكان المدن الساحلية، حيث يُظهر أول احصاء سكاني بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٢ أن نسبة سكان الريف تبلغ حوالي ٨١ ٪ من مجموع سكان فلسطين. ولكن إذا اخذنا بعين الاعتبار المستوى العالي للهجرة إلى القدس والمدن الساحلية الذي تم اثناء سنوات الحرب، فإن الرقم الأدق سيكون ٧٥ ٪.

ويكسب معظم ابناء الريف رزقهم من الأرض إن فلاحين وإن بدواً، وقلّة منهم عملوا بالتجارة البسيطة في أواخر العهد العثماني، ومن خلال هذه التجارة زودوا السوق الداخلية في فلسطين وسوريا وشرق الأردن بالحيوانات والانتاج الزراعي، وعاش معظم مالكي الأراضي الكبار والاشراف في المدن بعيداً عن عقاراتهم، وقد ابرزت طريقة الحياة الباذخة التقسيم الاجتماعي الدائم بين الفلاحين وبين المدينين الذين كانوا يعيشون حياة اكثر استقراراً.

وهذا الأمر جعل التقسيم يسير بشكل متوازٍ وحاد حتى اليوم مع التقسيمات الطبقيّة في داخل المجتمع الفلسطيني. ويمكن ادراك هذا التقسيم بشكل صارخ ليس على أنه ازدياد الثراء في المدن والبلدات الكبيرة فحسب، بل على أنه تقسيم طبقي تحول فيه الفلاحون بشكل متزامن إلى طبقة عاملة. ووصل هذا التحول إلى ذروته في الثلاثينات من هذا القرن أيام الانتداب البريطاني. وكان لنشوء الملكية الخاصة الوراثية وتركزها في أيدي قلة من العائلات الكبيرة الدور الأكبر في ذلك التحول. ومع ذلك فهناك عاملان هامان:

- عبء التجنيد الاجباري الذي فرض على الفلاحين، بخاصة بعد اعلان تركيا الحرب على الحلفاء عام ١٩١٤ .
- عبء الضرائب المتزايد.

إن التغيير الذي طرأ على قوانين الأراضي ابتداء من مرسوم الأرض الذي صدر عام ١٨٥٨ ، والتآكل التدريجي للحقوق المشاعية للفلاح بالأرض وانتاجها، تزامن مع تغير في كيفية تمويل الفلاح للأدوات والبذار الضرورية لزراعة محصول كل سنة، فبينما كان الملتزم أو صاحب الأرض يزود الفلاحين بما يلزم مقدماً وعبر شيخ القرية، مقابل حصة من المحصول، فقد وقع الفلاحون الآن فريسة عاملين:

الأول: خسارة الفلاحين لأرضهم ومواشيهم، **والثاني:** استخدام الدفعات النقدية الأمر الذي اجبر الفلاح الاعتماد على الدائنين المدينين، واخيراً تردد الدائنون باقراض

الفلاحين نظراً لافتقار الفلاحين للأرض والحيوانات التي تشكل ضماناً للدين^(٤٨). ولهذا السبب كان على الفلاح أن يدفع فوائد باهظة بشكل عيني أي من منتج الأرض إلى الدائن أو أن يعتمد على صاحب الأرض (الذي غالباً ما يكون هو نفسه الدائن) ليوافر الأدوات والحيوانات والبذار والطعام ليبقى هو وأسرته على قيد الحياة حتى الموسم الجديد^(٤٩).

كان الملتزمون في الماضي يحاولون فرض نسبة عالية من الرسوم على المحصول مقابل هذه الخدمات غير أن شيخ القرية غالباً ما كان يتوسط ويعدل هذه المطالب مقابل تقديم خدمات أخرى للملتزم خصوصاً وأن الملتزمين على درجة كبيرة من الاهتمام بما تنتجه الأرض من محصول بقدر اهتمامهم بسعر الأرض من أجل بيعها في المستقبل.

بعدها تغير دور شيخ القرية فبدلاً من أن يكون وسيطاً أصبح عملياً موظفاً لدى اصحاب الممتلكات الغائبين وخليفة للدائنين ايضاً، ومقابل دفعات كان يتسلمها من اصحاب الأراضي فقد طبق مرسوم التضامن العشائري^(٥٠). وعندما أصبح عدد متزايد من اصحاب الأراضي يعملون كمقرضين للأموال (خصوصاً بعد تراكم رأس المال الفائض في أيدي العائلات المالكة للأراضي) تقلص استقلال الشيوخ أكثر وزاد القمع الذي عانى منه الفلاحون، فمنذ عام ١٨٨٠ فصاعداً كانت التقارير التي يحملها الزوار الأوروبيون لفلسطين مليئة بقبصص عن الفلاحين الذين اجبروا على ترك الأرض بسبب الديون^(٥١). حتى البدو لم تكن لديهم حصانة امام هذا الوضع، حيث اجبر بنو «الحوارث» على رهن جزء من اراضيهم لعائلة تاجر مسيحي من يافا وهي عائلة الطيخان، الذين باعوها فيما بعد للصندوق القومي اليهودي^(٥٢).

في نهاية القرن التاسع عشر أدى الارتفاع السريع في أسعار الأراضي وازدياد الطلب عليها نتيجة الهجرة اليهودية، إلى تحفيز عدد كبير من مالكي الأراضي لايخراج الفلاحين منها دون أن يأخذوا بعين الاعتبار حقوق الرعي التقليدية للبدو ودون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن أجيالاً من الفلاحين قد تعاقبت على هذه الأرض وتعتبر عملياً مالكة لها. في عام ١٩١٤، زادت المساحة التي يملكها الصندوق القومي اليهودي ومؤسسات

* ٤٩ — كان شكل ملكية الأرض في فلسطين قابلاً لتقسيم العمل في الانتاج والحراثة والبذر وتوفير المياه والحيوانات، وزراعة الكروم الخ. زاد هذا من كمية المحصول الذي يؤخذ من الفلاحين بشكل ايجار أو فائدة. انظر الفصل الأول.

صهيونية أخرى في فلسطين لتصل إلى حوالي ٤٢٠٧٠٠ دونم (٣٨٠٠٠ هكتار و ٩٤٠٠٠ فدان) مقابل ٢٥٠٠٠ دونم عام ١٨٨٢ ووصل عدد المستوطنات اليهودية ٤٧ مقابل ٥ مستوطنات فقط كانت موجودة قبل ٣٠ عاماً^(٥٣).
وبذلك أصبح طرد الفلاحين من أراضيهم أمراً شائعاً في المناطق الساحلية وفي اجزاء من الجليل حيث تركزت الممتلكات اليهودية، وقد نتج عن بيع أراضي آل سرسق في سهل مرج بني عامر وحده تشتت حوالي ٨٠٠٠ فلاح وخسارة ٢٢ قرية^(٥٤). من ناحية أخرى باع بعض الفلاحين أراضيهم بشكل مباشر للمهاجرين، إلا أن الغالبية الساحقة من صفقات البيع وبخاصة بعد عام ١٩٠٠ تمت بين الصهاينة والمالكين الكبار من العرب الذين يقيمون خارج فلسطين أو داخلها^(٥٥).

واجه الفلاحون، إضافة إلى حالة الدين التي نتجت عن الاعتماد على اصحاب الأراضي في تأمين وسائل الانتاج الأساسية، ارتفاعاً سريعاً في قيمة الضرائب التي فرضتها الدولة، بخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة وبداية التحضيرات للحرب، وإضافة إلى ضريبة العشر التي بلغت حوالي ١٠ ٪ من قيمة المحصول كان على الفلاح أن يدفع ضريبة على الأرض التي يزرعها، وأخيراً على الفلاح الذي يملك الحيوانات أن يدفع ضريبة أخرى هي ضريبة الغنم. على الرغم من أن قيمة العشر حُددت رسمياً بـ ١٢,٥ ٪ عام ١٨٩٧ إلا أن النسبة التي كانت تُجمع عنوة عام ١٩٠٠ وصلت أحياناً إلى حوالي ٣٠ ٪ وفي أحيان أخرى إلى ٥٠ ٪ وارتفعت أيضاً نسبة ضريبة الوركو فتراوحت بين ٢٠ إلى ٣٠ ٪ من قيمة الممتلكات المبنية، وإضافة إلى نسبة الضرائب المرتفعة أصبح المبلغ على اساس اجمالي الموسم دون اقتطاع

* ٥٤ — هيرست ، ص ٢٩ . غرانوت ، ص ٢٨٠ ، ٢٩٢ — ٢٩٥ . نيفيل باربور ، « نيسي دومينوس ، مسح لآراء الفلسطينيين . (بيروت ١٩٦٩) ، ص ١١٣ — ١١٤ . ماندل ص ٣٥ — ٣٧ . الأخير يصف عملية مشابهة انخرط فيها مريبان عريبان من يافا ، انتهت بطرد أصحاب الأرض الاصليين وبيع الأرض للمستوطنة اليهودية بيتح تكفا في الثمانينات من القرن التاسع عشر .
* ٥٥ — وينشتوك ، ص ٨٠ ، يشير إلى أنه رغم أن نسبة الأراضي التي باعها الفلاحون بلغت ٤٢,٧ ٪ في الفترة ما بين ١٨٩١ — ١٩٠٠ ، إلا أن المساحة الاجمالية للأراضي التي باعها الفلاحون كانت صغيرة مقارنة مع مجمل ماتم بيعه من الأراضي . في الفترة ما بين ١٩٠١ — ١٩١٤ ، عندما بيعت مساحات شاسعة من الأراضي للمنظمات الصهيونية وهيئة الاستعمار اليهودي لم يبع منها الفلاحون سوى ٤,٣ ٪ فقط . هذا الهبوط في نسبة الأراضي التي باعها الفلاحون عكس وعيهم للأهداف السياسية وراء شراء الأراضي من قبل اليهود أكثر مما عكس تحسن وضع الفلاحين المادي .

التكاليف التي يدفعها الفلاح اثناء عملية الانتاج^(٥٦). يضاف إلى ذلك حقيقة كون اصحاب الأراضي الكبار قادرين على رشوة جباة الضرائب لتقليل حجم المستحقات الضريبية المفروضة عليهم وزيادة الفروق المترتبة على هذا الاختلاس على ضرائب الفلاحين، حيث كانت الدولة بحاجة ماسة للنقود لذا فقد سحبت النقود التي هي بحاجة إليها بشكل عشوائي من أولئك الفلاحين القادرة على قمعهم.

وجاءت الضربة الأخيرة عندما طالبت تركيا الفتاة أن تدفع الضرائب نقدية وليست عينية على بعض المحاصيل مثل العنب والعلف، مما أجبر الفلاح الذي استدان في السابق ليدفع لصاحب الأرض أن يلجأ إلى المدين مجدداً ليحصل على المبلغ المطلوب من محصل الضرائب، والمبلغ المطلوب لتمويل محصول العام القادم.

وصلت النسبة التي يتقاضاها المربون كفوائد على القروض النقدية إلى حوالي ٤٠ ٪ أو ٥٠ ٪، الأمر الذي أجبر العديد من الفلاحين على بيع اراضيهم المشاعية أو تسجيلها باسماء ملاك الأرض الكبار تهرباً من الضرائب كذلك فقد آخرون اراضيهم لصالح مالك الأرض أو لصالح الدولة، بسبب عدم قدرتهم على دفع الديون المترتبة عليهم^(٥٧).

أدت هذه التغيرات الكاسحة في ملكية الأرض وفي الأوضاع المالية للفلاحين إلى تغيرات حادة في العلاقات الاجتماعية التقليدية في الريف، فقد أدى تركز رأس المال في أيدي كبار الملاك والمدنيين وسحب فائض الانتاج من الريف إلى توتر شديد في تضامن القرية، هذا التضامن الذي اعتمد عليه الفلاح، عندما كان العمل الجماعي في الحراثة والحصاد يقود إلى تقسيم العمل وتوزيعه حسب توزيعات طبقية.

ويقع العمال المأجورون في اسفل السلم الاجتماعي وكذلك كان وضع الحرائين الموسمين (عادة يعمل هؤلاء كحرائين وفي احيان اخرى كمزارعين في البيارات^(٥٨)) وفوقهم يأتي المحاصصون الذين يتمتعون ولو نظرياً على الأقل بحصة من المحصول، وقد تأثروا — إضافة إلى ديونهم المتزايدة — سلبياً بتقسيم الأراضي المشاعية الذي شجعه النظام الجديد، وبهذا تركزت اراضيهم في أيدي كبار الملاك.

وفي عام ١٩٠٩ كان معدل ما يملكه الفلاح في فلسطين لا يتجاوز ٢/١ دونم، وهذا دون المساحة المطلوبة لتوفير معاشه واسرته، وكان الوضع قاسياً جداً في المناطق المرتفعة، حيث القصور في الأراضي الصالحة للزراعة، وكان شائعاً جداً أن يعيش المحاصصون ويموتون دون أن يتخلصوا من الدين المتراكم عليهم وكثيراً ما كانت الديون تتوارث من جيل إلى آخر

حتى نهاية الامبراطورية العثمانية (٥٩٠).

ويحتل الدرجة الثالثة: اصحاب الأراضي الصغيرة والمحاصصون الذين استطاعوا الحصول على بستان أو حاكورة يزرعونها بمحصول خاص بهم، وغالباً ما كانت هذه الحواكير تنتج ما يكفي من الخضار والزيتون والفواكه لرفع مستوى الفلاح المعيشي فوق الحد الأدنى، رغم أن هذه الحواكير كانت من الأراضي البور التي يستصلحها الفلاح، أو قطعة أرض صغيرة تمكن الفلاح من جمع ثمنها من عمله في المدينة، وفي بعض الأحيان كانت هذه القطعة كبيرة نسبياً، فعلى سبيل المثال وفي أواخر العهد العثماني بالتحديد كان من الشائع أن يُمنح شيخ القرية حاكورة من أحد كبار الملاك مقابل خدماته^(٦٠).

أخيراً أدى تقسيم الأرض ودخول العملة النقدية إلى الريف إلى دفع المزيد من الفلاحين الأجراء والمحاصصين إلى السعي نحو العمل المأجور وفي مزارع المستوطنين وبيارات الحمضيات أو إلى العمل اليدوي في المدن، وقد كتب أحد المهاجرين اليهود في العام ١٩١٠:

يحتشد مئات العرب في السوق قرب نزل العمال، إنهم ما زالوا ينتظرون هنا منذ الفجر، انهم العمال الموسمين، ويوجد بينهم عدد من العمال العرب الذين يعملون بدوام كامل ويعيشون في مزارع المستوطنين، ويذهبون مباشرة إلى بياره البرتقال، وهناك حوالي ١٥٠٠ من هؤلاء يومياً^(٦١).

أدى الاعتماد المتزايد على العمل المأجور لتأمين جزء من نفقات معيشة الأسرة إلى اضعاف العلاقات المشاعية في القرية أكثر فأكثر، هذه العلاقات المتوترة أصلاً نتيجة نشوء الملكيات الصغيرة وانقسام القرية ما بين المؤيدين والمعارضين للتحالف الجديد بين شيخ القرية وملأكي الأرض. واختفت ظاهرة العمل الجماعي لتحل محلها ظاهرة جديدة راح فيها الفلاحون الذين كانوا يعملون بالأجر خارج القرية يرفضون غالباً تنفيذ المهمات التي تحتاجها القرية للإبقاء على ملكيتها والتأكيد على الأمن الجماعي ضد التهديدات الخارجية^(٦٢). أوجدت سيادة العمل المأجور منظورات ثقافية متصارعة في القرية مقابل تعرض العمال المأجورين في المستوطنات إلى نمط الحياة الغربية، في حين ازداد تمسك اقربائهم في القرى بتقاليدهم للتعويض عن تفسخ الروابط المشاعية. وأخذ تبجيل قبور القديسين المحليين

* ٥٩ - الدخل السنوي لعائلة فلاحية تعيش حياة مريحة ومكونة من سبع أفراد عام ١٩٠٤ قُدِّر بمبلغ إجمالي لا يزيد عن ٢٧ جنياً فلسطينياً. وينشتوك، ص ٥٨، ٦٢.

والاحتفالات الدينية السنوية والمهرجانات المحلية معاني جديدة، حيث كانت المناسبات الوحيدة التي يلتقي بها الفلاحون مع بعضهم من القرى المجاورة^(٦٣). وقد قاد صراع المصالح المتزايدة بين العمال المهاجرين الزراعيين ومالكي الأراضي، الفلاحين ككل والاشراف إلى انقسامات داخل القرية نفسها بين أولئك الذين حافظوا على ولائهم واحترامهم للنخبة التقليدية وأولئك الذين وجهوا اهتمامهم بشكل متزايد إلى الشخصيات الدينية المحلية، الذين كانوا يشاركونهم همومهم وطريقة حياتهم (سنرى لاحقاً أن هذا التقسيم سيلعب دوراً حاسماً في تطور النضال القومي ضد الانتداب البريطاني في أواسط الثلاثينيات) ..

قاد اعلان الحرب في تشرين ثاني عام ١٩١٤ ، إلى موجة من القمع ضد الفلاحين ولم تهددهم هذه الموجة بفقدان موارد رزقهم وروابطهم الاجتماعية التقليدية فقط، بل بتدمير الريف أيضاً، فعشرات الآلاف من الفلاحين الذين فقدوا اقرارهم خلال حرب القرم التي حصلت قبل سنتين عاماً، يُستدعون الآن للتجنيد الإجباري وقد أرسلوا إلى جهات بعيدة، وضُودر الغداء والماشية، وقُطعت الاشجار لتستخدم كوقود وسيقت قرى بأكملها للتجنيد الاجباري. كتب احد المراقبين: «خلال بضعة شهور دمرت الاسس الزراعية للحياة الفلاحية وقد سحقت معظم التحسينات التي وُجدت في الخمسين عاماً السابقة^(٦٤) وغادر السكان الأجانب المدن وأغلقت القنصليات الأوربية، وغادر المبشرون والاساتذة البلاد تاركين المدارس والمستشفيات المهمة التي اسسها الفرنسيون والايطاليون والقوى الأوروبية الأخرى، وأبعد البطريرك اليوناني والبطريرك الأرمني وحاشيتهما من دمشق، وأُجبر الاسقف الانجليكاني على اللجوء إلى مصر التي كان يحتلها الانجليز آنذاك، وعاد العديد من المهاجرين اليهود الذين احتفظوا بجنسياتهم الروسية أو الرومانية أو البولندية إلى بلادهم الاصلية وهرب آخرون إلى مصر^(٦٥).

ولم يكن امام السكان الاصليين أي فرصة ولو ضئيلة للهرب، بعض التجار المدنيين الاغنياء لجؤوا إلى أقاربهم الذين كانوا قد اقاموا مشاريع لهم في أوروبا والأمريكيتين.

ومئات الفلاحين المسيحيين من بيت لحم ورام الله والمناطق المجاورة شقوا طريقهم إلى

* ٦٣ — المرجع السابق ، ص ٥٦ — ٥٩ . أثر ازدياد العمل المهاجر على تركيب العائلة الفلاحية بحاجة ماسة إلى دراسة . هناك بعض الدراسات ونتائجها تشير إلى نتيجة واحدة ، إلى جانب ازدياد تقسيم العمل ، وهي عزل المرأة والأطفال وازدياد دور الذكور في حماية عرض نسلهم وبالتالي عرض العائلة . ربما نتج هذا عن تزايد أهمية عمل الأطفال في مجال الزراعة ، كعمال زراعيين ، وانهار نمط الزواج الداخلي (داخل الأسرة) . انظر الفصل الثالث .

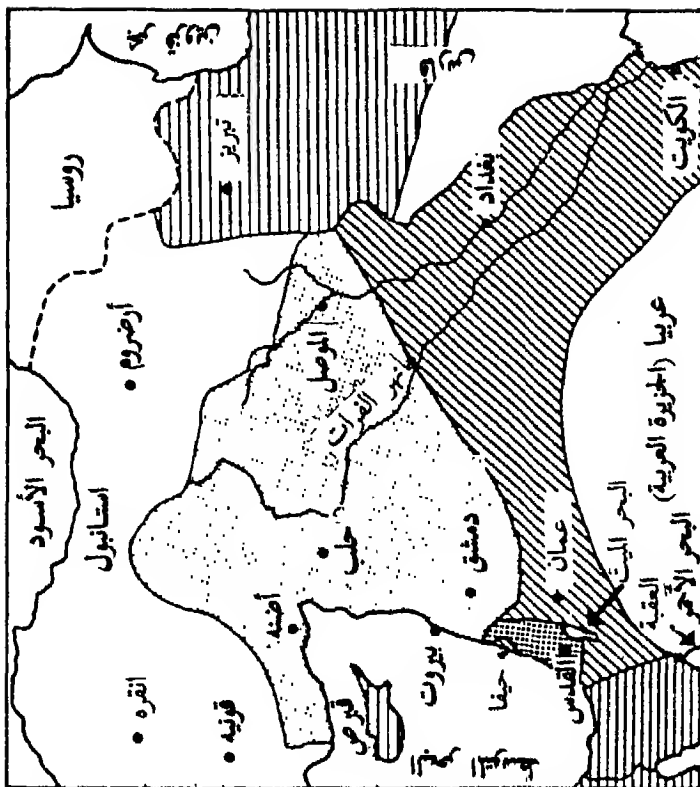
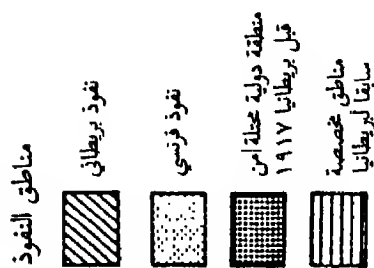
الولايات المتحدة، حيث سبقهم اقاربهم الذين توطنوا هناك من اجل تسويق المنتجات الدينية المصنوعة في مدنها وقراهم الاصلية واستغلت قلة منهم صلاتها مع الجاليات اللبنانية والسورية المتواجدة في بوسطن ونيويورك وسانتيياغو وسان باولو ويونس أيرس ليغادروا فلسطين نهائياً أو لفترة وجيزة^(٦٦). ولكن كل هؤلاء كانوا لإستثناء فاعلبية الفلاحين، مسلمين أو مسيحيين، لم تكن امامهم اية خيارات سوى البقاء في أراضيهم، وسجل العديد منهم حواكيرهم باسماء شيوخهم ليهربوا من التجنيد الاجباري، ولكنهم مقابل ذلك تعرضوا للموت جوعاً والموت مرضاً من الأوبئة التي تضاعفت بسبب ظروف الحرب^(٦٧). وبسبب عدم حرث الأرض ذبح ما تبقى من الحيوانات من أجل الأكل، وكتب «رونالد ستورز» الذي عين حاكماً عسكرياً للقدس بعد دخول القوات البريطانية في كانون اول ١٩١٧ عن صدمته بالمشهد الذي رآه لدى تعيينه: «كانت ندرة الطعام التي تصل حد المجاعة مثل الكابوس. في صباح الأول من كانون الثاني تنبث لصراخ وبكاء تحت شبك مكثي وعندما نظرت رأيت حشداً من النساء العربيات المحجبات، مزقت بعضهن عباءاتهن ليكشفن عن العظام النائمة.. كان الفلاح عبارة عن خرقه من الاسمال البالية»^(٦٨).

كان الدمار كبيراً لدرجة أنه حتى بداية ١٩١٩ لم تتمكن الادارة العسكرية من الابتعاد عن مشاكل توفير الغذاء والثياب والطاقة للسكان إلى مهمة تشكيل حكومة جديدة^(٦٩)، ولكن في هذه اللحظة لم يعد الفلاحون وسكان المدن في مزاج يسمح لهم بالابتهاج لسقوط الحكم العثماني البغيض لانهم اكتشفوا أن فترة احتلال وحشي قد انتهت ليحل محلها احتلال آخر، رغم أن هذا الاحتلال الثاني أكثر انسانية من الأول، إلا أنه كان غريباً ومحصلة مدمراً أكثر.

* ٦٧ — أشار تقرير حكومي بريطاني رسمي عام ١٩٢٠ إلى أن استفحال الملاريا وصل إلى قمته خلال الحملة العسكرية الأخيرة ، عندما أدى نقل أعداد كبيرة من القوات التركية المصابة بالمرض من مكان إلى آخر إلى انتشار المرض بين السكان الذين كانت مناعتهم ضعيفة أصلاً بسبب سوء التغذية . « تقرير عن ادارة فلسطين ١٩٢٠ — ١٩٢١ » ، موجود في باربور ، ص ١١٩ . وستورز ، ص ٢٩٣ — ٢٩٥

* ٦٩ — باركس ، ص ٢٧٩ . اضافة إلى الجوع والأمراض ، ضربت عواصف ثلجية كثيفة القدس والجليل والمناطق الجبلية من البلاد . وكان هناك نقص كبير في المحروقات ، وكانت معظم الأشجار وحتى أشجار الزيتون والحمضيات قد أحرقت . ستورز ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٨ .

خريطة ٢ . اتفاقية سايكس بيكو، ١٩١٦



(٣)

الانتداب البريطاني

١٩٢٢ — ١٩٤٨

انتهى سقوط القدس في كانون أول ١٩١٧ ما يقارب من ١٣٠٠ عام من الحكم الاسلامي في فلسطين، على الرغم من ذلك لقيت القوات البريطانية بقيادة قائد قوات الحملة البريطانية على مصر الجنرال ادموند اللهي الترحاب وقوبلت بفرح واحتفالات، فقد انتهت هذه القوات الحرب وابتعدت شبح وطغيان تركيا الفتاة، إضافة إلى ذلك توقعت الجماهير أن يؤدي انتصار الحلفاء إلى اعلان استقلال الاقاليم العربية بعد فترة وجيزة. ساد في فلسطين اعتقاد مفاده أن فلسطين وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية ستتحده بدولة واحدة بقيادة الشريف حسين — شريف مكة.

كان هذا هو الاعتقاد السائد رغم ان قلائل من اهل فلسطين علموا بالرسائل التي تبادلها الشريف حسين مع المفوض البريطاني الأعلى لمصر، السير هنري مكماهون، والتي تعهد فيها البريطانيون بالاعتراف باستقلال الاقاليم العربية « باستثناء اقليمي مرسين والاسكندرون » واجزاء من سوريا واقعة إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب (وهي المنطقة التي تعرف اليوم بلبنان والمنطقة الساحلية من سوريا). وتدفع المتطوعون العرب من فلسطين وأماكن أخرى للخدمة تحت علم الثورة العربية التي قادها فيصل ابن الشريف حسين بمساعدة البريطانيين^(١). ذلك كله مقابل اعلان اللهي الذي ادلى به لدى دخوله إلى القدس في ١١ كانون أول ١٩١٧، الذي تمت صياغته ليتناسب مع التعهدات البريطانية المقطوعة للعرب قبل الثورة، حيث قال:

« يتطلع معتنقو الديانات السماوية الثلاث إلى مدينتكم بالحُب والعطف، وبما أن الحجاج والمصلين يقدسون ترابها منذ قرون، لذلك أعلن أنه سيتم الحفاظ على كل مبنى وموقع مقدس، وكل تذكارات وموقع تقليدي، وستتم حماية هذه المقدسات حسب الاعراف السائدة وحسب إيمان الذين يعتبرونها مقدسة »^(٢).

ولكنه وكما يحدث عادة بالشؤون المتعلقة بالدولة، اخفت تأكيدات اللهي بخصوص

الحفاظ على الأماكن المقدسة نزعة لآحداث تغييرات كبيرة في أماكن أخرى، وفي حالة فلسطين كانت النتيجة النهائية استبدال شعب بآخر، واستبدال الحكم التركي بالاحتلال البريطاني الذي دام ثلاثين عاماً. أما الوعود بدعم الاستقلال العربي والتي ساعدت على كسب الحرب فما هي إلا «آمال كاذبة للشعوب المتخلفة»، كما قال أحد المسؤولين، وليس لها مكان في النقاشات الجادة التي يجريها الساسة في أوروبا الامبريالية بعد الفوز بالحرب* (٣).

الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني:

بدأت الحكومة البريطانية، حتى قبل الانتصار النهائي وتوقيع اتفاقية الهدنة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، بالقلق إزاء النجاحات المتصاعدة للثورة العربية، والوعود المنصوص عليها في مراسلات حسين — مكماهون، ذلك أن هذه الوعود ستضر بالمصالح البريطانية في فلسطين التي أصبحت السيطرة عليها ضرورة حيوية لحماية قناة السويس والطرق الجوية والبرية والبحرية الجديدة التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط عبر حقول نفط العراق لتصل إلى الهند* (٤). ولحماية هذه المصالح لا بد من التوصل إلى تفاهم مع الروس والفرنسيين. بناءً على ذلك اطلع وزير خارجية بريطانيا، السير إدوارد غوري، السفير الفرنسي في لندن بول كامبون على الاتفاقات المنصوص عليها في مراسلات حسين — مكماهون، واقترح عقد اجتماع لممثلي القوى الثلاث لبحث مستقبل الأراضي العثمانية* (٥). بعد سبع شهور وفي أيار ١٩١٦ — ولماً يمضى عام واحد على الوعود البريطانية لحسين بأن الأراضي العربية ستمنح الاستقلال — اجتمع الممثل الفرنسي جورج بيكو والسير مارك سايكس في لندن، ووقعا

* (٣) كتب اللورد بالفور، وزير خارجية بريطانية لحظة احتلال بريطانيا للقدس، التالي: «ان القوى الأربعة العظمى ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية، إن كان على حق أو خطأ، جيدة أم سيئة، فهي ذات جذور ممتدة في تقاليد عريقة، في حاجات حاضرة وآمال مستقبلية أهم بكثير من رغبات ٧٠٠,٠٠٠ عربي يسكنون حالياً هذه الأرض العريقة. موجود في وثائق عن السياسة الخارجية البريطانية بين ١٩١٩ — ١٩٣٩ (نشرت في لندن ١٩٥٢).

* (٤) كان لتطوير الطائرات والسيارات أثر كبير على الاستراتيجية العسكرية في السنوات التي سبقت الحرب. فكانت القاعدة الجوية البريطانية في قبرص المتصلة بفلسطين وبجميع الطرق الجديدة التي تربط ساحل البحر الأبيض المتوسط مع الخليج العربي تلقي الحاجة للذهاب إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح. وخلال الحرب أصبح أحد أهم أهداف بريطانيا هو تأمين السيطرة على هذا الطريق البري، ومنع الاعتداء من الاستيلاء عليه.

على اتفاق ثلاثي لتقسيم الامبراطورية العثمانية — عُرف باسم اتفاقية سايكس بيكو. تنص بنود هذه الاتفاقية على اعطاء روسيا الحق باحتلال استنبول وساحلي البوسفور واجزاء من ارمينيا التركية مقابل ذلك عليها أن تتخلى عن مطامعها بالقدس واجزاء أخرى من فلسطين. وستكون يد فرنسا طليقة في اجزاء كبيرة من المشرق، بالتحديد في لبنان وسوريا وفي الموصل. ووافق الطرفان على الاعتراف بالمطالب البريطانية في العراق وشرق الأردن. أما فلسطين، منطقة النزاع المحتدم، فقد فصلت عن سوريا ووضعت تحت ادارة دولية، على أن يقرر مصيرها النهائي في مؤتمر سلام يحضره ممثلو الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين^(٦). ولن يسمح للشعوب المعنية بالادلاء برأيها في تقرير مصيرها، لذلك بقيت طي الكتمان حتى نهاية الحرب.

رغم ذلك بدأت الشائعات حول هذه الاتفاقية بالتسرب إلى فلسطين، ولم يفت الاتراك نقل محتوياتها إلى الشريف حسين بعد ان نشرها البلاشفة. لدى مطالبتها بتفسير هذه الاتفاقية، قدم الحسين ميثاق موقع من الفرنسيين والبريطانيين، ومرة أخرى وعدوه باعطاء الاستقلال التام للعرب.

«إن غاية كل من فرنسا وبريطانيا من مواصلة الحرب التي أطلقها الألمان في الشرق هي التحرير الناجز للشعوب التي عانت من القمع التركي، واقامة حكومات وادارات وطنية تنبع سلطتها من ارادة واختيار السكان الاصليين الحر. توافق كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على التشجيع والمساعدة في اقامة حكومات وادارات محلية في سوريا والعراق... وفي المناطق التي يسعون لتحريرها»^(٧).

لم يعرف خداع الحلفاء حداً، وتعليق اللورد بلفور امام الحكومة ان «الحلفاء لم يدلو بأي تصريح غير خاطيء، ولم يعلنوا عن موقف ما ليست هنالك نية لحرقه»، والذي يخص فلسطين قد ينطبق أيضاً على كل الأراضي العربية المحررة من الحكم العثماني^(٨).

رغم ذلك لم يكن حث البريطانيين والفرنسيين لعودهم نهاية المطاف. فرغم نجاح

* (٧) صدر هذا الاعلان في ٧ تشرين ثاني ١٩١٨ ، أي قبل الاستسلام الألماني بقليل . هداوي وجون ، المجلد ١ ، ص ٩٧ — ٩ . باربور ، ص ٧١ ، ٨٧ . ولعرفة موقف حسين من النوايا البريطانية في فلسطين ، ورفضه لاقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين ومن المباحثات الذي وقع عليها ابن حسين الأمير فيصل في عام ١٩١٩ ، والتي تنص على اتخاذ « كل الاجراءات اللازمة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين » . انظر باربور ص ٦٩ ، ٨٩ — ٩٠ ، ١٠٢ ، وكيالي ، فلسطين ، ص ٦٥ — ٦٦ ، وسيحاح فلابان ، « الصهيونية والفلسطينيون » ، (لندن ونيويورك ١٩٧٩) ، ص ٣٧ — ٥٢ .

الثورة العربية، التي وصفها اللبني فيما بعد بأنها «ليست ذات قيمة» للقضية البريطانية، وجد الحلفاء انفسهم مضطرين لكسب دعم مؤيدين آخرين في نهاية الحرب^(٩). كانت الفترة ما بين ايلول وتشيرين ثاني صعبة للغاية. وصف ديفيد لويد جورج الوضع في تلك الفترة امام البرلمان قائلاً:

«كانت هذه الفترة من أحلك فترات الحرب، فقد تمرد الجيش الفرنسي، وكان الجيش الايطالي على حافة الانهيار، أما الولايات المتحدة فكانت لا تزال في مرحلة الاستعداد. لذلك توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه من الحيوي لنا أن نكسب تعاطف الجالية اليهودية»^(١٠). وساد منذ ذلك الوقت جدال حول سبب اهتمام حكومة لويد جورج الخاص باليهود، وانقسمت تفسيرات ذلك بين المتشائمة والمعتدلة. من تلك التفسيرات مثلاً، الحاجة إلى مساعدات مالية من رجل كاللورد روتشيلد — وهو صهيوني متعصب — او محاولة بريطانيا منع فرنسا من استغلال علاقتها الوثيقة بالكنيسة اللاتينية للمطالبة بالاماكن المقدسة، أو الحاجة إلى كسب تعاطف يهود الولايات المتحدة لتقف هذه مع الحلفاء في الحرب، والعمل على خلق الطابور الخامس بين الجاليات اليهودية في المانيا واوروبا الشرقية. كل هذه الأسباب اعتبرت بأنها بواعث تأييد حكومة لويد جورج للأهداف الصهيونية في فلسطين. ولكن وبغض النظر عن تلك الاسباب، كانت الحكومة البريطانية مقتنعة باهمية القاء كل ثقلها مع الصهاينة وليس مع اليهود البريطانيين الذين يقولون بان اليهودية دين وليست قومية، وإن مثل هذه الخطوة قد تسيء إلى ابناء دينهم في أماكن أخرى من اوروبا. ففي رسالة كتبها اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا ووافقت عليها وزارة الحرب، إلى اللورد روتشيلد في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ اتضح هذا الموقف:

«تنظر حكومة جلالته بعين العطف إلى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسوف تبذل كل ما في وسعها لتسهيل هذه المهمة، ولكن يجب أن يكون واضحاً أنه لن يكون هناك تمييز ضد الحقوق الدينية والمدنية للجاليات الأصلية، غير اليهودية في فلسطين أو حقوق اليهود ومواقعهم السياسية في بلدان أخرى»^(١١).

رغم محاولة بريطانيا تصوير الوثيقة على أنها التزام معنوي مفروض على كل الأمم المتحضرة (هذا التوجه الذي لقي ترحيباً في أمريكا إبان حكم ويلسون) فقد وصفت بشكل أدق على أنها «وعد من امة لأخرى باعطائها ارض امة ثالثة»^(١٢). إلا أن وينستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك) أسقط هذا التعبير قائلاً:

«يجب أن لا يعتبر تصريح بلفور.. كوعد نابع من دوافع عاطفية، بل انه اجراء عملي

من أجل قضية مشتركة إذ جاء في لحظة لم يكن بمقدور هذه القضية اجمال أي عنصر مادي او معنوي يفيدها» (١٣) .

مباشرة بعد صدور التصريح أُلقت الطائرات البريطانية منشورات بنصه فوق المدن الألمانية والنمساوية، ووزعت منشورات أخرى في بولندا وأماكن أخرى من شرق أوروبا يوجد فيها تجمعات يهودية كبيرة^(١٤). وبرزت الصحف الأمريكية التصريح، وتم تناقله من يد إلى أخرى في روسيا القيصرية — حيث كان عليه ان يناهض المنشورات البلشفية الواسعة الانتشار بين اليهود. أما في فلسطين فلم ينشر هذا التصريح رسمياً إلا في عام ١٩٢٠، أي بعد انتهاء الحرب واحكام قبضة بريطانيا على البلاد^(١٥).

عندها كان الوقت متأخراً جداً، فرغم جهود بعض الوزراء لوضع كافة الاتفاقات السرية على طاولة المفاوضات قبل مؤتمر باريس للسلام، ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها بعض المسؤولين في القاهرة وفلسطين من أجل إيجاد نوع من التقارب بين الصهاينة والعرب، اندلعت مظاهرات معادية للصهاينة في القدس وأماكن أخرى من فلسطين في عامي ١٩٢٠ — ١٩٢١ (١٦).

أمل الفلسطينيون أن تمتنع المشاكل التي ترافقت مع عمل سياسي مكثف انشاء محمية بريطانية في فلسطين، وتحول دون وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ. إلا أن هذه الآمال ذهبت ادراج الرياح. ففي ٢٤ تموز ١٩٢٢ وافق مجلس عصبة الأمم على انتداب بريطانيا لفلسطين وشرق الأردن، الذي تضمن فقرات من تصريح بلفور وفقرات محددة تمنح الوكالة اليهودية دوراً مباشراً في انشاء «الوطن القومي». وكذلك فُرضَ الانتداب البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا ولبنان. ورغم محاولات الحلفاء تجاهل الانتقادات التي وجهت لنظام الانتداب والتي اعتبرته اسماً شرعياً لارساء دعائم الاستعمار في المنطقة، فإن الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا في العام ١٩٢٢، والتي وضعت فيه فهمها لنظام الانتداب في فلسطين وشرق الأردن، اوضح أنه بالإضافة إلى الوصاية على البلد المعني فإن بريطانيا تهدف إلى حكم الجبل دون أخذ رغبة سكانه الاصليين بعين الاعتبار^(١٧).

* ١٧ — في الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٢٢، حاول ويستون تشرشل أن يميز بين «وطن قومي لليهود في فلسطين» وما يحمله هذا التعبير من مضمون يعني انشاء دولة يهودية على حساب الفلسطينيين، و «وطن قومي في فلسطين» يعيش فيه اليهود والعرب سوياً بسلام. ولكن من الصعب أن ينسجم أي من التعبيرين مع مبدأ ويلسون بخصوص حق تقرير المصير، ذلك أن العرب الذين كانوا يشكلون ٩٣٪ من السكان، لم يُستشاروا بتصريح بلفور قبل أن يصبح سياسة عملية.

انشاء اليشوف:

اتخذت بريطانيا، حتى قبل التصديق على قرار الانتداب، خطوات من اجل انشاء حكومة مدنية مؤيدة لها في فلسطين، ومن أجل البدء بتنفيذ تصريح بلفور. فبعد أربع شهور من صدور التصريح، وفي آذار ١٩١٨ وصلت بعثة صهيونية بقيادة الدكتور حاييم وايزمن — الذي اصبح فيما بعد اول رئيس لاسرائيل — إلى فلسطين، وكان هدفها المعلن خلق امر واقع يهيء الاجواء المناسبة للمزاعم الصهيونية في فلسطين عند انعقاد مؤتمر سلام باريس القادم^(١٨). فأعيد فتح الاثني عشرة مدرسة صهيونية، واقامت مدارس جديدة حتى وصل عدد المدارس الصهيونية إلى ٤٠ مدرسة، وذلك من أجل تسهيل المطالب الصهيونية بالاعتراف باللغة العبرية كلغة تعليم إلى جانب العربية^(١٩). وزعت الاعلام ذات اللونين الازرق والايض والتي تحمل نجمة داود على السكان اليهود، وأمرؤا بغناء النشيد الوطني الصهيوني في التجمعات المختلطة. أما أكثر التصرفات وقاحة في نظر العرب فكانت محاولة وايزمن، وبمساعدة ستورز، هدم بعض الانشاءات المخاذية لحائط المبكى، والتي يعتبرها المسلمون أماكن مقدسة. شكل هذا التصرف خرقاً فاضحاً لوعود اللبي، فتم التوقف عن تنفيذ هذا المخطط بعد أن أوقف ستورز مساعدته لوايزمن^(٢٠).

أهملت الشكاوى التي قدمها الضباط الذين حاولوا أن يلتزموا بقوانين وأعراف الحرب التي تنص على الحفاظ على الوضع كما هو. وبدل الغاء الهيئة الصهيونية. كما كانت الشكاوى تطالب تم حل الادارة العسكرية^(٢١).

أقيمت في الأول من تموز ١٩٢٠، أي قبل عامين من موافقة عصبة الأمم على انتداب بريطانيا لفلسطين، حكومة مدنية برئاسة هربرت صموئيل — وزير حرب سابق. وكانت مهمة صموئيل، التي لا يحسد عليها، تتمثل في تنفيذ بنود تصريح بلفور المتناقضة — والتي أدخلت حينها في بنود الانتداب المقترحة — تحديداً في خلق الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية لانشاء وطن قومي لليهود، وفي الوقت ذاته حماية حقوق الأغلبية العربية. بعد أقل من شهرين على وصول صموئيل إلى فلسطين، وفي ٢٦ آب أعلنت أول كوتا للهجرة اليهودية: يسمح بموجبها لـ ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي بالدخول إلى فلسطين في العام المقبل^(٢٢). وبعد صدور الكتاب الأبيض، وموافقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني

* ٢٢ — الاعلان المفاجيء لمواصلة الهجرة اليهودية، والتي تشجعها الآن السلطة المحتلة، كان السبب الرئيسي لاندلاع المظاهرات في يافا في آيار ١٩٢١، حيث قتل ١٣ يهودي. انظر

Hirst, PP 48 – 58, and Kayyali PP. 95 – 9

في فلسطين، حددت الكوتات السنوية حسب الامكانيات الاقتصادية للاستيعاب في البلاد. رغم الخلافات العنيفة داخل الحكومة البريطانية في فلسطين حول عدد المهاجرين الذين من الممكن دخولهم دون احداث ضرر للفلسطينيين، وصل عدد اليهود الذين قبلوا بين عام ١٩٢٢ و عام ١٩٣٩ إلى ١٧,١٤٠ في السنة^(٢٣). وفي نهاية العام ١٩٣٩ وصل عدد اليهود في فلسطين إلى ٤٤٥,٤٥٧ أي ما يقارب ٣٠ ٪ من عدد السكان العام والبالغ حينها ١,٥٠١,٦٩٨^(٢٤).

بدأ الصندوق القومي اليهودي — الذي اسس في العام ١٩٠١ في مؤتمر بال — والكيرين هايسود (صندوق فلسطين)، وشركة تطوير أرض فلسطين، ومنظمات صهيونية اخرى بشراء المزيد من أراضي فلسطين وبالتحديد من ملاكي الأراضي الغائبين، وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد^(٢٥). تمكنت الكيرين هايسود بين عامي ١٩٢١ — ١٩٢٥ من شراء ٢٠٠ ألف دونم — ١٨ ألف هكتار — من الأراضي الخصبة قرب الناصرة، وهي من اراضي عائلة مرسق^(٢٦). وفي العام ١٩٢٩ اشترى الصندوق القومي اليهودي مساحات كبيرة من الأراضي، التي تعود أصلاً لقبيلة الحوارث، إلا أنه اشتراها من عائلة الطيان في يبروت^(٢٧). وحصل لاحقاً على مساحات كبيرة من الأراضي، تبلغ ٤٠٠ ألف دونم، في منطقة بيسان — هذه الأراضي كانت أصلاً من ممتلكات السلطان عبد الحميد الشخصية، ومن ثم تركت بين ايدي الفلاحين العرب. واشترى أيضاً مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة الحولة، شمال فلسطين. هذه الأراضي كانت ملكاً لعائلة سلام في يبروت^(٢٨). واشترى الصندوق القومي اليهودي قطع اراضي اصغر، بما فيها قرى في منطقة طولكرم، على السهل الساحلي بين حيفا وعكا، وفي مناطق عديدة في الجليل واماكن اخرى من البلاد^(٢٩). وفي الفترة بين عام ١٩٢٠ و ١٩٣٩ اشترت المنظمة اليهودية وافراد يهود أكثر من ٨٤٦ ألف دونم — ٧٦,١٥٠ هكتار. هذه الأراضي مضافة إلى الأراضي التي حصل عليها اليهود قبل الحرب العالمية الأولى أوصلت مجموع ما يمتلكه اليهود في فلسطين إلى ٨,٤٩٦,٠٠٠ دونم، أي حوالي ٥ ٪ من مجموع أراضي فلسطين^(٣٠).

شهدت العقود الأولى للانتداب البريطاني، إلى جانب الأثر المباشر للهجرة اليهودية وشراء الأراضي، بداية تدفق رؤوس الاموال الكبيرة إلى فلسطين. فخلافاً للمهجرين الأولى والثانية، اللتين اعتمدت بنيتهما بشكل رئيسي على المهجرين الفقراء الفارين من المذابح في روسيا وأوروبا الوسطى، وموجة الهجرة الثالثة التي بدأت في عام ١٩٢٤ وجلها من الحرفيين الصغار القادمين من بولندا، تشكلت الهجرة الرابعة إلى فلسطين، والتي جاءت في الثلاثينات

من هذا القرن، من مهاجرين فارين من القمع الألماني^(٣١). وقد حاول اليهود المهاجرون سابقاً الاندماج في ما كان يعرف في العشرينات بأنه أكثر المجتمعات الأوروبية تطوراً، واختلفت هذه الموجة عن سابقتها ليس فقط بارتباطها الأكبر بالثقافة والقيم الاجتماعية الأوروبية، بل باصولها الرأسمالية وبغناها الاقتصادي. وبدل أن يسعوا إلى مساعدة الجاليات اليهودية للعمل في الأرض، تركز هؤلاء المهاجرين الجدد في المناطق المدنية الساحلية، حيث استثمروا اموالهم في العقارات وبيارات الحمضيات الرأسمالية، وفي الصناعة. وقد بلغ مجموع رؤوس الاموال التي ادخلها المهاجرون اليهود بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٥ أكثر من ٨٠ مليون جنيه فلسطيني^(٣٢). (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ إذا ما عرفنا أنه في ذلك الوقت كانت موازنة حكومة فلسطين حوالي ٢ مليون جنيه في السنة، هذا ولم تتجاوز مجموع الموازنات في الفترة ما بين العامين ١٩٢٢ و ١٩٣٥ ٣٠ مليون جنيه^(٣٣). وتعبير آخر، كان عدد المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين ومعهم ١٠٠٠ جنيه، فما فوق ١٧٨ نسمة أو ٤ ٪ من مجموع المهاجرين في العام ١٩٣٠، إلا أن هذا العدد ازداد ليصل إلى ٦,٣٠٩، أو ١٠ ٪ من مجموع المهاجرين بعد خمسة اعوام^(٣٤).

ترافقت عمليات الاستيطان في الأرض وادخال رؤوس اموال ضخمة مع عملية استعمار سوق العمل. فظهرت في بدايات العام ١٩٠٤، أي مع بداية الهجرة اليهودية الثانية، مطالب صهيونية بتهويد العمل — أي أنه ينبغي أن لا يعمل في المزارع اليهودية غير العمال اليهود. عكس هذا المطلب الاصول الفكرية لهؤلاء المهاجرين، فخلافاً لمن سبقهم جاء هؤلاء المهاجرون إلى فلسطين من أجل الحياة والموت على ارض اجدادهم، وحملوا معهم الافكار الاشتراكية التي كان لها صداها الكبير في بولندا واوروبا الوسطى في العقد الأول من القرن، وانتسب العديدون منهم إلى حزب بوعال تسيون (عمال صهيون)، هذا الحزب الذي اسس في النمسا وهنغاريا بهدف تمثيل العمال اليهود وادخال المبادئ الاشتراكية إلى الحركة الصهيونية. حمل هذا الحزب بعنف على سياسات روتشيلد ومؤسسة استعمال فلسطين (PCA)، ورأى بها استغلالاً رأسمالياً بسيطاً يركز على استغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة الموظفة في المستوطنات الزراعية. وفي نهاية العقد نجحت طلائع الحزب في فرض سياسة تأجير جميع الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي للمستوطنين شريطة أن تشغل لمصلحة سياسة العمل العبري^(٣٥).

مع الارتفاع الكبير في عدد المهاجرين في الخمس عشرة سنة الأولى من الانتداب وبخاصة بعد عام ١٩٣٠. أصبح الزامياً بنظر الوكالة اليهودية (التي حلت محل المنظمة

الصهيونية عام ١٩٢٩) ان تتوسع هذه السياسة لتشمل جميع العمليات الممولة من قبل الوكالة. جزئياً عكس هذا، الطريقة التي يتم بها تحديد الحصص السنوية لعدد المهاجرين. وبالتحديد على أساس شهادات العمل التي تمنحها سلطات الانتداب للوكالة. وهذا الأمر فرض على الوكالة — إن لم يكن عملياً فعلى الأقل نظرياً — أن تثبت للمهاجرين وجود فرص للعمل^(٣٦*). ولكن في الحقيقة يكمن السبب الرئيسي وراء تطبيق هذه السياسة في الرغبة الملحة في خلق قاعدة اقتصادية لمجتمع مستقل، وبالتدرج لدولة مستقلة.

استولى المستبدون في العام ١٩٢٠ ، السنة الأولى للانتداب، على صندوق عمال فلسطين الذي أسسه بوعال تسيون عام ١٩١٢ . يختلف المستبدون عن جميع نقابات العمال لكونه صاحب عمل وممثل للعمال في آن واحد. لقد أنشأ المستبدون مصانع يهودية صغيرة، ومنع الاضرابات التي رآها معادية لتوسع الصهيونية ولتطور الاقتصاد اليهودي بشكل عام. وسرعان ما انتشر الاستيلاء على العمل الذي بدأ في حقل البناء إلى قطاعات أخرى مثل النقل والتوزيع والتجارة. وتقرر عام ١٩٣١ أن تعتمد حصة العامل العبري الموظف في مشاريع الاشغال العامة التي تمولها الحكومة على قيمة الضريبة التي تدفعها الجالية اليهودية (وليس بناءً على نسبة اليهود في القوة العاملة بشكل عام). وبذلك توسع مجال التوظيف بالنسبة للأيدي العاملة اليهودية^(٣٧) وشجع التدفق الكبير لرؤوس الأموال في الثلاثينات من هذا القرن هذا التوجه بشكل كبير. فقد ازداد الطلب على الأيدي العاملة اليهودية، وبخاصة القادمين الجدد، للعمل في مشاغل ومعامل ومصانع المدن التي أنشأها القادمون الجدد من ألمانيا ومن أوروبا الوسطى. وساد في عام ١٩٣٥ نوع من الاحتكار الاقتصادي في معظم المدن الساحلية، وكذلك في العديد من المستوطنات الزراعية. أنشئت التجمعات السكنية والصناعية اليهودية الصرفة في تل أبيب وحيفا وصفد، وتصاعدت في بعض الأماكن سياسة مقاطعة العمل العربي لتشمل مقاطعة منتجات المزارع العربية مثل منتجات الألبان والخضار والحبوب^(٣٨) وساعد الاضراب العام الذي أعلنه العرب في عام ١٩٣٦ على استكمال هذه العملية: فاليشوف — الجالية اليهودية في فلسطين — أصبح باستطاعتها أن تستقل اقتصادياً. وأصبح زعماء الوكالة اليهودية في عام ١٩٣٩ مستعدون للبدء بالمرحلة

* ٣٦ — يلاحظ بوضوح أن شهادات العمل لم تكن مرتبطة بعدد اليهود أو العرب العاطلين عن العمل في البلاد ، وأن الهجرة المتزايدة غالباً ما توافقت مع ازدياد مستمر في اعداد العاطلين عن العمل ، وازدياد في البالغ التي تنفقها الحكومة كمنح للعاطلين عن العمل انظر Waines, PP. 76-70

الثانية من خططهم لاقامة دولة مستقلة: تحديداً محاولة تقسيم أرض فلسطين، وترحيل العرب من المناطق التي ستُضم للدولة اليهودية^(٣٩).

السياسة البريطانية والعرب الفلسطينيين:

اتسمت سياسة الانتداب البريطاني تجاه السكان العرب الفلسطينيين برفض الاعتراف بالوجود الوطني لهؤلاء السكان في فلسطين أو كجزء من دولة عربية كبرى. ووصف العرب باستمرار «بالجاليات غير اليهودية» كما جاء في تصريح بلفور، أو بالقطاع الآخر من السكان، كما كان يسميهم الانتداب. وحيث كان التمييز بينهم وبين المهاجرين ضرورياً كان يقال «المسلمون» و «المسيحيون» و «اليهود»، وهذا كان يرد باستمرار في التقرير السنوي لسلطات الانتداب. وتم العمل على تشجيع الرواية القائلة بأنه لم يكن يعيش في فلسطين سوى عدد صغير من الناس، أو فئات دينية بائسة، لأن هذه الرواية تبرر افعال الجالية اليهودية التي ستبدو دون هذا التبرير بأنها تتعدى على حقوق شعب آخر. وكان قرار سلطات الانتداب اعطاء دور خاص للوكالة اليهودية بصنع سياسات الانتداب اجراءً استفزازياً بحق العرب الذين رغم كونهم الاغلبية، كانوا محرومين من مثل هذا الدور. أعطى الانتداب بعض الصلاحيات للزعماء الدينيين العرب فقط. ولم يكن للسكان العرب أية حقوق مدنية أو تشريعية على الاطلاق^(٤٠). وترافق تقلص الهيكلية السياسية لتصل فعلياً إلى حد النسيان مع إعادة رسم الخارطة السياسية والجغرافية للبلاد، هذه الخريطة التي صيغت

* ٣٩ — يوضح البحث الجديد الذي قام به سمحاً فلاهان، محرر مجلة (New outlook) ذات النفوذ والذي نشر به فلاهان معلومات لم تكن متوفرة سابقاً من الأرشيف الصهيوني، يوضح بأن القيادة الصهيونية اتخذت منذ شباط ١٩٣٧ القرار المصيري بتسخير كل شيء من أجل التقسيم، بما في ذلك استخدام نفوذ الجيش البريطاني من أجل الاجلاء القسري للسكان العرب من المناطق اليهودية، «الصهيونية»، ص ٢٣٢. ولمعرفة آراء جودا ماغنيز، وبنجاس روتنبرغ، ومارتن بوهر وآخرين من الزعماء الصهاينة الذين كانوا معارضين لفكرة خلق اقتصاد مستقل وللتقسيم انظر ص ٢١٧ — ٣٠، و ٢٦٧ — ٧٣.

* ٤٠ — قرر الانتداب أن الوكالة اليهودية تعتبر هيئة عامة يحق لها أن تنصح وتعاون مع ادارة فلسطين في الأمور الاقتصادية والاجتماعية، والأمور الأخرى التي تؤثر على تأسيس وطن قومي لليهود، ومصالح السكان اليهود في فلسطين (البند ٤)، تحولت الوكالة بممارسة الاشغال العامة والخدمات، وأن تُطور الاستثمارات الطبيعية في البلاد، إذا ماكانت هذه المجالات غير معمول بها من قبل ادارة الانتداب. (البند ١١) وأن تساعد الادارة على تشجيع استيطان اليهود في الأراضي، ومن ضمنها الأراضي البور وأراضي الدولة غير المستخدمة في المشاريع العامة (البند ٦) ٩

بشكل أصبح معه العرب الفلسطينيون عبارة عن مجموعة منفصلة عن أشقائهم الذين يعيشون في المناطق المجاورة، فخلق شرق الأردن وأصبح بلداً جديداً، خلقتهم بريطانيا من بقايا الجزيرة العربية بعد أن عزز ابن سعود قبضته على باقي شبه الجزيرة، وعُيِّن لهذا البلد إدارة مستقلة عن إدارة فلسطين^(٤١). ونُصَّب الأمير عبد الله — أحد زعماء الثورة العربية وابن الشريف حسين — على عرش إمارة شرق الأردن بمساعدة الجيش البريطاني. أما أخيه فيصل الذي أخرجته الفرنسيون عنوة من دمشق عام ١٩٢٠ فُعِيِّن ملكاً على العراق. بوجود حاكمين من العائلة الهاشمية لبلدين أصبحا فعلياً ضمن السيطرة البريطانية، امتدت سيطرة بريطانيا على الأراضي العربية التي تمتد من فلسطين عبر الأردن وحتى الخليج العربي. (لم يتلق الشريف حسين تعويضاً بعد أن طردته العائلة السعودية من مكة. انقذته سفينة حربية بريطانية من خليج العقبة، ونقل إلى قبرص التي كانت تحت السيطرة البريطانية، حيث مات عام ١٩٣١).

من جهة أخرى ترتب على الاحتلال الفرنسي لسوريا عام ١٩٢٠ مزيداً من التقسيمات الجغرافية للبلاد. قُسمت سوريا إلى أربعة أقاليم مستقلة إدارياً: لبنان، دمشق/ حلب، اللاذقية، وجبل الدروز. وأقيمت الحواجز الجمركية وطبعت العملة السورية في المناطق الفرنسية، مما فكك الروابط التجارية والمالية مع فلسطين^(٤٢). فقد قطعت الطرق التجارية التقليدية التي كانت تصل الجليل والمناطق الجبلية والحولة ووادي الأردن مع دمشق وحصص وحماة وحلب. وأصبحت البضائع الواردة إلى فلسطين عبر ميناء بيروت تخضع لضريبة جمركية فرنسية — بريطانية مزدوجة هذا إضافة إلى أن القوانين الجديدة الخاصة بتحديد الجنسية والقومية تركت العديد من الفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون في الخارج بلا جنسية. وبناءً على ذلك أصبح على العربي الذي يعيش في القدس أن يحصل على جواز سفر وتأشيرة دخول فرنسية ليتمكن من زيارة قريب له يعيش في بيروت أو دمشق^(٤٣). وفصل أبناء الجالية الدرزية من سكان شمال فلسطين عن أقربائهم في جبل هارون (الجلال المجاورة في سورية ولبنان). أما القبائل شبه المستقرة قرب نابلس والخليل والقدس والتي امتدت أراضيها على ضفتي نهر الأردن فقد اضطرت لدفع ضريبة مزدوجة للحكومتين مختلفتين. ووجد التجار صعوبة بالغة في نقل بضائعهم المرحمة التي كانت تربط فلسطين

* ٤٢ — كانت العملة المصرية مستخدمة رسمياً في فلسطين بين عامي ١٩٢١ — ١٩٢٧ عندما استبدل الجنيه المصري بالجنيه الفلسطيني المربوط بالجنيه الاسترليني. عارف، « تاريخ فلسطين »، ص ١٦١.

بطريق الحج الشامي إلى مكة والمدينة. (وتمكنت القبائل المتنقلة التي تعيش في غور الأردن من فتح طرق تهريب جديدة عبر الحدود، لينقلوا الماشية ومنتجات الألبان إلى حلب لمقاومتها بالحبوب)^(٤٤) بالمقابل كان بإمكان أي مهاجر أن يحصل على الجنسية ببساطة وبعد أن يمضي سنتين فقط في فلسطين ويقدم طلب بهذا الخصوص إلى المندوب السامي البريطاني^(٤٥).

بتلك الحدود التي خلقت على هذا النحو وبوقوع الأراضي العربية المتاخمة لحدود فلسطين تحت سيطرة الدول الأوروبية المختلفة، وجد العرب الفلسطينيون أنفسهم مجموعة متميزة داخل الوطن العربي، ولكنهم لم يحصلوا على الامتيازات التي يوفرها عادة وجود قومي مستقل. لذلك فإنه ليس من المستغرب أنه حتى قبل إقامة دولة إسرائيل في فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني كانت مسألة المطالبة بالاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية والهوية المستقلة هي مسألة جوهرية في نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أرضه.

بعد تقسيم الأراضي العربية إلى دول يحكم كل منها دولة أوروبية وإنشاء وحدة سياسية متميزة في فلسطين، تم سن تشريع جديد يهدف إلى تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين بالاتجاه الرأسمالي. فقد سن الموظفون البريطانيون في العقد الأول للانتداب البريطاني قوانين ضريبية جديدة، وقوانين جديدة تتعلق بتسجيل الأراضي والتحكيم في الخلافات والعملة والسياسة المالية والتجارية. وأعطيت الأولوية لمشاريع توسيع الطرق ونظام الاتصال لتسهيل عملية هجرة اليهود وتوسيع نفوذ الامبراطورية البريطانية. وبني ميناء حيفا، أكبر الموانئ وأكثرها عصرية في المنطقة. احتوى هذا الميناء على مصفاة بترول ضخمة وخط لضخ النفط القادم من حقول النفط في العراق الواقع تحت السيطرة البريطانية. وتم توسيع ميناء الصيد في يافا ليستوعب الصادرات والواردات، وبُدء عام ١٩٣٦ ببناء ميناء كبير في تل أبيب، وشيدت المطارات العصرية في حيفا واللد لربط فلسطين جواً بلندن ودهلي. وبنيت سكك حديدية جديدة قرب حيفا بسوريا وشرق الأردن والعربية السعودية. وعُبدت طرق برية قادرة على حمل السيارات العسكرية، وحاملات الجنود والشاحنات الثقيلة، تربط القدس والحليل وئر السبع ويافا واريحا ونابلس. وأقيمت طرق دولية تربط القدس وساحل المتوسط مع الخليج العربي عبر شرق الأردن وسوريا.

عزز إنشاء خطوط المواصلات الجديدة وظيفة فلسطين كقلب الامبراطورية البريطانية جغرافياً^(٤٦)، وافتتحت خطوط بريدية برية بين فلسطين والعراق ومصر والسودان وتركيا، وخط بريد جوي بين اللد ولندن. وأقيمت خطوط برق وهاتف في المدن الكبيرة

تقدم الخدمات لمعظم أقطار العالم العربي ولبريطانيا والولايات المتحدة، وافتتحت محطات للاذاعة مدنية وعسكرية في كل من القدس ورام الله واللد^(٤٧).

أدى إنشاء نظام مواصلات واتصال عصري إلى ازدهار التجارة الدولية ليس فقط مع بريطانيا ودول أوروبا بل ومع العراق ودول الخليج والهند. وارتفعت قيمة الواردات من الآلات الصناعية والسلع الاستهلاكية والأطعمة لأكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة ما بين ١٩٢٣ و ١٩٣٥ ، أي من ٤,٩ مليون جنيه فلسطيني إلى ١٧,٩ مليون جنيه فلسطيني^(٤٨). استفادت بريطانيا ومستعمراتها وراء البحار من فتح أسواق فلسطين بشكل كبير، ولم يقتصر ذلك على بريطانيا ومستعمراتها فحسب بل عمت الفائدة جميع المسوقين ذلك أن البند ١٨ من قانون الانتداب منع فرض رسوم جمركية ضد أي دولة عضو في عصبة الأمم، الأمر الذي جعل جميع المسوقين العالميين يستغلون ازدياد الطلب الذي نشأ عن الهجرة اليهودية إلى البلاد. مثلاً صدرت كل من ألمانيا وبولندا ورومانيا وبلدان أوروبية أخرى إلى فلسطين بضائع بقيمة ٤,٨ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٣٥ ، شكلت كمية هذه البضائع ربع مستوردات فلسطين في الفترة ما بين ١٩٣٤ و ١٩٣٧ وكانت أكثر بقليل من المستوردات الآتية من بريطانيا ومستعمراتها وراء البحار. أما المستوردات من سوريا ومصر فبلغت ١٠ — ١٣ ٪ من مجموع المستوردات العامة، في حين صدرت الولايات المتحدة إلى فلسطين بضائع بقيمة ١,٥ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٣٥ أي ٨,٥ ٪ من مجموع مستوردات فلسطين ذلك العام^(٤٩).

لعبت فلسطين دوراً مهماً في دعم اقتصاد الدول المصدرة في الوقت الذي كانت تعاني فيه تلك الدول من بطالة جماعية وافلاس كبير نتيجة الأزمة العالمية وإقامة حواجز جمركية متشددة، أما بالنسبة لفلسطين فقد كانت النتائج مشؤومة. أدى تدفق السلع الاستهلاكية الأوروبية، التي غالباً ما كانت تباع بسعر أقل من الكلفة، إلى تدمير أي إمكانية لتطوير الصناعة المحلية وإلى خلل كبير في الميزان التجاري للبلاد. ارتفع العجز في الميزانية العامة من ٤,١ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٢٢ إلى ١٣,٣ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٣٥^(٥٠).

نتج هذا الاستنزاف المالي الضخم والمستمر عن تدفق رؤوس الأموال اليهودية، التي كانت تغطي العجز في الميزان التجاري من جهة وتحول ثروات البلاد من العرب إلى اليهود من جهة أخرى. كان تأثير الاستعمار على الاقتصاد العربي الفلسطيني بارزاً أكثر في مجال الصادرات.

فقبل افتتاح مصفاة البترول في حيفا عام ١٩٣٩ كانت البلاد تعتمد كلياً على صادرات الحمضيات إلى بريطانيا. فقد ارتفع عدد صناديق البرتقال والليمون المصدرة من ١,٥ مليون صندوق في العام ١٩١٤ إلى ١٠,٨ مليون صندوق في عام ١٩٣٧. عكس هذا الارتفاع ابتعاد الزراعة في فلسطين عن المحاصيل الاستهلاكية — القمح والشعير والذرة والزيتون — وتركزها على المحاصيل التجارية التي تدر أرباحاً عالية. وفي أواسط الثلاثينات من القرن العشرين وصلت صادرات الحمضيات إلى ٨٠ ٪ من مجموع صادرات البلاد. (السوق البريطانية كانت تستهلك ثلثي منتوج فلسطين من الحمضيات)^(٥١). إن اعتماد التصدير على هذا الجانب شبه الوحيد كان يشكل خطراً يتحقق وقوعه في أية حالة تراجع فيها الاسعار العالمية كما حدث نتيجة أزمة الثلاثينات، أو أي موسم سيء، أو إغلاق السوق البريطانية كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية وهذا ما أدى إلى جمود الصادرات العربية في فلسطين والانهباء التام في عوائد الصادرات.

نشوء المجتمع الطبقي ١٩٢٢ — ١٩٣٦:

عندما انقسم الاقتصاد في فلسطين بين القطاعين العربي واليهودي أصبح السكان العرب مواطنين من الدرجة الثانية، وترافق ذلك مع تزايد بلترة الفلاحين* من ناحية ومع ازدياد غنى فئة أخرى من المجتمع تمثلت في كل من ملاك الأراضي والتجار المدينيين. خلافاً للفترة التي سبقت الحرب أدى التدمير الفعلي للاقتصاد المحلي وتركز وسائل الانتاج في التجمعات الصهيونية إلى انقسام في صفوف البرجوازية العربية وإلى بروز التطرف الحزبي داخل الطبقة التقليدية المسيطرة. بالإضافة إلى سياسة تشجيع الخلافات بين العرب واليهود كانت السياسة الاستعمارية البريطانية تركز على مفاصلة التناقضات بين العرب انفسهم. وتجلبت هذه النزاعات بوضوح عام ١٩٣٦ عندما انتشرت الحرب الأهلية والثورة في فلسطين.

بلترة الفلاحين:

لم يعد الفلاح الفلسطيني الذي قاسى الامرين ايام الحكم العثماني يحتمل هذا الواقع

* بلترة الفلاحين : أي تحويلهم إلى بروليتاريا (عمال) (الناشر) .

الذي ازداد سوءاً أيام الانتداب البريطاني. فعندما عمدت سلطات الانتداب إلى تجبير الزراعة وإلى تحويل فلسطين إلى بلد منتج للمحاصيل التجارية، وإلى تشجيع المستوطنات الصهيونية دون اخذ اثر هذه المستوطنات على المجتمع الاصلي بعين الاعتبار تسبب هذا كله بازدياد فقر الفلاحين الذين كانوا حتى عام ١٩٣٦ يشكلون ثلثي سكان فلسطين. اسفرت السياسة البريطانية هذه عن ان المنظمات والافراد اليهود باتوا يملكون اكثر من ٥ ٪ من مجموع اراضي البلاد عام ١٩٣٥ ، واشتملت هذه الممتلكات على مليون دونم أو حوالي ١٢ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية^(٥٢). أما ما تبقى من الأراضي، حوالي ٨ مليون دونم، فكان عليها أن تنتج محاصيل من أجل التصدير إضافة إلى انتاج محاصيل استهلاكية لتغطية احتياجات السكان العرب الذين ارتفع عددهم من ٦٦٨,٢٥٨ ألف نسمة عام ١٩٢٢ إلى ٩٥٢,٩٥٥ ألف نسمة في نهاية عام ١٩٣٥^(٥٣). هذا التقسيم للأراضي الزراعية بين اليهود والعرب يعني أن كل يهودي بات يملك وسطياً ٢٨,١ دونم من الأرض الزراعية بينما لا يملك العربي وسطياً اكثر من ٩,٤ دونماً^(٥٤). وإذا اخذنا بعين الاعتبار أن الحد الأدنى من الأرض (غير المروية) اللازم لمعيشة عائلة مكونة من ستة افراد كان ١٠٠ إلى ١٣٠ دونماً، فبينما حصل كل مستوطن يهودي على الأرض ورأس المال اللازمين افتقر الفلاحون العرب إلى المساحة اللازمة والمتناسبة مع تزايدهم السكاني^(٥٥).

وفي الحقيقة فإن الضغط على الأراضي بين السكان العرب كان اشد مما توحى به هذه الأرقام، ذلك أن جزءاً كبيراً من الأراضي التي كانت بحيازة العرب تعود ملكيتها اما إلى نفر قليل من مالكي الأراضي الكبار وإما إلى دائرة الأوقاف. هذا ما كشفت عنه بداية عام ١٩٣٠ لجنة مكلفة من حكومة فلسطين بدراسة طبيعة ملكية الأراضي فذكرت قائلة أن حوالي ٢٨ ٪ من الفلاحين لا يملكون أية اراضٍ بتاتاً، أما الباقون الذين كانوا إما يملكون الأرض وإما يزرعونها بصفتهم اجراء فكان وضعهم كالتالي: اثنان من كل خمسة من هؤلاء يملكون مساحة تزيد عن الفدان (١٢٠ دونماً) أي ما يكفي لاعالة اسرهم^(٥٦). جميع لجان المسح في جميع انحاء البلاد خرجت بالنتيجة نفسها.

* ٥٤ — حسبت عن الأرقام المنشورة في . Survey حيث كتب أن عدد السكان اليهود بلغ عام ١٩٣٥، ٣٥٥,١٥٧ نسمة ، ومن الرقم الاجمالي للأراضي الزراعية وغير الزراعية المنشورة في Survey ، مجلد ٢ ، ص ٥٦٦ . ولمعرفة التقديرات المختلفة للأراضي الزراعية انظر ، حمادة ، « الموارد الطبيعية » ، في كتابه المذكور سابقاً ص ٤٤ — ٤٥ .

وحتى بالنسبة لأولئك الذين يملكون الأرض فقد غرقوا في الديون نتيجة التغيير الذي أحدث في نظام الضرائب وطريقة جمعها وتقديرها، الأمر الذي أجبرهم إما على بيع الأراضي وإما على تسجيلها باسم أحد ملاك الأراضي الكبار أو تاجر مديني. وبعد الانتداب بفترة وجيزة الغت الحكومة نظام الالتزام الذي فرضه العثمانيون وأصبح بمقدور الفلاح دفع الضرائب مباشرة للحكومة نقداً لا عيناً. حُدِّد العشر رسمياً بقيمة ١٢,٥ ٪ ثم تُخفّض إلى ١٠ ٪ إلا أنه كان يدفع على المبلغ الاجمالي للموسم وليس على الدخل الصافي، وبما أن الفلاح لم يمتلك القدرة على طرح تكاليف الانتاج من دخله كان يدفع حوالي ٢٥ إلى ٥٠ ٪ من دخله ضرائب، رغم أن هذا الدخل كان اقل مما يحتاجه لاعالة أسرته^(٥٧). واضاف قرار الحكومة الرسمي عام ١٩٢٨ ولايات جديدة على ولايات الفلاحين عندما حُدِّد العشر بمتوسط السنوات الأربعة الماضية، لأن الارتفاع الذي طرأ على اسعار القمح والحبوب الأخرى اواسط العشرينات بسبب الطلب السوري على هذه السلع لم يدم فترة طويلة بل عادت الاسعار لتتخفّض في اوائل الثلاثينات بعد التوقيع على اتفاق تجاري مع سوريا مما اغرق السوق الفلسطينية بالقمح السوري الرخيص^(٥٨).

رغم الاجراءات الحكومية اوائل الثلاثينات لتخفيض قيمة العشر، إلا أن طريقة دفعه على المبلغ الاجمالي للانتاج وعلى اساس تقديرات الاسعار التي غالباً ما تكون أعلى من الاسعار الفعلية في السوق، اثقلت كاهل الفلاح في الديون لدرجة أنه كان يورث هذه الديون لأولاده من بعده^(٥٩). إضافة إلى ذلك كان الفلاحون مجبرون على دفع نسب عالية من ارباحهم إلى مالكي الأراضي (الذين كانوا في اغلب الاحيان يحتكرون دور المدين إضافة

* ٥٧ — محمد توفيق جانا ، « البرهان السياسي المقدم للبعثة الملكية لفلسطين » ، (دمشق ، ١٩٣٧) ص ٢٦ ، موجود في بدران ص ٢٠٨ ، وعارف ، « تاريخ » ، ص ١٦١ — ١٦٣ معدل الدخل الصافي السنوي للفلاح كان عام ١٩٣٤ يساوي ٣٧ ، ٢٣ جنياً فلسطينياً في السنة . بالمقارنة كان معدل الدخل السنوي لملاك الأراضي يساوي ٢٥٠ جنيه فلسطيني ، فعلياً كانوا يدفعون نسبة أقل مما هو مقرر في الضرائب تبلغ ٢١,٥ ٪ ، أما التجار فكانوا يدفعون ١٢,٥ ٪ وسطياً .

* ٥٩ — في عام ١٩٣٠ قُدِّر العشر بـ ٣٠ ٪ ، وفي العام ١٩٣٢ قُدِّر بـ ٥٠ ٪ وفي عام ١٩٣٣ قدر بـ ٢٥ ٪ . بوراث ، مجلد ٢ ، ص ١١٤ . في عام ١٩٣١ كان سعر القمح والسمسم والشعير في السوق أقل من الأسعار في الفترة ما بين ١٩٢٤ — ١٩٢٧ بنسبة ٣/٢ . بدران ص ٢٠٨ . معدل ديون العائلة الواحدة الفلاحية في عام ١٩٣٠ وصل إلى ٢٧ جنياً فلسطينياً ، أي أكثر من معدل دخلها السنوي ، الذي يتراوح وسطياً بين ٢٥ — ٣٠ جنيه فلسطيني . المسح ، مجلد ١ ، ص ٣٦٤ .

لكونهم ملاك^(٦٠). في عام ١٩٣٠ كتب س.ف. تريكلند، العضو في الادارة الهندية والذي ارسلته الحكومة البريطانية لدراسة ظروف الفلاحين واسداء النصيح في مسألة انشاء تعاونيات في القرى العربية، قائلاً: «لا يوجد فلاح غير مفلس، ولا يمكن للقروض التعاونية أو أي شكل من أشكال قروض الدولة أن يخلصهم من حالة الافلاس هذه إذا ما طلب إليهم تسديد القرض كاملاً»^(٦١).

ازداد سوء وضع الفلاحين بعد عام ١٩٣٠ رغم جهود الحكومة لتزويد الفلاحين بالقروض، والحد من الهجرة الجماعية من الأرض. ارتفعت اسعار الأراضي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة الهجرة اليهودية من المانيا وشرق اوربا بخاصة في الفترة ما بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٩^(٦٢) وادى التدفق الكبير لرؤوس الاموال إلى تضخم مالي كبير بينما بقيت اجور العمال الزراعيين كما هي ضئيلة جداً^(٦٣). والاهم من ذلك مقاطعة العمل العربي المتزايدة التأثير، وكذلك مقاطعة المنتجات الزراعية العربية المتزامنة مع هجرة الأرض التي نجمت عن بيع الأراضي العربية للصندوق القومي اليهودي، وتضاؤل عدد الفلاحين الذين يستأجرون الأرض أو يعملون بها بأجر يومي^(٦٤). وفي عام ١٩٣٦ أصبحت مشكلة الفلاحين المهاجرين مشكلة وطنية وكان لها اثراً كبيراً على احتدام النضال من اجل الاستقلال.

نشوء العمل المأجور:

لم يكن امام الفلاحين المرحلين وغير القادرين على حيازة أية ارض في الريف الا خيار

• ٦٠ — نسبة الفائدة على القروض الزراعية والحيوانية بلغت ٣٠٪ في الفترة ما بين ١٩٢٢ — ١٩٣٠ .
تقرير جونسون كروزي و ارد في المسح ، مجلد ١ ، ص ٣٦٤ — ٣٦٧ .

• ٦٢ — ارتفع عدد المهاجرين إلى فلسطين من ٩,٥٥٣ في عام ١٩٣٢ إلى ٣٠,٣٢٧ في عام ١٩٣٣ ، و ٤٢,٣٥٩ في عام ١٩٣٤ ، و ٦١,٨٥٤ في عام ١٩٣٦ . بعد ذلك انخفض العدد بشكل ملموس رغم أن المعدل السنوي للهجرة عام ١٩٣٩ لا يزال يتزايد عن ذاك الرقم في العشرينات . المسح ، مجلد ١ ، ص ١٨٥ ، اضافة إلى ذلك تزايد بشكل حاد عدد المهاجرين غير الشرعيين أي الذين كانوا يصلون إلى البلاد كسواح أو الذين كانت السفن تنزلهم بعيداً عن الشواطئ ليتسللوا إلى البلاد .

* ٦٣ — ارتفع المبلغ الاجمالي للنقد الورقي والمعدني المتداول ستة أضعاف في الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٦ ، والسبب الأكبر في هذه الزيادة هو تدفق رؤوس الأموال اليهودية . بما أن النمو في النتاج القومي كان جزءاً من هذا التدفق ، فإن النتيجة كانت زيادة مهمة في الأسعار الفعلية لجميع السلع باستثناء الحمضيات . حكم والحسني ، في حمادة ، ص ٤٤٩ ، والمسح ، المجلد ١ ، ص ٣٣٨ .

البحث عن عمل لهم في المدن المنتشرة على طول الساحل. كانت أكثر العائلات ترسل احد أولادها للعمل هناك كاحد خيارات كسب المال بينما يبقى افراد الأسرة الآخرون في القرية يحاولون زراعة ما تبقى لهم من حاكورة العائلة. نتيجة هذه الهجرة الداخلية تسارع نمو المدن **كحيفا ويافا وحتى غزة** في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وعلى امتداد فترة الانتداب^(٦٥). تجمع الفلاحون في اكواخ الاحياء الفقيرة المتحلقة حول المدن وعاشوا في ظروف كئيبة ومزرية. كتب نيفيل بربور أنه في حيفا وحدها كان يعيش أكثر من ١١ ألف عامل عربي في اكواخ من صفيح الكاز، دون وجود تمديدات صحية (مياه، ومجاري) في هذه البيوت. كان ذلك عام ١٩٣٥. وسادت ظروف مشابهة في يافا وإلى درجة اقل حدة في غزة والرملة واللد وجنين. ولم يجد بعض هؤلاء المهجرين مفرأ من النوم في العراء او في الكهوف او حتى في مواقع بناء المباني الفخمة التي تشيد في أفضل الأحياء للمهاجرين اليهود، ولم يكن في مقدور هؤلاء العمال منع أنفسهم عن التعليقات اللاذعة^(٦٦). البعض الآخر واجهته مشكلة عدم ايجاد عمل نتيجة المقاطعة الصهيونية للعمل العربي، أو قبولوا بالتهديد والضرب عند اية محاولة للحصول على عمل في المشاريع اليهودية^(٦٧). إضافة إلى ذلك فإن سياسة الحكومة كانت منحازة إلى جانب اليهود عند تقسيم الوظائف الحكومية، فحصة اليهود من تلك الوظائف كانت اكبر من تلك التي يؤهلهم لها عددهم، أما الأجور التي كانت تدفع للمستخدمين العامين والخاصين فقد اظهرت ايضاً الانحياز ضد العرب. كانت اجور الوظائف الحكومية التي لا تحتاج مهارة — مثل الحراسة والشيالة (العتالة) — بمعدل ١٠٠ مليم في اليوم (أي ما يعادل من ٢,٥ — ٣ جنيه فلسطيني في الشهر) للعامل العربي، بينما تصل إلى ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليم يومياً للعامل اليهودي^(٦٨). وبما أن العقود الحكومية لتوفير المواد والمعدات، وبناء الطرق والجسور والمباني العسكرية، وصيانة المباني القائمة كانت تعطى للشركات اليهودية التي كانت ترفض استخدام العمل العربي فإن الوضع كان اسوأ بكثير مما تشير إليه مقارنة الاجور. إضافة إلى ذلك كان العامل العربي يجبر — خلافاً لنظيره اليهودي — على العمل مدة ١٦ ساعة يومياً، ولم يمنح أي ضمان اجتماعي ولا أي تأمينات

* ٦٨ - 216 - 215 FLapn.PP. في المصانع الخاصة : كان يدفع للعامل العربي غير الماهر في صناعة البناء مثلاً ١٠٩ مليات في اليوم عام ١٩٣٩ بينما كان يدفع لنظيره اليهودي ٣١٥ ملياً في اليوم، أما الخباز العربي فكان يتقاضى ٢١٩ ملياً بينما يتقاضى اليهودي ٥١١ ، وفي بيارات الحمضيات كان العامل العربي يتقاضى ١٠٠ مليم بينما يأخذ اليهودي ١٩٠ ملياً يومياً — وهناك أمثلة عديدة أخرى لا مجال لذكرها .

وظيفية على الاطلاق^(٦٩٠). لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يشكل الفلاحون المرحلون والعمال في المناطق المدنية الجمهور الاساسي لمظاهرات ١٩٢٩ - ١٩٣٣ العنيفة، وأن يحمل العديد منهم عام ١٩٣٥ السلاح لنيل الاستقلال ووقف الهجرة الصهيونية والاستعمار.

ومع تدفق الفلاحين المرحلين إلى المدن جاء أولئك الحرفيون والعمال المهرة الذين ضربت مهنتهم أيضاً نتيجة انهيار الاقتصاد العربي وتدفق السلع الرخيصة المستوردة من أوروبا. وبالنسبة لأولئك الذين استمروا في العمل بمهنتهم في الريف (انظر الفصل الثاني) فقد وجدوا انفسهم امام الخيار بين مأزقين، إما الرحيل إلى المدن، حيث قد يمكنهم الاستمرار ببيع سلعهم إلى الفلاحين المهجرين، وإما أن يروا حرفهم وهي تنهار أمام أعينهم. كانت اسعار المواد الخام في ارتفاع مستمر للدرجة أن كسب قوتهم اليومي اصبح غير مضمون. من جهة اخرى استطاع بعضهم الاستفادة من الاقتصاد النقدي الجدي الذي ساد في المدن لانشاء المرائب والمشاغل التي كانت تقدم الخدمات للمهاجرين أو للحكومة. واستطاع بعضهم القليل أن يوظفوا عمالاً لحسابهم وبذلك اصبحوا جزءاً من البرجوازية الصغيرة الوليدة^(٧٠). ولكن هؤلاء هم الاستثناء، أما القاعدة فلم يكن امامها أي خيار سوى الانضمام إلى جيش العمال الفائض والسعي للحصول على اعمال عادية في المدن. في عام ١٩٣١ تخفض عدد العمال العرب المستخدمون في مشاغل صغيرة أو في الحرف التقليدية إلى اقل من ١٩ ألف، أي بنسبة ٩ ٪ من القوة العاملة^(٧١).

أما أولئك الذين استمروا بوظائفهم فقد اصبحوا يعانون من انخفاض حاد في

* ٦٩ - FLapan, PP. 215-216. Suvery vol, PP. 735-745, 776. في احصائية اجريت على ٢٤٤ مؤسسة تشغل العمال العرب في عام ١٩٤٥ أظهرت أن ٨٠ ٪ يعملون أكثر من ٥٠ ساعة في الأسبوع. معدل عملهم كان ٧٠ ساعة أسبوعياً.

* ٧١ - الأرقام مجمعة من حكومة فلسطين، «احصاء فلسطين»، ١٩٣١، (مجلدين، الاسكندرية، ١٩٣٣)، ص ٢٨٢ - ٣٠٠. إن الـ ١٩ ألف عامل المذكورين يضمنون حسب الاحصاء: الصناع المتدربين، والموزعين والعمال المهرة، ولكن من الصعب معرفة عدد العمال المهرة من بين هؤلاء. بلغ العدد الاجمالي لليد العاملة العربية عام ١٩٣١، ٢١٢ ألف عامل، بينهم ١١٣,٢٠٠ عامل زراعي. وصيادون ورعاة وعمال غابات. بدران، ص ٢٣٤. وقد أشار السيد جون هوب سيمبسون في ص ١٣٢ من تقريره المقدم عام ١٩٣٠ إلى أنه مامن شك: بأن البطالة تزايد بشكل مريع بين العمال العرب في القطاع الصناعي خلال فترة ١٩٢٢ - ١٩٣٠.

أجورهم. مثلاً انخفضت اجور عمال مصانع الصوف من ٢٥٠ إلى ٦٠٠ ملهم يومياً عام ١٩١٩ وإلى ٨٠ إلى ١٣٠ ملهم يومياً عام ١٩٣٠. وعامل الصابون الذي كان يتقاضى ٢٠٠ إلى ٥٠٠ ملهم يومياً عام ١٩١٩ أصبح يتقاضى ١٢٠ ملهم يومياً عام ١٩٣٠ بما فيها العمل الاضافي^(٧٢). وفي مناطق مثل حيفا ويافا، حيث كان تدفق الفلاحين كبيراً جداً، كانت الأجور أدنى من المعدل العام المذكور. كشف مسح حكومي اجري في يافا على ١٠٠٠ عامل في تشرين الثاني ١٩٣٦ أن ٩٣٥ عاملاً يتقاضون اقل من ٦ جنيه فلسطيني في الشهر، وأكثر من النصف — ٥٧٠ عاملاً — يتقاضون اقل من ٢,٧٥ جنيه فلسطيني شهرياً، وبعد إضافة ذوي الأجور الأعلى يمكننا القول أن ٩٨ ٪ من العمال يتقاضون اقل من ١٠ جنيه شهرياً^(٧٣). وبما أن الحد الوسطي لكلفة المعيشة في يافا بلغت ١١,٥ جنيه فلسطيني شهرياً — هذا حسب تقديرات الحكومة — فإن الغالبية العظمى من العمال واسرهم في يافا كانوا يعيشون دون مستوى الكفاف، لدرجة أن الأزواج والأطفال كانوا مضطرين للعمل بأجور متدنية للغاية، كخدم في البيوت أو بائعات متجولات أو شباليين^(٧٤).

نمو البرجوازية:

من دواعي السخرية أنه في اواسط الثلاثينات أصبح اقتصاد فلسطين من اكثر اقتصاديات الشرق الأوسط ازدهاراً ويعود ذلك إلى عاملين: العمل الرخيص ورأس المال الفائض، إضافة إلى تحديث البنية التحتية. أدى الازدهار الاقتصادي إلى نمو طبقة من المستوردين والمصدرين والوسطاء، وبائعي الجملة، والوكلاء، والسماسرة، والمنتجين الصغار الذين استفادوا من التجارة الخارجية، وتسويق الزراعة، وبيع الأراضي، وارتفاع اجور البيوت في المدن. على اية حال، وخلافاً للفترة التي سبقت الانتداب، لم تعد هذه البرجوازية مقصورة على العناصر المسيحية، بل استقطبت عناصر من شرائح اجتماعية مسلمة: من الحرفيين، وملاك من ابناء المدن، ومن فقراء العائلات الارستقراطية. ففي عام ١٩٣١ كان يعمل في التجارة ١٢ ٪ من المسيحيين و ٨ ٪ من المسلمين. وإذا اضفنا إلى هذا الرقم عدد العرب الفلسطينيين الذين يعملون في حقول المال والبناء والخدمات والصناعة والسياحة، يصبح حجم هذه الطبقة الوليدة اكثر وضوحاً^(٧٥). فبينما سيطر اليهود على استيراد الآلات الثقيلة والاقمشة ومواد البناء، تخصص العرب بالمقابل في استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وقطع الغيار بالجملة وتجارة المواد الغذائية^(٧٦). ارتفعت قيمة مستوردات القمح من سوريا من

١٦ ألف جنيه فلسطيني عام ١٩٢٧ إلى ٤٤٨ ألف جنيه فلسطيني عام ١٩٣٣ . وكذلك زادت كمية الطحين المستورد بشكل ملحوظ خلال فترة العشرينات وأوائل الثلاثينات. وفي عام ١٩٣٦ بلغت قيمتها ٣٥٣ ألف جنيه فلسطيني في العام، وكذلك ارتفعت قيمة مستوردات الشعير من ٥ آلاف جنيه فلسطيني عام ١٩٢٨ إلى ١٦٧ ألف جنيه فلسطيني عام ١٩٣٦ (٧٧).

كل هذه الأنواع من التجارة كان يديرها ويتولاها فعلياً التجار العرب، حيث زاولوها مع نشاطهم التجاري الداخلي للمواد الغذائية. فقد جاء استيراد هذه المواد ليعوض عن نقص هذه المواد الغذائية في المواسم الصعبة، وكان هامش أرباح عمليات الاستيراد مرتفعاً جداً، ذلك أن كل من الطحين والشعير يمكن استيرادهما من سوريا دون دفع رسوم جمركية (٧٨). إضافة إلى ذلك فقد كان بإمكان التجار مضاعفة أرباحهم بالامتناع عن بيع بضائعهم المستوردة أو المحلية إلى أن ترتفع أسعار السوق (٧٩).

شجعت سياسة الانتداب الاقتصادية التوسع في استيراد مواد غذائية أخرى مثل: الغنم والماعز والمواشي الأخرى، والفواكه الطازجة، والسمك، والأرز، والبيض. إضافة إلى ذلك كان يتم استيراد مواد أخرى شبه مصنعة من البلدان العربية المجاورة مثل الجلود، والاحذية والاقمشة والاسمنت، حيث كانت تستورد كميات ضخمة منه (٨٠). وفرت هذه المجالات التجارية فرصاً ذهبية للبرجوازية الساعية إلى زيادة ثروتها، خصوصاً وأن احتمالات المخاطرة كانت ضئيلة جداً بسبب ارتفاع الطلب على هذه السلع ووفرة رأس المال.

وظهرت في فلسطين أشكال أخرى من التجارة كانت شائعة في الولايات المتحدة وأوروبا في النصف الأول من فترة الانتداب، تمثلت هذه الأشكال بالوكالات والعمولات التي كانت تعطى من المنتج إلى العميل المحلي. بعض هؤلاء الوكلاء كان يتاجر بالسلع الغذائية والمنتجات الزراعية، ولكن الأغلبية تاجرت بالسلع الاستهلاكية والكمالية المستوردة من الغرب أو السلع الصناعية التي تطلب بموجب عقود حكومية (٨١). استفاد المنتجون

* ٨١ — انظر مثلاً في دليل التجارة العربية، والصناعة والحرف والمهن، أصدرته غرفة تجارة فلسطين (القدس، ١٩٣٨)، تجد أنه في مجال الواردات الزراعية كان شائعاً بين العرب الذين يديرون محال بقالة، تفضيل بيع السلع الأجنبية ذات الماركات المشهورة. وحال ما يحصل التاجر على احتكار لاستيراد هذه السلعة من المصنع الأجنبي، يستطيع أن يضع السعر الذي يريد وبذلك يحقق أرباحاً أعلى من مجرد بيعه للسلع المنتجة محلياً. حمادة، ص ٣٦٢.

الاجانب من ذلك بان تخلصوا من نفقات فتح فروع خارجية، حيث كانوا يدفعون للوكيل ارباح ما يبيعه فعلياً، أما الوكيل المحلي فلم يكن بهذه الحالة بحاجة إلى رأس مال كبير — كرأس المال الذي يوظفه التاجر الكبير — ذلك ان اعتماده على الطلبات فقط كان يقلل نفقات التخزين والطلبات إلى الحد الأدنى.

هذا ووفرت محاصيل الحمضيات فرصاً كبيرة للمقاولين العرب الفلسطينيين، فرغم أن الكميات الكبيرة من هذا المحصول كانت تأتي من ممتلكات مالكي الأراضي الكبار (انظر لاحقاً) إلا أن التوسع الكبير في صادرات الحمضيات خلال الخمس عشرة سنة الأولى للانتداب خلق عدداً من الأنشطة المرتبطة بالتصدير مثل الشحن، والنقل والتصنيع، والتسويق، والتغليف. ففي حيفا ويافا مثلاً اقيمت شركات لبعض العائلات مثل المجلدلين ويدران وصهيون لانتاج الآجر، والانايب والبكرات الرافعة اللازمة لري المزارع الجديدة. وتخصص آخرون باستيراد الأخشاب اللازمة لصنع الصناديق وفي توفير عمال المواسم أو المهارات التجارية^(٨٢).

وأخيراً لابد من الإشارة بان هذه القطاعات الجديدة من البرجوازية نزعّت نحو التركز في المدن الساحلية حيث الموانئ والقنصليات والوكالات الأجنبية. وكانت هذه الشريحة من أكبر المستفيدين من الارتفاع الكبير الذي طرأ على الممتلكات المدنية والايجارات الناجم عن تزايد الهجرة اليهودية، وعدم توفر اماكن سكن كافية. في عام ١٩٣١ ارتفع سعر دووم الأرض في المناطق العربية القريبة من مستعمرة ريشون ليتسيون — جنوب تل ابيب — من ٨ شيلينغ للدووم إلى ٢٥ جنيه فلسطيني للدووم^(٨٣). ووصلت اسعار الأراضي في المناطق الساحلية إلى ثلاثة أو اربعة اضعاف هذا المبلغ للدووم الواحد في الفترة ما بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣٥ (انظر لاحقاً). بهذه الارباح الضخمة تمكنت البرجوازية المدنية من شراء قطع اراضي كبيرة ورخيصة في المناطق الداخلية، إلا أنها في أغلب الأحيان كانت تستثمر اموالها في الخارج.

تجزؤ الطبقة الحاكمة:

استفاد الأشراف والعائلات المالكة الكبيرة من الانتداب البريطاني لفلسطين بشكل كبير. تمثلت هذه الاستفادة في الارباح التي حققتها هذه الشرائح الاجتماعية من التوسع التجاري، وازدياد الطلب على الأراضي، والانتساع الكبير في المدن الساحلية. إلا أن

الاشراف، وخلافاً للاقطاعيين — تأثروا بمصادرة أراضي الأوقاف وخلق ادارة علمانية خارجة عن نطاق سيطرتهم، وتعيين مسؤولين بريطانيين أو كادر غربي التدريب في مواقع كانوا في السابق يسيطرون عليها. وتراوحت درجة تعويض هذه الخسائر بالفوائد التي حلت عليهم كملاك اراضي أو مستشارين حكوميين من عائلة لعائلة ومن فرد لفرد في نفس العائلة.

العائلات المالكة للأراضي والتي وسعت ممتلكاتها اثناء الحكم العثماني كانت المستفيد الرئيسي من الارتفاع الكبير الذي طرأ على اثمان الأراضي الزراعية في فلسطين. وتظهر الاحصائيات التي اجرتها حكومة الانتداب أن معدل سعر الأرض المباعة إلى المهاجرين وصل إلى ١٣,٦ جنيه فلسطيني في الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٩ ، بالمقارنة مع ٦,٩ جنيه فلسطيني للفدان في الفترة ما بين ١٩٢١ — ١٩٢٩ . وفي ثلاثة اعوام بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ بيعت للمنظمة اليهودية اراضٍ عربية بقيمة ٤,٢ مليون جنيه فلسطيني^(٨٤). ورغم أن معظم الاراضي التي بيعت خلال فترة الانتداب كانت لاصحاب اراضٍ غائبين يقيمون في بيروت ودمشق وبلدان عربية اخرى، إلا أن العائلات المالكة للأراضي في فلسطين حققت ارباحاً كبيرة من صفقات البيع خصوصاً خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٣٦^(٨٥). وإلى جانب الأرباح التي حصل عليها ملاك الأراضي بشكل مباشر، فقد أدى ازدياد الطلب على الأراضي إلى تشكل فرع رئيسي لهذه الطبقة مكون من السماسرة والمحامين والمساحين والمحاسبين ووكلاء الأملاك، كل هؤلاء كانوا في خدمة اصحاب الأراضي، أو كانوا من ابناء العائلات المالكة نفسها. بما أن ابناء هذه العائلات قد وصلوا إلى وظائف في الادارة المدنية، وحصلوا أيضاً على تعليم في الخارج فقد اصبحوا في موقع يسهل عمليات بيع الأراضي، وقد استغل العديد منهم مواقعهم لبيعوا الاراضي قبل ان تصبح القضية مثاراً للخلاف. ومنذ عام ١٩٢٥ كان بيع الأراضي والسمسرة منتشرًا بشكل كبير بين العائلات المالكة مما دفع محرر جريدة الكرمل الوطنية ليكتب هذه السطور:

• ٨٥ — للحصول على معلومات تثبت أن مساحة صغيرة جداً من الأراضي بيعت على أيدي ملاك الأراضي الصغار انظر ، أميل الغوري ، « المؤامرة الكبرى : اغتيال فلسطين ومحق العرب » ، (القاهرة ، ١٩٥٥) ص ٤٩ ، موجود في بدران ، ص ٢٦٠ — ٢٦١ . ويذكر بوراث ، المجلد ٢ ، ص ٣١٤ ، ٣٢٥ أن عائلات عبد الهادي والتاجي وآخرون من الأثرياء إما باعوا بشكل مباشر وإما كانوا وسطاء لبيع الأراضي إلى الوكالة اليهودية . أما بالنسبة لعروض بيع الأرض التي قدمها بنو صخر وعائلة الجعالي في شرق الأردن ، وتأجير الأمير عبد الله ٧٠ ألف دونم من أراضي غور القبس مقابل مبلغ سنوي تدفعه له الوكالة اليهودية ، انظر بوراث ، المجلد ٢ ، ص ٧٢ — ٧٣ .

«يجب أن لا نلوم الحكومة البريطانية لعدم اكتراثها لمطالبنا لأننا نحن الملامون ، لأننا سلمنا زمام أمورنا للذين هم غير جديرين بالثقة، وللبائعين والسماسرة والذين يسعون وراء المناصب، سلمنا أمورنا لأولئك الذين يحتقرهم البريطانيون وهم صغار في عيون الشعب»^(٨٦).

وفي عام ١٩٣٣ كان القنصل الألماني في القدس منهمكاً في التودد للزعماء العرب، وقد قال بخصوص مسألة بيع الأراضي أنه هناك بين العرب «من يطلق الصيحات ضد الهجرة اليهودية في النهار ويبيع الأراضي لليهود في الليل»^(٨٧).

بهذه الأرباح تحولت العائلات المالكة إلى الزراعة التجارية مثل الزيتون والسمسم ومنتجات الالبان والخضار والحمضيات. وازدادت مساحات الأراضي العربية المخصصة للكروم من ٣٣٢ ألف دونم عام ١٩٢١ إلى ٨٣٢ ألف دونم عام ١٩٤٢^(٨٨). وارتفعت منتجات الخضار عشرة اضعاف بين العامين ١٩٢٠ و ١٩٣٨ ، أما منتجات المواشي والدواجن والبيض والحليب فارتفعت بنسبة ٦٠٪ عام ١٩٣٦^(٨٩).

إلا أن أكبر تغيير في معدلات الانتاج طرأ على الحمضيات — البرتقال والفرية فروت والليمون. وقد ادت زراعة الحمضيات في بيارات كبيرة إلى تضائل الطلب على الأيدي العاملة وارتفاع الأرباح بشكل كبير. وبما أن معدل كلفة إيصال الدونم الواحد إلى مرحلة الانتاج كان يتراوح من ٧٥ إلى ١٢٥ جنيه فلسطيني (هذا يعتمد على سعر الأرض) لذلك لم يستطع تحمل هذه النفقات إلا الأغنياء^(٩٠). وحاول المنتج العربي أن يحدو حذو نظيره اليهودي في الاستفادة من المردود العالمي لتصديرت المحصول ومن المعونات الحكومية والضرائب المخفضة على الحمضيات^(٩١). ازدادت نتيجة ذلك مساحة الاراضي العربية المخصصة لزراعة الحمضيات من ٢٢ الف دونم عام ١٩٢٢ إلى ١٤٤ الف دونم عام ١٩٣٧^(٩٢). معظم الممتلكات كانت مركزة في أيدي عدد قليل من مالكي الأراضي: فمن بين ٧٠٠ — ١٠٠ منتج زراعي عربي عام ١٩٣٧ أقل من ١٢ ٪ منهم كانوا يملكون ٤٧ ٪ من الأراضي الزراعية^(٩٣). إضافة إلى ذلك كان حوالي ٢٧٠ منتجاً زراعياً يصدرون

* ٩١ — لغاية عام ١٩٣٥ عندما كانت ضريبة الأرض تحسب على أساس خصوبتها وهطول الأمطار ، كان أصحاب بيارات الحمضيات الذين يجنون أرباحاً كبيرة من الدونم الواحد يدفعون ضريبة أقل من المزارعين البسطاء أو الفلاحين المستأجرين ، عارف ، « تاريخ » ، ص ١٦٢ — ٣ ، انظر أيضاً بدران ، ص ٢٧٣ .

محاصيلهم بأنفسهم، وبهذا يجنون الربح الإضافي الذي ينجم عن هذه العملية التجارية^(٩٤). وإذا افترضنا أن الدخل الصافي، بعد اقتطاع تكاليف الصيانة والشحن والنقل، كان حوالي ٥ جنيهات للدوغم الواحد، بذلك يكون دخل الـ ١٢ ٪ من المزارعين قد وصل إلى ٣٣٨,٤٠٠ جنيه فلسطيني في موسم ٣٧ / ١٩٣٨ فقط، هذا دون حساب أرباحهم من التجارة^(٩٥).

إن تركيز الثروة في يد هذه الشريحة من المجتمع العربي الفلسطيني كان يظهر بوضوح عند مقارنتها بأحوال الفلاحين، وبما أن العديد من مالكي يارات الحمضيات قد امتصوا مبالغ طائلة من الأرباح عن طريق اقراض الفلاحين أو من إيجارات الأراضي فقد أصبحوا هدفاً لغضب الفلاحين^(٩٦). وكثيراً ما تعرض مالكو الأراضي لاساءات وأعمال عنف خلال ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩، خصوصاً وأنهم كانوا يعتبرون المسؤولين المباشرين عن ترحيل الفلاحين، بسبب بيعهم أراضيهم لليهود.

من الناحية الأخرى، وخلافاً لمالكي الأراضي استمر الإشراف في اعتمادهم على الحكومة من أجل الحفاظ على موقعهم الاجتماعي، وبالتحديد من أجل السيطرة على الممتلكات والأراضي المسجلة كآوقاف. (انظر الفصل السابق). شكل استبدال الحكم العثماني بقوة اجنبية وغير اسلامية خطراً مباشراً على مزاعمهم بأنهم يمثلون القطاع العربي مدنياً وديناً. ولم يمض وقت حتى اتت المواجهة، فقد كتب ستوروز تقريراً يفيد أنه خلال الاضطرابات التي حدثت في عيد الفصح في القدس عام ١٩٢٠ أعلن رئيس بلدية القدس، وهو ينتمي لأكبر العائلات الشريفة في فلسطين، موسى باشا كاظم الحسيني، نفسه زعيماً ومتحدثاً باسم المعارضة للانتداب البريطاني، وذكر ستوروز ما يلي: «قابلته عصر احد الايام يسير امام حشد يتظاهر احتجاجاً على وجود المكاتب الصهيونية فرجوت أنه يأخذ المتظاهرين ويذهب حتى لا تحدث قلاقل، وفي الليلة ذاتها حذرته طالباً منه ان يختار بين السياسة أو رئاسة البلدية... في البداية كان عنيداً ثم أصبح متحدياً. بعد ذلك اقترحت على الادارة

* ٩٦ — ادعاءات بعض ملاك الأراضي بأن المؤسسات المالية التي أسهموا في انشائها في أواسط الثلاثينات مثل البنك الزراعي والبنك الوطني العربي هدفت إلى انعاش أوضاع الفلاحين دحضها علوش وبدران . (انظر أعلاه) ويشير بدران في الصفحة ٢٧٣ بأن فائدة القروض الزراعية وصلت إلى ١٨ ٪ ، ويستشهد أيضاً بقول لأحمد حلمي الذي أسس البنك الوطني العربي عام ١٩٤٣ ، والذي قال بأن البنك أسس بشكل رئيسي ليقدم اطاراً استثمارياً للذين كسبوا أرباحاً كبيرة بصفتهم دائنين وسماسرة ووسطاء من كافة الأنواع . انظر أيضاً كيالي ، « فلسطين ، ص ١٧٦ .

طرده واستبداله بشخص آخر»^(٩٧).

رفض ستورز اقتراح السلطات العسكرية بتعيين رجل انكليزي مكان الحسيني (وهي خطوة كانت ستؤدي إلى توحيد القيادة الفلسطينية في وجه الحكم البريطاني)، وباشر تطبيق التكتيك الكلاسيكي — فرق تسد — فمنح المنصب إلى منافس الحسيني الرئيسي في الارستقراطية المقدسية وراغب بيلك النشاشيبي، الذي قبل المنصب فوراً. من ناحية أخرى، وبعد أقل من عام، عندما توفي مفتي القدس كمال أفندي الحسيني، وهو ابن عم موسى كاظم، عُيِّن مكانه أخيه لآبيه أمين الحسيني، رغم معارضة عائلة النشاشيبي^(٩٨). وبذلك ضمن البريطانيون انقسام أكبر عائلات البلاد لأن أهم مركزين إسلاميين في البلاد هما الآن في أيدي عائلتين متنازعتين. هذه المنافسة والانقسام اللاحق بين الاشراف دام طوال فترة الانتداب، وسبب لاحقاً أنه استمر حتى بعد اقامة دولة اسرائيل وتشتت اغلبية السكان العرب.

وعلى نفس القدر من الأهمية جاء قرار الحكومة العسكرية عام ١٩٢١ بتشكيل مجلس اسلامي اعلى وتعيين الحاج أمين رئيساً له في آذار ١٩٢٢. جُرد هذا المجلس من أية صلاحيات لتمثيل المسلمين خارج المسائل المتعلقة بالاحوال المدنية، ولكن بالمقابل أُطلقت يده بادارة شؤون الاوقاف وتعيين المسؤولين الدينيين في البلاد: مفتي كل مقاطعة، والقضاة والأئمة والخطباء، وكذلك الاداريين والاساتذة في المؤسسات الخيرية مثل المدارس والمي�م^(٩٩). بقي الحاج امين على رأس هذا المجلس حتى عام ١٩٣٧ عندما أُزيح في موجة المظاهرات العنيفة التي اجتاحت فلسطين. لقد تمكن الحاج امين خلال تبوءه لهذا المنصب من السيطرة على شؤون المسلمين في فلسطين، هذه المسؤولية التي كانت في السابق جماعية لطبقة الاشراف كلها. أما الدرجة التي كان يعتمد فيها منصبه هذا وكذلك مناصب رؤساء البلديات على رضی حكومة الانتداب فقد اتضحت في عزله من منصبه، وفي كون اعضاء المجلس وموظفيه يتقاضون رواتبهم من الحكومة مباشرة. هذا إضافة إلى ان التعيينات في المحاكم الشرعية كان لا بد لها أن تخضع للموافقة النهائية من حكومة الانتداب. واخيراً فإن ضريبة العشر كانت تدفع مباشرة للحكومة لا للمجلس الذي كان يتسلم دخلاً محدداً من الحكومة — كان يخصم من العشر نفقات جمعه.

وعندما اتخذت الحكومة من جانبها قراراً بتقليص قيمة العشر المترتبة على الأوقاف، وانقاص قيمة النسبة التي يقدر على اساسها العشر في الثلاثينات من هذا القرن، هبط دخل المجلس هبوطاً حاداً. وأعيد رفع المبلغ فقط عندما وافق الحاج امين والمجلس الاسلامي على

التنازل عن بعض سلطاتهم عام ١٩٣٤ (١٠٠٠).

بكلمة أخرى، فعلى عكس مالكي الأرض فإن الأشراف ليس فقط أنهم اعتمدوا على كسب رضى الحكومة من أجل الحفاظ على حقوقهم التقليدية ومواقعهم الدينية وبالتالي دخلهم المالي الناجم عن سيطرتهم على الاوقاف، بل فقدوا أيضاً تضامنهم الجماعي وقدرتهم على تقرير من سيشغل المناصب الدينية الرفيعة أيضاً. نتيجة ذلك انقسم الأشراف مرة أخرى إلى مجلسيين ومعارضين — طرف يدعم المجلس الاسلامي وهذا يعني ضمناً أنه يدعم سيادة الحسينين، وطرف يعارض ذلك. وبالتالي لم يختلف الوضع كثيراً عما ساد في القرن التاسع عشر عندما انقسمت البلاد إلى قيسيين ويمنيين، أو عن الوضع الذي ساد في نهاية الحكم العثماني عندما انقسمت العائلات الكبيرة بين من يؤيد البرلمان العثماني ومن يعارضه لصالح الحكم الذاتي العربي. إلا أن الاختلاف هذه المرة يكمن في أن الفلاحين لم يعودوا مضطرين للانضمام بشكل كامل إلى أحد هذه الاطراف القبلية المنطوية على مفارقة تاريخية، فبالنسبة للفلاحين كانت هذه الانقسامات غير ذات أهمية وفضلوا بالتالي تنظيم انفسهم بدون أو حتى معارضة قادتهم التقليديين.

واخيراً تجب الإشارة هنا إلى أن ما اسهم في تعقيد الأمور أكثر هو استعداد العائلات المالكة الكبيرة للتحالف مع إحدى العائلتين المتنافستين — الحسيني والنشاشيبي. فبما أن كلتا العائلتين لم تعارضا الحكم البريطاني بل صبت كل منهما جام غضبها على منافستها، أمل مالكو الأراضي أن يصلوا إلى مراكز قيادية في المجتمع العربي الفلسطيني دون تعرضهم ومصالحهم للخطر. حتى ثورة ١٩٣٦ أيدت كل من عائلات التاجي والشوا وطوقان والبرغوثي والدجاني (القدس) وكذلك رؤساء بلدية يافا ورام الله ونابلس والتحليل المعارضة، أما الحاج أمين والحسينيين عامة فقد استندوا إلى دعم جزء من عائلة التميمي والعلمي والجويوسي والمفتين والقضاة والأئمة الاقليميين — الذين كان الحاج أمين يعينهم بصفته رئيس المجلس الاسلامي الأعلى — وشيوخ القرى والمسؤولين عن ادارة املاك الأوقاف (١٠١).

* ١٠٠ — مناخيل المجلس من العشر الذي كان يقدر على أملاك الوقف هبطت من ٤٧٤ ، ٢٨ جنياً فلسطينياً عام ١٩٢٩ إلى ٥,٧٧٢ عام ١٩٣١ . بوراث ، المجلد ٢ ، ص ١١٤ . ومن أجل استعادة مستوى المداخل السابق وافق المجلس على تقديم مشروع ميزانيته للمفوض البريطاني للحصول على موافقته ، وعلى تخفيض النفقات وادخال نظام محاسبة توافق عليه الحكومة . بوراث ، مجلد ٢ ، ص ١١٥ — ١١٦ .

* ١٠١ — كانت هناك بعض الاستثناءات لهذا الانقسام ، ومن أهم هذه الاستثناءات انضمام موسى كاظم الحسيني إلى معسكر النشاشيبي في أوائل الثلاثينات . بوراث ، مجلد ٢ ، ص ٤٧ — ٤٨ ←

ترسخت هذه الانقسامات في بداية الثلاثينات لدرجة أنه عندما بدأ الحسيني بالحملة الداعية إلى الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة — العديد من مالكي الأراضي الكبار عارضوا هذه الخطوة — رد عليه جناح النشاشيبي بأن طلب إلى جميع المسؤولين الحكوميين الاستقالة من مناصبهم زاعماً أن هذا الطلب جاء للتعبير عن الاحتجاج العربي على عدم وجود مجلس تشريعي ومؤسسات تمثيلية عربية. مثل هذه الخطوة، لو نجحت، ستؤدي إلى ضرب الدور القيادي للحسينيين في المجلس وفي إدارة المحاكم والأوقاف، لذلك اجبر الحاج أمين على إلغاء حملته الضريبية.

الثورة العربية والحرب الأهلية ١٩٣٦ — ١٩٣٩ :

الثورة:

أدى صعود هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا ومن ثم تطبيق قوانين نوريمبرغ — تلك التي جردت اليهود من جنسياتهم ووضعتهم في مجال البحث عن مأوى يحميهم من الاضطهاد — إلى جعل مسألة هجرة اليهود أكثر إلحاحاً، خصوصاً وأن قوانين نوريمبرغ توافقت مع التشديد على إجراءات الدخول إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فكان الخيار متاح لهم آنذاك هو فلسطين. في تلك الأثناء كانت البلاد تغلي بالاضطرابات بينا الشخصيات المقدسية تلهو بجدل عقيم^(١٠٢).

→ وانشقت عائلة الخالدي، أحد أبرز العائلات الشريفة في فلسطين، عن النشاشيبي وشكلت معارضة مستقلة من ملاك الأراضي الكبار الذين كانوا في السابق موالين للحسيني.

* ١٠٢ — في عام ١٩٣٨ دعى الرئيس روزفلت إلى مؤتمر حضرته ٣٢ حكومة لمعالجة مسألة اللاجئين اليهود من أوروبا، ورفض المؤتمر السماح باستيعاب اليهود في الدول المشاركة في المؤتمر. من بين الدول المشاركة فقط جمهورية الدومينيكان وافقت على تسهيل عملية دخول اليهود، Walter Laquer تاريخ الصهيونية (لندن ١٩٧٢)، Cited in Weinstock، ص ٢٠٣. وفي عام ١٩٤٣، عندما كانت المذابح اليهودية في قماتها، سمحت الولايات المتحدة بدخول ٤,٧٠٥ يهودي فقط. وكانت السفن التي تنقل اللاجئين تجبر على العودة بعد وصولها قدم تمثال الحرية. بعد الحرب سمح لعدد أكبر بالدخول إلى الولايات المتحدة، إلا أن العدد لم يتجاوز ٢٥ ألف في الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٤٨. المرجع نفسه، ص ٢٠٣، ٢٢٠.

ازدادت الهجرة غير الشرعية باضطراب، وابتدى عدد محدود في كل من اوروبا والولايات المتحدة — بالتحديد النقيبين — تأييده للقوانين المتشددة مدركين اثرها ونتائجها على مناطق أخرى من العالم كما هو الحال مع المانيا وبولندا وفلسطين التي ارتفعت فيها نسبة البطالة بين العرب واليهود في عام ١٩٣٥ ، بسبب تأثر منطقة شرقي المتوسط بالأزمة العالمية. لقد تضاعفت فرص العمل في مجالي البناء والتجارة، أما بالنسبة لزراعة وتجارة الحمضيات فقد اضطر المنتجون إلى بيع محصولهم بخسارة مضاعفة بسبب الظروف المناخية الخماسينية والهبوط الحاد بالاسعار العالمية نتيجة الأزمة العالمية.

ترافق التدهور الاقتصادي مع تدمير اجتماعي متصاعد، ففي كانون الثاني قام العرب ممن رُحِّلوا عن اراضيهم التي اشتراها اليهود بمهاجمة الشرطة بالحجارة، فردت عليهم بالنار وارتدت احدثهم قتيلاً^(١٠٣). وفي آب هاجمت مجموعة من العرب عدداً من اليهود كانوا يحرثون ارضاً ادعى العرب انها لهم، ونتيجة ذلك قتل عربي آخر^(١٠٤). وفي تشرين الأول فُتحت شحنة من صناديق الاسمنت المتوجهة إلى تل ابيب في ميناء يافا فوُجِدَ أنها تحتوي على مئات المسدسات والرشاشات، ومئات الآلاف من الطلقات والذخيرة^(١٠٥). على أثر ذلك اضرب العمال العرب في ميناء يافا في ٢٦ تشرين الأول فاستبدلوا على الفور بعمال يهود^(١٠٦). وفي تشرين الثاني ظهرت مجموعة سرية من المناضلين المتدينين في تلال الجليل واعلنت الحرب على الامبريالية البريطانية وطالبت بطرد الاجانب. حاصر البوليس المجموعة قرب جنين وقتل أربعة من اعضائها، احدثهم الشيخ الجليل عز الدين القسام الذي تمرّد على علماء القدس وحشد المسلمين المؤمنين للنضال وهو يقدم خدمات اجتماعية لفقراء وبائسي حيفا^(١٠٧).

* ١٠٥ — المرجع السابق ، ص ١٦١ . الاستقصاءات اللاحقة أظهرت أنها كانت واحدة من شحنات عديدة أرسلت إلى المنظمات الصهيونية السرية في العام نفسه . وقُدِّرَ أنه في العام ١٩٣٧ أرسل لليهود ذخيرة وسلاح يكفي لتسليح جيش من ١٠ آلاف رجل . اللجنة الملكية تقرير (بيل) ، ص ٢٠٠ ، موجود في باربور .

* ١٠٦ — في كانون الأول طلب اتحاد العمال العرب من الحكومة السماح لهم بالتظاهر احتجاجاً على البطالة ومقاطعة العمل العربي والهجرة الصهيونية ولكن الطلب رُفِضَ من مفوض منطقة يافا . ولاحقاً أرسلت احتجاجات مكتوبة تحتج على اعطاء العقود الحكومية للمتعهدين اليهود الذين يرفضون تشغيل العمال العرب وأهملت أيضاً . انظر جورج منصور « العمال العرب تحت الانتداب في فلسطين » ، موجود في باربور ، ص ١٦١ — ١٦٣ .

في تلك الأثناء اطلع عمال وطلاب فلسطين على انباء المظاهرات والانتفاضات المعادية لبريطانيا في مصر، وقرأوا ايضاً في الصحف العربية المطالب الجذرية التي رفعها الوطنيون السوريون الذين اعلنوا الاضراب العام احتجاجاً على وجود الاحتلال الفرنسي. خابت الآمال المعلقة على امكانية اقدام البريطانيين على تنازلات كتلك التي قدموها في مصر في العام نفسه — وتنازلات الفرنسيين اللاحقة في سوريا — عندما رفض كل من مجلس العموم ومجلس الأعيان البريطانيين الاستجابة للمطالب العربية باجراء انتخابات وتشكيل مجلس تشريعي، ووقف الهجرة إلى فلسطين، ووقف عملية اخلاء الأراضي من سكانها العرب، رفضاً قاطعاً في شباط وآذار ١٩٣٦ .

اندلعت الاضطرابات في اواسط نيسان في مناطق عديدة من البلاد مؤدية إلى مقتل العديد من العرب واليهود أو اصابهم بجراح خطيرة^(١٠٨). وفي ١٧ نيسان اعلنت الحكومة حالة الطوارئ ومنعت التجول. وبعد ثلاث ايام ردت اللجان المحلية في نابلس والقدس ويافا وطولكرم واماكن أخرى من البلاد باعلان الاضراب العام، وفي غضون ساعات شلت الحركة في البلاد شللاً تاماً. وبذلك بدأت الثورة العربية التي دامت ثلاث سنوات، وكانت حدثاً مهماً في مستقبل الشرق الأوسط، كما كانت الحرب الأهلية الاسبانية لأوروبا^(*). وفي صيف ١٩٣٧ تواجد في تلال فلسطين المئات من المجموعات المسلحة، التي تجهزت بأسلحة إما تم الاستيلاء عليها من الجنود البريطانيين وإما بينادق الحرب العالمية الأولى التي هُربت إلى

* — انشدت الأبصار في أوروبا والعالم عام ١٩٣٦ إلى الحرب الأهلية الناشبة في اسبانيا لأن الجميع رأي فيها نقطة التحول المصيرية في تاريخ أوروبا آنذاك وربما في العالم ، فإن ينتصر الجمهوريون معناه انتصار الديمقراطية في أوروبا وتراجع النازية والفاشية اللتان كانتا قد سيطرتا على ألمانيا وإيطاليا وهما اللتان دعمتا بقوة الاتجاه الديكتاتوري في هذه الحرب ، وإن يخفق الجمهوريون وتنتصر الديكتاتورية معناه غلبة الديكتاتورية على أوروبا وتوجهها نحو الكارثة وهذا ما حصل بالضبط ، إذ انتصرت الفرانكوية في نهاية الحرب وتلى ذلك نشوب الحرب العالمية الثانية المدمرة . للمزيد من المعلومات عن أهمية هذه الحرب التي انخرط فيها معظم دول العالم الرئيسية وشغلت بال كبار مفكري العالم ، يمكن الرجوع إلى الرواية الوثائقية (لن يمروا) للمرأة الشهيرة دولورس ايباروري (لاباسيوناريا) وقد ترجمت إلى العربية وصدرت في دمشق عام ١٩٨٩ .

أما الثورة الفلسطينية التي تراكمت مع الحرب الأهلية الاسبانية والتي بدأت معها بنفس العام (١٩٣٦) وانتهت معها بنفس العام (١٩٣٩) ، فقد جاءت على نفس الأهمية في تاريخ المنطقة فنجاحها كان يعني الغاء الوجود الاسرائيلي الدخيل واستعادة المنطقة لتاريخها السابق واخفاقها كان يعني بقاء هذا الوجود المصطنع واستمرار وتعميق تفكك المنطقة العربية وهذا ماحدث (الناشر)

فلسطين من سوريا ولبنان. قُطعت خطوط الهاتف والبرق، وكذلك انابيب النفط القادمة من العراق إلى ميناء حيفا، وهوجمت مراكز الشرطة، وفجرت السكك الحديدية ولُفِمت الطرق والجسور. وبقيت البلاد لأكثر من ١٨ شهراً في ايدي الثوار. علق مسؤول في الشرطة (لينكولن بيشيل) قائلاً: «كانت قنابلهم فعالة، وكانت ألغامهم تقذفنا عن الطرق، وحواجزهم توقف دورياتنا، فاضطررنا في النهاية للانسحاب من الريف». وقال مسؤول اداري آخر، هغ فوت، (الذي عرف لاحقاً باسم اللورد كارادون والذي كتب نص القرار ٢٤٢): «توقفت جميع الأعمال الادارية الاعتيادية، وكل صباح كنت أجد أمامي قائمة طويلة من اعمال التدمير والاضطراب»^(١٠٩).

في خريف ١٩٣٨ بدأ الثوار بتطبيق قوانين جماعية في كل فلسطين واتخاذ الاجراءات التي تعكس وعيهم الاجتماعي وإرادتهم بتحقيق الاستقلال الوطني. وأُخذ قرار رسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة على الفلاحين: ومنع الدائنين — معظمهم من التجار ومالكي الأراضي — من دخول القرى التي يسيطر عليها الثوار، وأُجبر مالكو بيارات الحمضيات على دفع ضريبة لدعم الانتفاضة.

ومنع بيع الأراضي لليهود ومن يخالف هذا الاجراء، او يسمسر من أجل بيع الأراضي، يكون عرضة للمحاكمة والاعدام في محاكم الثوار. وفي القرى والبلدات التي سيطر عليها الثوار الغيت الاجارات ومُنِع ارتداء الطربوش التركي المكروه، والذي ترتديه النخبة المدنية (وهذا اجراء ساعد في عدم معرفة الثوار الذين يرتدون الكوفية)، وصادروا الأراضي والأموال التي تركها اصحابها الذين فروا من البلاد^(١١٠). كتب المندوب السامي هارولد ماك ميشيل في كانون ثاني ١٩٣٩ إلى وزير المستعمرات مالكوم ماك دونالد ما يلي:

«بدأ الآن شيء يشبه الثورة الاجتماعية ولكن على مستوى ضيق. وأخذ نفوذ السياسيين الاقطاعيين بالانحسار، فهم لا يعملون أي شيء سوى الكلام، بينما هنالك آخرون قد غامروا ويميلون إلى اتخاذ موقف مستقل»^(١١١).

* ١١٠ — هيرست، ص ٨٤ — ٨٥، ٨٩ — وثوراث، مجلد ٢، ص ٢٤٨ — ٢٤٩، ٢٦٧ — ٢٦٩، وكيالي، «فلسطين»، ص ١٩٧، ٢١٤، مارلو «مركز البلاط»، ص ١٥١. لا توجد أي تقديرات رسمية حول عدد الفلسطينيين الأثرياء الذين فروا خارج البلاد، ولكن كيالي يقدر عددهم بالآلاف. معظمهم ذهبوا إلى مصر ولبنان وسوريا وشرق الأردن، وقليلون ذهبوا إلى أوروبا والأمريكيتين. عدد قليل من هؤلاء الفارين أرسلوا نقوداً لدعم الثورة المضادة بقيادة عائلة النشاشيبي. بوراث، مجلد ٢، ص ٢٥٣.

أما جورج انطونيو مؤرخ الحركة القومية العربية الموثوق والذي ترأس عدداً من الوفود الفلسطينية في ذلك الوقت فقد كتب قائلاً:

«إن الثورة — بعيداً عن أن تكون من وحي وتوجيه الزعماء التقليديين — هي أسلوب متميز لتحدي سلطة هؤلاء الزعماء واتهام لاسلوبهم في العمل واعتبر قادة الثورة بأن المأزق الذي يعيشه الفلاحون ناجم عن مالكي الأراضي الذين باعوا اراضيهم واعتبروا أن الزعماء التقليديين باهمالهم فشلوا في منع هذه الصفقات.. وصبوا جام غضبهم وعنفهم على مالكي الأراضي والسماصرة، وبالقدر نفسه وجهوا عنفهم ضد سياسة وحكومة الانتداب التي عُقدت صفقات البيع تحت رعايتها»^(١١٢).

رغم اصرارهم وقدرتهم على تحمل العقاب الجماعي — الذي نادراً ما ممارسه «الديمقراطيات» الغربية — إلا أن الثوار هُزموا في نهاية الأمر، فقد قُتل منهم آلاف ومن نجا من الموت القي عليه القبض ليعدم او يسجن أو ينفي^(١١٣). فيما بعد أعيدت السيطرة البريطانية على فلسطين وجُرد الشعب من سلاحه تماماً، وضاعت على الفلسطينيين فرصة الحصول على الاستقلال الوطني ومنع اقامة دولة صهيونية.

وبعد ذلك بعقد واحد وجد الفلسطينيون انفسهم مقتلعين من ارضهم لتصبح بلادهم اسماً لا يذكره احد سواهم وسوى المؤرخين.

الحرب الأهلية والصراع الطبقي:

ساد في المجتمع الفلسطيني منذ عام ١٩٣٩ جدل ساخن حول اسباب الهزيمة. ليس هنالك من شك بان الثوار قد وقفوا ضد عدو شرس جداً: البريطانيين، الذين كانوا يواجهون احتمال نشوب حرب مع المانيا النازية اصرروا على الاحتفاظ بأكثر طرق المواصلات حيوية في الشرق الأوسط بأيديهم مهما كلف ذلك من ثمن، وان يحافظوا ايضاً على سيطرتهم على احتياطات النفط في الخليج. ولتحقيق هذه الغاية عمدت الخزينة البريطانية عام ١٩٣٧ إلى مضاعفة ميزانية الدفاع والأمن في فلسطين حيث وصلت هذه الميزانية إلى ١,٩٢٠,٠٠٠

* ١١٣ — قتل تقريباً ١٠٠٠ عربي على أيدي القوات البريطانية خلال اضراب الستة أشهر . باربور ، ص ١٧٢ ، وتقرير لجنة بيل ص ٥٥ . أما مجموع ماقتل خلال السنوات الثلاث من نيسان ١٩٣٦ حتى أيار ١٩٦٩ قدر بحوالي ٥٠٠٠ عربي ، وينز ، ص ٨٩ . انظر أيضاً وليد الخالدي ، « من المأوى إلى الغزو » ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، والذي قدر عدد الجرحى بأنه تجاوز ١٤ ألف جريح .

جنيه فلسطيني (بينما كانت ٨٤٣,٠٠٠ عام ١٩٣٥). ووصل إلى البلاد ٢٠ ألف جندي جديد، ومئات العاملين في القوى الجوية^(١٤).

إضافة إلى ذلك فقد اعرب المتطرفون في الوكالة اليهودية عن استعدادهم وقدرتهم على مساعدة الحكومة البريطانية إذا لم تتمكن من هزيمة الثوار وحدها — كما فعل المستوطنون الفرنسيون في الجزائر. وبالفعل انخرط الصهاينة في حملة الارهاب ضد القرويين والسكان المدنيين، هذه الحملة التي دعمها وقادها رجال مثل **اوردي وينغيت** — ضابط بريطاني متحمس للصهيونية ساعد **موشي ديان** وصهاينة آخرون بانشاء الفرق الليلية الخاصة وهي وحدات يهودية بريطانية مختلطة تدرت سرياً على تكتيكات مضادة لحرب العصابات، التي اصبحت شهيرة جداً في **ماليزيا وفيتنام**^(١٥).

لا شك أن أي حركة تحرر — إذا تجاوزنا تجهيزها السيء — ستجد نفسها تحوض حرب استنزاف طويلة، هذا في افضل الاحوال في مثل هذه الظروف. وإذا اخذنا بعين الاعتبار افتقار الجغرافيا الفلسطينية للبيئة المساعدة التي تحتاجها قوات العصابات من اجل حماية المقاتلين ونقلهم وايوائهم وتزويدهم بالعتاد وكذلك ضالة البعد الجغرافي المساعد على المناورة، فإن هذه الحرب الطويلة ستكون لمصلحة الاعداء بالضرورة، مهما قدم للثوار. إلا أن طروحات كهذه، رغم اهميتها، لا تفسر وحدها هزيمة الثوار، فقد كان لانعدام الوحدة في المجتمع الفلسطيني، وتقاعس القيادة التقليدية عن دعم النضال الوطني الذي مس مواقعها التقليدية دوراً كبيراً في هذه الهزيمة. ولالقضاء المزيد من الأضواء على هذه النقطة ولا يبرز الدرجة التي وصلت إليها النزاعات الداخلية التي كادت أن تصل حد الحرب الأهلية إلى جانب الثورة ضد البريطانيين والصهاينة، تجب الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً: اثناء الاضراب العام، في ربيع ١٩٣٦ رفض الزعماء الفلسطينيون، وهم آنذاك اعضاء في اللجنة العربية العليا، مطالبة اللجان المحلية إياهم بوجوب اشراك الموظفين الحكوميين بالاضراب العام. مثل هذه الخطوة كانت ستشل حتماً القطاعات الحيوية للإدارة والاقتصاد في البلاد، ولكن الحاج امين، رئيس اللجنة العربية العليا، ومؤيدوه كانوا يدركون أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى خسارتهم لمواقعهم في المجلس الاسلامي الأعلى، وبالتالي فقدانهم السيطرة على جموع الموظفين في فروع المجلس في القدس وأماكن أخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن العشر الذي يجبهه المجلس من الحكومة سيقطع بالتأكيد، مما يؤدي إلى إلغاء السيطرة المالية للمفتي على الحركة الوطنية الفلسطينية. أما عائلة الناشيبي فلم توافق أو تؤيد فكرة اضراب موظفي الحكومة إلا من اجل الاطاحة بمنافسيها الحسينيين، في حين انها

رفضت فكرة اضراب رؤساء البلديات واعضاء المجالس البلدية لأنهم كانوا من المؤيدين لها وعوناً لها في الصراع داخل الطبقة الحاكمة. أدى هذا الصراع في النهاية إلى استمرار موظفي الحكومة في وظائفهم خلال معظم فترة الاضراب، وتضم فئة الموظفين هذه اعضاء المجلس الاسلامي الأعلى، ورؤساء البلديات واعضاء المجالس البلدية، وعمال المرافق المهمة مثل سكك الحديد والمواصلات السلوكية والهاتف والموائى ومصفاة البترول^(١١٦).

ثانياً: عندما أوشك الاضراب على الامتداد ليشمل الفترة الحرجة زراعياً، أي في الخريف، موسم الحمضيات، عمل زعماء الحركة الوطنية على أن لا يمس الاضراب مصالحهم الحيوية، فاصدر مالكو الأراضي الأقوياء في اللجنة العربية العليا مثل عوني عبد الهادي، ويعقوب الغصين وبدعم من الحاج أمين وراغب النشاشيبي نداءً يحث على انتهاء الاضراب، رغم أن السلطات البريطانية لم تستجب لمطالب المضربين. وكانت اللجنة العربية العليا قد اتخذت تدابير مسبقة لتأمين دعم زعماء الدول العربية المجاورة لهذا النداء. هذا يعني أن أي محاولة لجمع المساعدات للمضربين من العرب الذين يعيشون خارج فلسطين ستصبح أكثر صعوبة، وبذلك وجد الفلاحون أنفسهم مرغمين على الموافقة على انتهاء الاضراب^(١١٧).

ثالثاً: عندما ادرك الفلاحون والعمال المدنيون أن الاحتجاج السلمي عقيم، وبدأوا بالتالي يخططون لانتفاضة مسلحة، تدخل الزعماء مرة أخرى في محاولة لمنع الانتفاضة المسلحة، أو على الأقل تجميمها وتقليل فعاليتها. فمثلاً عندما تقدم عدد من اعضاء اللجان المحلية طالبين الدعم من الحاج امين رد عليهم بالنصح والتحذير من مغبة العمل ضد الحكومة. لقد حذرهم من مغبة الاستمرار في هذه الاعمال لأنها ستؤدي إلى خسارة العرب للدعم الذي يحظون به في لندن، وحثم على شن حملة سلمية لكسب الدعم السياسي من بلدان اسلامية أخرى، أو على الأقل تأجيل تنفيذ خططهم إلى ان تنضج الظروف. وفي مناسبة أخرى ضغط عليهم من اجل العدول عن خططهم للهجوم على مراكز الشرطة ومعسكرات الجيش البريطاني، وطلب إليهم تكثيف هجماتهم على المستوطنات اليهودية^(١١٨). ولم يشارك الحاج امين في الثورة بفاعلية إلا بعد أن أخرجته الشيوخ والزعماء الدينيون الأكثر تطرفاً في القرى المحيطة بحيفا باعلانهم الجهاد ضد بريطانيا، وهم بذلك تحدوا التزامه بالقضية الدينية^(١١٩). إضافة إلى الحاج امين، رفض زعماء آخرون دعم الثورة المسلحة، فمثلاً رفضت عائلة النشاشيبي دعم الكفاح المسلح خشية أن يوجه السلاح في النهاية إلى صدرها^(١٢٠).

وأخيراً عندما اتخذت الثورة طابع النضال الثوري المعادي للنخبة الاقطاعية وللبريطانيين على السواء نظم آل النشاشيبي واعوانهم وبعض ملاك الأراضي الكبار وتجار المدن الأغنياء، الذين فقدوا مواقعهم لصالح الثوار، فرقهم الخاصة المعادية للثوار والتي كانت تهاجم حصون الثوار في الريف^(١٢١). وفي بعض المناطق كان مؤيدو عائلة النشاشيبي يسلمون معلومات للبريطانيين كانت تؤدي إلى اعتقال وأسر قادة الثوار^(١٢٢). أظهر هذا التعاون المدى الذي تعرّث به طبيعة الصراع خلال فترة الثورة الطويلة، والدرجة التي وصل إليها عداء معظم السكان العرب، وجلهم من الفلاحين والعمال وبروليتاريا المدن الرثة، العلني للزعماء التقليديين الذين تعرضوا للخسارة بسبب الثورة بنفس القدر الذي تعرضوا فيه للخسارة نتيجة استمرار الحكم البريطاني، ولكن بدل الانخراط في النضال الوطني من أجل الاستقلال، اختارت الطبقة الحاكمة أن تدافع عن مصالحها الطبقية قبل كل شيء. وبدل أن تتخلى عن مواقعها القيادية للمتفضين من أبناء الشعب، اختارت هذه الرموز إما المنفى وإمّا الثورة المضادة. أما الثوار الذين يقاتلون القوات البريطانية والصهاينة فلم ينجحوا في توسيع نفوذهم والقيام بثورة اجتماعية ووطنية في ذات الوقت، وأجبروا على تأجيل هذا الصراع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعندها كان الوقت متأخراً جداً لمنع الانهيار النهائي.

التقسيم، الهزيمة، والمنفى ١٩٣٩ — ١٩٤٨ :

أثر اندلاع الحرب في أوروبا على الوضع في فلسطين تأثيراً دراماتيكياً، فقد زج الزعماء الصهاينة بكل ثقلهم إلى جانب الحلفاء للعمل على هزيمة المانيا، وتطوعت وحدات الهاغانا — الجيش اليهودي السري — إلى جانب القوات البريطانية، وعملوا على المساعدة في ترتيب اوضاع فلسطين وذلك بالتحضير للمقاومة في حال استطاعت قوات المحور السيطرة على فلسطين. وعبروا في الوقت ذاته عن استيائهم من تقليص بريطانيا لعدد المهاجرين اليهود المسموح لهم بالهجرة إلى فلسطين، وتراجعها عن تنفيذ وعد بلفور، هذا التراجع الذي المحت إليه بنص الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ (انظر لاحقاً). كانت القوات اليهودية «لا تزال غير شرعية» وكان يتم تسليحها وتدريبها وتوزيعها على المواقع الاستراتيجية في البلاد

* ١٢١ — للتفاصيل انظر بوراث ، مجلد ٢ ، ص ٢٤٩ — ٦٢ ، ٢٦٨ . كيلي « فلسطين » ، ص ٢١٤ ، وهيرست ، ص ٨٤ — ٨٥ و ٨٩ . وهناك دليل أن القوات البريطانية والصهيونية دعمت وبنشاط الثورة المضادة بمساعدات عسكرية ومالية . انظر بوراث المجلد الثاني ، ص ٢٥٣ — ٢٥٦ .

سراً^(١٢٣). في هذه الأثناء خشيت الإدارة البريطانية أن يستغل زعماء الوكالة اليهودية، الذين انكروا علنياً علاقتهم بالهاغانا في حين انهم كانوا يشجعون تطورها ونموها، القوة العسكرية ليحصلوا على الاستقلال حال انتهاء الحرب في أوروبا. كتب ديفيد بن غوريون، في رئاسة الوكالة اليهودية ورئيس وزراء إسرائيل لاحقاً: «سيخلق اليهود جيشاً قوياً، مسلحاً بأفضل الأسلحة، ولن يستطيع العرب مواجهته. لن يكتفي اليهود بالحدود الضيقة بل سيتوسعون إلى مناطق غير نامية وسيسببون المشاكل للبريطانيين»^(١٢٤).

زاد استياء اليهود من سياسات الحكومة البريطانية منذ تموز ١٩٣٧ عندما أوصت لجنة بيل لتقصي الحقائق حول الثورة العربية بتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين بـ ١٢ ألف مهاجر في السنة، وطالبت للمرة الأولى بتقسيم البلاد إلى ثلاثة دويلات منفصلة عن بعضها البعض: واحدة لليهود، وثانية للعرب وثالثة تتكون من القدس وبيت لحم وطبريا وصفد والناصرة وعكا لتكون تحت الحكم البريطاني^(١٢٥). ورغم الغاء هذه الخطة نتيجة المعارضة الشديدة إلا أنه تم إعادة احياء فكرة تحديد الهجرة اليهودية عام ١٩٣٩ في الكتاب الأبيض الذي دعا إلى قبول ٧٥ ألف مهاجر فقط في الأعوام الخمسة المقبلة^(١٢٦).

أدرك الزعماء اليهود الحاجة الملحة لإيجاد ملجأ لليهود المضطهدين في المانيا، وادركوا أثر مسألة تحديد الهجرة اليهودية على تطلعاتهم لإنشاء دولة يهودية في أعقاب الحرب، لذلك شنوا حملة اعلامية في أوروبا والولايات المتحدة لافشال هذه السياسة. أما المجموعات الأكثر تطرفاً مثل عصبة شتيرن، واربغون تسبوي ليثومي — التي ترأسها فيما بعد مناحيم بيغن — فهدأت تهاجلاً لحملة اراهاب تستهدف مواقع عسكرية ومدنية بريطانية في فلسطين. بعد ذلك بثلاث سنوات، عندما انتشر اضطهاد اليهود واعتقالهم في بلدان اوروبية اخرى احتلتها المانيا النازية، وبعد أن تسربت تقارير حول فظاعة معسكرات الاعتقال في المانيا، عقد الصهاينة الأمريكيون مؤتمراً في نيويورك طالب بإلغاء جميع القيود على الهجرة اليهودية، وبالسماح للوكالة اليهودية باستصلاح جميع الأراضي غير المزروعة في فلسطين، وبإنشاء «كومن ويلث يهودي» في كل فلسطين^(١٢٧).

هذا الإعلان، الذي سمي لاحقاً «برنامج بولتمور» — على اسم الفندق الذي عقد فيه المؤتمر — شكل نقطة تحول في تاريخ العلاقات الصهيونية مع الغرب. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الولايات المتحدة، التي دخلت الحرب قبل ستة أشهر من انعقاد المؤتمر، محط انظار الصهاينة في جهودهم من اجل اقامة دولة يهودية في فلسطين. اما بريطانيا التي بدأت باعطاء المطالب العربية بعض الأهمية، وتتعدّل سياستها تجاه الصهاينة، وذلك من أجل تأمين

قواعدها العسكرية الحيوية وخطوط النفط في مصر والعراق والخليج الفارسي، فقد اعتبرها اليهود ملاذاً ثانياً لحركتهم حتى نهاية الحرب، عندها أصبح نضال اليهود علنياً.

أما بالنسبة للعرب الفلسطينيين، فقد تزامن اندلاع الحرب في أوروبا مع تعرضهم لحملة قمع سياسية قاسية، حيث منعت الحكومة البريطانية، التي ارادت تجنب اية معاودة لحالة الصراع الذي ساد في البلاد خلال سنوات الثورة الثلاث، جميع اشكال العمل السياسي، ورفضت السماح لزعماء الحركة الوطنية بالعودة من المنفى. وتسلم المسؤولون البريطانيون السيطرة المباشرة على أموال الأوقاف التي كانت تمول الحركة الوطنية، وأوجدوا نظاماً جديداً للشرطة والمحاكم العسكرية التي تتمتع بصلاحيات كبيرة حيث تستطيع تفتيش البيوت واعتقال المشبوهين دون محاكمة ولفترات غير محددة^(١٢٨).

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد جلبت سنوات الحرب ازدهاراً إلى قطاعات عديدة من السكان العرب الذين عانوا اثناء الاضراب والثورة. حصل الفلاحون على اسعار مرتفعة للمنتوجات الزراعية، وحصل العمال على زيادات في اجورهم، واستفاد التجار ايضاً نتيجة حصولهم على عقود حكومية مربحة، مثل الانشاءات العسكرية واستيراد السلع وتزويد المشاريع بالأيدي العاملة. ورغم أن التضخم الذي حصل في سنوات الحرب قد أثر على هذه المكاسب، وأدى إلى تفاقم ازمة الاسكان ونقص السلع الاستهلاكية، إلا أن العديد من القطاعات المدقعة الفقر قد شهدت ارتفاعاً في مستوى معيشتها للمرة الأولى منذ عقود.

ولكن هذا الانتعاش الاقتصادي في فلسطين تلاشى فجأة بعد أن حل السلام في أوروبا عام ١٩٤٥. وحتى قبل نهاية الحرب ظهرت مؤشرات تدل على نية الحكومة البريطانية على التراجع عن وعودها للعرب والتي قدمتها في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، فنتيجة ضغوطات مجلس الوزراء ومسؤولين سياسيين مؤيدين للصهيونية في كل من حزب المحافظين والعمال والرأي العام في الغرب، الذي تأثر بفضاعات النازية، بدأت الحكومة البريطانية مرة أخرى بالتحضير لتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة لليهود وأخرى للعرب.

وأثرت مطالب اعضاء الكونغرس الامريكى المؤيدين لليهود وكذلك مطالب الرئيس ترومان بإزالة أي قيود على الهجرة اليهودية والاعلان الفوري للدولة اليهودية، على تغيير السياسة التي تركزت على ضرورة توفير ملجأ لمئات الآلاف من اليهود الأوروبيين الذين أصبحوا دون مأوى^(١٢٩). وجاء انتصار حزب العمل في الانتخابات البريطانية التي جرت صيف ١٩٤٥ أيضاً لصالح الصهاينة، حيث وفر لهم هذا الانتصار الدعم القوي في صفوف قيادة البرلمان وفي الحزب ككل.

في تشرين الثاني اعلن وزير الخارجية الجديد ايرنست بيفن عن تشكيل لجنة تقصي حقائق انكليزية - امريكية مشتركة للنظر في مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومشكلة اللاجئين اليهود في اوروبا. وطالب تقرير اللجنة، الذي نشر في ربيع ١٩٤٦ بمنح ١٠٠ ألف يهودي اذنأ فوراً بالدخول إلى فلسطين، والسماح بدخول آخرين عندما تصبح الظروف في فلسطين مواتية. اضافة إلى ذلك دعا التقرير إلى رفع كل القيود عن عمليات بيع الأراضي لليهود وإلى استمرار الانتداب البريطاني^(١٢٠).

لا شك بأن اللجنة قد أملت بان تغري هذه التنازلات الوكالة اليهودية وتقودها إلى التعاون مع السلطات البريطانية في قمع الارهاب اليهودي الذي هدد في وقت من الأوقات بزج بريطانيا في نزاع اسوأ بكثير من ذلك الذي شهدته سنوات الثورة الثلاث، والذي وصل إلى مرحلة كان فيه الوضع المعنوي والعسكري لبريطانيا متدهوراً^(١٢١). أما الفشل في كسب تعاون الوكالة اليهودية فسيؤدي إلى خيار خفيف وهو اضطرار القوات البريطانية إلى قتل المقاومين اليهود في الوقت الذي لا تزال فيه صورة فظاعات معسكرات الاعتقال النازية حاضرة في اذهان الرأي العام^(١٢٢). ولم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للقيام بمثل هذا العمل. أما بالنسبة للعرب فإن هذه السياسة الجديدة عنت حتماً أن الكتاب الأبيض والأمل الذي خلقه بين العرب في امكانية اقامة فلسطين موحدة ومستقلة قد حكم عليه بأن يذهب إلى سلة مهملات التاريخ.

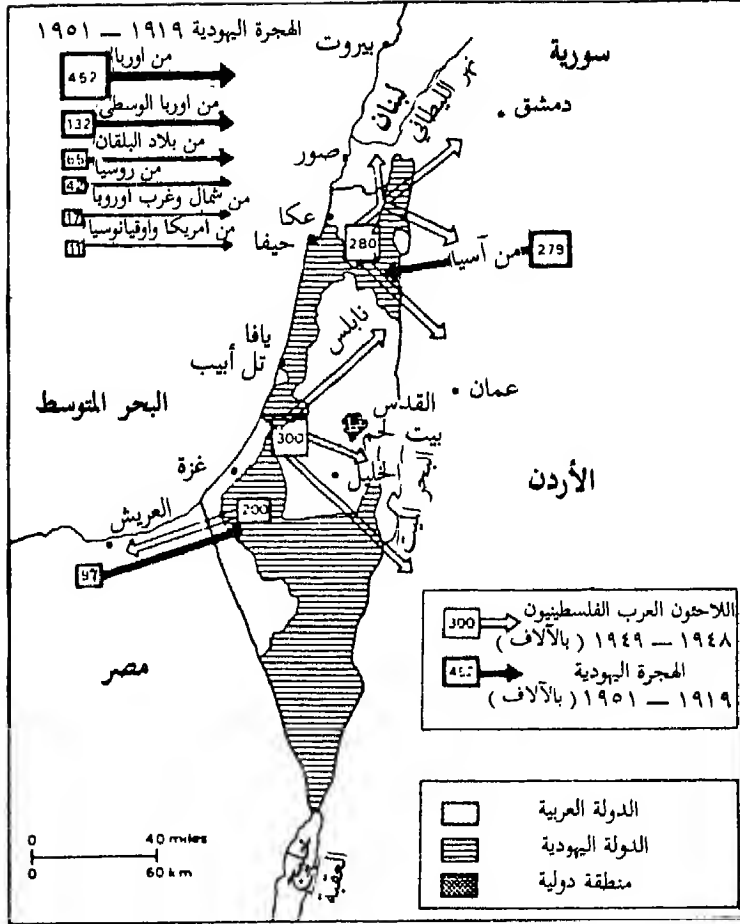
أصبح التقسيم الآن حتمياً، وفي شباط ١٩٤٧ اعلنت بريطانيا، التي تواجه مهمة التوفيق بين الضغوطات العربية واليهودية المتعارضة، عن نيتها بتحويل المسألة إلى الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في نيويورك إلى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في آب المقبل، وإلى اقامة دولتين مستقلتين، واحدة يهودية والأخرى عربية، أما القدس فستكون تحت ادارة دولية. قرار الأمم المتحدة هذا كان يعني للعرب بأن القوى العظمى في العالم قد وافقت على أن يُجزأ وطنهم، أما بالنسبة لليهود فقد كان مؤشراً على انتصار تاريخي خرج من متناقضات كبيرة. بالنسبة لليهود والعرب على

* ١٣١ — المقاومة العنيفة ضد الحكم البريطاني تزايدت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٤٤ عندما بدأت الارغون بشن حملات رعب وتخريب ضد المنشآت البريطانية . ورغم أن الوكالة اليهودية شجبت هذه العمليات ونشاط الهاغانا ، إلا أن براهين حديثة أثبتت التنسيق المشترك بين الوكالة اليهودية وهذه المنظمات للقيام في عمليات ارهابية . ييثيل ص ، ٢٥٢ — ٤ . فلايان ص ١١٦ ، ٢٨٩ ، هيرست ص ١٢٩ .

حد سواء فقد عني هذا القرار بأن الحرب قادمة لا محالة. وإذا اخذنا حالة الاستعداد التي كان عليها اليهود من جهة، ودرجة الانقسام التي كان عليها العرب من جهة أخرى، فإن النتيجة، رغم أنها لم تكن متوقعة في ذلك الوقت، كانت حتمية. في ١٥ أيار وبعد حملة شرسة أدت إلى تشريد مئات الآلاف من العرب من المناطق التي كان مخططاً لها أن تكون ضمن الكيان الصهيوني، أعلنت دولة اسرائيل. بعد ذلك بساعات أبحرت آخر القوات البريطانية ومعها المندوب السامي، البريطاني آلان كينغهام، من ميناء حيفا.

بعد احتلال دام ثلاثون عاماً حقق الوطنيون العرب واحداً من أهم اهدافهم، ولكن وكما أن الحكم التركي انتهى ليؤدي إلى نضال شاق جديد، كذلك أدى انتهاء الحكم البريطاني إلى النتيجة نفسها. فرغم أن بريطانيا قد انسحبت سياسياً وعسكرياً، إلا أنها تركت وراءها مستوطنين جدداً كان زعماءهم مصريين ليس فقط على احتلال البلاد بل على طرد سكانها الاصليين ايضاً، وذلك من اجل ضمان اقامة وطن للملايين اليهود.

خريطة ٣ . فلسطين . مخطط التقسيم، ١٩٤٧



* أرقام الهجرات من وإلى فلسطين مأخوذة عن « التاريخ المعاصر » الصادر عن كامبريدج

مجلد ١٤ ، ١٩٧٠

الجزء الثاني

الشتات الفلسطيني: ١٩٤٨ - ١٩٨٣

(٤)

أفول العائلات الحاكمة ١٩٤٨ - ١٩٦٧

أدى تشتت الشعب الفلسطيني وسيطرة الصهاينة على جزء كبير من البلاد إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية، حتى في تلك الأجزاء التي بقيت تحت السيطرة العربية — الضفة الغربية وغزة. لقد اضعف تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الاساليب التقليدية للتنظيم والسيطرة الاجتماعية، وهدد بانتاج ثورة داخل المجتمع الفلسطيني نفسه. ولكن رغم أن خلق دولة اسرائيل أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة لاجزاء كبيرة من الفلاحين والطبقة العاملة، واجبر قطاعات من البرجوازية والطبقة العليا على التشرّد، إلا أنه أفاد بعض عناصر الاشراف والطبقة المالكة للأرض التي حافظت على ممتلكاتها في اجزاء فلسطين التي احتلتها الدول العربية. وأدى فيض اللاجئين إلى انخفاض الأجور إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ اواسط الثلاثينات، ووفر احتياطياً كبيراً من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة التي كانت بحاجة ماسة لايجاد عمل ولو بأجر زهيد ليقمها الجوع. وفي الوقت ذاته شكل وجود سوق العمل الكبير هذا حافزاً لمالكي الأراضي والرأسماليين المحليين في الضفة وغزة لاستصلاح أراض جديدة، وللانخراط في التجارة الخارجية، وتطوير صناعة محلية قادرة على توفير احتياجات السكان الذين تضخم عددهم نتيجة اللجوء.

جاء انتهاء الحكم البريطاني المباشر، واستبداله في المناطق العربية بانظمة ملكية في الاردن وسوريا، ليجدد آمال الاشراف الذين، وللمرة الأولى منذ زوال السلطة العثمانية، تطلّعوا إلى استعادة مواقعهم وامتيازاتهم في الحرم الاسلامي الذي سيمنحهم — حسب اعتقادهم — الفرصة للوصول إلى مراكز حكومية رفيعة، وسيعيد إليهم السيطرة على المؤسسات الدينية.

على أية حال مهد تقسيم فلسطين، وانتهاء هيمنة الطبقة الحاكمة، الطريق أمام نشوء طبقات جديدة، وتولي رجال لا ينتمون إلى أعلى السلم الاجتماعي التقليدي السلطات السياسية.

يبحث هذا الفصل في موقع الاشراف والعائلات المالكة الكبيرة في اجزاء فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال العربي، وبالتحديد وضع هذه الطبقات في الاردن حتى لحظة

زوالهم بعد حرب ١٩٦٧ عندما تحدت منظمة التحرير الفلسطينية، والكوادر المسلحة من الفصائل الفلسطينية مزاعمهم بقيادة الشعب الفلسطيني. على أية حال، ولفهم الأثر الكامل لخلق دولة إسرائيل، والحاق الضفة الغربية بالاردن، على التركيب الطبقي الفلسطيني بشكل عام، وعلى العائلات الحاكمة بشكل خاص، يجب علينا النظر وبعث في الصراع التناسحي الذي اندلع داخل القيادات الفلسطينية في فترة الحرب العالمية الثانية.

هزيمة الحركة الوطنية ١٩٤٣ — ١٩٤٨ :

الحسينيون والاستقلال ٤٣ — ١٩٤٥ :

في صيف ١٩٤٢ لم يأمل بتحقيق الاهداف الوطنية سوى عدد قليل من كلا الطرفين العرب واليهود. لقد بدا واضحاً للطرفان بأن أي منهما لن يستطيع الحصول على دولته المستقلة، وبدلاً عن ذلك اعتقدوا أن الألمان سيستولون على فلسطين ليحلوا محل المحتلين الانكليز. ففي أيار كان المرشال ايروين رومل قد أنهى حربه الخاطفة في شمال افريقيا، ووصل في نهاية حزيران إلى العلمين التي تبعد ١٥٠ ميلاً عن القاهرة، واقل من ٥٠٠ ميل عن يافا وتل اييب. في الشمال تقدم الجيش الألماني الرئيسي عبر اوكرانيا ووصل إلى روستوف في تموز. كان متوقفاً أن يتجه جنوباً، عبر جبال القفقاس، ليلتحم مع القوات الألمانية الآتية من الصحراء. كادت الكماشة العملاقة أن تطبق ليس فقط على فلسطين بل على تركيا وايران والعالم العربي برمته^(١). ولكن اتضح في تشرين الأول أن انتصار مونت غومري على رومل في معركة العلمين لم يحرر شمال افريقيا من شبح الاحتلال النازي فحسب، بل غرر اتجاه الحرب كله. وبدت ملامح انتصار الحلفاء واضحة أكثر من أي وقت مضى في الشرق الأوسط، وتؤكد هذا الأمر عندما هزم الروس الألمان في ستالينغراد في نهاية العام ذاته .

* ١ — كان الخوف كبيراً لدرجة أن الهاغانا بدأت تحيى الذخيرة والسلاح في الكهوف والمخاض المختلفة بجانب البحر الميت وخارج حيفا . ووضعت الخطط لتجميع الشيوخ والأطفال اليهود قرب جبل الكرمل في حيفا لخراجهم من هناك بينما يبقى الآخرون ليقاتلوا ، بشكل حرب عصابات من التلال . اما البريطانيون الذين سحبوا مقرهم من القاهرة إلى فلسطين فقد خططوا لسحب بعض قواتهم إلى جبال لبنان ، حيث أملوا أن يحصلوا هناك على دعم اليهود غير النظاميين والقوات الفرنسية الحرة بقيادة الجنرال كاترو في سورية لمقاتلة الألمان . بيشيل ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .

في بداية عام ١٩٤٣ تأكد الطرفان العربي واليهودي في فلسطين بان انتصار بريطانيا بات وشيكاً، فبدأوا باعداد الخطط للحصول على مزيد من التنازلات البريطانية فور انتهاء الحرب.

قامت الجالية اليهودية، المدعومة والمسلحة بالاصرار، بحملة سياسية كبيرة في بريطانيا والولايات المتحدة لكسب مزيد من الدعم والتعاطف الدولي. جاءت هذه الحملة في اعقاب تسرب الانباء في الاذاعات والصحف الغربية عن قيام النازيين بذيخ اليهود.

أما العرب، الذين امتنعوا من الخطط الصهيونية في بلادهم، ومن الدعم المتزايد الذي تقدمه الولايات المتحدة للوكالة اليهودية، فقد طرحوا لامبالاتهم السياسية جانباً وبدأوا يتحركون من جديد من اجل ازالة القيود عن نشاطهم السياسي، ومن أجل خلق حركة وطنية موحدة. فإلى جانب إدراكهم ضرورة واهمية دحض المزاعم اليهودية في فلسطين، أمل العرب أن يُسمع صوته في النقاشات التي ستدور بين الحلفاء حول مستقبل فلسطين، والأراضي العربية المحتلة. وما زاد من خطورة الموقف بالنسبة للعرب كانت مخاوفهم من ان يستمر رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل في تأييده خطة التقسيم التي أوصت بها لجنة بيل، وإن تنكث بريطانيا بوعودها التي قطعتها للعرب في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩.

من بين طبقات ملاك الأراضي والاشراف في فلسطين كانت المجموعة الوحيدة التي لم تفقد مصداقيتها الجماهيرية، ولم تكن في المنفى، هي من أعضاء حزب الاستقلال الذي تأسس في نهاية الحرب العالمية الأولى من قبل عدد من المثقفين المدينين الذين ينتمون لطبقة ملاك الأراضي في فلسطين وسوريا والعراق^(٢). كان أعضاء هذا الحزب أصلاً من مؤيدي حكومة فيصل في سوريا ولكنهم هربوا بعد سقوط عرش فيصل ولجأوا إلى الأردن، وهناك دخلوا في صراع مع الأمير عبد الله، مما أدى إلى طردهم من الاردن في أواخر العشرينات^(٣). اسس الأعضاء الفلسطينيون في حزب الاستقلال فرعاً مستقلاً للحزب في فلسطين، كان ينادي بانهاء الحكم البريطاني وقيام الوحدة العربية^(٤).

رغم أنه كان يضم أعضاء من طبقة ملاك الأراضي الكبار مثل عوفي بيك عبد

* ٢ — في ذلك الوقت كان يقدر عدد أعضاء الحزب بأقل من ٢٠٠ عضو. منيب المادي وسليمان موسى، «تاريخ الأردن في القرن العشرين»، (عمان، ١٩٥٩)، ص ٢٤٦. انظر أيضاً فيليب خوري، «السياسة الوطنية: سوريا والانتداب الفرنسي»، ثلاث مجلدات، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة هارفرد، كامبردج، ماساتشوستس ١٩٨٠.

الهادي، ورشيد الحاج إبراهيم — سيد عائلة بارزة في حيفا — إلا أن حزب الاستقلال جذب إلى صفوفه شباباً من أبناء الطبقة الوسطى بينهم عدد من المؤهلين مهنيّاً ممن تلقوا تعليمهم في المدارس الغربية، إما في فلسطين وإما في الخارج. وجذب الحزب أيضاً بعضاً من أعضاء الطائفة المسيحية، بسبب ايديولوجيته العلمانية. ولكن بعد فترة من تأسيسه برزت بين أعضائه خلافات جوهرية تتعلق بالنزاعات العربية الخاصة بمسألة الملكية وأحقية الهاشميين أو السعوديين فيها. لحظة اندلاع الثورة عام ١٩٣٦، انتهى وجود الحزب ككتلة سياسية واحدة^(٥)، ولكن رغم ذلك استمر أعضاء الحزب بلعب دور مهم في اللجان الوطنية التي شكلت في بداية الاضراب، وساهم عدد منهم في العمل الثوري بفاعلية. عُين كل من عوني عبد الهادي و**احمد حلمي باشا عبد الباقي —** ممول بارز وجنرال سابق في الجيش العثماني، انضم إلى الحزب بعد تأسيسه بفترة وجيزة — في اللجنة العربية العليا الأولى في نيسان ١٩٣٦، الأول كأمين سر اللجنة، والثاني أمين خزينتها^(٦). وعندما قرر البريطانيون ابعاد أعضاء اللجنة في العام ١٩٣٧، حرم عوني عبد الهادي الذي كان خارج البلاد حينها من العودة، أما **احمد حلمي باشا** واستقلالي آخر هو **رشيد الحاج إبراهيم** فابعدا إلى جزر سيشيل في المحيط الهندي حيث امضيا هناك ١٨ شهراً.

رغم ان حزب الاستقلال قد دعا في اواخر العشرينات إلى التعاون مع ايطاليا والمانيا كوسيلة لمحاربة الاحتلال البريطاني ودحره من البلاد، إلا أن تجاوب بريطانيا خلال الحرب مع المطالب العربية، والذي تجلّى في بنود الكتاب الأبيض، ودعم بريطانيا للوحدة العربية، وإظهارها نيتها المعلنة لمحاربة النشاطات الارهابية لمجموعة الأرغون ومجموعات صهيونية سرية أخرى، إضافة إلى كراهية زعماء الاستقلال لهتلر قد حذت بهم نحو اتخاذ سياسة متميزة مؤيدة لبريطانيا. ومنذ عام ١٩١٩ حتّى كل من عوني عبد الهادي و**احمد حلمي** اللجنة العربية العليا على الاعتراف بالتغيير في السياسة البريطانية، وعلى قبول الكتاب الأبيض^(٧). مقابل ذلك أصبح هؤلاء الزعماء مقبولين لدى حكومة الانتداب أكثر من المفتي وجماعته، وسمح لهم بالعودة إلى فلسطين قبل باقي المنفيين.

في عام ١٩٣٩ سمحت الحكومة البريطانية لزعماء الاستقلال السابقين بالسفر إلى لندن لحضور مؤتمر لندن الذي عقد في سانت جيمز، وذلك لمناقشة مقترحات بريطانيا بخصوص مستقبل فلسطين. وعادوا إلى فلسطين في أوائل ١٩٤٠، بينما بقي منافسهم من الحسينيين إما في المنفى أو الاعتقال. عاد **احمد حلمي**، الذي أسس البنك الوطني العربي في الثلاثينات، إلى منصبه رئيساً للبنك، وعين كل من عبد الهادي و**الحاج إبراهيم** أعضاءً في

مجلس ادارته^(٨). لم يضيعوا الوقت، بل عملوا بسرعة من اجل استعادة نفوذهم السياسي، فبعد فترة وجيزة اشتروا الجريدة العربية اليومية الواسعة الانتشار (فلسطين)، التي اصبحت منيراً يثون من خلاله وجهات نظرهم^(٩). ودعمت ارباح الحزب الطائلة المودعة في البنك، والتي استثمارها في شراء الأراضي وفي الصناعة والتجارة، موارد الحزب المالية. ثم عزز تأسيس احمد حلمي للصندوق القومي العربي في آب ١٩٤٣ من قوة الحزب وهيئته.

مع نهاية الحرب كان الصندوق قد استثمر مبالغ ضخمة في شراء الأراضي العربية من الفلاحين المدنيين، وشجع آخرين على تحويل اراضيهم إلى وقف، على أن تودع عائداتها في الصندوق. وبعد الغاء المجلس الاسلامي الأعلى وانهاء سيطرته على اراضي الوقف اثر ابعاد الحاج امين الحسيني عام ١٩٣٧، اصبحت الصندوق القومي العربي هو المؤسسة الوحيدة القادرة على منع بيع الأراضي إلى الصهاينة، وبذلك كسب انصاراً له في صفوف الفلاحين والبرجوازية الحديثة العهد^(١٠). تدفقت الاشتراكات إلى الصندوق من جميع انحاء فلسطين، وفي صيف ١٩٤٤ كان قد تمكن من فتح مكاتب له في جميع المدن ومعظم القرى العربية الكبيرة^(١١).

شكلت النجاحات المتزايدة التي حققها زعماء الاستقلال على الصعيد الجماهيري خطراً مباشراً على تطلعات الحسينيين، الذين افترضوا أنه باستطاعتهم استعادة السيطرة على القيادة الوطنية حال السماح لزعمائهم بالعودة إلى فلسطين. تعاطفت بعض العائلات المقدسية الكبيرة مع الحسينيين، رغم عدم موافقتهم على مواقفهم اثناء ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩، إلا أنهم شعروا أن قدرة حزب الاستقلال على تجاوز التقسيم الطبقي وتحمي التوزيع التقليدي للسلطة في المجتمع العربي تهدد مواقعهم^(١٢).

* ١٠ — مارلو، «مركز البلاط»، ص ٢٠٩. «الاعداد»، ص ١٤١ هـ-هـورفيتس، ص ١٨٤ — ١٨٥. عمل أحمد حلمي مديراً عاماً للأوقاف تحت رئاسة المفتي الحاج أمين الحسينيين في عام ١٩٢٥. عابدي، ص ٥١.

* ١٢ — في بيانه التأسيسي المنشور عام ١٩٣٢ هاجم حزب الاستقلال الطبقة الحاكمة بسبب حرصها على مصالحها الخاصة قبل مصالح الأمة، وحمل هذه الطبقة مسؤولية التوجه الخاطئ للحركة الوطنية. وفيما بعد طالب الحزب بالغاء الامتيازات الاقطاعية التي يتمتع بها ملاك الأراضي الكبار والاشراف وطالب بمشاركة أكبر للشعب في السياسة. كيالي، «فلسطين»، ص ١٦٧. في نيسان ١٩٣٦، أي اثناء الاضراب العام سعى عدد من أعضاء الحزب إلى ايجاد قيادة وطنية موحدة، ولكنهم ووجهوا من كل من الحسينيين والنشاشيبيين. قال رشيد الحاج ابراهيم الذي سافر من حيفا إلى القدس لكسب الدعم لمشروع

في تشرين الثاني ١٩٤٣ قاطع الحسينيون ومؤيدوهم من رؤساء البلديات ومخاتير القرى مؤتمراً وطنياً، دعى لعقد زعماء الاستقلال السابقون بهدف انتخاب قيادة وطنية موحدة، وتعيين وفد للمشاركة في مباحثات الوحدة العربية في القاهرة. (انظر لاحقاً) وانضم اليهم في مقاطعة المؤتمر أعضاء كل من حزب الاصلاح، ومؤتمر الشباب العربي — زعماء هذين الحزبين هما الدكتور حسين فخري الخالدي، ويعقوب الغصين (مالك اراضي كبير من رام الله) وقد ابعدا من فلسطين عام ١٩٣٧ (١٣٥).

بعد ذلك بستة اشهر، في نيسان ١٩٤٤، اصبح الحسينيون جاهزون لاعادة تأسيس الحزب الفلسطيني العربي، الذي اسسه اصلاً الحاج امين ومؤيدوه عام ١٩٣٥. في اجتماع عقد في القدس شكل مندوبون عن المدن الكبرى في فلسطين لجنة مركزية، ولجنة تنفيذية برئاسة توفيق صالح الحسيني، ابن عم المفتي. وفتحت مكاتب للحزب في كل من القدس وحيفا ويافا ونابلس. وكانت جريدة الدفاع التي تصدر في يافا هي لسان حال الحزب، رغم أنه لم يمتلكها رسمياً.

لقد اسهم كل من البنك العربي، الذي اسسه عبد الحميد شومان في القدس عام ١٩٣٠، وافراد فلسطينيون، ومنظمات اسلامية مختلفة خارج البلاد بتمويل الحزب. هذا وتعززت قوة الحزب بالتأييد الذي تلقاه من الفتوة — مجموعة شبيبية شبه عسكرية أنشأها المفتي في أواسط الثلاثينات — خصوصاً وأن حزب الاستقلال لم يكن يتمتع بتأييد منظمة مسلحة^(١٤).

ولكن بقي الحزب مكبوحاً نتيجة نفى زعيميه الرئيسين: المفتي وجمال الحسيني، وبسبب انقطاع اموال الأوقاف بعد أن استولت الحكومة على إدارتها عام ١٩٣٧ أي اثناء الثورة. وأدى لجوء المفتي إلى المانيا النازية، بعد فراره من البريطانيين في العراق وايران، وانخراطه في الحملة الدعائية المعادية لبريطانيا إلى اضعاف الحزب أكثر فأكثر. ورغم أن

القيادة الموحدة، قال لصحفي حال عودته إلى حيفا: «القدس تبقى هي القدس، ونحن فُشلنا هناك .. بسبب الاعتبارات العائلية العميقة الجذور والأحقاد العائلية بين أبنائها، الذين يُحكَمون بالهرواة والقطرور الذاتي». بوراث، مجلد ٢، ص. ١٦٥.

* ١٣ — هوروفيتس، ص ١٨٤، أيد كل من حزب الاصلاح ومؤتمر الشباب العربي برنامج النقاط الخمسة التي أعلنها الحزب الفلسطيني العربي عام ١٩٣٥ والتي دعت إلى تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين. وأيد زعيماها الجناح الحسيني في اللجنة العربية العليا التي أسست عام ١٩٣٦، عابدي، ص. ١٩٥.

مؤيدي المفتي في فلسطين قالوا أن وجوده في المانيا نبع من كراهيته للبريطانيين اكثر مما نبع من تأييده للنازيين، إلا أنهم اعتقدوا أنه من غير المناسب الاعلان عن ولائهم للمفتي علناً طالما أن الحرب مستمرة، وإن انتصار الحلفاء بات منظوراً. رغم هذا الوضع تمكنوا من عقد عدة اجتماعات علنية دعوا فيها إلى عودة الحسينيين. إضافة إلى ذلك استغل الحزب جنازة امين القيمي الذي توفي في معتقله في روديسيا الجنوبية في أكتوبر ١٩٤٤ ، والذكرى السنوية لوعده بلفور التي تلتها بشهر واحد لكسب تعاطف الجماهير رغم القيود المفروضة على العمل السياسي في فلسطين^(١٥).

الصراع على القيادة ١٩٤٥ - ١٩٤٧:

مع انتهاء الحرب في اوروبا بدأت مرحلة جديدة في السياسة الفلسطينية خصوصاً، وسياسة الشرق الأوسط عموماً. فمنذ نهاية الحرب وحتى ٧ تشرين ثاني ١٩٤٧ ، عندما قررت الامم المتحدة تقسيم فلسطين، ركزت التحركات العربية داخل وخارج فلسطين على العمل من أجل هزيمة محاولات الصهاينة زرع المهاجرين اليهود، وتقسيم فلسطين بين العرب واليهود.

هدد انعدام الوحدة بين عناصر الطبقة الحاكمة الفلسطينية باضعاف هذه الجهود، وحرف الصراع عن اهدافه الرئيسية. لذلك قررت الدول العربية، وقبل اجتماع الاسكندرية في تشرين اول ١٩٤٤ ، أن يقوم وفد برئاسة جميل مردم، رئيس وزراء سوريا، بزيارة فلسطين للحصول على موافقة الاحزاب الرئيسية على ارسال ممثل مشترك للمباحثات في الاسكندرية. فشل مردم في محاولته رص صفوف الحسينيين مع زعماء الاستقلال السابقين، فعين ممثلاً عنه^(١٦) موسى العلمي وهو محامي تدرب في بريطانيا، وعمل سكرتيراً للمندوب السامي، وقنصلاً فخرياً لحكومة الانتداب. إن فشل الطبقة الحاكمة الفلسطينية بالتوصل إلى اختيار ممثل لها ما هو إلا مؤشر على مدى تباعد وجهات نظر القيادات الفلسطينية، ومدى اصرار الحسينيين على عدم المشاركة في أي تحرك إن لم يكن تحت سيطرتهم.

ادى اختيار موسى العلمي (الذي عرف بانه مستقل) إلى تفاقم التوتر داخل صفوف الطبقة الحاكمة الفلسطينية. وعَدَّ العلمي في اجتماع الاسكندرية بمساعدات مالية لتمويل مشروع تطوير الأراضي، واقامة مكاتب اعلام عربية في لندن وواشنطن والقدس، فمنحت هذه التسهيلات العلمي نفوذاً فريداً في مهمته المتعلقة بتمثيل وجهات النظر الفلسطينية في

عواصم الحلفاء^(١٧). ادخلته المهمة الأولى في نزاع مع الاستقلاليين ومجلس ادارة الصندوق القومي العربي الذي امل أن يستعيد مسألة السيطرة على الأرض. أما المهمة الثانية فقد سمرت غضب الحسينيين والحزب الفلسطيني العربي، حيث شعروا أن الدول العربية قد ضربت مزاعمهم بتمثيل الفلسطينيين في الخارج بصفتهم قادة الحركة الوطنية. أما محاولة مردم الثانية لانشاء حركة موحدة فقد حظيت بنجاح مؤقت. ذلك أن اللجنة العربية العليا التي تشكلت برعاية مردم سرعان ما وقعت تحت سيطرة الحسينيين، مما دفع بالاحزاب الأخرى، وموسى العلمي نفسه إلى الانسحاب منها. وأدى تشكيل لجنة ثالثة، هذه المرة بالمساعي الحثيثة لجمال الحسيني، الذي عاد إلى فلسطين في اوائل العام ١٩٤٦، بعد اطلاق سراحه من معتقله في جنوب روديسيا، إلى انشقاق جديد. ففي حين سيطر الحسيني والحزب العربي الفلسطيني على اللجنة، شكل حزب الاستقلال واحزاب اخرى وعصبة التحرر الوطني وجمعية العمال العرب جماعة منفصلة باسم الجبهة الوطنية العربية^(١٨). و فقط في حزيران ١٩٤٦، بعد حملة الارهاب التي شنتها الجماعات الصهيونية السرية في فلسطين، وبعد أن صادق الرئيس ترومان على توصيات لجنة التقصي الانكليزية - الامريكية (والتي نص احد بنودها على هجرة ١٠٠ الف يهودي إلى فلسطين فوراً، وعلى الغاء كافة القيود على بيع الأراضي لليهود) نجحت الدول العربية المنضوية الآن تحت لواء جامعة الدول العربية في توحيد الحسينيين واحزاب المعارضة في فلسطين، ولكن السبب الأساسي الكامن وراء هذه الوحدة هو خضوع المعارضة لسيطرة الحسينيين.

بدفع من جامعة الدول العربية، شكلت لجنة عربية عليا رابعة (عرفت باسم اللجنة العربية العليا) وضمت اعضاء من كل من اللجنة الثالثة والجبهة الوطنية العربية. انتخب جمال الحسيني نائباً للرئيس، بينما حفظ منصب الرئيس للحاج امين الذي سمح له بالاقامة في مصر، لأن الحظر على دخوله إلى فلسطين ظل قائماً. رغم انضمام احمد حلمي باشا، رئيس الصندوق القومي العربي، والدكتور حسين الخالدي، من حزب الاصلاح، فإن توسيع اللجنة في كانون ثاني ١٩٤٧ (أي قبل انعقاد مؤتمر لندن) واستيعابها أربعة أعضاء جدد من الحزب العربي الفلسطيني أكد انتصار انصار الحسيني الذي اصبحت منذ ذلك التاريخ زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية غير المنازعة. وأكدت خسارة ممثلي البرجوازية الناشئة، وغياب أي تمثيل للفلاحين في اللجنة اصلاً، هيمنة عناصر الطبقة الحاكمة التقليدية، فباستثناء عزت دروزة واميل الغوري، وكلاهما من المؤيدين المخلصين للحاج امين، واحمد حلمي باشا فقد تشكلت اللجنة من ابناء العائلات الكبيرة في الاقاليم، إلا أن الأعضاء الذين سيطروا على

اللجنة نفسها هم من العائلات المقدسية التي أفرزت قيادات البلاد منذ أيام العثمانيين (١٩٠).

الاحتلال الاسرائيلي وهزيمة المفتي ١٩٤٧ — ١٩٤٨ :

أثر القرار البريطاني في شباط ١٩٤٧ بأحالة مسألة فلسطين إلى الأمم المتحدة، والذي تلاه اعلان بريطانيا، في ايلول من العام نفسه، عن عزمها على انتهاء انتدابها لفلسطين والانسحاب منها، على الوضع في فلسطين. فلم يعد بالامكان تجنب او اهمال التحضير لصدام مسلح في البلاد. دعا الحسينيون الناس للتأهب، وعقدت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية سلسلة من الاجتماعات لتقرير استراتيجيتها في حال قبول الأمم المتحدة توصيات لجنة التقصي الانكليزية — الامريكية، أو في حال تقسيم فلسطين بين الصهاينة والعرب الفلسطينيين.

في تشرين اول ١٩٤٧ قرر ممثلوا الدول العربية السبع، الاعضاء في جامعة الدول العربية، مصر، وشرق الاردن وسوريا والعراق ولبنان واليمن والعربية السعودية — تشكيل بعثة عسكرية برئاسة جنرال عراقي هو السماعيل صفوت، لدراسة التطورات التي تواجه قوات جامعة الدول العربية المراقبة على الحدود الفلسطينية.

في كانون الأول وبعد صدور قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين واندلاع القتال هناك، وافق رؤساء الدول العربية السبع على انشاء جيش من المتطوعين (جيش الانقاذ)، مؤلف من ٢٥٠٠ رجل من الدول العربية إضافة إلى ٥٠٠ فلسطيني بامرة الجنرال صفوت والهيئة العسكرية، على أن تزود الجامعة العربية هذه القوات بالسلاح. كان مقرراً أن يتم تدريب هذه القوات في سوريا. وفي شباط ١٩٤٨ شكلت جامعة الدول العربية لجنة من رؤساء الأركان العرب لتقرير الاستراتيجية العربية في فلسطين^(٢٠). وبعد ذلك بشهرين وضعت اللجنة السياسية للجامعة العربية خطة هجوم للجيش العربي النظامية — المصرية والاردنية والعراقية واللبنانية. في ايار، أي قبل موعد انسحاب القوات البريطانية، اقرت جامعة الدول العربية تعيين ضابط عراقي آخر هو نور الدين محمود، قائداً عاماً لجميع القوات

• ١٩ — إلى جانب الذين ذكروا ضمت اللجنة أيضاً اسحق درويش الحسيني (الذي كان في المنفى حينها) . ورفيق القيمي . والشيخ حسن أبو سعود ، ومنيب المادي . سايلميت ، ص ١٣٩ — ١٤٠ . ولد أحمد حلمي باشا في صيدا جنوب لبنان وعمل جنرالاً في الجيش العثماني ، ووزير مالية في شرق الأردن قبل أن يصبح مديراً عاماً للأوقاف في فلسطين عام ١٩٢٥ . عابدي ص ، ٥١ .

العربية في فلسطين، بما في ذلك المتطوعين^(٢١).

عارض المفتي واللجنة العربية العليا خطوات جامعة الدول العربية بشدة، وذلك لتخوفه من أن تؤدي هذه الخطوات إلى إضعاف سيطرة الفلسطينيين بشكل عام، واللجنة العربية العليا بشكل خاص على حركة المقاومة. في تشرين الأول ١٩٤٧، استنكر المفتي المقترحات التي تنص على نشر قوات جامعة الدول العربية على طول الحدود، حيث تخوف من أن يؤدي ارتباط أربعة من الدول العربية السبعة — العراق وشرق الأردن ومصر واليمن — بمعاهدات عسكرية مع بريطانيا إلى اتخاذ جامعة الدول العربية قراراً مؤيداً لبريطانيا، والموافقة على قرار التقسيم^(٢٢).

فبقاره تجميد نشاط المتطوعين العرب الذين رفضوا بدورهم تحضيرات جامعة الدول العربية، سعى المفتي للحفاظ على سيطرته على تمويل وتدريب أولئك الذين يحاربون في فلسطين، واعتبر أن جيش الانقاذ هو منافس لقواته المتطوعة — جيش الجهاد المقدس — بقيادة عبد القادر الحسيني. (في لحظة معينة، في آذار ١٩٤٨، كادت المجموعتان أن تشتبكا، فخلال المعركة الحاسمة على القدس في نيسان، والتي قتل فيها عبد القادر الحسيني، رفض المتطوعون العرب بقيادة السوري فوزي القاوقجي مساعدة القوات الفلسطينية غير النظامية بقيادة الحسينيين)^(٢٣).

تأكدت وجهة نظر المفتي بأن الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ليست مهمة بمساعدة الفلسطينيين على حماية بلادهم، وينحصر جل اهتمامها في ضمان سيطرة الدول العربية على حركة المقاومة، وبالتالي على مصير فلسطين ككل، وذلك عندما رفضت جامعة الدول العربية تقديم قرض للجنة العربية العليا لتغطية نفقاتها الإدارية والاغاثية، وعندما رفضت أيضاً مطالب المفتي بإقامة حكومة فلسطينية في المنفى وتعيين حكام عسكريين فلسطينيين للبلاد^(٢٤).

ومصر، التي كانت منهمكة في صراع مرير لإلغاء اتفاقية ١٩٣٦ مع بريطانيا، ولرفض جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس، هي وحدها التي ساعدت المفتي

* ٢١ — فلابان، ص ٣٢٦ — ٣٢٧. مارلو، «مركز البلاط»، ص ٢٤٦ — ٢٤٨. استقلال
الجزال صفوت في أيار احتجاجاً على عدم وجود قيادة موحدة بين الدول العربية (انظر لاحقاً). أ.
عمود، «الملك عبد الله وفلسطين»، رسالة دكتوراه غير منشورة (١٩٥٠)، ص ١٢٩، موجود في
فلابان ص ٣٢١.

واللجنة العربية العليا. لقد قدمت مصر البنادق للجنة، وسمحت للمتطوعين المصريين، معظمهم من الإخوان المسلمين، بالخدمة في قوات المفتي في فلسطين^(٢٥).

لقد ناقشت مصر وجهة نظر المفتي في اجتماعات الجامعة العربية، إلا أن هذا الموقف لم ينبع من اهتمام القاهرة بدور المفتي في فلسطين، بل من اصرار الملك فاروق على معارضة خطط الملك عبد الله لقبول التقسيم واحتلال القدس ووسط فلسطين. (انظر لاحقاً).

رغم مساعدة مصر العسكرية والدبلوماسية عانت قوات المفتي من خسائر فادحة في فلسطين، حيث ابدتهم هزيمة عبد القادر الحسيني في القسطل، خارج القدس، في آذار عن قاعدتهم التقليدية، وأدت إلى الهجرة الجماعية للعائلات المقدسية التي تزعمت فلسطين في السابق. أما المفتي الذي ما زال ممنوعاً من الدخول إلى فلسطين، فقد غادر مصر فاراً إلى لبنان، حيث انضم إليه هناك عدد من أعضاء اللجنة العربية العليا. بعد سقوط المدن الساحلية وأجزاء كبيرة من الجليل في أيدي اليهود، لجأ أعضاء آخرون من اللجنة إلى شرق الاردن وسوريا ومصر، وبحلول ١٥ أيار، يوم اعلان دولة اسرائيل وزحف الجيوش العربية إلى فلسطين، لم يكن هناك أي عضو من اللجنة في فلسطين^(٢٦).

للوهلة الأولى بدا وكأن دخول الجيوش العربية النظامية، من لبنان وسوريا والعراق وشرق الاردن ومصر، قد أعطى املاً جديداً للحسينيين وللجنة، حيث توقع العرب والفلسطينيون هزيمة الصهاينة، معتقدين أن الانتصارات التي حققتها الهاغانا في المناطق الساحلية والجليل ستقلب إلى هزيمة. ولكن لسوء الحظ اخفى التدخل العربي خلافات حادة بين الدول العربية: رفض الملك عبد الله الاشتراك بأي عمل ما لم يُعين قائداً عاماً للقوات العربية، ورغم انتزاعه الموافقة العربية الرسمية على ذلك، إلا أن كل دولة عملت بشكل مستقل على الأرض^(٢٧). زحفت قوات عبد الله إلى وسط فلسطين وحاصرت القدس الشرقية بسرعة. هدف هذا التحرك إلى استعادة المدينة المقدسة وإلى حرمان قوات المفتي من أية فرصة لاستعادة سيطرتهم على هذه الاجزاء من البلاد التي سعى الملك عبد الله، مدعوماً

* ٢٥ — من بين المتطوعين كان هناك شاب عمره ١٩ عاماً يدرس في القاهرة هو ياسر عرفات. وانضم إليه صلاح خلف (أبو اياد) الذي ترأس امن فتح في السبعينات، (انظر الفصل ٧) — لمزيد من التفاصيل حول دور الإخوان المسلمين في قتال فلسطين ودعمهم للمفتي انظر عارف العارف، «النكبة»، (مجلدين، صيدا، ١٩٦١)، مجلد ٢، ص ٣٩٨ — ٤١٣. انظر أيضاً كامل اسماعيل شريف، «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين»، (القاهرة ١٩٥٠)، وأحمد الشرباتي، «من أجل فلسطين»، (القاهرة، ١٩٥٤).

من بريطانيا، لضمها إلى مملكته^(٢٨).

رغم موافقة جامعة الدول العربية الرسمية على مطالب عبد الله وتعيينه قائداً عاماً للقوات العربية، وافقت كذلك في ٩ تموز، أي قبل يوم واحد من انتهاء وقف إطلاق النار الأول، على إقامة مجلس إداري لفلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا، أمين صندوق اللجنة العربية العليا^(٢٩).

في نهاية ايلول، وبعد موافقة كل من بريطانيا والولايات المتحدة على توصيات مندوب الأمم المتحدة الداعية إلى ضم ما تبقى من أراضي فلسطين إلى شرق الأردن، حولت جامعة الدول العربية المجلس الإداري بإعلان تأسيس حكومة فلسطين، فأعلن في ٢٢ أيلول مجلس وزراء يضم جميع شرائح الطبقة الحاكمة الفلسطينية، المثلة وغير المثلة في اللجنة العربية العليا، وأعلم أحمد حلمي، المعين رئيساً للوزراء، جامعة الدول العربية بأن الحكومة الجديدة، ومقرها غزة، ستكون ديمقراطية ومبنية على دستور.

دعت اللجنة العربية العليا في ١ تشرين أول إلى انعقاد مجلس للعرب الفلسطينيين في غزة، وبأشر هذا المجلس بتأسيس جمعية وطنية. تم اختيار ممثلين للجمعية من اللجنة العربية العليا، ورؤساء البلديات والمجالس المحلية واللجان الوطنية والقبائل البدوية والنقابات المهنية. عينت الجمعية الحاج أمين رئيساً، وأعلنت إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تمتد من حدود سوريا ولبنان شمالاً إلى حدود مصر جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً إلى نهر الأردن شرقاً^(٣٠).

كان واضحاً أن حكومة عموم فلسطين — كما عرفت — لم يكن باستطاعتها فرض سلطاتها على المناطق التي يحتلها الصهاينة، إلا أنها مارست سلطاتها في جنوب فلسطين الذي احتلته مصر، الدولة الوحيدة التي أيدت المفتي في جامعة الدول العربية. على أية حال لم يستمر حكم حكومة عموم فلسطين إلا أسابيع قليلة، ففي أواسط تشرين أول شنت الهاغانا حملة شرسة على المناطق الجنوبية ونجحت في تشريد القوات المصرية من قواعدا الرئيسية، وفي شق الجيش المصري إلى ثلاثة أقسام، وجرّد الفيلق العربي، الذي أمره عبد الله بأخذ مواقع الوحدات المنسحبة، كل من مؤيدي المفتي والفدائيين المصريين من سلاحهم واحتل بعد ذلك الخليل وبيت لحم^(٣١).

في تشرين الثاني وكانون أول استكمل الاسرائيليون احتلالهم للنقب فقسّموا فلسطين إلى قسمين منفصلين، وقلصوا السيطرة المصرية على جزء صغير من الأراضي المخاضية للساحل في غزة.

بهزيمة مصر وموافقتها اللاحقة على الدخول في مفاوضات هدنة مع إسرائيل انتهت هيمنة المفتي الطويلة على الحركة الوطنية الفلسطينية، وتوقفت اللجنة العربية العليا عن العمل. ورغم بقاء حكومة عموم فلسطين إلا أن هذا البقاء كان اسمياً فقط، حيث اقتصر عملها على إصدار بعض البيانات في بعض المناسبات من مقرها في القاهرة. بعد ذلك أغلق الرئيس عبد الناصر مكاتبها عام ١٩٥٩. لقد انتقلت منذ زمن سلطة تمثيل الفلسطينيين إلى زعماء الدول العربية ومعظمهم، كما سئزى لاحقاً، كانوا مهتمين بعلاقاتهم مع البلدان المجاورة وبالحفاظ على الأمن الداخلي لبلادهم، أكثر من اهتمامهم في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه.

العائلات الحاكمة تحت الحكم الاردني ١٩٤٨ — ١٩٦٧ :

حقق دخول الجيش الاردني إلى فلسطين في أيار ١٩٤٨ طموح الملك عبد الله بشكل جزئي، هذا الطموح الذي عبر عنه عبد الله منذ عام ١٩٣٧. كما أدى إلى تقسيم فلسطين إلى قسمين متميزين — قسم لليهود، وآخر للعرب — وإلى الحاق جزء من فلسطين بشرق الاردن ليكون تحت حكم عبد الله^(٣٢). في ربيع ١٩٤٨ وعندما يئس البريطانيون من امكانية حلف عريض من الدول العربية المؤيدة لبريطانيا، وعندما تمياً الصهاينة لشن حرب شاملة من اجل احتلال المناطق التي منحهم اياها قرار التقسيم، تمت الموافقة على السماح للملك عبد الله باحتلال وسط فلسطين، كجزء من خطة لضم المنطقة. بالمقابل وافق عبد الله على عدم طرد الصهاينة من المناطق المقرر ضمها إلى الدولة اليهودية، ولا من غربي القدس التي احتلتها الهاغانا^(٣٣).

بالإضافة إلى موافقتهم على قرار تقسيم فلسطين، والحاق وسط فلسطين بشرق الاردن، وافق البريطانيون في آذار ١٩٤٨ على مساعدة الملك إذا ما تعرض لأي هجوم، ووعدوه بزيادة المعونة السنوية للفيلق العربي، الذي كان يقوده ويموله البريطانيون مباشرة. وجددت بريطانيا وعودها بعد نجاح عبد الله في احتلال وسط فلسطين بالكامل (باستثناء المناطق المحيطة بجنين والتي كانت تحت السيطرة العراقية)، والاجزاء الجنوبية من فلسطين التي انسحب منها الجيش المصري ولم يكن مقرر ضمها للدولة اليهودية^(٣٤). باشر الفيلق العربي

* ٣٤ — غلوب ، « جندي مع العرب » ، الفصل الخامس مارلو ، « مركز البلاط » ، ص ٢٤٧ .
المعونة السنوية التي بلغت ٢,٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩٤٨ ارتفعت إلى ٧ ملايين جنيه استرليني عام ١٩٥٣ . وقدمت مبالغ أخرى على شكل قروض أو هبات للبناء العسكري أو للتدريب العسكري أو ←

بقيادة جون غلوب بتزع سلاح ما تبقى من المناضلين الفلسطينيين الموالين للحسيني، ووحدات جيش الجهاد المقدس الذين حاولوا مواصلة اعمال المقاومة من نقاط متفرقة في غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة^(٣٥).

في اتفاقية الهدنة بين اسرائيل وشرق الاردن والتي تمت في رودوس في اوائل نيسان ١٩٤٩ ، وافق عبد الله على منع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية، البرية والبحرية والجوية، من القيام بأي عمل حربي أو عدواني ضد القوات الاسرائيلية العسكرية وشبه العسكرية. هذا بالإضافة إلى تخليه عن المناطق الحدودية المتنازع عليها لاسرائيل^(٣٦). وتمت الموافقة أيضاً على انسحاب القوات العراقية التي لا تزال تحتل مناطق جنين وطولكرم في وسط فلسطين ليحل محلها الفيلق العربي. في ٢٦ نيسان ١٩٤٩ تغير الاسم الرسمي للبلاد ليصبح المملكة الاردنية الهاشمية، حيث قرر الملك عبد الله، اسقاط كلمة فلسطين من اسم البلاد ومن قائمة القاب كملك. وفي كانون اول ١٩٤٩ تقرر اعتبار الفلسطينيين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها الاردن، وفي الاردن نفسها، مواطنين اردنيين^(٣٧). وأخيراً، وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ، أعلن الملك عبد الله في خطاب العرش عن ضم وسط فلسطين بشكل رسمي، وصدر في اليوم ذاته مرسوماً يؤكد هذا الاعلان، ومنذ ذلك التاريخ اشارت كل البيانات إلى تلك المناطق باسم الضفة الغربية (للمملكة الاردنية الهاشمية)^(٣٨).

باكتمال عملية التقسيم واتخاذ بقايا المقاومة انتقل النضال من اجل استقلال فلسطين إلى مرحلة العمل السياسي، وانتقل مسرح هذا العمل إلى خارج فلسطين فاصبحت عمان خلال العقد القادم منبراً للتعبير عن الطموحات الفلسطينية بدل القدس. ولكنها كانت

➡ مشاريع المواصلات دريدن ، ص ١٠٤ . انظر أيضاً فاتيكيتوق ، « السياسة والعسكرية في الأردن : دراسة للفيلق العربي ١٩٢١ ، ١٩٥٧ ، » (لندن ، ١٩٦٧) ، ص ٧٨ — ٧ .

* ٣٦ — النص الانجليزي للاتفاقية مطبوع في دريدن ، ص ٢٠١ — ٢٠٨ . نداءات ومطالبات عدد من الزعماء الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتحديد سليمان طوقان وهاشم الجيوسي ، بأن يسمح لوفد فلسطيني حضور مباحثات رودوس للهدنة رفضها رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى . ووقعت الاتفاقية من قبل الممثلين الأردنيين فقط . هزاع المجالي ، « مذكراتي » ، ١٩٦٠ ، ص ٩٠ ، موجودة في عابدي ، ص ٤٤ .

* ٣٨ — نصوص الخطابات والمرسوم مطبوعة في أمين أبو الشعر (محرر) « مذكرات الملك عبد الله ابن الحسين » ، (سان باولو ، ١٩٥٣) حول ازالة اسم فلسطين من جميع الوثائق الرسمية والاستعاضة عنه بالضفة الغربية ، انظر « الجريدة الرسمية » (عمان) ، رغم ١٠١٢ ، ١ آذار ، ١٩٥٠ .

معركة من جانب واحد، فعبد الله وورثته المدعومون من معظم القوى الغربية، والعازمون على الحفاظ على الوضع القائم، فرضوا على بقايا الزعامات التقليدية الفلسطينية احد خيارين مصيريين: اما القبول بالالحاق الذي فرضه عبد الله، مع ما يوفره هذا الالحاق من هدوء وفرص اقتصادية، وأما مواجهة الملك والمملكة ومن وراءها في بريطانيا والولايات المتحدة. في النهاية اختاروا الخيار الأول، مما افقدهم مصداقيتهم امام شعبهم، هذا الشعب الذي اخذ يتطلع إلى زعماء اكثر نضالية في العالم العربي لمواصلة النضال وانهاء الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق دولة مستقلة.

استعادة الفصيل المؤيد لعبد الله:

تكللت محاولات عبد الله خلق عملاء له في فلسطين، يؤيدون التقسيم وضم وسط فلسطين للأردن، بالنجاح في خريف ١٩٤٨ بعد ان اتبع انتصاراته العسكرية بمحاولة تجميع مؤيديه في الضفة الغربية. عقد في تشرين اول ١٩٤٨ «مؤمراً وطنياً» يضم عناصر من الطبقة الحاكمة الفلسطينية المؤيدة للعرش الهاشمي والحكم البريطاني. انعقد المؤتمر في عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، احد اعضاء النخبة التقليدية وينحدر من اغني عائلات فلسطين، ومؤيداً لحزب الدفاع الوطني في اواسط الثلاثينات. باشر المؤتمر باصدار قرارات تنكر مزاعم حكومة عموم فلسطين التي شكلت في غزة قبل عدة ايام، ودعا المؤتمر الملك عبد الله إلى وضع اراضي فلسطين الخاضعة لسيطرة بلدان عربية اخرى تحت حمايته (٣٩٠).

رغم أن المؤتمر لم يمثل الرأي العام الفلسطيني، حيث أنه عقد على اراض اردنية، وأن الملك بنفسه قد عين من شاركوا فيه تعييناً مباشراً، إلا أنه قدم مبرراً كافياً لعبد الله ليمنع دخول اعدائه من الحسينيين، وليفرض حظراً على نشاطات حكومة عموم فلسطين في تلك الأجزاء التي تقع تحت سيطرة الفيلق العربي. إضافة إلى ذلك وفر المؤتمر الوقت الكافي الذي يحتاجه الملك للتحضير لمؤتمر اوسع لمؤيديه.

في كانون الأول عام ١٩٤٨، وبعد نجاحه في مد سيطرته على القسم العربي من

* ٣٩ — بوراث مجلد ٢، ص ٢٣٠. عابدي، ص ٥٣. ديردن، ص ٧٦ — ٧٧. عين الشيخ سعد الدين العلمي نائباً للرئيس. وهناك أعضاء آخرون في لجنة المؤتمر التنفيذية منهم عجاج نويهد، صحفي درزي من القدس، وعضو سابق في حزب الاستقلال، والدكتور نور الدين الفصين، من العائلات المالكة الكبيرة. سخيني، ص ٥٩.

القدس، والمنطقة المحيطة ببيت لحم ورام الله والخليل. عقد عبد الله مؤتمراً أوسع للفلسطينيين في أريحا. حضر المؤتمر رؤساء بلديات سابقون وموظفون حكوميون ورجال أعمال ومحامون وأصحاب أراضٍ وزعماء قبائل من الضفة الغربية^(٤٠). عُيِّن الشيخ محمد علي الجمعي، رئيس بلدية الخليل ومؤيد الهاشميين منذ الثلاثينات، رئيساً للمؤتمر. وقام رئيس بلدية حيفا السابق، أحمد خليل، وأعضاء من عائلات النشاشيبي والدجاني وطوقان بالمساعدة في تنظيم المؤتمر، في حين وفر الفيلق العربي، وتوجيهات من غلوب، المواصلات والدعم لمن يرغبون بحضوره^(٤١). اتخذ المؤتمر قراراً من سبع بنود، وكان مستشارو عبد الله السياسيون والعسكريون هم الذين وضعوا هذا القرار، ثم أقر البرلمان الأردني ومجلس الوزراء هذا القرار خلال أسبوعين^(٤٢).

من أهم بنود المؤتمر البند الداعي إلى «الوحدة بين فلسطين وشرق الأردن، وإعلان عبد الله ملكاً على عموم فلسطين»^(٤٣).

ورغم إعلان المؤتمر إيمانه «بوحدة فلسطين»، واعتباره أن «أي حل لا ينسجم مع ذلك هو حل غير نهائي»، إلا أن الملك اعتبر هذا التصريح موافقة على خطته ببدء مفاوضات مع إسرائيل وضم فلسطين العربية.

في ١١ كانون الأول أرسل عبد الله رسالة إلى الياهو ساسون، عضو دائرة الشؤون العربية في الوكالة اليهودية، يطالب فيها باحترام قرارات المؤتمر. بعد ذلك بيومين أشار ساسون إلى استعداد إسرائيل للقيام بذلك شريطة أن يعلن عبد الله الهدنة الدائمة، وأن يبذل جهده لإخراج القوات المصرية من القدس والخليل، والقوات العراقية من المناطق الحدودية في وسط فلسطين. وكان عبد الله توافاً لتنفيذ مثل هكذا طلب^(٤٤). في وقت لاحق من الشهر نفسه عُيِّن عزمي النشاشيبي، من أبرز مؤيدي عبد الله، نائباً للحاكم العسكري العام لمنطقة وسط فلسطين^(٤٥). سعى النشاشيبي إلى إخماد المقاومة، والبدء بإغلاق الحدود بين إسرائيل والمناطق التي يحتلها العرب.

أخيراً، وفي ٢٠ كانون أول، عين الملك عبد الله الشيخ حسام الدين جاد الله، من عائلة مقدسية شريفة، متحالفة مع عائلة النشاشيبي، وعضو المجلس الإسلامي الأعلى في

* ٤٠ — التقديرات حول عدد الحضور تختلف كثيراً. أكثر المصادر أهمية، عارف العارف يقول أن العدد هو ١٠٠٠ وذلك في كتابه النكبة، مجلد ٤، ص ٨٧٧. ديردن (ص ٧٩) يقول أن الرقم كان ٢٠٠٠. بينما يقول كزافيير بارون (ص ٧٩) أنه لم يتجاوز ٥٠٠.

العشرينات، مفتياً للقدس بدل الحاج أمين^(٤٦). وبذلك حقق جزء من الطبقة الحاكمة الفلسطينية الهدف الذي طالما قضّ مضجعه في الثلاثينات، وهو ازاحة الحاج أمين عن أرفع مركز اسلامي وعن قيادة الحركة الوطنية.

وجاءت الضربة الأخيرة بل والقاضية للحسيني في الأسابيع القليلة القادمة، عندما غير العشرات من اتباعه في حكومة عموم فلسطين ولاءهم، وايدوا عبد الله. من بين هؤلاء اربعة وزراء في حكومة عموم فلسطين المشكلة في غزة هم: احمد حلمي باشا، عوني عبد الهادي، الدكتور حسين فخري الخالدي، علي الحصانه، وكذلك سكرتير مجلس الوزراء، أنور نسيبة^(٤٧). هيمن هؤلاء الرجال ومعهم آخرون من عائلات طوقان ودجاني وخطيب ونمر وبرغوثي وجيوسي على ما تبقى من نشاط سياسي فلسطيني، وعلى قسم كبير من النشاط الاقتصادي.

الفوائد الاقتصادية:

لقد أدى ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ إلى تحول تام في الاقتصاد والمجتمع الأردني. إذ ازداد عدد السكان أكثر من الضعف نتيجة تدفق اللاجئين الذين اقاموا في المناطق التي احتلها الاردن، فوصل عددهم عام ١٩٥٥ إلى أكثر من ١,٤٥٠,٠٠٠ بينهم حوالي ٦١٠ ألف — أي ما يقارب ثلثي مجموع السكان — من الفارين من المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨، أو من الفلسطينيين الذين يقيمون أصلاً في الضفة الغربية^(٤٨). ورغم أن ضم الضفة الغربية قد اضاف ما مجموعه ٥٣٢,٥٠٠ أكر (مقياس للمساحة يساوي ٤٨٤٠ ياردة أو نحو ٤ آلاف متر مربع) من الأراضي الزراعية إلى الاردن، (مما اوصل مجموع الأراضي الزراعية إلى حوالي ٢,١٣٢,٥٠٠ أكر)، إلا أن الضغط على الأراضي أصبح شديداً. لقد ادى تدفق اللاجئين إلى الضفة الغربية إلى رفع عدد الأفراد من ٢٠٠ إلى ٥٨٠ شخصاً لكل كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، أما في الضفة الشرقية فقد ارتفع الرقم من ٨٠ إلى ١٠٧ اشخاص^(٤٩).

* ٤٦ — الشيخ جاد الله كان مؤيداً مخلصاً للهاشميين ولبريطانيا. في عام ١٩٢١ رغم أنه كان في رأس المرشحين الذين اختارهم العلماء للقب المفتي إلا أن البريطانيين أقنعوه أن يستقيل ليعطي المجال للحاج أمين ليتولى هذا المنصب ووافق في العام ١٩٣٧ أن يكون العضو المسلم المفوض في المجلس بعدما أعاد البريطانيون ترتيبه على أثر ابعاد أعضائه الآخرين. ومن بينهم الحاج أمين. عابدي، ص ٥٧. وبوراث، مجلد ٢، ص ٢٣٥.

أما اثر الهجرة الفلسطينية على المدن في الضفتين فكان مفاجئاً أيضاً: فعمان مثلاً، المدينة التي لم يتجاوز عدد سكانها ٤٠ ألفاً في اوائل الأربعينات، وصل عدد سكانها إلى ١٢٠ ألف عام ١٩٥٠ — ثلاثة اضعاف — ثم وصل عام ١٩٦٠ إلى ٢٢٠ ألف أي بزيادة تتجاوز ٥٥٠ بالمئة خلال عشرين عاماً. اما البلدات الرئيسية الأخرى في شرق الاردن مثل السلط والزرقاء واربد وعجلون والتي كان مجموع سكانها لا يتجاوز ٧٥ ألفاً عام ١٩٤٣، فقد اصبحت مدن رئيسية^(٥٠). وفي الضفة الغربية شهدت المناطق المدنية الرئيسية مثل القدس ورام الله واريحا ونابلس وطولكرم واماكن أخرى ازدياداً كبيراً في عدد السكان، وفي بعض المدن، اريحا مثلاً، وصل عدد اللاجئين إلى ثمانية اضعاف عدد السكان الاصليين^(٥١).

وفر هذا الوضع — قلة الاراضي والتمدن السريع — فرصاً لا مثيل لها لملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية، فبعضهم كما ذكر سابقاً اشترى أراضٍ في وسط فلسطين في فترة الانتداب من الارباح التي تراكمت لديهم من زراعة وتصدير الحمضيات. وآخرون وسعوا ممتلكات عائلاتهم نتيجة غرق الفلاحين بالديون فترة الحكم البريطاني، أو من خلال تسجيل افراد العشيرة الفقراء اراضيهم باسم ملاك الأراضي الكبار. وبعد الحرب العالمية الثانية استثمر آخرون ارباحهم التي جنوها من تزويد الجيش البريطاني ومن النهضة العمرانية في شراء مزارع في الضفة الغربية أو في الاردن، خصوصاً في منطقة وادي الاردن ونهر اليرموك^(٥٢).

بعد عام ١٩٤٨ كان هنالك اموال كافية وحوافز كبيرة للاستثمار في الأراضي، فخلالاً لفترة الأربعينات عندما أدى سحب قوة العمل إلى المدن وإلى الساحل إلى ارتفاع كبير في اجور العمال الزراعيين، انخفضت الآن اجور العمال الزراعيين إلى مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الذين جُردوا من اراضيهم. إضافة إلى ذلك وفي محاولة لتشجيع الانتاج الزراعي، وضعت الحكومة قانون ضريبة دخل جديد يعفي كل من الدخل الناتج عن الأراضي الزراعية، وعن بيع المنتج الزراعي من الضرائب. هذا إضافة إلى الارتفاع الكبير في اسعار المواد الغذائية، والطلب المتزايد عليها. كل هذا وفر فرصة فريدة لتحقيق ارباح استثنائية، فأصبحت الزراعة، حتى في الأراضي غير المروية، عملاً مربحاً لمن يملك الأرض ورأس المال لاستصلاح مثل هذه الأراضي.

في أواسط الخمسينات، أدى ازدياد الطلب على الانتاج الغذائي في العربية السعودية وبلدان الخليج العربي إلى توسع الفرص، ونتيجة ذلك ارتفع انتاج المحاصيل التقليدية بشكل كبير، وكان عدد الاكرات المخصصة للزراعة في ارتفاع مستمر، فمثلاً ارتفع عدد الاكرات

المستخدمة لزراعة القمح من ١٥٣ ألف عام ١٩٤٩ إلى ٢٨٠ ألف أكر عام ١٩٥٧، أما عدد الاكرات المزروعة شعيراً فقد ارتفعت من ٥١ ألف إلى ٩٣ ألف أكر. وترافق مع هذا التوسع في الأراضي الزراعية ادخال آليات زراعية حديثة مما أدى إلى ارتفاع كميات المحصول ارتفاعاً كبيراً. على الرغم من استخدام اراضي اقل خصوبة إلا أن انتاج القمح ارتفع من ١٣٩ ألف طن متري عام ١٩٤٩ إلى ٢٢٠ ألف طن متري عام ١٩٥٧. أما الشعير فقد ارتفع انتاجه من ٥٦ ألف طن متري إلى ٨١ ألف طن متري في الفترة ذاتها. أما منتج الحاصل الأخرى مثل السمسم والحمص والعدس والفاصولياء فقد ارتفع بشكل أكبر. كما ارتفع انتاج السمسم من اقل من ألف طن في العام ١٩٤٧ إلى ٤ آلاف طن عام ١٩٥٧، والحمص من ألف طن إلى ٤ آلاف طن على التوالي ترافق ارتفاع الانتاج والارباح مع زيادة الاستثمار في المعدات الحديثة، فمثلاً ارتفع عدد الجرارات في الاردن من ٣٥٠ جراراً عام ١٩٥٤ إلى ١,٥٥٢ جرار عام ١٩٦٤. وفي نهاية عام ١٩٦٦ وصل عدد الجرارات إلى ٢,٠٦٨، أي ما يقارب ستة اضعاف ما كانه عام ١٩٥٤ (٥٤٥).

أدت طبيعة الأرض في الضفة الغربية، وأساليب الزراعة التقليدية إلى التركيز في البداية على المحاصيل التي تعيش في الجفاف مثل القمح والشعير والحبوب الأخرى. إلا أن الادخال المتتابع للرعي والمصاطب في الممتلكات الكبيرة التي يمتلكها الفلسطينيون على ضفتي وادي الاردن أدى إلى ارتفاع انتاج المحاصيل التجارية مثل الحمضيات والخضار المبكرة والزيتون والتين ومنتجات الالبان التي كانت تصدر إلى مناطق أخرى في الاردن (بالتحديد عمان) وإلى سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج (٥٥).

-
- * ٥٤ — علي الدجاني، « دليل الشركات الصناعية الأردنية : صناعة الأردن ، ١٩٦٥ »، (عمان ، ١٩٦٥) ص ٨ . بالاجمال قدرت الزيادة في الأراضي الزراعية في الضفة الغربية بأنها ارتفعت بأكثر من الثلث بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ . هلال ، ص ٤١ .
- * ٥٥ — مثلاً وفر نجيم الكرامة للاجئين الواقع في وادي الأردن ، ٣٥ كيلومتراً إلى الغرب من عمان ، ريع منتجات الأردن من الالبان ، بالاضافة إلى تصديره الخضار المبكرة إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط . وكان يقوم ببعض التجارة غير المباشرة مع اسرائيل من خلال بيع المنتج الزراعي في القدس . ديردن ، ص ١٦٥ . بارون ، ص ١٦٣ . أما منتج جمعية موسى العلمي لتطوير الانتاج العربي فكان يصدر إلى العربية السعودية من خلال عقد وقعه العلمي مع الآرامكو في الظهران . ديردن ، ص ١٧٧ . السير جيفري فيرلونغ ، « فلسطين هي بلادي : قصة موسى العلمي » ، (نيويورك وواشنطن ، ١٩٦٩) ص ١٨٤ — ١٨٥ .

ولكن كانت القدرة على الاستثمار في الآليات الحديثة أو في الزراعة التجارية مقصورة على أولئك الذين يملكون الأراضي الكبيرة ورأس المال اللازم لتحويل مثل هذه المشاريع. ورغم عدم توفر الأرقام الرسمية للملكية الأراضي في فترة الحكم الأردني، إلا أن هناك مؤشرات على أن عدد ملاكي الأراضي القادرين على الاستفادة من الوضع الزراعي الجديد وتوسيع ممتلكاتهم كان كبيراً نسبياً. قدرت دراسة أجريت بهذا الخصوص عام ١٩٦٤ عدد ملاك الأراضي (ومن ضمنها أراضي الضفة الغربية)، ٦٤٧ مالكاً تزيد ملكية كل واحد منهم عن ٢٥٠ أكر، ومجموع ملكية هؤلاء تساوي ما يملكه ٦٨,٧٢٨ فلاح تقل معدل ملكية الواحد منهم عن ٢٥ أكر.

في حزيران ١٩٦٧ كان هنالك ٦٦٦ مالكاً تزيد ملكية الفرد فهم على ٢٥٠ أكر: ٢٤٥ مالك تبلغ ملكية كل منهم ٥٠٠ أكر أو أكثر، و ٦٧ مالك تبلغ ملكية كل منهم ١,٢٥٠ أكر، و ٢٢ مالك تبلغ معدل ملكية الواحد فهم ٢,٥٠٠ أكر^(٥٦). بينما لا توجد هناك إشارة لعدد الفلسطينيين بين ملاك الأراضي الكبار في هذه الدراسة، فقد أجريت دراسات أخرى في أواسط الخمسينات دلت على أنه رغم ارتفاع عدد الملكيات الصغيرة في الضفة الغربية، إلا أنه توجد في مناطق عديدة من الضفة الغربية ملكيات كبيرة، أهم هذه المناطق: المنطقة المحيطة بالقدس ونابلس والخليل. ففي منطقة القدس وزع ٣٦,٩٪ من الأراضي على وحدات تبلغ الوحدة منها ٢٥٠ أكر، وفي الخليل وصلت النسبة ١٧,٤٪ وفي نابلس ١٦,٢٪^(٥٧).

وكان رأس المال للاستثمار الزراعي متوفراً لدى ملاك الأراضي الكبار الذين جنوا أرباحاً كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية، واستثمروا أموالهم في الخارج. ورغم عدم وجود أرقام دقيقة، إلا أن المصادر الفلسطينية تشير إلى أن جزءاً من مبلغ (١٠) ملايين جنيه استرليني أودع في لندن في نهاية الحرب العالمية الثانية، قد استثمر في التطوير الزراعي في الضفة الغربية ووادي الأردن بعد حرب ١٩٤٨، وفي العقارات في عمان ومدن أخرى في الضفة الشرقية^(٥٨). وتوفرت أموال أخرى عام ١٩٥٣ عندما أفرج عن جزء من الودائع التي يمتلكها العرب في البنوك العربية التي وقعت تحت الحكم الإسرائيلي عام ١٩٤٨^(٥٩).

ووجد مصدر آخر لرأس المال عندما أسست الحكومة الأردنية عام ١٩٥٠ برنامج الرهونات الزراعية. وفي نهاية عام ١٩٥٤ كانت الحكومة الأردنية قد منحت أكثر من ٣ ملايين دينار أردني (٨,٥ مليون دولار) على شكل قروض، ذهبت بشكل رئيسي للملاك الأراضي الكبار الذين أيدوا الملك. ووصل مجموع الأراضي التي رهنّت في الضفة الغربية إلى

٢٨ ألف دونم (٢,٥٥٠ هكتار)، أي حوالي ١,٣ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية. وفي بعض المناطق، مثل منطقة اربحا، حيث توفرت الأيدي العاملة الرخيصة وامكانية الوصول إلى الاسواق والحصول على أراض زراعية، ارتفعت النسبة إلى ٣,٣ ٪ في نهاية عام ١٩٥٤ (٦٠). إن صرف مبلغ الثلاثة ملايين دينار كرهونات لأقل من ٤٠٠ مستدين، خلال فترة الخمس سنوات، يشير إلى مدى مساهمة هذا البرنامج بتركيز رأس المال المستثمر بالزراعة في أيدي مالكي الأراضي الكبار. وبذلك زادت الفجوة بينهم وبين المالكين الصغار، الذين لم يملكوا رأس المال ولا المصادر المالية الأخرى لتوظيف العمال المهرة أو حتى غير المهرة، في أراضيهم، رغم انخفاض معدلات الأجور (٦١).

إلى جانب قدرتهم على تحريك رأس المال والعمل، استفاد مالكو الأراضي الكبار من قدرتهم على الوصول إلى الاسواق الداخلية والخارجية، ومن سيطرتهم على التجارة بين الضفتين الغربية والشرقية. في البداية استخدموا الأساليب التقليدية مثل القبائل البدوية المختلفة كوكلاء أو ناقلي بضائع زراعية، فآل (النمر) مثلاً، إضافة إلى حيازتهم على ممتلكات كبيرة في منطقة نابلس، كانت لهم علاقات وطيدة مع اقاربهم في منطقة البلقاء في الضفة الشرقية، الأمر الذي أمّن لهم وضعاً متميزاً في الفترة الأولى من الحكم الأردني في الضفة الغربية. أما عندما توسعت التجارة لتشمل عمان وسوريا ولبنان ودول الخليج فقد استخدمت موانئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لاغراض الاستيراد والتصدير (٦٢).

* ٦١ — الاستثناء الوحيد للاهمال العام للفلاحين الصغار كان عام ١٩٢٥ بعد تأسيس برنامج لتشجيع تدريج الأراضي الزراعية الجديدة، بشكل رئيسي في الضفة الشرقية. أرسل عمال فلسطينيون مهرة ليعلموا الأردنيين فن بناء هذه المدرجات. مقابل هذا العمل الشاق تلقى كل مزارع قرصاً يبلغ ٧,٥ دينار أردني للدونم الواحد الذي سيدرج. أما معدل القرض الذي أخذه الفلاحون عن الفترة كلها وهي ٤ سنوات لم يتجاوز ٥٠ ديناراً أردنياً (١٤٠ دولار أمريكي) للفلاح. ديودن ١٧٥.

* ٦٢ — أرسل يوسف النمر من قبل سليمان القانوني في الأيام الأولى للحكم العثماني لاختداد ترمذ قبيلة التميمي في شرق الأردن. العديد من أحفاده، وجنود عثمانيون آخرون بقوا هناك وشكلوا قبيلة الأغوات في شرق الأردن. بيك، «تاريخ قبائل شرق الأردن»، (ميامي، ١٩٥٨)، «ويتير غابسر» السياسة والتغيير في الكرك، الأردن»، (لندن، نيويورك، تورونتو، ١٩٧٣)، ص ١٤. كان عبد الحليم النمر عضواً في مجلس النواب الأردني كنائب عن شرق الأردن من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ ومن عام ١٩٥٦ إلى ١٩٥٧. وعين وزيراً للمالية من ايلول ١٩٥١ إلى ايلول ١٩٥٢، ثم وزيراً للداخلية والدفاع من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٧. عابدي، ص ٢١٦ — ٢٢١.

كذلك كانت لبعض العائلات في الخليل، وبعض القبائل المسيحية التي تسيطر على المنطقة الوسطى من وادي الأردن، صلات قوية مع عشيرة المجالي من شرق الأردن، ومن خلال هذه الروابط توصلت إلى إقامة علاقات مع مسؤولين في أعلى المستويات الإدارية في عمان ومع مسؤولين في البلاط الملكي والجيش. لذلك لم تشكل مسائل الحصول على رخص تصدير أو تصاريح حدود أو نقل أي مشاكل حقيقية^(٦٣).

إضافة إلى ذلك مارس مشايخ قبائل الطوارنة والتميمية والطربين والعزازمة والجباريات في جنوب فلسطين أعمال التجارة بين الضفتين، حيث كانوا يتاجرون بشكل رئيس بالماشية وبالانتاج الزراعي من أراضيهم الموجودة على جانبي الحدود. وكانت تجارة الحشيش مزدهرة بشكل كبير وتتضمن تهريب ما يزرع منه في لبنان وسوريا عبر فلسطين وصحراء سيناء ليصل إلى مستهلكيه في مصر^(٦٤).

فما بعد وعندما أصبح منتوج الأراضي الجديدة ثابتاً ومتزايداً، بدأ ملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية يتسويق سلعهم بأنفسهم — كما حصل مع منتجي الحمضيات فترة الانتداب — أو شكلوا تحالفات مع العائلات التجارية الكبيرة في الضفة الشرقية للهيمنة على تجارة التصدير. ويتضح حجم الفرص التي كانت متاحة في هذا المجال من حقيقة كون قيمة سلع التصدير من الأردن ارتفعت بشكل كبير في العقد الأول من الحكم الأردني. فمثلاً بينما

* ٦٣ — ديردن ص ٩٨ و ١٠٧ . بالنسبة لتاريخ عشيرة المجالي من شرق الأردن والتي أتت أصلاً من الخليل انظر غابسر ص ١٤ — ١٥ . هزاع المجالي عين لفترة قصيرة في منصب رئيس الوزراء عام ١٩٥٥ ، وعين وزيراً للزراعة من كانون أول ١٩٥٠ إلى تموز ١٩٥١ ، ووزيراً للعدل من تشرين أول ١٩٥٤ إلى كانون الثاني ١٩٥٥ ثم وزيراً للداخلية من أيار إلى كانون أول ١٩٥٥ . صلاح المجالي عمل وزيراً للبريد والمواصلات والطيران المدني مرتين خلال الخمسينات . أما عبد الوهاب المجالي فتسلم منصب وزير الداخلية عام ١٩٦٥ — وكان معارك باشا المجالي عضواً في مجلس الأعيان في الأعوام ٥٠ و ١٩٥١ . وكان عفو الله المجالي عضواً في مجلس النواب في أوائل الخمسينات أيضاً . عابدي ٢١٦ — ٢٣٣ . وعمل عضو آخر من القبيلة وهو حابس المجالي رئيساً للأركان وحاكماً عسكرياً خلال فترة الحرب الأهلية في ٧٠ — ١٩٧١ . بارون ، ص ٢٤٥ .

* ٦٤ — عمل أحمد الطوارنة وزيراً للزراعة في خريف ١٩٥٠ من تشرين أول ١٩٥٢ إلى أيار ١٩٥٣ إضافة إلى تعيينه عدة مرات في مجلس النواب . عابدي ٢١٦ — ٢٣٣ . للحصول على تفاصيل أخرى عن تجارة قبائل النقب والخليل وشرق الأردن انظر غابسر ١١٩ — ١٢٥ و « الاستقلال ويوم الجيش » ملحق جوردان تايمز (١٩٧٩)

كانت قيمة الصادرات من الخضار الطازجة والمبكرة تبلغ ٦٣ ألف دينار اردني (١٧٦,٠٠٠ دولار) عام ١٩٤٩ ارتفعت عام ١٩٥٧ لتصل إلى ١,٤٤٢,٠٠٠ دينار (٤,٠٣٨,٠٠٠ دولار). أما صادرات الفواكه — التفاح والبطيخ والتوت والحمضيات — فكانت قيمتها عام ١٩٤٩ تبلغ ٣١ ألف دينار (٦٠٠٠ دولار)، فوصلت عام ١٩٥٧ إلى ٨٢٧ ألف دينار (٢,٣١٦,٠٠٠ دولار). أما الصوف الخام فقد وصلت قيمة صادراته إلى ٧٢,٧٠٠ دينار (٢٠٤,٠٠٠ دولار) عام ١٩٥٧ بينما كانت عام ١٩٤٩ بقيمة ٤ آلاف دينار اردني (١١,٢٠٠ دولار)^(٦٥).

ومن أكثر المغامرات التجارية نجاحاً، كانت تجارة زيت الزيتون من ممتلكات آل طوقان في منطقة نابلس. فبتأسيسهم لشركة مساهمة واستخدامهم لصلاتهم في الوزارات المعنية في عمان نجحوا في منع استيراد زيوت غذائية أخرى، وفي تصدير زيت الزيتون إلى الخارج في موسم الزيتون، الأمر الذي ضمن لهم ولكبار المنتجين المتحالفين معهم سعراً عالياً لمنتوجهم في السوق. وقد استطاعوا أيضاً أن يشتروا المحصول من المنتجين الصغار بأسعار منخفضة جداً، مما أضمن لهم أرباحاً طائلة.

بالإضافة إلى ذلك، استثمر آل طوقان أموالهم في انشاء المستودعات وآليات التخزين، مما مكّنهم من تخزين السلعة للوقت الذي يصل فيه السعر إلى قمته القصوى — بهذه الطريقة تفوقوا بسرعة على المنتجين الآخرين، وعلى التجار الذين كانوا مجبرين على البيع بسرعة^(٦٦). أما عائلة جرار التي كانت تملك كروم زيتون كبيرة في منطقة جنين، والتي كانت متحالفة مع عائلة طوقان، فقد استثمرت رأس مالها في زراعة اشجار الفواكه اضافة إلى اشجار الزيتون. بهذه الطريقة استطاعت أن توسع استثماراتها ذات المدى الطويل وبطريقة مربحة جداً، إضافة إلى ارباحها من تصدير الفواكه إلى شرق الأردن^(٦٧).

وبدأت عائلة عبد الهادي بزراعة اشجار الزيتون وبالمساجرة باشتال الزيتون في الستينات، أي في الفترة التي بدأ فيها الفلسطينيون العاملون في الخليج يبحثون عن طرق لاستثمار أموالهم في محصول الزيتون في بلادهم. (انتجوا في مشتل واحد فقط ٦٥ ألف شتلة خاصة، وذلك باستخدامهم احدث تكنيك للتطعيم)^(٦٨). أما مالكو الأراضي الآخرين، ومن بينهم آل طوقان، فقد رفعوا مستوى إنتاجهم بتوسيع أسواق الصابون، وفتح اسواق جديدة للصابون المصنوع من زيت الزيتون في سوريا ولبنان والخليج العربي، اضافة إلى الاسواق التقليدية في مصر وشرق الاردن. واستثمر آخرون رؤوس اموالهم في زراعة البطيخ من اجل السوق المحلي والخارجي، وفي زراعة البندورة والخضار التي كانوا يصدرونها إلى عمان. ولكن

قليلون هم الذين استثمروا أموالهم في مطاحن الحبوب وفي إقامة معامل لانتاج المعكرونة والورق والنسيج. ولكن هؤلاء تمكنوا من تزويد قيمة منتوجاتهم الزراعية المنتجة في أراضيهم^(٦٩).

أما شيوخ قبائل الجنوب، إضافة إلى زراعتهم أراضي الدولة التي منحهم إياها العرش، ونقلهم السلع إلى شرق الأردن، فقد احتكروا تصدير الجلود والجلود المدبوغة إلى عمان. وأنشأ بعضهم المصايغ وورشات الجلود في الخليل، ومن هناك كانوا يصدرونها إلى شرق الأردن ومصر والعربية السعودية ودول الخليج^(٧٠).

لقد لاقت جهود مالكي الأراضي الكبار لاحتكار تزويد الأسواق بسلع معينة تشجيعاً من حكومة عمان عندما قررت انشاء مكتب للمراقبة مقره عمان ومهمته تنظيم الصادرات والواردات من وإلى الضفة الغربية، الأمر الذي حدّ من قدرة المنتجين والمصنعين الصغار في الضفة الغربية على الانخراط بالتجارة بشكل مستقل عن عمان، وترك المجال مفتوحاً على مصراعيه امام مالكي الأراضي والمستوردين الكبار — فلسطينيين واردين — الذين ينالون حظوة النظام الهاشمي. خلال سنوات الخمسينات كانت الجرائد مليئة بالاحتجاجات والتظلمات الصادرة عن غرفة تجارة الضفة الغربية المحتجة على الجمود الاقتصادي الناجم عن إهمال عمان. وكان أعضاء الغرفة التجارية غاضبين من عدم قدرتهم على الحصول على رخص استيراد وتصدير رأس المال اللازم لتطوير الصناعة والزراعة. فقد احتجت كل من غرفة تجارة القدس وفابلس مثلاً: «لقد بدأت التجارة بالتمركز في أماكن محددة وفي أيدي أناس محددين... لقد أدّت الهزيمة التي حلت ببلادنا بشكل مباشر وغير مباشر إلى ازدهار اقتصادي تركز في عمان ودرّها الأرباح على حساب التدهور في الصادرات (للمحاصيل التقليدية) مقارنة مع الفترة السابقة»^(٧١). وبما جعل وصول كلمة مالكي الأراضي الصغار إلى عمان أكثر صعوبة هو ان منصب وزير الزراعة قد احتلّ بشكل دائم من قبل احد مالكي الأراضي الكبار، أو أحد أعضاء العائلات الشريفة مثل النشاشيبي والحيوشي وطوقان الذين أيدوا الحكم الأردني^(٧٢). وبما أن هؤلاء الملاك والعائلات، كما سنرى لاحقاً، قد احتكروا أيضاً مراكز مهمة أخرى في الوزارات وإدارات الخدمات العامة،

* ٧٢ — في الفترة بين أيار ١٩٤٩ ونيسان ١٩٥٧ احتلّ المنصب من قبل راغب بيك النشاشيبي، وخلوصي الحيزي، وسليمان الطوقان، والشيخ محمد علي الجعيري، وهاشم الجيوسي، وعبد القادر الصالح وكلهم من أبناء العائلات المالكة للأراضي أو من النخبة التجارية التي أيدت الحكم الهاشمي في الضفة الغربية. انظر قائمة أعضاء مجالس الوزراء في عابدي، ص ٢١٨ — ٢٢٣.

فقد عانت باقي قطاعات الطبقة الحاكمة الفلسطينية، التي استمرت في معارضتها للإلحاق، كما عانت البرجوازية الصناعية الوليدة والفلاحون الصغار. وفي عام ١٩٥٦ أصبحت هذه المجموعات — مدعومة من العمال المدنيين والعمال الزراعيين العاطلين عن العمل والذين يقطنون في المخيمات، والمتقنين المستقلين — جاهزة لتحدي الهيمنة الهاشمية ولتحدي سيطرة الأعيان الفلسطينيين المتعاطفين مع الملك. على أية حال وقبل بحث هذه الأمور بالتفصيل يجب ان نطلع على الفوائد الأخرى التي حظي بها مؤيدو عبد الله في الحكم الاردني، وبالتحديد وصولهم إلى مراكز رفيعة في الدولة والحكومة والجيش والخدمات العامة.

المشاركة في الحكومة:

رحبت قطاعات واسعة من الاشراف باستعادة الحكم العربي في الضفة الغربية، آملين أن يستعيدوا نفوذهم الذي تمتعوا به في ظل الحكم العثماني، والذي قضى الانتداب عليه. ولكن سرعان ما اتضح هؤلاء أن عبد الله قرّر استخدام المهارات والكفاءات الفلسطينية لإدارة كل من مملكته الصحراوية والضفة الغربية التي ألحقت بالمملكة، ولكنه لم ينوي على الإطلاق إعادة السلطة الجماعية التي تمتع بها الاشراف في عهد السلاطين^(٧٣). وكان معيار اختيار عبد الله لمن يحتل منصب ما، هو الدعم الذي قدمته العائلات المعينة — وكذلك الأفراد — للهاشميين ومن بينهم ابن أخيه الملك فيصل الثاني في العراق وللبريطانيين الذين ساندوا عرش عبد الله ومزاعمه في الضفة الغربية. لذلك استثنيت العائلات التي حافظت على ولائها للحسينيين والتي دعت إلى استمرار الصراع مع اسرائيل في محاولة لتحرير فلسطين. توزع نتيجة ذلك ولاء الاشراف بين موالين لعبد الله وورثته وغير موالين. وغالباً ما اتخذ افراد في عائلة شريفة واحدة مواقف متعارضة تجاه العرش الاردني، وحول الدور الذي يجب أن تلعبه العائلات الشريفة في تأييد الحكم أو المشاركة به. بعضهم امثال سليمان طوقان، قدموا الولاء الكامل للعرش، لدرجة أن سليمان طوقان كان عضواً في مجلس الوصاية على العرش. وقبل آخرون مناصب حكومية آملين أن يستطيعوا اقناع الملك باعادة فتح المعركة مع اسرائيل من اجل تحقيق الدولة الفلسطينية، أو على الأقل توفير إطار سياسي واقتصادي يمكن الفلسطينيين من مواصلة نضالهم الوطني^(٧٤). وعلى الرغم من تزايد صعوبة

* ٧٤ — مثلاً على ذلك انظر « رد مجلس النواب » على خطاب العرش للملك عبد الله ، ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ، والذي أعلن فيه عن الضم الرسمي للضفة الغربية ، أعلن النواب الفلسطينيون في هذا الرد عن ←

تحقيق هذا الموقف الأخير منذ الخمسينات إلا أن العديد من زعماء الاشراف وابنائهم استمروا في خدمة الملك باخلاص مقابل الحصول على امتيازات اجتماعية واقتصادية حرم منها اقرباؤهم الأكثر نضالية.

بدأ توزيع المناصب على الفلسطينيين المؤيدين للأسرة الهاشمية مع احتلال القليل العربي للضفة الغربية في النصف الثاني من عام ١٩٤٨ . فعُين فلسطينيان هما عارف العارف — الذي عمل في شرق الاردن، وأحمد حلمي باشا حكام مناطق بامرة ابراهيم هاشم (خلفه في تشرين أول ١٩٤٨ عمر مطر وهو شرق اردني). وبعد مؤتمر اريحا عين فلسطيني آخر، عزمي النشاشيبي، حاكماً عسكرياً وكان مقره رام الله. وبعد احلال الادارة المدنية محل الحكم العسكري، قسمت منطقة وسط فلسطين إلى ثلاث مناطق ادارية. وفي آذار ١٩٤٩ عين فلسطينيان هما حامد خليل، رئيس بلدية حيفا السابق والذي ساهم بفعالية في تنظيم مؤتمر اريحا، ونعيم طوقان لرئاسة منطقتي رام الله والخليل^(٧٥). وفي ايلول ١٩٤٩ عُيّن راغب النشاشيبي، رئيس بلدية القدس الأسبق، حاكماً عاماً لفلسطين العربية^(٧٦). قبل ذلك بعدة أشهر، أي في أيار ١٩٤٩ ، اجرى الملك تعديلاً وزارياً ليضم إلى مجلس وزرائه ثلاثة فلسطينيين مؤيدين له هم: موسى ناصر مالك اراضي وحاكم منطقة رام الله في فترة الانتداب البريطاني، وروحي عبد الهادي (الذي ينحدر من اكبر العائلات المالكة للأراضي في فلسطين وكان مساعداً رئيسياً للسكرتير العام لفلسطين في فترة الانتداب)، وخلوصي الحوري^(٧٧). وفي آب عُيّن راغب النشاشيبي وزيرا لوزارة اللاجئين الجديدة، حيث وفر له هذا المنصب سيطرة كاملة على صندوق المساعدات والأغذية الضخم، التي كانت ترسلها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الخيرية للمساعدة في تخفيف معاناة الفلسطينيين المشردين.

لقد ضربت التعيينات الملكية في كل من الاردن والضفة الغربية آخر أمل للأشراف في ان يستعيدوا سلطاتهم بكاملها. عين الملك رجلين من اشد المعارضين للمجلس الاسلامي الأعلى وللمفتي في فترة الانتداب هما: الشيخ حسام الدين جر الله مفتياً للقدس (بدل الحج امين) ورئيساً للقضاة في ٢٠ كانون ثاني ١٩٤٨ ، وراغب بيك النشاشيبي حارساً للأماكن المقدسة وللحرم الشريف، احد اهم المقدسات الاسلامية. واخيراً امر الملك بتشكيل مجلس

➡ رضاهم بأن هذا التوحيد قد تم دون أي تمييز ضد الحقوق العامة للعرب في فلسطين أو ضد الحل النهائي لقضيتهم . عبد الله ، ص ١٦ — ٢٠ .

اسلامي أعلى جديد برئاسة عولي عبد الهادي^(٧٨).

جاء تعيين هؤلاء الرجال بمرسوم ملكي ضربة نهائية للسلطات الجماعية للأشراف الذين أملوا أن يعيد الملك اليهم حق اختيار زعمائهم وحق تفسير وإدارة القوانين دونما تدخل من الدولة، أي كما كان الوضع في ظل الحكم العثماني. وأدى سن قانون جنائي جديد عام ١٩٥١ ، وقوانين جنائية اجرائية رسمية، ومن ثم انتفاء المحكمة التأسيسية — أوجدت مجموعة من المحاكم المدنية على غرار النظام القضائي في بريطانيا — إلى حرمان الأشراف الذين تدرّبوا في المدارس الإسلامية والعثمانية من ممارسة مهنة القضاء (لكنهم احتفظوا ببعض الحقوق للبت في مسائل الأحوال الشخصية).

ولأن هذه القوانين الثلاث كانت على غرار القانون البريطاني في فلسطين، وجد محامون من امثال رشاد الخطيب وفؤاد عبد الهادي — الذين تدرّبوا في المدارس البريطانية وخدموا باخلاص في حكومة فلسطين تحت الانتداب — انفسهم في وضع متميز بالمقارنة مع زملائهم الآخرين^(٧٩).

أما قرار مستشاري الملك ومجلس الوزراء بالحفاظ على القانون القبلي، واعطاء المحاكم القبلية سلطة البت في جميع قضايا البدو — باستثناء الخلافات على ملكية الأرض، او تلك التي يرى قائد الفيلق العربي ضرورة التدخل فيها — فقد زاد من قيود السلطة الجماعية للأشراف، وقيد إلى حد ما أولئك الفلسطينيين المدربون على القوانين الغربية^(٨٠).

وسع سن قوانين انتخابية جديدة عام ١٩٤٩ — تعطي هذه القوانين الحق

* ٧٨ — عابدي ، ص ٥٧ ، ٦٥ . عبد الله ، ص ٩٢ — ٩٤ . خلف الدكتور حسين فاخري الحالدي راغب الشاشي بعد موته في منصب حارس الحرم الشريف عام ١٩٥١ . ثم خلف الدكتور خالدي عام ١٩٥٥ حسن الخطيب الذي كان حينها حاكماً للقدس . وبعدها تغير لقبه إلى محافظ القدس والأماكن المقدسة . ديردن ، ص ٢٨٩ — ١٩٢ .

* ٧٩ — عائلة الخطيب عائلة شريفة من القدس وفرت خطباء المسجد الأقصى باستمرار . ومثل عائلة عبد الهادي كانت عائلة الخطيب من مالكي الأراضي الكبار ، واستعملت أموالها لتعليم أبنائها تعليماً غربياً . للحصول على موجز عن التغيرات القضائية في الأردن عام ١٩٥١ انظر ثيودور مغنم ، « التطورات في النظام القضائي في الأردن » ، مجلة الشرق الأوسط ، مجلد ٦ ، عدد ٢ ، (ربيع ١٩٥٢) ، ص ٢٠٥ — ١٩٤ .

* ٨٠ — أسست المحاكم القبلية في عمان واربد والكرك ومعان وأماكن أخرى من شرق الأردن . (الشرق الأوسط ١٩٥٣) قبل أن تقلص صلاحياتها في أوائل الستينات كانت لها صلاحيات كبيرة في شرق الأردن ، حيث كان البدو يشكلون نسبة كبيرة من السكان قبل تدفق الفلسطينيين .

للفلسطينيين بالانتخاب والترشيح إلى مجلس النواب — الخلافات بين العائلات الشريفة والمالكة للأراضي التي أيدت الاستقلال وتلك التي أيدت الاسرة الهاشمية^(٨١) ففي الانتخابات التي جرت في نيسان ١٩٥٠ ، ترشح ٦٥ مرشحاً من الضفة الغربية لعشرين مقعداً برلمانياً — ثلاثة مقاعد حفظت لفلسطينيين مسيحيين. فسيطر ابناء العائلات الشريفة والمالكة للأراضي الموالية للملك على قائمة الفائزين بالانتخابات، ضمت هذه القائمة تحسين عبد الهادي ورشاد الخطيب وعبد الرحيم جرار وأنور نسيبة وقدرى طوقان^(٨٢) هيمن هؤلاء الرجال مع ممثلين آخرين عن عائلاتهم، وممثلين عن حفنة من العائلات المالكة الأخرى الذين انتخبوا أعضاءً في مجلس النواب امثال عبد القادر الصالح وهاشم جيوسي وعمر صلاح البرغوثي، هيمنوا على مجلس النواب إلى أن تم حله بمرسوم ملكي في نيسان ١٩٥٧ . وتولى العديد منهم لاحقاً مناصب رفيعة في الوزارات أو مجالس بلديات مدنهم.

كانت مسألة أهمية العائلات بارزة أكثر في مجلس الأعيان، حيث يعين الملك أعضاء هذا المجلس بشكل مباشر. نص التشريع الجديد على أن يمنح الفلسطينيون تمثيلاً متساوياً في مجلس النواب، وكان الملك يكافئ اتباعه الأوفياء بأن يمنحهم مقعداً في مجلس الأعيان. كان أعضاء مجلس الاعيان يُختارون من اقوى العائلات في الضفة الغربية مثل النشاشيبي وطوقان وصلاح والدجاني وعبد الهادي والخالدي. لقد مُنح كل من الشيخ محمد علي الجمعري والشيخ سليمان التاجي الفاروقي، اللذين لعبا دوراً بالغ الأهمية في حشد المؤيدين للاحاق الضفة الغربية، مقاعد في مجلس الاعيان في نيسان ١٩٥٠^(٨٣).

كذلك احتكرت العائلات نفسها الحصص الفلسطينية في مجلس الوزراء، فعُين هاشم الجيوسي مثلاً في ست مجالس وزارية بين ١٩٥٠ و ١٩٥٧ كوزير للاتصال والداخلية والتجارة والمالية والزراعة والطيران المدني. أما أنور نسيبة المنحدر من العائلات المقدسية الشريفة فعُين لأول مرة في مجلس الوزراء في أيلول ١٩٥٢ حيث عمل وزيراً للإتماء والاعمار ثم وزيراً للدفاع ثم التعليم. أما أحمد طوقان خريج جامعة اكسفورد، والذي عمل ايام الانتداب في دائرة التعليم في فلسطين، فعُين وزيراً للتعليم ووزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع

* ٨١ — أعطى الفلسطينيون في الضفة الغربية وفي الأردن الجنسية الأردنية في كانون أول ١٩٤٩ ، عابدي ، ص ٦٦ — ٦٧ .

* ٨٢ — القائمة كاملة موجودة في عابدي ، ملحق ١ ، ص ٢١٦ . عائلة نسيبي كانت بالوراثة حارسة القبر المقدس ومن العائلات الشريفة الكبيرة في فلسطين .

ورئيساً للوزراء، ثم تولى في مرحلة من مراحل الخمسينات مناصب أربع وزارات على التوالي^(٨٤).

إضافة إلى النفوذ الذي يؤمنه تولى منصب وزاري، فإنه يُمكن العائلات الشريفة والمالكة للأراضي من تأمين وظائف لأقاربهم واصدقائهم. فبينما شغل المناصب العليا في الوزارات الحساسة مثل الدفاع والداخلية موظفون أردنيون، سيطر الفلسطينيون على وظائف أخرى مثل التعليم والرفاه الاجتماعي والخارجية، إذ كان عدد الموظفين في هذه المجالات كبيراً. وفي حالة الشؤون الخارجية مثلاً، ادت سيطرة الفلسطينيين على الوزارة خلال الخمسينات والستينات إلى امتلاء سفارات الأردن بالعاملين الفلسطينيين، خصوصاً من العائلات الموالية. ففي تلك الفترة ضمت صفوف السفراء الأردنيين أمثال يوسف هيكل، رئيس بلدية يافا الأسبق (وعمل سفيراً في واشنطن ولندن وتايبي)، وحازم زكي نسيبة (عمل سفيراً في الأمم المتحدة)، وعوني عبد الهادي (في القاهرة)، وعيسى البندك رئيس بلدية بيت لحم الأسبق (عمل سفيراً في إسبانيا)، وجمال طوقان (في بيروت)، وعبد الله صلاح (الكويت ونيو دلهي وباريس)، وعادل الخالدي (مدريد)، وأنور الخطيب في (القاهرة)^(٨٥).

امتدت هيمنة العائلات المؤيدة لعبد الله إلى البلديات والادارات المحلية في الضفة الغربية. القدس مدينة الحسينيين والعائلات الشريفة الأخرى المعارضة للهاشميين، فجعلت تابعة لعمان، وفقدت هذه العائلات نفوذها الذي كانت تتمتع به. وانتقلت السلطة السياسية والقدرة على استغلال موارد المنطقة الاقتصادية إلى نابلس والخليل ورام الله حيث ايدت العائلات البارزة هناك الحكم الأردني. واسهمت القوانين الانتخابية، والطريقة التي قسمت بها المناطق الانتخابية في هذا التقليل للسلطات المقدسية، فمنطقة القدس التي بلغ عدد سكانها في الخمسينات ١٥٠ ألف نسمة لم يكن لها سوى ثلاثة مقاعد برلمانية، بينما منطقة الخليل التي بلغ عدد سكانها ١٣٥ ألف نسمة كان لها أربعة مقاعد برلمانية^(٨٦).

* ٨٤ — عابدي ص ٢١٦ — ٢٢٣. ديفيد غيلمور، «المخرومون: العقدة الفلسطينية من ١٩١٧ — ١٩٨٠»، (لندن، ١٩٨٠)، ص ١٢٢. وهناك أفراد آخرون من عائلة طوقان تسلموا مناصب وزارية خلال الخمسينات منهم سليمان طوقان الذي تولى وزارة الزراعة وكان عضواً في مجلس الأعيان، وجمال طوقان وزير الشؤون الخارجية، وصلاح المالية، وقديري كما ذكر سابقاً كان عضواً في مجلس النواب من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤.

أما قانون البلديات الصادر عام ١٩٥٥ عن وزارة الداخلية فقد اعطى البلديات حق تقسيم المناطق البلدية بشكل عشوائي، ليتمكن رئيس البلدية من زيادة حجم مناطق المجالس البلدية وتقرير أي من المناطق داخل حدود كل بلدية يكون لها المقاعد الأكثر. إضافة إلى ذلك زُود وزير الداخلية بصلاحيات تعيين رؤساء البلديات. هذا يعني مثلاً أن الشيخ محمد علي الجمعري يمكن أن يعين رئيساً لمجلس بلدية الخليل بغض النظر عن النتائج الانتخابية، وأنه يمكن إخماد أي معارضة داخل المدينة أو داخل الضفة الغربية.

وأوجدت قيود أخرى في القانون البلدي تقصر حق التصويت على من يدفع ضريبة الملكية، أو مبلغ محدود كضريبة بلدية كل عام. هذا القانون جاء لمصلحة التجار والعائلات الكبيرة التي سيطرت إلى حد ما على المجالس البلدية في مناطقها خلال فترة الحكم الأردني. فمثلاً انتُخب الحاج معزوز المصري رئيساً لبلدية نابلس في ثلاث دورات انتخابية من بين أربع دورات، عقدت بين ١٩٥١ و ١٩٦٧، وكان عادل الشكعة عضواً في المجلس ذاته خلال فترة الحكم الأردني كله. وبينما تسلم أفراد من عائلة الخطيب مناصب عليا في عمان — في مجلس الوزراء ومجلس النواب — سيطر منافسوهم الجماعرة على الإدارة المحلية وعلى المناصب الدينية، وعين أفراد آخرون من عائلة الخطيب حكاماً ورؤساء بلديات في منطقة القدس في اواسط الخمسينات وحتى ١٩٦٧^(٨٧). بهذا الشكل لم يسيطر مؤيدو عبد الله على المناصب العليا في الحكومة الأردنية فحسب بل كانت لهم السيطرة الكاملة على الضفة الغربية خلال فترة الحكم الأردني كلها.

أخيراً ورغم أن الفلسطينيين بشكل عام لم يستطيعوا حتى أن يحلموا بالوصول إلى مناصب عليا في الفيلق العربي فقد تمكنت العائلات الكبيرة من الوصول إلى مناصب مهمة في الجيش خلال فترة الحكم الأردني، الأمر الذي جعلهم يشاركون في جهود الفيلق العربي لاختتام المقاومة المحلية ضد اللاحاق، ومن أجل ضمان بقاء الحدود مع المناطق التي احتلتها اسرائيل مغلقة.

منذ اوائل آب ١٩٤٩ أعلن احمد طوقان الذي كان مديراً للتعليم في الضفة الغربية، أن جميع طلاب المدارس الثانوية في الضفة الغربية سيتلقون تدريباً عسكرياً. وأسس في الشهر التالي الحرس الوطني الذي تكون من فلسطينيي المناطق الحدودية، ومعظمهم من الفلاحين. اشرف الفيلق العربي على تدريب وتزويد الحرس الوطني الذي كان بمثابة قوة احتياطية بامرأة الفيلق العربي. بعد ذلك بخمسة شهور فُرضت الخدمة الالزامية على جميع الرجال فوق سن

العشرين (٨٨٠).

رغم معارضة العديد من العائلات المالكة في الضفة الغربية لتسليح الفلاحين من منطلق أن تسليحهم يشكل خطراً، استمر الحرس الوطني بعمله لأن الحاجة إلى تهدئة المقاومة المستمرة التي شنتها عناصر واصلت خوض الصراع ضد إسرائيل، وحراسة المناطق الحدودية اعتبرت أكثر أهمية من مخاوف العائلات المالكة.

إضافة إلى ذلك فإن تجنيد الفلاحين في الحرس الوطني الذي يسيطر عليه الفيلق العربي خفف من جاذبية الوحدات المسلحة الموالية للحسينيين، والأهم من ذلك أن الوحدات الأخرى أجبرت على العمل بشكل سري — وحدات جيش الانقاذ التي كانت ما تزال موجودة في الضفة الغربية — نجح الحرس الوطني في العام ١٩٥٦ في أن يصبح القوة العسكرية الشرعية الوحيدة في الضفة الغربية، إضافة إلى الفيلق نفسه، وبلغ تعداد هذا الحرس ٣٠ ألف رجل^(٨٩).

في تلك الأثناء جُند أبناء العائلات الكبيرة كضباط في الفيلق العربي وفي القوى الجوية. صحيح أنهم لم يكونوا كلهم موالين للعرش — هذا ما أثبتته الاحداث لاحقاً — إلا أن وجودهم منع تشكل معارضة مسلحة وموحدة ضد الملك وضد سيطرة العائلات المالكة في الضفة الغربية وفي الأردن حتى ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية ودحرت الفيلق إلى الضفة الشرقية^(٩٠).

التحدي الوطني الجديد:

لم تكن هيمنة المؤيدين للنظام الهاشمي من الطبقة الحاكمة الفلسطينية عملية سهلة. ففي الضفة الغربية واصلت المقاومة المسلحة، المدعومة من المفتي في موقعه في مصر، شن غارات ضد المناطق التي احتلتها إسرائيل حتى بعد الإعلان الرسمي لضم الضفة الغربية للأردن.

* ٨٨ — رايت ، ص ٤٥٣ . رغم ان التدريب كان اجبارياً إلا أن التجنيد الازامي لم يدخل إلى الجيش الأردني خشية أن يؤدي إلى تميع الدعم الذي يتمتع به الملك في الفيلق العربي .

* ٩٠ — فاتيكيتس ، ص ١١٢ . عاروري و فرسون ، ص ١١٧ — ١١٨ . حتى في عام ١٩٧٢ ، بعد أن تركت الحرب الأهلية في الأردن آلاف الموتى من الفلسطينيين وبعد طرد الفدائيين الفلسطينيين من الأردن ، بقيت بعض وحدات جيش التحرير الفلسطيني (التي تمولها الجامعة العربية) موالية للملك . كان يقود تلك الوحدات أحد أفراد عائلة نسيبي التي كانت كما رأينا سابقاً مرتبطة بالنظام الهاشمي طوال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية . تقرير النهار العربي ٢٥ كانون أول ١٩٧٢ ، ٢ و ١٥ كانون ثاني ١٩٧٣ .

وفي تموز ١٩٥١ وقع الملك عبد الله نفسه ضحية هذا الغضب الفلسطيني، حيث اغتاله خيابط فلسطيني على درجات المسجد الأقصى في القدس. وقد اتهم العقيد عبد الله التل — ضابط اردني قاد القوات العربية في شرق القدس عام ١٩٤٨ ، وعمل مراسلاً لمباحثات عبد الله السرية مع الاسرائيليين — واثنين من مساعدي الحاج أمين بالاشتراك بعملية الاغتيال^(٩١).

بعد ذلك بعام أُسقط نظام فاروق في مصر، ورغم أن هذا الحدث زعزع مركز دعم المفتي إلا أن الموقف الوطني الصريح والمعلن لعبد الناصر والضباط الأحرار الذين تسلموا السلطة بعث الأمل بالفلسطينيين في كل مكان. وسرعان ما لمست نتائج ذلك في الضفة الغربية حيث توافق هذا الأمل مع تصاعد الاستياء من الاجراءات القمعية التي يمارسها الفيلق العربي ومع تصاعد المعارضة للإلحاق بالاردن. وفي تشرين الثاني اندلعت المظاهرات العنيفة في نابلس والقدس ورام الله وكذلك في عمان. وإلى جانب الشعارات المنددة باعتقال المتسللين الذين عبروا الحدود إلى فلسطين المحتلة، رفعت الجماهير الغاضبة شعارات تندد بالامبريالية البريطانية وتنادي بحق كل الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم^(٩٢).

جلب تنويع الملك حسين في أيار ١٩٥٣ فترة من الهدوء النسبي. ولكن في خريف العام نفسه نزل الفلسطينيون إلى الشوارع مرة أخرى. تبعه شغب في كانون الأول وخرجت المظاهرات الجماهيرية ضد نظام الملك في ربيع وصيف ١٩٥٤^(٩٣). تركز الاحتجاج على عدم استجابة الفيلق العربي لمطالب الحرس الوطني باجراء تعزيزات عسكرية بعد الغارات

* ٩٢ — العديد من المتسللين كانوا من الفلاحين الذين يعيشون على الحدود وتسللوا إلى المناطق التي تحتلها اسرائيل ليجنوا ثمار أراضيهم أو لينقلوا ممتلكات بيوتهم أو ليجثوا عن أقاربهم المفقودين. ديردن، ص ١٠٢، ١٣٢ — ١٣٣. عارف « النكبة »، مجلد ٤، ص ٨٤٠. أنيس صايغ، « الهاشميون والقضية الفلسطينية »، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٢٥٨. عابدي، ص ١١٠. سخيني، ص ٦٧ — ٦٨. كان من بين أوائل المعتقلين صحفيان من الضفة الغربية، عبد الله الريماوي وكال ناصر اللذان اعتقلا في معسكر صحراوي قرب البايير. فيما بعد رشح هذان الشخصان نفسيهما للانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠، ثم أبعدا في آب ١٩٥٠، بعد حملة القمع التي شنها النظام ضد المعارضة. في عام ١٩٥١ اعتقل العديد من اليساريين من بينهم فؤاد نصار الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني الذي حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. رايت، ص ٤٥٣ — ٤٥٤. عابدي، ص ٧٣. وبحلول ربيع ١٩٥٣ كان مئات المعتقلين من المعارضة ومن المتسللين يقبعون في معسكرات الاعتقال الأردنية دون محاكمة، ديردن، ص ١٠٣.

الاسرائيلية الوحشية على القرى الحدودية في تشرين اول ١٩٥٣ ، وفي آذار ١٩٥٤^(٩٤). وصلت المشاكل إلى ذروتها يوم الانتخابات في ١٦ تشرين اول ١٩٥٤ عندما فتح الفيلق العربي النار على المتظاهرين في مدن القدس ورام الله وعمان مما أدى إلى مقتل ٩ اشخاص وجرح عشرات آخرين^(٩٥).

لقد وضع اصرار الملك على انقاذ عرشه ولو على حساب ارواح الفلسطينيين العائلات الفلسطينية التي تدعم العرش في مأزق صعب، فإما أن يتبعوا خطوات رجل السياسة الوطني سليمان النابلسي — شاب يملك بنكاً ومن عائلة متنفذة من اصل فلسطيني — وينسحبوا من الانتخابات، أو أن يتجاهلوا ما يقترفه الفيلق العربي ويدعموا الاجراءات القمعية. الخيار الأول ينقذ مصداقيتهم امام ابناء بلدهم ولكن على حساب امتيازاتهم التي حققوها عبر ولائهم للأسرة الهاشمية، أما الخيار الثاني فيمكنهم من الحفاظ على سلطتهم ويحمل في الوقت نفسه خطورة أن يقدم الفلسطينيون الذين لا يتمتعون بمثل هذه الامتيازات بانتفاضة ضد زعمائهم في المملكة. في كلتا الحالتين كان الفلسطينيون الموالون للملك عرضة للخسارة.

لم يكن هذا المأزق واضحاً في السنوات الأولى للضم، ففي الوقت الذي كان فيه اللاجئون والمخرومون يتظاهرون في الشوارع كان مؤيدوا الملك من العائلات الفلسطينية الكبيرة يبذلون قصارى جهدهم من اجل توسيع سلطاتهم في ما كان حينها دولة قبلية غير معتادة على الديمقراطية الغربية النمط، وعلى الادارة الحديثة. بالنسبة لعائلات الضفة الغربية القوية كانت مسألة توسيع التمثيل الفلسطيني في الحكومة الاردنية والتأكد من أن توزيع المناصب يعكس ثقل ومكانة عشائريهم مسألة ذات اهمية بالغة.

ظهر اول اختلاف رئيسي فيما بين الموالين للملك في ربيع ١٩٥١ عندما كان البرلمان يناقش الميزانية، فبعد أن احتج عدد من النواب — فلسطينيون واردنيون — على أن ٦٥ ٪ من الميزانية مخصصة للجيش والشرطة، و ٢٥ ٪ من الميزانية لمصاريف العائلة المالكة، اصدر البرلمان قرار حجب الثقة عن الحكومة^(٩٦). إلى جانب غضب الملك أدى هذا القرار إلى

* ٩٤ — قتل عشرات الفلسطينيين ومعظمهم من الفلاحين واللاجئين في الغارات التي شنت على قيبا ونعلين ، هيرست ص ، ١٨١ — ١٨٢ .

* ٩٦ — ضمت الميزانية المعونة السنوية للفيلق العربي والتي تدفع مباشرة للفيلق من بريطانيا عبر حساب بنكي خاص في لندن . ديردن ، ص ٩١ ، ١٠٥ . عابدي ، ص ٧٣ — ٧٤ . انظر أيضاً عاروري وفرصون ص ١٢١ .

انشقاق بين فلسطينيين مثل أحمد طوقان وراغب النشاشيبي وأنور الخطيب الذين كانوا أعضاء في مجلس الوزراء وخافوا بالتالي من فقدان مواقعهم إذا ما سقطت الحكومة، وفلسطينيون في البرلمان مثل توفيق وقدرى طوقان وتحسين عبد الهادي وأنور نسيبة وحكمت المصري الذين أرادوا استغلال الحقوق الدستورية الجديدة لتوسيع سلطاتهم وسلطات عائلاتهم في إدارة الدولة المتوسعة^(٩٧). حُلّت المسألة لصالح الحكومة عند ما رد الملك بطرد مجلس النواب وحل البرلمان وإبقاء الحكومة^(٩٨). وجاء قرار النائب عبد القادر الصالح وقدرى طوقان بأن يخوضا الانتخابات القادمة في أيلول كمرشحين عن الحزب الشيوعي ليظهر درجة الخلاف بين بعض أبناء العائلات النبيلة وبين عائلاتهم والأعضاء المحافظين من طبقتهم^(٩٩).

في العام الذي تلاه برز خلاف رئيسي آخر حول سياسة البلاد الخارجية وخصوصاً ارتباط الأردن الوثيق مع بريطانيا. ففي الوقت الذي أيد فيه الملك ومجلس الوزراء بشدة المعاهدة مع بريطانيا (التي زودت الأردن بالدعم المالي ومعظم التسليح العسكري) أراد بعض النواب الفلسطينيون في المجلس تعديل هذه المعاهدة وإلغاء حق بريطانيا بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية. وهذه المرة أيضاً لجأت الحكومة بزعامة رئيس وزرائها الموالي للملك، توفيق أبو الهدى، إلى التكتيك غير المعتاد وهو التصويت على الموضوع بغياب المعارضة^(١٠٠). مرة أخرى انتصر العرش والحكومة ولكن على حساب تنامي الاستياء بين

* ٩٧ — إلى جانب الميزانية، كان الفلسطينيون في مجلس النواب مستائين من طريقة توزيع المقاعد في المجلس. فرغم أنه أُعطي للفلسطينيين نصف المقاعد البرلمانية فكانوا متساوين مع الأردنيين إلا أن هذا التوزيع عكس بدقة طبيعة السكان في فترة ما قبل ١٩٤٨، ولكنه لم يأخذ في عين الاعتبار العدد الكبير من اللاجئين الذين أقاموا في الأردن بعد الحرب. فعلى أساس تعداد السكان في فترة ما بعد ١٩٤٨ كان يجب أن يحصل الفلسطينيون على ثلثي المقاعد البرلمانية وليس نصفها. وكذلك الحال في مجلس الوزراء الذي سيطر الأردنيين فيه على ٦٠٪ من الحصص منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٤، رغم أنهم كانوا أقل من ثلث عدد السكان في البلاد. هاس، ص ١٣٦ — ١٣٧.

* ٩٩ — كلاهما كسب مقعده في الانتخابات، وحال وجودهما في المجلس انضبا إلى المعارضة التي كان يقودها كل من عبد الله نواس وعبد الله الريمائي وهما مناضلان بعثيان مثقفان من الطبقة الوسطى، أطلق سراحهما من السجن.

* ١٠٠ — توفيق أبو الهدى مثل زميله سمير الرفاعي وإبراهيم هاشم كان من أصول فلسطينية. جاء الثلاثة إلى الأردن لأول مرة في أوائل العشرينات، بعد سقوط حكومة فيصل في دمشق، وعملوا في

صفوف الفلسطينيين الممثلين في الحكومة.

في عام ١٩٥٤ هدد تزامن الاحتجاج الجماهيري مع تنامي المعارضة في البرلمان باثارة المزيد من المطالب بالاصلاح الديمقراطي وانتهاء الوجود البريطاني في الاردن. وباصرار من الملك اصدر رئيس الوزراء أبو الهدى في تشرين الأول قراراً باعتقال عدد من مرشحي المعارضة كان من بينهم النابلسي، وحاول ان يتلاعب بالانتخابات الجديدة لمصلحة الحكومة. حُظرت النشرات الحزبية وأبعد المناضلون المعروفون عن اللوائح الانتخابية. ولكن غضب الجماهير الذين لجأوا إلى احراق وتخريب الفيلات الخاصة والمباني الحكومية في عمان أثنى الحكومة والفلسطينيين فيها عن ممارسة المزيد من الاحتكار الانتخابي خوفاً من تضرب ممتلكاتهم الخاصة. على أية حال استطاع رئيس الوزراء تحقيق مجلس نواب يضم ٣٥ نائباً موالياً للحكومة والملك و ٥ نواب معارضين. داخل المسكر الفلسطيني حل نواب مؤيدون للحكومة مثل عبد الرحيم جرار وعمر صالح البرغوثي وانطون عطا الله والشيخ أحمد الدوار محل رجال مثل قدري طوقان ورشاد الخطيب وعبد الله الريماوي وجميعهم يدعمون القضية الوطنية، وبالتحديد الريماوي كان يدعم قضية الوحدة العربية. رغم ذلك كان انتصار الحكومة بعيداً عن أن يكون حاسماً. فقد اصرر المجلس النيابي الجديد، وانطلاقاً من وعبه بالخطر الذي يشكله الاحتكار الانتخابي على حرية عمله، على تعديل الدستور لمنع طرد المجلس بمرسوم ملكي. تضمن هذا التعديل الدستوري الجديد شرطاً يجبر مجلس الوزراء الذي يوافق على حل البرلمان على الاستقالة خلال اسبوع لافساح المجال امام انتخابات جديدة. إضافة إلى ذلك أقرت النسخة المعدلة من الدستور بان قرار حجب الثقة عن الحكومة يؤخذ بأغلبية بسيطة وليس بثلاثي الاصوات كما كان سائداً في السابق. إذن رغم أن الحكومة تمكنت مرة أخرى من المحافظة على سلطاتها بخلاف رغبات المنتخبين، إلا أن هذه السلطات وسلطات الملك تقلصت بشكل كبير^(١٠١).

- حكومة شرق الأردن عندما كانت جزءاً من الانتداب البريطاني . وخلافاً للفلسطينيين الذين تم استيعابهم بعد نكبة ١٩٤٨ كان هؤلاء الثلاثة يعتبرون أردنيين ، وفوق كل شيء كانوا يُعتبرون رجال الملك . لم يكن لأحد منهم أي دور في السياسة الفلسطينية ، ولم يحافظوا على أي صلات مع الضفة الغربية . ديردن ص ٥٢ — ٥٣ . للحصول على تفاصيل النقاشات البرلمانية في تشرين ثاني ، انظر عابدي ، ص ١٠٩ — ١١١ . وحول السلطات البريطانية التي تحول بريطانيا بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية ، والتي تضمنت حقهم في نشر القوات البريطانية في البلاد وتعيين مستشارين في الادارة المدنية ومراجعة الميزانية انظر ديردن ، ص ١٠٥ .

وبتسلحهم بالتعديلات الدستورية الجديدة، شن أبناء العائلات الكبيرة المنشقون على عائلاتهم، والذين إبعدها عن السلطة، شنوا حملة مكثفة وواسعة في السنتين اللاحقتين من أجل فرض انتخابات برلمانية جديدة^(١٠٢). وبرز عامة النابلسي شكلوا حزباً جديداً هو الحزب الاشتراكي الوطني ضم مالكي أراضي وشيوخ عشائر فلسطينيين وشرق اردنيين، وكذلك ممثلين عن البرجوازية الوليدة الذين ارادوا احداث اصلاحات اقتصادية وسياسية. سعى الحزب الجديد إلى كسب دعم الجماهير بدل الاعتماد على دعم الملك والبلط فحسب، فبالاضافة إلى ترشيح زعماء فلسطينيين مثل أنور الخطيب وفؤاد عبد الهادي وعبد القادر الصالح للانتخابات البرلمانية شكل الحزب جبهة موحدة مع الاحزاب الاكثر نضالية مثل حزب البعث والحزب الشيوعي، اللذين كانا محظورين وكانا يعتمدان على الصفوف الدنيا من الموظفين وعلى المثقفين.

في تلك الفترة بدأت الحكومة، بعد أن احست برباح التغير في البلاد مفاوضات سرية مع بريطانيا لتعديل اتفاقية الدفاع الانكليزية — الاردنية كمحاولة منها لتفادي الغاء هذه المعاهدة كلياً. عندما تسربت الانباء عن هذه المباحثات — وعن النقاشات حول اقامة حلف بغداد العربي الأوسع — أجبر الوزراء الفلسطينيون الاربعة: عزمي النشاشيبي ونعيم عبد الهادي وعلي حسنة وسبعان داوود على الاستقالة. أما محاولة هزاع انجلي، وهو حليف وثيق للملك، في كانون اول ١٩٥٥ استبدلهم برؤساء بلديات القدس ورام الله فقد اثارت المزيد من الاستياء بين صفوف النبلاء الفلسطينيين، ذلك أن هاتين الشخصيتين كانتا تواجهان معارضة محلية من منافسين لهم انضموا إلى صفوف المعارضة ونادوا باجراء انتخابات بلدية جديدة^(١٠٣). وتم الحفاظ على النظام فقط بعد ان رفض مجلس النواب مرسوم رئيس

* ١٠٢ — تشجعوا في مواصلة هذه الاستراتيجية نتيجة تنامي تردد الموالين للملك في التلاعب بالتصويت. وعندما طلب من ابراهيم هاشم تسلم رئاسة حكومية انتقالية لتشرف على الانتخابات الجديدة في نهاية عام ١٩٥٥، استقال ابراهيم هاشم بعد مضي ١٧ يوماً من تسلمه لمنصبه. ولقد استشهد نائب منطقة نابلس في الضفة الغربية وليد الشكعة بقول هاشم في ذلك الوقت «أحلف بالله العظيم بأنهم (القصر) إذا طلبوا مني أن أنقل هذا الغرض من مكان إلى آخر سأرفض، لقد كبرت بالسن ولن أسمح لنفسي أن أحرق من أجل الملك... لماذا ارتكب الانتحار السياسي طوعاً عندما أوسط نفسي بتهمة تزوير الانتخابات؟» وعبر في تلك الفترة توفيق أبو الهدى عن موقفه المشابه لموقف هاشم. قتل ابراهيم هاشم فيما بعد في بغداد أثناء الثورة التي أطاحت بالعرش الهاشمي في العراق عام ١٩٥٨. ن. نسيبي، «ماذا جرى في الشرق الأوسط» (بيروت، ١٩٦٢)، مأخوذ من عاروري، ص ١٢٥.

الوزراء القاضي بحل البرلمان، وبقي مجلس النواب يمارس مهامه رغم غياب الحكومة^(١٠٤).

إلى جانب الفوضى السياسية والاقتصادية التي نجمت عن هذا الوضع، فإن هذه التعديلات المستمرة في المناصب الوزارية والاستقالات والتعيينات التي كان يقوم بها رئيس الوزراء عكست درجة الانقسام التي وصلت إليها طبقة النبلاء الفلسطينيين، فالمنافسة الشخصية، وليس القضايا السياسية، هي التي املت المواقف التي كان يتخذها مؤيدوا الملك في كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب. أما خارج البرلمان فإن المعارضة الفلسطينية، التي وصلت إلى اتفاق حول سلسلة من الاصلاحات في السياسة الداخلية والخارجية، وحذت نفسها ولكنها كانت عاجزة عن تشكيل حكومة جديدة، ذلك أنه كان هناك دائماً في صفوف عائلات الضفة الغربية من هو جاهز لشغل أي منصب شاغر في الحكومة نتيجة طرد أو استقالة أي ممثل فلسطيني. وقطع في حزيران ١٩٥٦، وبعد أن طلب الملك بنفسه معونة مالية إضافة من الدول العربية المجاورة، وبعد أن صوت مجلس النواب على إلغاء معاهدة الدفاع البريطانية — الاردنية، وهي محاولة فاشلة لمنع انتخابات جديدة، حل رئيس الوزراء المجلس النيابي لتمهيد الطريق امام انتخابات حكومية جديدة في ظل الدستور المعدل. وقبل ذلك بثلاث شهور اضطر الملك إلى طرد القائد البريطاني للفيلق العربي — جون غلوب — وامر بسحب الضباط البريطانيين من الفيلق العربي^(١٠٥).

أدى انتصار المعارضة في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول إلى دخول أغلبية وطنية في مجلس النواب ومجلس الوزراء. وكان حزب النابلسي الذي حصل على ١٨ ٪ من مجموع اصوات الناخبين التي بلغت ٤٠٥ آلاف صوت هو المنتصر الحقيقي، حيث حصل على ١٢ مقعداً من بين اربعين مقعداً نيابياً. وبتحالفه مع حزب البعث الذي حصل على مقعدين والجهة الوطنية بقيادة الشيوعيين التي حصلت على ثلاث مقاعد، والنواب المستقلون الثلاثة استطاع النابلسي أن يشكل ائتلاًفاً حكومياً من ٢٠ مقعداً نيابياً. لقد تقلص عدد النواب المؤيدين للحكومة إلى ٨ أعضاء فقط بعد أن كانوا ٣٥ نائباً في المجلس السابق^(١٠٦).

ضم الممثلون الفلسطينيون داخل البرلمان عدداً من النواب الذين لم يسبق لهم أن احتلوا هذا المنصب، والذين ينحدرون من اسر شريفة أو عائلات مالكة للأرض. أما في مجلس الوزراء فقد حل الاشتراكيون الوطنيون والبعثيون محل حلفاء الملك من عائلات النشاشيبي والنسيبة وطوقان. واعطي منصب الدكتور حسين فخري الحالدي الذي كان وزيراً للخارجية إلى محرر شاب من رام الله هو عبد الله الريماوي، الذي اسهم في تأسيس

في نهاية تشرين ثاني ١٩٥٦ كان النابلسي يتمتع بدعم الوزارة والبرلمان والبلاد كلها، عندها شجب الامبريالية بجميع وجوهها، وأعلن عن نية حكومته الغاء المعاهدة البريطانية - الاردنية، وطالب بريطانيا بسحب جميع قواتها من الأراضي الاردنية^(١١٠). تم تحقيق ذلك رسمياً بعد ثلاث شهور عندما أعلنت حكومة النابلسي انتهاء المعاهدة وانسحاب القوات البريطانية وافراغ كل القاعدة البريطانية في البلاد. ووعدت كل من مصر وسوريا والسعودية بتقديم منحة سنوية للأردن قيمتها ١٢,٥ مليون جنيه استرليني بدل المنحة السنوية البريطانية البالغة ١٠ ملايين جنيه استرليني. ستستخدم هذه المساعدة الجديدة، وخلافاً للمساعدة البريطانية التي كانت تدفع مباشرة للفيلق العربي وللبلاد، في تمويل الحرس الوطني في الضفة الغربية والجيش الاردني المشكل حديثاً (الذي حل محل الفيلق العربي)، وفي تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١١٢). واخيراً وكجزء من اعادة صياغة تحالفات الاردن الخارجية، اقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية^(١١٣).

على أية حال لم تدم وحدة البلاط والوزارة والبرلمان طويلاً، فعندما تراجع خطر الغزو وخطر الانتفاضة الداخلية، تحرك الملك مدعوماً من البلاط والفلسطينيين الموالين له ولبريطانيا لقلب سياسات النابلسي فحصل في خطواته هذه على تأييد كبير من الولايات المتحدة، حيث كان الرئيس ايزنهاور قد اعلن مؤخراً «مبادئ ايزنهاور الجديدة» الداعية إلى محاربة الشيوعية والحيادية في الشرق الأوسط. في كانون ثاني ١٩٥٧ أبلغ الملك الولايات المتحدة عبر السفير الأمريكي في عمان تأييده للمبادئ، ولكنه ابقى وجهة نظره هذه سرية خوفاً من الهيجان الشعبي الذي يمكن أن يحدثه مثل هذا الموقف^(١١٤).

* ١١١ — الأردن ، نقاشات مجلس النواب ، «الجريدة الرسمية» ، ٩ كانون أول ١٩٥٦ ، ص ١ — ٥ ، مأخوذ من عابدي ، ص ١٤٨ — ١٤٩ . بعد يومين من القاء خطابه نال النابلسي تصويتاً باعطائه الثقة من مجلس النواب بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل صوت واحد .

* ١١٢ — عابدي ، ص ١٥٠ — ١٥١ . ديردن ص ١١٦ — ١٢٧ . غُيّر اسم الفيلق بعد أن قام الملك حسين بطرد غلوب في آذار ١٩٥٦ . القواعد البريطانية كانت متمركزة في المفرق وعمان والعقبة ، ديردن ، ص ١٢٨ .

* ١١٤ — عابدي ، ص ١٥٣ . في ٢٤ نيسان ١٩٥٧ أعلن الرئيس ايزنهاور أنه يعتبر «أن استقلال وسلامة الأردن أمراً حيوياً» . في اليوم التالي كان الأسطول السادس الأمريكي يبحر إلى شرق البحر الأبيض المتوسط . عابدي ، ص ١٦٤ .

أما خطوة الملك الثانية فكانت تهدف إلى أن يوجه الملك بنفسه سياسة البلاد الخارجية. وكانت هذه محاولة منه لتجاوز الوزارة والبرلمان، وتم ترتيب حلف اسلامي لمحاربة اليسارية المستوحاة من السوفييت مع رؤساء دول عربية آخرون، ولكن سرعان ما تسربت انباء هذه الاتصالات السرية التي يجريها الملك إلى الصحافة^(١١٥). واوشكت الأزمة الدستورية المتمحورة حول سلطات كل من البلاط والحكومة والبرلمان على الانفجار. فعندما امرت الوزارة باحالة عدد من مستشاري البلاط إلى التقاعد وبطرد عدد من السفراء المعينين من قبل الملك، رد الملك بالمطالبة باستقالة حكومة النابلسي الفورية^(١١٦). وفي ١٠ نيسان ١٩٥٧ اذعن رئيس الوزراء لمطلب الملك لأن هذا ما ينص عليه الدستور.

اندلعت المظاهرات الحاشدة مباشرة بعد استقالة حكومة النابلسي واستمرت لمدة اسبوعين متتالين، وأجهضت محاولة انقلاب عسكري ضد الملك في اللحظة الأخيرة عندما قرر الملك أن يذهب بنفسه إلى موقع التمرد^(١١٧). وفي ٢٥ نيسان عندما ايقن الملك استحالة امكانية تشكيل حكومة تنسجم مع تطلعاته، وبعد خروج الجماهير إلى الشوارع في عمان والقدس ونابلس، اوقف الملك العمل بالدستور، وحلّ البرلمان، واعلن الحكم العرفي، وحظر الاحزاب السياسية، وانزل الجنود إلى الشوارع، وفرض حظر التجول على مدار اليوم في القدس ونابلس ورام الله واريده (حيث تمردت وحدات من الجيش)^(١١٨).

في اليوم الثاني تم اعتقال المئات من معارضي الملك من بينهم النابلسي ونعيم عبد الهادي وعبد الحليم الغر ليحاكموا امام المحاكم العسكرية. ثم عين الملك مجلس وزراء جديد ضم عدداً من الفلسطينيين الموالين للملك مثل سليمان طوقان، الذي كان عضواً في مجلس الوصاية، والذي عين وزيراً للدفاع وحاكماً عسكرياً للبلاد كلها^(١١٩). في ٢٩ نيسان، وعندما انتهت مدة المعونة البريطانية ورفضت الدول العربية تقديم المساعدة التي وعدت بها حكومة

* ١١٦ — شمل الأمر عشرين مسؤولاً من بينهم رئيس بلدية يافا السابق يوسف هيكل والذي شغل

منصب سفير الأردن في الولايات المتحدة وفي فرنسا . عابدي ، ص ١٥٨ .

* ١١٧ — القصة الكاملة للانقلاب لا تزال مجهولة . يوجد رؤوس أقلام عنه في عابدي ، ص ١٥٠ ، وفي

شوادران ص ٣٤٨ — ٣٥٢ . ومناقشة بافاضة في فاتيكيوتس ، ص ١٢٧ — ١٣٤ . وفي مذكرات

الملك ، « لا يوضع الرأس بسهولة : مذكرات » (لندن ، ١٩٦٢) . ولكن وكما يشير فاتيكيوتس بأن

بعض تقارير تلك الفترة تنفي وجود محاولة انقلاب على الاطلاق . انظر ايرسكين شيلدرز ، « الطريق إلى

السويس » ، لندن ١٩٦٢ . وتصريح العقيد الركن علي الحيازي في الحياة ٢١ ، نيسان ١٩٥٧ ، موجود

في عابدي ، ص ١٦٤ .

النابلسي، حصل الملك على منحة طارئة قيمتها ١٠ ملايين دولار من الولايات المتحدة، استخدم جزءاً منها لزيادة رواتب القوات المسلحة^(١٢٠). ثم استلم مبلغ ٢٠ مليون دولار من واشنطن في نهاية حزيران و ١٠ ملايين أخرى في تشرين الثاني^(١٢١). بادر الملك مسلحاً بهذه المساعدات المالية إلى توتير العلاقات المتبقية للأردن مع الأنظمة العربية الجمهورية في مصر وسوريا، وقطع علاقات الأردن الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية. في ايلول حُكِم بالسجن غيابياً لمدد طويلة بحق ٢٠ رجلاً اتهموا بلعب دور في المظاهرات وصدر حكماً غيابياً آخر على العميد الركن علي أبو نوار وآخرين من المشتبه بهم في محاولة الانقلاب التي تمت في نيسان. بعد ذلك قامت الحكومة بمحملة واسعة من الاعتقالات والتفتيش. وأبعد عدد كبير من الفلسطينيين من الضفة الغربية الذين يشك بأنهم ينتمون لأحزاب مثل البعث والقومي العربي والشيوعي — والتي كانت محظورة وتعمل سرياً^(١٢٢).

ولكن ورغم ما قد يبدو من أن الجبهة الداخلية باتت آمنة نتيجة القمع الملكي، فإن مشاكل الملك لم تنته بعد. فقد اندلعت حرب الكلام بين الاردن من جهة وكل من مصر وسوريا من جهة أخرى. وعندما حركت سوريا قواتها باتجاه الحدود مع الاردن بدت الحرب وشبكة الوقوع. ثم أعلنت كل من مصر وسوريا في شباط عن نيتهما الاندماج في الجمهورية العربية المتحدة، فبات اعداء الملك في العالم العربي أقوى من أي وقت مضى. فردَّ الملك على هذه التحركات بتشكيل اتحاد مع العراق التي تحكمها العائلة الهاشمية. إلا أن أمل الحسين بالحصول على مساعدة عسكرية من العراق فيما لو تعرض الاردن لهجوم مصري أو سوري قد ذهب ادراج الرياح بعد شهور قليلة عندما اطاح انقلاب عسكري في بغداد بأبن عمه فيصل الثاني وخشية أن يلحق بأبن عمه، طلب الحسين مساعدة طارئة من بريطانيا

* ١٢١ — شواردان، ص ٣٦٢، ٣٦٨. هاس، ص ٥١٦. المبالغ كانت أكبر من مجموع المساعدة البريطانية وعندما تجددت المساعدة الأمريكية وزادت قيمتها أصبحت الأردن معتمدة كلياً على الولايات المتحدة من أجل بقائها الاقتصادي ومن أجل المحافظة على جيشها الكبير وقوات الأمن. قبل استلام المنحة الأمريكية بأيام، ألغى الملك أمر النابلسي باقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي.

* ١٢٢ — البعثي القيادي في الضفة الغربية عبد الله الريماني، الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة النابلسي حُكِم غيابياً لمدة ١٥ سنة، سجن في أيلول هو وأبو نوار والعميد الذي حل محله علي الحياوي اتهموا جميعاً بالتآمر على الملك من أجل الاطاحة بعرشه. شواردان ٣٦٦. وعاروري، ص ٩٧ — ٩٨.

والولايات المتحدة. وفي نفس الوقت الذي نزلت فيه القوات الامريكية في لبنان لمساعدة حكومة كميل شمعون الموالية للغرب (والتي كانت تواجه تحدي الوطنيين والناصرين). نزلت كتيبتين بريطانيتين في عمان^(١٢٣). وبمساعدة البريطانيين تمكن الملك من اعادة تنظيم الجيش وازالة العديد من ضباطه الفلسطينيين، وتوسيع قوات الامن.

بعد ثلاثة اعوام خفف الانفصال بين سورية ومصر والذي تم عام ١٩٦٢، الضغط عن الملك، ولكن حينها كانت مسألة الحقوق الفلسطينية ومواصلة النضال من أجل الوحدة العربية بشكل عام قد خرجت من يده. في تلك الأثناء توصلت الجماهير الفلسطينية إلى قناعة مفادها أن مواقف الملك واعماله والتدخل البريطاني هي الخيانة الأخيرة لمحاولات استعادة الأراضي الفلسطينية بالطرق السلمية. فبعد ١٩٥٨ بدأ العديد من الفلسطينيين في الاردن بالانضمام إلى فلسطينيين من بلدان عربية أخرى من أجل التحضير لتجديد الكفاح المسلح ضد اسرائيل.

أما النبلاء الفلسطينيون الذين ما زالوا موالين للملك والعرش في الاردن، فقد جلبت لهم هزيمة النابلسي والمتعاطفين معه الارتياح، حيث تجنبوا غضب مواطنيهم وكافأهم الملك على اخلاصهم له باعطائهم مناصب رفيعة وامتيازات اقتصادية كبيرة. ولكن الثمن كان باهظاً، إذ فقدوا نتيجة ولائهم للملك ولبريطانيا مصداقيتهم امام شعبهم واصبحوا يعتمدون كلياً على الملك والبلات وغير قادرين على الحكم بدون دعم البلاط.

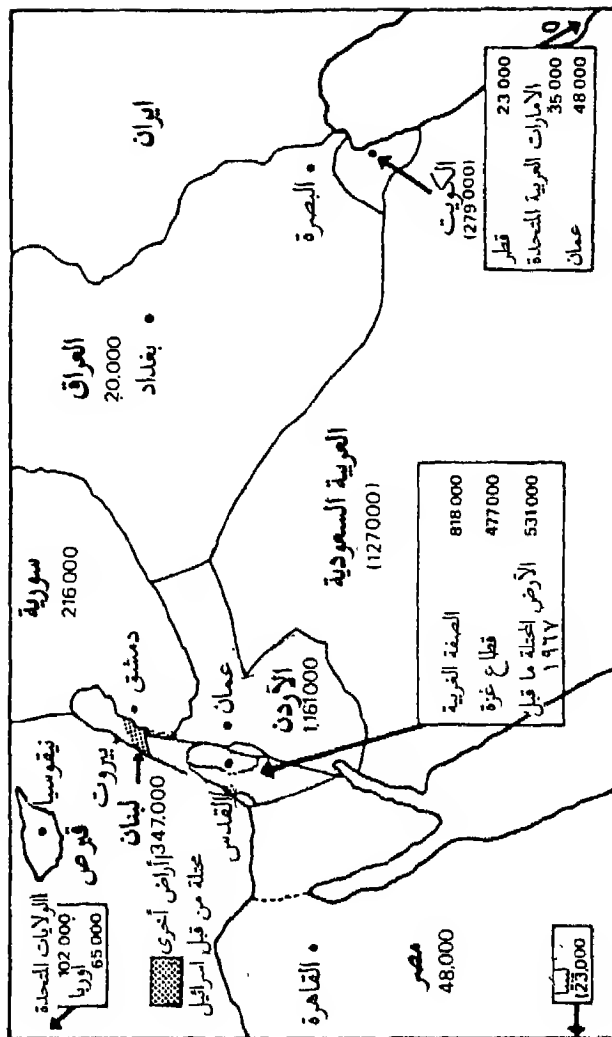
أما أولئك الفلسطينيون الذين انضموا إلى المعارضة وسعوا إلى المحافظة على مصداقيتهم أمام مواطنيهم باقامة علاقات مع الطبقة البرجوازية الوليدة، وبدرجة أقل مع المثقفين والفلاحين المهجرين فقد واجههم خيار صعب، فإما الانضمام إلى فلسطيني المنافي والاذعان أمام إبعادهم عن السلطة وإما التضحية بروابطهم مع الجماهير الفلسطينية مقابل أن يحفظوا برعاية الملك.

هرب العديد من الشباب إلى الخارج مثل كمال ناصر، الشاعر والمحرر لجريدة «الجبل الجديد» الكفاحية والدكتور البعثي حمدي التاجي الفاروقي (من اقرباء الرجل الذي اسهم في اقامة المؤتمر الوطني في عمان عام ١٩٤٨) وواصل كلا الرجلان نضالهما في الخارج، ولكن آخرين كثر اختاروا البقاء وتقديم الولاء للملك. مع حلول عام ١٩٦٧ كان اشخاص مثل انور الخطيب وانور نسيبة والشيخ محمد علي الجمعري وبعض المنشقين من عائلة طوقان

يعتبرون من اقرب المقربين للملك في الضفة الغربية^(١٢٤*). وتابعوا هذا الدور، معتمدين على رواتبهم كوزراء وسفراء وقضاة ورؤساء بلديات، حتى بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، وبعد الحرب الأهلية في الاردن عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ . ومع العناصر الموالية للملك من العائلات المالكة الفلسطينية وزعماء القبائل المواليين لحسين اسهم هؤلاء بمنع تبلور وعي فلسطيني خاص في الضفة الغربية وفي الأردن حتى آواخر الستينات.

* ١٢٤ — بالإضافة إلى خدمته كرئيس لبلدية القدس تولى الخطيب عدة مناصب كسفير للأردن في الستينات ؛ أما نسبية فقد عينه الملك عضواً في مجلس الأعيان عام ١٩٦٣ واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٧ . استمر عبد القادر الصالح ، وزير الزراعة في حكومة النابلسي ليخدم بشكل متتابع كوزير للبناء والتنمية ، ووزيراً للدفاع ووزيراً للاشغال العامة في الستينات . هاس ، الملحق رقم ١ ، عن ناصر ودور الجيل الجديد في الأردن مابعد ١٩٤٨ . انظر سحيني ، ص ٦٨ — ٦٩ .

خريطة ٤ . فلسطين والفلسطينيون. ١٩٨٣*



* إن الأرقام المتعلقة بعدد السكان مأخوذة من الموجز الإحصائي الصادر في عام ١٩٨٠ عن م.ت.ف. (انظر النص). وقد قُدر أنه منذ ذلك التاريخ — قد أخذت الأرقام بالازدياد في كل من: سوريا والأردن وقبرص والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ولوراء، في حين أنها أخذت تنخفض في لبنان ومصر.

(٥) القومية والبرجوازية

لم يكن الاردن البلد الوحيد الذي عانى من النتائج السلبية لضياح فلسطين. فقد سقط نظام الملك فاروق في مصر في تموز ١٩٥٢ ، وكان احد اسباب هذا السقوط هو الاستياء ونخبة الأمل التي شعر بها الجيل الجديد من الضباط اثناء خدمتهم في فلسطين عام ١٩٤٨^(١). وفي آذار عام ١٩٤٩ ظهر اول انقلاب في سلسلة الانقلابات العسكرية التي توالى في سوريا. حيث تزايد الاستياء الشعبي تجاه الكتلة الوطنية التي يتزعمها شكري القوتلي^(٢) بعد أن كشفت التقارير عن فساد وعجز القوات السورية التي تدخلت في حرب فلسطين. وتعرض عبد الناصر عام ١٩٥٥ لحملة شجب مريرة من آلاف الفلسطينيين الغاضبين الذين طالبوا بحمل السلاح بعد الهجوم الاسرائيلي على مواقع مصرية واهداف مدنية في غزة في شباط مما ادى إلى مقتل ٣٩ شخصاً. وحدث الغزو الاسرائيلي للسويس، والذي تم بعد ١٨ شهراً من الهجوم الاسرائيلي على غزة، مظاهرات جماهيرية في عشرات العواصم العربية من الظهران إلى بيروت والقاهرة والجزائر. وبعد فترة وجيزة من نزول القوات الامريكية في لبنان عام ١٩٥٨ أسقطت الاسرة الهاشمية في العراق بانقلاب دموي قاده العميد الركن عبد الكريم قاسم^(٣). واصبحت القومية العربية الراديكالية كما لو انها الحيز اليومي للجماهير، وباتت جميع الأنظمة العربية القائمة مهددة بالسقوط نتيجة انقلابات عسكرية او تحركات جماهيرية.

* ١ — الرئيس عبد الناصر ، أحد الضباط الأحرار الذي قاد الانقلاب ضد الملك فاروق ، كتب لاحقاً عن تجربته في فلسطين خلال صيف ١٩٤٨ قائلاً : « كضابط أركان في الكتيبة السادسة بدأت أدرك أكثر من الآخرين الضياع وعدم الكفاءة التي تتصف بها قيادتنا العليا » ، مذكرات عبد الناصر في حرب فلسطين الأولى ، ترجمة وليد الخالدي ، « مجلة دراسات فلسطينية » ، مجلد ٢ ، رقم ٢ ، (شتاء ١٩٧٣) ص ١١ .

* شكري القوتلي : أحد الزعماء السوريين ، تسلم رئاسة الجمهورية مرتين المرة الأولى من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٩ والمرة الثانية من عام ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ العام الذي قامت فيه الوحدة بين سورية ومصر (الناشر) .

على أية حال كان واضحاً أن العديد من العرب اعتقدوا أن يوم التحرر من بقايا الاستعمار بات وشيكاً، بينما واقع الحال كان يشير إلى أن المنطقة تمر في مرحلة جديدة من الهيمنة الغربية ولكن بصورة غير مباشرة، أو بكلمة أخرى تخضع «للاستعمار الجديد» وكان أهم تطور في تلك المرحلة هو التوسع الكبير في إنتاج النفط في الخليج العربي. كان تصدير النفط من العراق قد بدأ منذ العام ١٩٣٤، ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية وتخوف بريطانيا من أعمال تخريب من المحتمل أن تقوم بها رموز قومية عربية معادية للوجود البريطاني قد حد من التوسع في إنتاج النفط، ولكن ما إن انتهت الحرب حتى سارعت شركات النفط الدولية الحاصلة على امتيازات في العراق والعربية السعودية ومشيعات الخليج إلى استغلال اكتشافاتها الجديدة. وعملت هذه الشركات على تطوير امتيازاتها بسرعة كبيرة مدفوعة بالازدياد الهائل على طلب النفط في أوروبا الممزقة نتيجة الحرب، هذا إضافة إلى أن تكاليف استخراج النفط في الشرق الأوسط كانت زهيدة للغاية.

وبسبب ما أحدثه الفراغ جراء خسارة ميناء التصدير ومصفاة التكرير في حيفا فقد ارتفع إنتاج النفط في العراق تسعة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب، أي من ٤ مليون طن عام ١٩٣٩ إلى ٣٥,٨ مليون طن عام ١٩٥٨. أما في العربية السعودية الذي كان إنتاجها النفطي في أول سنة بُدأ فيها الإنتاج يقل عن ٥٠٠ ألف برميل فقد ارتفع حتى وصل إلى ٥٤٦,٧٠٣ برميل في اليوم في نهاية عام ١٩٥٠. وبعد عشر سنوات وصل إنتاج النفط في السعودية إلى ١,٢ مليون برميل في اليوم (٤٥٦ مليون برميل في السنة)، أي ما يقارب ١٠٠٠ ضعف لما كان ينتج قبل الحرب. وبدأ إنتاج النفط في الكويت عام ١٩٤٦ ولكنه بقي قليلاً نسبياً إلى أن تم تأميم حقول النفط الإيرانية من قبل رئيس الوزراء محمد مصدق*.) وأدت أزمة عبدان اللاحقة والوقف الفعلي للصادرات الإيرانية إلى ازدياد هائل في الإنتاج النفطي الكويتي الذي وصل عام ١٩٥٦ إلى ٤٥,١ مليون طن، هذا الرقم الذي جعل

* محمد مصدق : زعيم وطني إيراني تزعم الجبهة الوطنية المطالبة بالاستقلال الحقيقي لإيران عن الامبريالية وتعرض للملاحقات الكثيرة وسجن أكثر من مرة . وبعد خروجه من السجن آخر مرة ١٩٤١ ركّز على تأميم النفط الإيراني وتحت ضغط التزايد الشعبي المؤيد لمصدق وللطالب الوطنية اضطر الشاه لتسليم مصدق رئاسة الحكومة في ٢٩ نيسان ١٩٥١ وفي ٢ آيار من نفس العام أجبر الشاه على توقيع وثيقة تأميم النفط . ورداً على ذلك قامت الامبريالية وعملائها في الداخل في افعال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وفي ١٩ آب ١٩٥٣ تم اقصاصه من قبل الشاه وتوفي عام ١٩٦٧ — (الناشر) .

الكويت - حينها - أكبر منتج للنفط في الخليج. وازداد فتح حقول نفطية جديدة في قطر في العام ١٩٤٩ ، وفي ليبيا في أوائل الستينات، وفي أبو ظبي عام ١٩٦٣ على ثراء المنطقة النفطية ثراءً جديداً مترافقاً مع نهضة على مختلف الأصعدة^(٣).

أدى هذا الازدهار النفطي إلى توسع مدن أخرى في المنطقة نتيجة تدفق الواردات وفتح شركات جديدة لخدمة حقول النفط، وإنشاء مصافي للنفط وموانئ لتصديره على شواطئ المتوسط، والازدياد الكبير على طلب المواد الاستهلاكية. في بيروت مثلاً، شهدت نمواً ملحوظاً بعد هزيمة ١٩٤٨ مباشرة، إلا أنها أصبحت منذ أواسط الخمسينات وما تلاها مركزاً رئيسياً للتجارة من وإلى الخليج، وباتت محطة رئيسية لإعادة تدوير أموال النفط العربي^(٤). واضحت عمان، التي كانت عشية هزيمة فلسطين بلدة صغيرة، مدينة رئيسية وفرت فرص استثمار جديدة للفلسطينيين الذين يملكون رأس المال اللازم وخصوصاً في أوائل الخمسينات ومن ثم في الستينات والسبعينات عندما تزايدت امكانيات الاستثمار بسبب تدفق الأموال المرسلة من الفلسطينيين العاملين في الخليج إلى عائلاتهم في الضفة الغربية وشرقي الأردن.

بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم عام ١٩٤٨ كانت هذه البلدان بمثابة أحد ابواب الأمل امامهم. ولكن الفرص الجديدة التي منحها استثمار النفط العربي وتدفق رؤوس الأموال الغربية لم تكن متساوية لكل الفلسطينيين، فبالنسبة لأكثريّة الفلسطينيين وبخاصة أولئك الذين يعيشون في المخيمات والضواحي الفقيرة للمدن داخل البلدان المجاورة لاسرائيل لم يؤد الثراء النفطي إلا إلى ارتفاع اجور البيوت وغلاء المعيشة وتشتت العائلات، ذلك أن أبناء العائلات الفقيرة كانوا يهاجرون إلى الخليج ليعملوا في الأشغال ذات الاجور المتدنية، أو يذهبون إلى المدن الكبيرة في لبنان وسوريا والأردن. من ناحية أخرى استطاع الفلسطينيون من اصحاب رؤوس الأموال والمؤهلات العلمية الحصول على وظائف ذات دخول عالية في الشركات الأجنبية، أو في الوزارات والمعامل الخاصة في دول الخليج. وخلافاً للعمال اليدويين استطاع اصحاب المؤهلات والوظائف الجيدة اصطحاب عائلاتهم إلى الخليج، أو استطاعوا الاستقرار خارج المخيمات: في بيروت وعمان والقاهرة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وغالباً ما كانوا يستفيدون أيضاً نتيجة حصولهم على الجنسية المحلية للبلد الذي يقيمون فيه.

بعد الهزيمة بثلاثين عاماً تشكلت طبقة جديدة في المجتمع الفلسطيني قوامها الفلسطينيون الذين تمكنوا من تحويل رؤوس أموال كافية للبدء بأعمال جديدة خارج

فلسطين، وأولئك الذين تمكنوا من الإقامة في الخليج، ومن كان لهم دور في التطور الاقتصادي السريع الذي طرأ على البلدان العربية الرئيسية. تعطينا الأرقام عن عدد الفلسطينيين المقيمين في الخليج عام ١٩٧٠ (وهي أول سنة تظهر فيها مثل هذه الإحصائية) فكرة أولية عن حجم هذه الطبقة الجديدة. تظهر هذه الإحصائية أن ١٨٩ ألف فلسطيني يعيشون في دول النفط العربية مثل العراق والعربية السعودية والكويت وقطر وامارات الخليج، وأن ٥٠٠٠ آخرين استقروا في ليبيا ليصبح الرقم الاجمالي ١٩٤ ألف، أي حوالي ٦,٦٪ من مجموع الشعب الفلسطيني. ففي الكويت التي شهدت اسرع نسبة في ازدياد انتاج النفط والتي شجعت الهجرة الفلسطينية اليها، توجد أكبر جالية فلسطينية يبلغ عددها ١٤٠ ألف أي حوالي ثلاثة ارباع عدد الفلسطينيين المقيمين في الخليج وليبيا. وفي العام ١٩٨٠ ازدادت نسبة الفلسطينيين المقيمين في الخليج وليبيا لتصل ١٢,٦٪ من مجموع الشعب الفلسطيني ككل، ضعف ما كانت عليه عام ١٩٧٠. من بين ٥٤٤ ألف فلسطيني يعيشون في دول الخليج وليبيا عام ١٩٨٠ نصف هذا الرقم أي (٢٧٨,٨٠٠) يعيشون في الكويت، و ١٢٧ ألف يعيشون في العربية السعودية، أي خمسة اضعاف ما كانوا عليه عام ١٩٧٠ (٥٠).

البرجوازية الجديدة هذه تتشابه مع نظيراتها الأوروبية في القرن التاسع عشر ببعض السمات إلا أنها تختلف عنها في أمور كثيرة مهمة، أهم هذه الاختلافات هو أنها تفتقد للأرض والممتلكات العقارية والمصانع، والأهم من هذا كله أنها تفتقد قاعدة ارضية — دولة — لتعمل فيها. نتيجة ذلك ترافق تأييدها العلني النظم الغربي للتطور الرأسمالي والاستثمار الحر مع دعم العمل السياسي ذي الطبيعة الراديكالية أكثر مما كان سائداً لدى البرجوازية الأوروبية، بالتحديد لجهة مساندتها للكفاح المسلح وحرب الشعب.

* ٥ — الأرقام مأخوذة من نبيل شعث كما ورد في الجدول أعلاه . مصدر هذه الأرقام وتواريخها والتقديرات مرفق في الملاحظات التي وضعها مع الجداول . عدد السكان الفلسطينيين الفعلي هو أكبر مما ورد بقليل ذلك أن هنالك جاليات فلسطينية صغيرة في أستراليا وكندا وبريطانيا وفرنسا وسويسرا والسودان لم يرد عددها في هذه الإحصائية . بالنسبة لعدد السكان عام ١٩٧٣ وتوزعهم الجغرافي انظر ادوارد هاغويان و أ . ب . زحلان ، « السكان العرب الفلسطينيون ، التوزيع الديمغرافي للفلسطينيين » ، مجلة دراسات فلسطينية ، مجلد ٣ ، عدد ٤ (صيف ١٩٧٤) . أما أرقام ١٩٨٠ فانظر الإحصاء الفلسطيني ١٩٨٠ ، صادر عن الصندوق القومي الفلسطيني ، دائرة الإحصاء (دمشق ، ١٩٨٠) .

الجدول ٥ / ١ السكان الفلسطينيون عام ١٩٧٠ .

النسبة المئوية	أعداد	
٦,٦ %	١٩٤,٠٠٠	الدول العربية النفطية
	١٤٠,٠٠٠	الكويت
	٢٠,٠٠٠	العربية السعودية
	١٤,٠٠٠	العراق
	١٥,٠٠٠	الخليج
	٥,٠٠٠	ليبيا
٤٥,٤ %	١,٣٢٨,٠٠٠	بلدان عربية أخرى
	٩٠٠,٠٠٠	الأردن (الضفة الشرقية)
	٢٤٠,٠٠٠	لبنان
	١٥٥,٠٠٠	سوريا
	٣٣,٠٠٠	مصر
١,٠ %	٢٧,٠٠٠	أوروبا والأمريكتين
	١٥,٠٠٠	ألمانيا الغربية
	٧,٠٠٠	الولايات المتحدة
	٥,٠٠٠	أمريكا اللاتينية
٤٧,٠ %	١,٣٧٤,٠٠٠	فلسطين المحتلة
	٦٧٠,٠٠٠	الضفة الغربية
	٣٦٤,٠٠٠	قطاع غزة
	٣٤٠,٠٠٠	إسرائيل
١٠٠ %	٢,٩٢٣,٠٠٠	المجموع:

المصدر: نبيل شعث، «الطاقة البشرية الفلسطينية»، مجلة «دراسات فلسطينية» مجلد ١، عدد ٢، (شتاء ١٩٧٢) ص ٨١ .

رغم أن بعض أعضاء هذه الطبقة وبخاصة الذين شكلوا الانتلجنسيا الجديدة في الستينات، دعوا إلى التغيير الاجتماعي الجذري داخل المجتمع الفلسطيني وفي العالم العربي أيضاً، فإن أغليبتهم حددت دعمها للمنظمات الفلسطينية التي أعلنت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (بالتحديد فتح)، والتي تركز على تحرير فلسطين واستبدال الدولة الصهيونية بدولة ديمقراطية علمانية مفتوحة لليهود والمسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتم

تجنب أي التزام بالتغيير الاجتماعي، أو تغيير نظام اقتصادي معين لكي لا تنشب صراعات داخل الحركة الوطنية.

يبحث هذا الفصل في اصول البرجوازية، غوها في الخمسينات والستينات، وتحالفاتها مع الطبقات الأخرى في المجتمع الفلسطيني وعلاقاتها مع نظيراتها العربيات منذ عام ١٩٤٨ وحتى أوائل السبعينات — لحظة اندلاع الحرب الأهلية في الأردن، وتزايد الخطر الذي شكله نشوء البرجوازيات المحلية في دول الخليج الذي أدى إلى توتر جديد في العلاقة بين هذه الطبقة والبلدان المضيفة، وإلى القرار بإجراء تسوية سلمية مع إسرائيل. من الجدير بالذكر أن سياسة التسوية لم تكن تطرحها في السابق سوى بقايا الارستقراطية الفلسطينية التي عاشت في الضفة الغربية والأردن.

تحويل رؤوس الاموال:

لم تكن فلسطين عام ١٩٤٨، كما رأينا، ذلك البلد المتخلف والمتأخر كما صورتها الحركة الصهيونية. فقد أدى الازدهار العمراني، والتطور السريع في مجال الصناعة، وتدفق رؤوس الاموال الناجم عن الوجود العسكري البريطاني فترة الحرب العالمية الثانية، إلى نمو اقتصادي واضح ووصول مستوى الدخل إلى درجة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لكل طبقات المجتمع الفلسطيني ومن ضمنها الفلاحين الذين يملكون الأرض التي ارتفعت اسعارها ارتفاعاً كبيراً، هذا إضافة إلى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية. وبينما أنفقت معظم الأموال التي تدفقت إلى المناطق الريفية على بناء المدارس والمستشفيات والعيادات التي اهتمت الحكومة اقامتها في تلك المناطق، واستخدم الفلاحون جزءاً من مداخيلهم لتسديد الديون المستحقة عليهم ولشراء أدوات زراعية جديدة واستثمار الأموال في الأراضي، أو لشراء الذهب والمجوهرات كمهور للزواج.

بالمقابل مال التجار والحرفيون في المناطق المدنية، وخصوصاً الساحلية منها، الذين استفادوا من الازدهار الذي رافق الحرب، إلى استثمار جزء كبير من أموالهم كمخدرات في البنوك في الوطن والخارج — بشكل اساسي في بريطانيا — وفي شراء الاسهم والسندات والقيود وأشكال أخرى من الأوراق المالية التي أصبحت متوفرة في فلسطين نتيجة تداخل اقتصادها بالسوق العالمية. لا يوجد لغاية الآن تقدير كامل واجمالي لرأس المال الفلسطيني في الداخل والخارج لحظة اقامة دولة إسرائيل — وقد لا يعرف ابداً بسبب إتلاف الوثائق اثناء

الانسحاب البريطاني والغموض الكبير الذي يحيط بمسألة «التعويض» للفلسطينيين الذين أُجبروا على الفرار — ولكن يمكن التوصل إلى بعض التقديرات للثروة والممتلكات الفلسطينية من المعطيات التي قدمتها حكومة فلسطين للجنة التقصي الانكليزية — الامريكية في العامين ١٩٤٥ و ١٩٤٦^(٦). والارقام هي تقديرات تقريبية فقط، ولا تتضمن الممتلكات العربية من المباني المدنية او الاستثمار في تحسين هذه المباني. على أية حال تشير هذه الأرقام إلى أن ثلث رأس المال العربي على الأقل قد تكون من رأس مال متحرك — مدخرات بالجنه الاسترليني مودعة في الخارج، ومن سندات حكومية وسندات تجارية وبضائع مؤمن عليها وعربات نقل^(٧).

جدول ٢/٥ ملكية رأس المال في فلسطين ١٩٤٥ (ملايين الجنيهات الفلسطينية)

مملكتها العرب	مجموع	
٣٩,٣	١١٤,٧	ممتلكات على شكل سيولة خارجية
٧٤,٨	٩٩,١	اراضي زراعية
٢,١	٢٠,٥	رأس مال صناعي
٢,٠	١٣,٥	بضائع و سلع تجارية مؤمن عليها
١,٣	٣,٢	سيارات نقل
١٣,١	٢٩,٦	مباني زراعية وادوات ومواشي
١٣٢,٦	٢٨٠,٦	المجموع (الاجمالي)

ملاحظات: (أ) الرقم الخاص بالأراضي الزراعية والسيارات والاستثمارات الزراعية هو لجميع الممتلكات غير اليهودية، وتشمل الممتلكات الحكومية وممتلكات المسيحيين غير العرب والرعايا الاجانب.

٦ (ب) الجنيه الفلسطيني = ١ جنيه استرليني أو ٤ دولارات عام ١٩٤٥ .

المصدر: حكومة فلسطين، مسح اراضي فلسطين (مجلدين، القدس، ١٩٤٦)، المجلد الثاني، ص ٥٦٩ .

الأرجح أن الرقم الفعلي أعلى من هذا، ذلك أن جزءاً من رؤوس الاموال الصناعية والزراعية تتضمن اسهماً وادواتاً ومواشي، يمكن نظرياً نقلها إما إلى الاراضي التي بحوزة العرب

* ٧ — من ضمن ٣٩,٣ مليون جنيه فلسطيني المحفوظة على شكل سيولة خارجية ، كان ٢٩,٢ مليون جنيه فلسطيني مدخرة بشكل احتياطي نقدي ، و ٩,٣ مليون جنيه فلسطيني على شكل احتياطات مصرفية ، و ٨٠٠ ألف جنيه فلسطيني على شكل استثمارات فردية . او ضمن شركات انظر المسح ، مجلد ٢ ، ص ٥٦٥ — ٥٦٦ .

وأما إلى وسط فلسطين وغزة، أو إلى الحمة — منطقة في شمال طبريا احتلتها القوات السورية عام ١٩٤٨ — أو إلى الخارج. والسبب الآخر يعود إلى أن إعادة تأمين البضائع التجارية مع دائرة مخاطر الحرب البريطانية كانت عادة جديدة، وبذلك فإن جزءاً أساسياً من البضائع مستثناة من التقديرات الحكومية، وبناءً عليه فإن الرقم المقدم أقل من الرقم الفعلي للممتلكات الفلسطينية في هذا الجدول.

إضافة إلى السيولة النقدية المودعة في الخارج والاسهم والسندات المحلية، فإن الفلسطينيين قد جمعوا ممتلكات نقدية كبيرة في البنوك العربية المحليين اللذين أسسا في العام ١٩٤٥. أرقام الودائع البنكية في تشرين أول ١٩٤٥ تشير إلى أنها ارتفعت من ٥٣٢,٥١٥ جنيه فلسطيني في نهاية عام ١٩٤١ إلى ما يقارب ٧ مليون جنيه فلسطيني في نهاية تشرين الأول ١٩٤٥. (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ من معرفة أنه أكثر من الميزانية المدنية لحكومة فلسطين لعام ١٩٤٥/٤٤ بمليون جنيه)^(٨٠). ساعد هذا النمو الكبير في نهاية الحرب البنوك على زيادة حصص اصحاب الاسهم، ومكنها من وضع اسهم جديدة في السوق، معظمها كانت تشتري من قبل العرب في فلسطين^(٩). وكانت هناك مبالغ أخرى مودعة في البنك العثماني في القدس، وفي الفرع المحلي لبنك باركليز البريطاني على شكل ودائع بنكية وذهب وسندات ومواد ثمينة أخرى مودعة في صناديق مؤمنة. وصلت قيمة الودائع العربية في هذين البنكين إلى حوالي ٣ مليون جنيه فلسطيني في أواسط عام ١٩٤٨. وكان هنالك ٣٠٠ ألف جنيه فلسطيني أخرى مودعة في البنوك الاسرائيلية^(١٠).

جدول ٣/٥ : الودائع ورأس المال واحتياط البنوك العربية في فلسطين في ٣١ تشرين أول ١٩٤٥ (جنيه فلسطيني).

الودائع	الاحتياط	رأس المال المدفوع	
البنك العربي الموحد	٣,٧٧٧,٨٢١	٨٤٤,١٥٤	٨١٥,٢٩٦
البنك العربي الوطني	٣,١٩٢,٩٠٧	١٣٣,٧٢٣	٦٠٠,٤٥٦
الاجمالي	٦,٩٧٠,٧٢٨	٩٧٧,٨٧٧	١,٤١٥,٧٥٢

المصدر : المسح، مجلد ٢، ص ٥٦٢.

* ٨ — الميزانية الاجمالية لعام ٤٤ — ١٩٤٥ بلغت ١٨,١٩٦,٥٩٤ جنيه فلسطيني، صرف منها أكثر من ١٢ مليون جنيه فلسطيني على الأمن الداخلي والمصاريف الحربية. المسح، مجلد ٢، ص ٥٣٨.

لم يحول إلى البلدان العربية المضيفة وأماكن الشتات الفلسطيني الاخرى سوى جزء صغير مما كان يمتلكه الفلسطينيون قبل هزيمة ١٩٤٨ . فلقد ضاع كلياً رأس المال المستثمر في الأراضي — الخاصة بالاستقراطية والفلاحين — في المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨ ، والايماجات والمداخيل الناتجة عن هذه الممتلكات، لأن اسرائيل لم تدفع أي تعويضات لأصحابها رغم الحاح الأمم المتحدة المتواصل على اسرائيل لتدفعها وضاع أيضاً رأس المال المدفوع في البيوت الخاصة والمباني والممتلكات التجارية الثابتة الموجودة في المناطق التي احتلها اسرائيل^(١١) . رغم ذلك، وبسبب الثروة الكبيرة التي كانت في فلسطين ، تمكن الفلسطينيون من تحويل مبالغ كبيرة إلى الخارج، استخدم جزءاً منها لإنشاء قاعدة جديدة للبرجوازية الصناعية التي كانت قد بدأت تتبلور في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية .

كان من السهل الحصول على جزء من الممتلكات المتحركة في الخارج، منها الأموال المودعة في لندن بالجنيه الاسترليني، والتي شكلت النسبة الأكبر من السيولة المالية المودعة في الخارج^(١٢) . ومنها السندات المحمولة التي أصدرتها حكومة فلسطين قبل انتهاء الانتداب . بلغت قيمة هذه السندات التي يحملها الفلسطينيون في المنافي عام ١٩٤٩ حوالي ١,٧ مليون جنيه فلسطيني، حسب تقديرات الأمم المتحدة^(١٣) . وكانت تحويلات البنوك كبيرة أيضاً :

* ١١ — تراوحت قيمة الأملاك العربية في القسم الفلسطيني الخاضع للسيطرة الاسرائيلية بين ٥٠٠ مليون دولار و ٣ بليون دولار أمريكي وذلك حسب التقديرات المختلفة . الدخل الصافي لهذه الممتلكات منذ ١٩٤٨ يرفع قيمتها إلى مبلغ كبير ، وحتى لو أخذ التضخم الذي حصل خلال العقود الثلاث الأخيرة بعين الاعتبار . بالنسبة للتقديرات انظر وثيقة الأمم المتحدة رقم ٣١٩٩ / ٤ تشرين أول ١٩٥٦ ، ص ٨ . وهناك دراسات أخرى متعلقة بالموضوع نفسه مثل دراسة دون بيريز ، الذي قدر بأن ٣٥٠ مستوطنة يهودية من بين الأربعمئة مستوطنة قد بنيت على أملاك اللاجئين ، وأن ثلثي الأراضي المزروعة التي حصلت عليها اسرائيل يملكها الفلسطينيون . « اسرائيل والعرب الفلسطينيون » ، (واشنطن ، ١٩٥٨) . اضافة إلى ذلك كتب بيريز : « ان الأملاك التي هجرها العرب كانت مصدراً ثميناً ساعد في إيجاد مكان لمئات الآلاف من اليهود الذين حلوا محل العرب . الحقول والبيارات والأعمال والدكاكين والمعامل المهجورة وفرت المأوى ومصدر الرزق ومكان العمل لنسبة كبيرة من الـ ٧٠٠ ألف مهاجر يهودي الذين قدموا إلى اسرائيل بين ١٩٤٨ — ١٩٥١ . لو لم تحصل اسرائيل على هذه الممتلكات العربية لكان من الصعب جداً عليها أن تستطيع مضاعفة عدد سكانها خلال هذه الفترة . حلم بركات ، « اللاجئون الفلسطينيون : مجتمع مقتلع يسعى إلى استعادة وطنه » ، مجلة الهجرة الدولية ، مجلد ٧ (صيف ١٩٧٣) ، ص ١٥٣ .

* ١٢ — كتب هورفيتز في تقريره أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية بلغت قيمة الاستثمارات الكلية المتراكمة في الخارج التي كالت في حوزة العرب الفلسطينيين ١٥٧ مليون دولار أمريكي . (ص ١٨٩) .

من بين مبلغ ٦٠ مليون جنيه فلسطيني في التداول في فترة الهزيمة انتقل ٢٧ مليون جنيه فلسطيني منها إلى حكومة إسرائيل لتحويلها إلى عملة إسرائيلية، وبقي مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه فلسطيني في المناطق العربية من فلسطين، وادخل من المبلغ المتبقي ما يقدر بمبلغ ١٠ مليون جنيه فلسطيني إلى الأردن — حيث بقي الجنيه الفلسطيني هو العملة الرسمية هناك حتى عام ١٩٥٠ — و ٣ مليون جنيه فلسطيني إلى لبنان، و ١,٥ مليون إلى سوريا، و ١٠٠ — ٢٠٠ ألف جنيه فلسطيني إلى كل من مصر والعراق^(١٤).

لا تتوفر أرقام دقيقة للودائع البنكية ولكن يمكن معرفة المبالغ التي حولت من دراسة أجراها عدد من البنكيين المعنيين في أوائل الخمسينات. قدرت الدراسة أن المودعين الذين لجأوا إلى الأردن حولوا ما يقارب من ١٠ مليون دينار أردني (١٠ مليون جنيه فلسطيني)^(١٥). والأفضل من ذلك أن البنك العربي تمكن من استعادة أموال جميع المودعين رغم ضياع المقر الرئيسي للبنك في القدس (انظر الفصل ٦). أما الودائع الأخرى في البنك العثماني أو باركليز فقد استعبدت بعد مفاوضات لاحقة بين باركليز وحكومة إسرائيل. ففي نهاية آب عام ١٩٥٦ بلغ مجموع المبالغ المحررة التي أعطيت للفلسطينيين ٢,٦٣٣,١٧٥ جنيه استرليني. (المبالغ المحررة أعطيت بالجنيه الاسترليني الذي كان عام ١٩٤٨ يساوي الجنيه الفلسطيني الذي انتهى وجوده). الجزء الأكبر من هذه المبالغ وهو ١,٦ مليون جنيه استرليني ذهب للفلسطينيين في الأردن، وحصل الفلسطينيون في لبنان على ٧٠٠ ألف جنيه استرليني. وأعطيت مبالغ أصغر لأصحاب الحسابات المقيمين في سوريا ومصر وبلدان عربية أخرى. إضافة إلى ذلك حرر مبلغ آخر وهو ٢٥,٥١٦ جنيه فلسطيني في الفترة بين آب ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨، مما أوصل مجموع ما حرر ٢,٦٦٠,٠٠٠ جنيه استرليني^(١٦).

في الوقت ذاته حررت ١٥٤ خزانة تحتوي على ممتلكات ثمينة حكومية وشخصية. (المفاوضات المتعلقة بنقل الممتلكات الشخصية في الخزائن تمت مع حكومتي الأردن ولبنان فقط، و فقط الفلسطينيون المقيمون في هذين البلدين تمكنوا من الحصول على محتويات خزائهم)^(١٧). وفي نهاية ١٩٥٨ حرر ما يقارب ١٦٠ ألف جنيه فلسطيني من أصل ٣٠٠ ألف جنيه فلسطيني مودعة في البنوك الإسرائيلية^(١٨).

استثمر جزء لا بأس به من المبالغ المودعة بالاسترليني والسندات والودائع التي تم تحويلها في الأراضي والأماكن العقارية المدنية أو في بناء البيوت السكنية الخاصة في شرق

* ١٥٠ — المرجع السابق ص ١١٤. هذه التحويلات، إضافة إلى ادخال البنوك الفلسطينية إلى الأردن ضاعفت تقريباً الاعتمادات المالية الأردنية بين ليلة وضحاها، هذا حسب تقرير الأمم المتحدة.

الأردن. أما في البلدان العربية المضيفة الأخرى مثل سوريا ولبنان ومصر ودول الخليج فإنه كان صعباً على الفلسطينيين التملك بسبب عدم حصولهم على جنسيات تلك البلدان وبسبب القيود التي وضعتها حكومات تلك البلدان على تملك الأراضي أو الاملاك العقارية، مما أدى إلى استثمار الاموال الفلسطينية المحولة إلى تلك البلدان في منشآت محلية أو إقامة شركات فلسطينية جديدة. فمثلاً استغل يوسف بيدس — موظف بنك سابق وصراف اثناء فترة الانتداب — الاموال التي حصل عليها زملائه من المبالغ المحررة من بنك باركليز واموال اخرى حصل عليها بعد سقوط الجنيه الفلسطيني للبدء بعمل صرافة جديد في بيروت، تحول فيما بعد إلى بنك يملك ملايين الدولارات وشركة لها عملياتها على امتداد العالم العربي واجزاء من اوربا . (انظر لاحقاً) (١١٩) .

أما عائلة طوقان في نابلس فقد استثمرت اموالها لتوسيع عملياتها في شرق الاردن ولانشاء مجمعات صناعية مثل شركة الزيوت النباتية في الاردن، وقد ضم مجلس ادارة الشركة المذكورة عام ١٩٦٤ اربعة من اغني تجار نابلس وكذلك تجار وصناعيون من عمان (٢٠*). وبالنسبة للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في دوائر حكومة الانتداب، والذين تقاضوا قيمة تقاعدهم وتعويض الحرب بالجنيه الاسترليني، فإنهم إما أنشأوا شركات سفر وتجارة صغيرة في العالم العربي واوربا، أو فتحوا مكاتب مختلفة التخصصات (الحاماة والحاسبة وغيرها)، أو انفقوا اموالهم على تعليم ابنائهم في الجامعات الامريكية والاوربية (٢١).

لقد اتخذت معظم الشركات الموجودة في فلسطين قبل ١٩٤٨ والتي ملكها افراد أو اسر أو شركاء شكل الشركات المساهمة المحدودة، وبعد النمو السريع لهذه الاشكال من الشركات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تمكنت هذه الشركات بسهولة من نقل اموالها إلى الخارج على شكل اسهم وتأمينات، الأمر الذي مكن العديد من الشركات الكبرى من اعادة تأسيس اعمالها في الخارج. مثلاً الخطوط الجوية للشرق الأوسط التي اسست عام ١٩٤٣، وشركة التأمين العربية اعادتاً مزاولة نشاطهما في لبنان بعد هزيمة ١٩٤٨ (٢٢).

* ٢٠ — بعد تشكيلها في ١٩٥٣ بدأت الشركة باستيراد زيوت طعام للبيع في السوق الأردنية إضافة إلى زيت الزيتون المكرر الذي تنتجه شركة طوقان في الضفة الغربية . شركة الزيوت النباتية في الأردن ، التقرير الرابع عشر لمجلس الادارة ، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ٢١ أيار ١٩٦٥ ، موجود في عاروري ، ص ٥٥ — ٥٦ .

* ٢٢ — سجلت كل واحدة من الشركتين في البداية في فلسطين برأس مال اجمالي قيمته ٤٠٠ ألف دولار . هوروفيتس ، ص ١٩٠ .

وفي نهاية الخمسينات عندما شهدت الشركتان نمواً ملحوظاً في أرباحهما وازداد عدد المساهمين فيهما انضم اليهما عدد من اغنى الفلسطينيين في العالم العربي. وهناك فلسطينيون آخرون امثال فؤاد سابا الذي ضمت شركته للمحاسبة مكاتباً فرعية في سوريا وشرق الاردن ولبنان وفلسطين، تمكنوا من نقل اموالهم إلى الفروع الخارجية قبل الهزيمة النهائية لتجنب الخسارة المالية الساحقة التي حلت بشركات اخرى^(٢٣). واسس عدد من افراد عائلة شومان البنك العربي في فلسطين عام ١٩٣٠ ، واستطاعوا في أواخر الاربعينات نقل مقر البنك من القدس إلى عمان، بعد سلسلة من الاجراءات الجريئة التي تضمنت تهريب الوثائق والخزائن والاموال النقدية وحسابات البنك^(٢٤). وكذلك تمكن البنك من دفع مستحقات المودعين واصحاب الاسهم وارساء الاساس الصلب للتوسع اللاحق في العالم العربي واوروبا في الخمسينات والستينات.

إضافة إلى تحويل المبالغ الاسترلينية والسندات والودائع البنكية والاسهم والتأمينات إلى الخارج تمكن العديد من الفلسطينيين من أن يخرجوا معهم وينقلوا كميات من الذهب والمجوهرات والنفائس الأخرى والادوات الزراعية والماشية ومفروشات البيوت. الذهب والمجوهرات كانت ملكاً للنساء اللواتي حصلن عليه كعمور للزواج. ويستطيع المرء ان يجزم ان هذا النوع من المال لم يستخدم بالاستثمار او الصناعة، بل كانت الامهات تبعنه قطعة وراء اخرى لاطعام عائلاتهم خلال سنوات اللجوء الأولى^(٢٥). أما معظم الماشية التي احضرها المزارعون من فلسطين، بخاصة اولئك الذين سكنوا على مقربة من الحدود اللبنانية والاردنية والسورية، فقد لاقت حتفها بسبب الظروف الصعبة، وربما ذبحت او بيعت لندرة المراعي. بعضهم استطاع اعادة تأسيس قطيع من الماشية إما في الضفة الغربية أو في سيناء وفي أكثر الاحيان لعب الأهل الذين عاشوا مسبقاً في المنطقة الجديدة دوراً مهماً في انجاح هذه

* ٢٣ - كان سابا أيضاً المدير الاداري لشركة المشرق للاستثمار المالي ، ومركزها فلسطين ، وكان مستشاراً للبنك العربي ، الذي كان له عدة فروع في الخارج فترة الهزيمة . انظر « سابا وشركاه : يفخرون بالجدور العربية للشركة » ، مجلة ميدل ايست ايكونوميك دايجست ، ١١ ، ١٢ ، ١٩٨١ .

* ٢٥ - أمثال على بيع النساء الفلسطينيات لخلهن وفي بعض الأحيان لأثاث المنزل لإطعام عائلاتهم انظر ليلى خالد ، « شعبي سوف يعيش : مذكرات ثورية » ، تدقيق جورج حجار ، (لندن ، ١٩٧٣) ، ص ٣٤ - ٣٥ ، وانظر أيضاً أبو اياد ص ٣٦ . والتقارير المختلفة عن حياة اللاجئين في لبنان والمتضمنة في أعمال روزماري صايغ ونافذ نزال . ونقاشاتي مع النساء الفلسطينيات داخل وعارج المخيمات مليئة بالاشارات على بيع النساء لخلهن الذهبية وأهمية هذه العملية في السنوات الأولى للجوء .

العملية. إما بالنسبة للأدوات الزراعية فلم تكن لها فائدة كبيرة لأن الأرض التي ستستخدم فيها لم تكن موجودة. جل فائدتها كان في أنها مكنت بعض اللاجئين من العمل كعمال زراعيين لدى مالكي الأراضي المحليين وبذلك تجنبوا القيود القاسية على العمل وفقرة الحياة في مخيمات اللاجئين^(٢٦).

التجارة والاستثمار في الشتات، ١٩٤٨ — ١٩٧٤ :

اضطر الفلسطينيون بحكم وجودهم في الدول العربية المجاورة لمواجهة قيود شديدة على حرياتهم، مضافاً إلى ذلك الاضطراب والفوضى في حياتهم والتي نجمت عن التشرذم المفاجيء. اختلفت الظروف من بلد إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى. في لبنان مثلاً كانت القيود قاسية جداً ذلك أن تدفق اللاجئين هدد بقلب الميزان الحساس بين الطوائف المسيحية والاسلامية، وتقلص الامتيازات التي يتمتع بها الموارنة في اجهزة الدولة الليبرالية وفي التجارة، فجوازات السفر وتأشيرات الإقامة لا يمكن الحصول عليها إلا بمساعدة أحد الزعماء المحليين الأقوياء، الذين غالباً ما كانوا يطلبون ثمناً باهظاً لقاء ذلك. أما ملكية بناء ما أو توقيع عقد إيجار وإن كان قصير الامد فلا يمكن ان يتم ما لم تصدر موافقة مسبقة من رئيس الجمهورية. وكان مطلوباً من الفلسطينيين، كأجني في البلد، الحصول على اذن عمل مسبق قبل الحصول على أية وظيفة أو ممارسة أي مهنة أو الانخراط في نشاط تجاري أو زراعي. أما بالنسبة للاجئين الذين كانوا يحصلون على مواد غذائية من وكالة غوث اللاجئين فقد مُنعوا من تغيير مكان إقامتهم دون اذن رسمي مسبق، ونادراً ما كان يسمح لأولئك الذين لا يحملون جواز سفر من بلدان عربية أخرى العودة إلى لبنان في حال مغادرتهم^(٢٧).

أما الفلسطينيون الذين لجأوا إلى مصر ولم يكونوا من أبناء الطبقة العليا أو اقرباء بالزواج من مواطن مصري فقد اعيدوا إلى قطاع غزة بشكل جماعي في تشرين أول ١٩٤٩. فعاد إلى هناك بين ستة إلى ثمانية آلاف فلسطيني، إلا أنه سمح فيما بعد لعدة مئات منهم العودة إلى مصر للدراسة في الجامعات المصرية. لقد خضع الفلسطينيون المقيمون في قطاع غزة للحكم العسكري الذي فرض على المنطقة بعد هزيمة ١٩٤٨ وفرضت عليهم قيود شديدة، فمن التشديد على حرية الحركة إلى الدرجة الاستثنائية من الفقر والبطالة التي

* ٢٧ — كان هناك استثناء للسفر إلى سوريا، حيث كان يمنح المسافرون لفترة قصيرة تأشيرة عودة.

غابري ٢٠٦ — ٢١٠.

جاءت بسبب اقامة اعداد كبيرة من اللاجئين في منطقة صغيرة، كل ذلك أجبر العديد من الاثرياء واصحاب المهارات إما على الهجرة واما على الإقامة في مخيمات وكالة الغوث بعد أن صرفوا كل ما ادخروه^(٢٨).

أما في سوريا والاردن فقد كانت الظروف افضلت بحيث سمح للفلسطينيين بشكل عام العمل والانخراط في نشاطات تجارية دون اذن مسبق. إلا أن الفلسطينيين في سوريا، وخلافاً للمقيمين في الاردن، لم يمنحوا الجنسية بشكل اوتوماتيكي، وحظر عليهم شراء الأراضي والممتلكات دون اذن مسبق من الحكومة. إلا أنه سمح لاصحاب المهن مثل الكتاب والمحامين والاطباء بممارسة مهنتهم بحرية في سوريا، ولكن كباقي اللاجئين في الدول العربية كان صعباً عليهم العودة في حال مغادرتهم البلاد للعمل في الخارج^(٢٩).

أما في العراق فقد سمح للفلسطينيين بالعمل في القطاعين العام والخاص، وفتح المتاجر والاعمال الصغيرة، أي انهم كانوا متساوين مع المواطنين العراقيين ولكنهم لم يمنحوا حق التصويت^(٣٠).

واجه الفلسطينيون في دول الخليج غط حياة مختلفاً تماماً عن ذلك الذي اعتادوا عليه، إذ أن عدم توفر الخدمات الاجتماعية الاساسية ووسائل النقل اعاق بشكل اوتوماتيكي الحركة الاجتماعية والجغرافية. وكان السفر إلى الخارج امراً صعباً للغاية، على الرغم من أن القوانين السائدة لم تمنع الفلسطينيين من مغادرة البلاد أو العودة إليها إذا وجد كفيل من البلاد. وفي آب ١٩٥١ مُنِحَ الجنسية السعودية حوالي الف فلسطيني كانوا يعملون في قاعدة الظهران الجوية، وسمح لآخرين بالبقاء في السعودية بعد وصولهم إلى مكة والمدينة كحجاج^(٣١).

أما أولئك الذين لجأوا إلى المشيخات الصغيرة على الساحل فقد مُنعوا تماماً من الحصول على الجنسية المحلية واعتُبروا مواطنين من الدرجة الثانية مثلهم مثل مجموعة التجار التي اقامت في البلاد بعد ان جاءت مهاجرة اصلاً من بلاد فارس. اما في الكويت فقد سمح للفلسطينيين بامتلاك بيوتهم وقطعة ارض حول المنزل، ومُنِعوا في الوقت نفسه من تأجيرها. وكان محظوراً عليهم امتلاك الأراضي الاخرى أو المساهمة في شركات. وقد منع الارتفاع الكبير في اسعار الأراضي في فترة الستينات والسبعينات العديد من الفلسطينيين الذين وصلوا إلى البلاد خلال هذه الفترة من شراء بيوت لهم. فيما بعد عندما حاول المزيد من الفلسطينيين دخول البلاد كانت القيود قد شددت حيث سمح بالدخول فقط لمن لهم اقارب أو من معهم اذن عمل مسبق من كفيل كويتي. أما اذن العودة إلى الكويت لمن يخرجون بغرض "دراسة

أو العمل في الخارج فلم يسمح به. وأي نشاط سياسي كان يعتبر سبباً كافياً للابعاد. ولكن لم يدفع الفلسطينيون ضريبة دخول إلى الكويت كما كان الحال في لبنان وسوريا والاردن والعراق، وسمح لهم بممارسة التجارة وإنشاء أعمال خاصة بهم ضمن شروط محددة^(٣٢). إضافة إلى ذلك سمح لهم بتحويل الأرباح التي يجنونها من أعمالهم إلى الخارج — ليستثمروها في امتلاك البيوت والأراضي أو في التأمينات والودائع التي تدر أرباحاً كبيرة — ذلك أن دول الخليج، مثل لبنان، تسمح لسكانها بالتعامل بالعملة الأجنبية بحرية تامة وتحويل أموالهم إلى الخارج دون قيد أو شرط.

لقد وجد الفلسطينيون في المنافي أن حريتهم مقيدة، إلا أن أصحاب الأموال وذوي النفوذ والمهن غالباً ما كان باستطاعتهم التغلب بالتحايل على تلك القيود، أو التمتع بمعاملة خاصة أو اعتبارات معينة. ففي لبنان مثلاً أعطيت الأولوية في الحصول على إذن عمل لذوي التحصيل العالي، أو المهنيين المتخصصين، ولأولئك الذين لهم أصول لبنانية، وللمتزوجين من امرأة لبنانية الأصل. استطاع بعض الفلسطينيين مثل أميل البستاني — اللبناني المولد — الذي هاجر إلى فلسطين في فترة الانتداب وأسس شركة للتعهدات والتجارة، نقل نشاط شركاتهم إلى بيروت بعد هزيمة ١٩٤٨. أما من تزوج من امرأة لبنانية فقد استطاع الحصول على إقامة واستثمار أمواله في التملك، إضافة إلى استطاعته الحصول على إذن عمل مسبق.

على أية حال بإمكاننا أن نستثني من تلك الظروف الفلسطينيين الذين استطاعوا الحصول على عمل في إحدى الشركات الأجنبية العديدة التي أسست أعمالاً لها في لبنان في نهاية الأربعينات وفي الخمسينات ولما كان باستطاعة تلك الشركات الأجنبية استخدام عدد معين من غير اللبنانيين دون إذن من السلطات، فإن الفلسطينيين ممن يحملون مؤهلات معينة ومناسبة كانت الفرصة متاحة لهم أكثر من الآخرين^(٣٣). ويمكننا القول هنا أن الطبقة

* ٣٢ — في أواخر السبعينات اتخذت الكويت ودول الخليج الأخرى قيوداً جديدة على الهجرة. ولم يسمح للشركات الأجنبية بتوظيف عمال أجانب إلا بشرط أن تؤمن لهم السكن وتخرجهم من البلاد حال انتهاء عقد الشركة. وواجه الفلسطينيون القادمون من لبنان الذين حاولوا الانضمام إلى عائلاتهم في الكويت صعوبات كبيرة بعد الحرب الأهلية في لبنان والاحتياح الإسرائيلي في ٧٨ و ٨٢. الكويت، مسح خاص، فاينانشال تايمز، ٢٦ شباط ١٩٧٩، ص ٢١. بسام سرحان، «الفلسطينيون في الكويت: نتائج أولية لبحث اجتماعي»، (الكويت، د. د. ١٩٧٨). بلال الحسن، «الفلسطينيون في الكويت»، (بيروت ١٩٧٣). انظر أيضاً بدر الدين عباس الخصوصي، «دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي: ١٩١٣ — ١٩٦١»، (الكويت ١٩٧٢).

الوسطى المدنية بالتحديد كانت المستفيد الأول من هذا الوضع، ذلك أن العديد من أبناء هذه الطبقة قد تلقوا تعليمهم في فلسطين باللغة الانكليزية الأمر الذي مكّهم من اعتلاء مناصب هامة في الجامعة الأمريكية في بيروت وفي شركة ناشيونال كاش رجيستر وشركة IBM وتايم لايف وشيل والتابلين (شركة خطوط النفط العربية) في صيدا، ومكاتب شركات النفط العراقية في بيروت وطرابلس، وشركات أخرى تابعة للمصالح الأمريكية والبريطانية. وهناك آخرون عملوا وكلاء ومستوردين وباعة جملة، يضاف إليهم أيضاً أولئك الذين حصلوا على امتيازات من الشركات الأمريكية والبريطانية في فلسطين في فترة الانتداب والذين استغلوا اتصالاتهم الخارجية لإعادة فتح أعمال مماثلة في بيروت وبفضل ذلك نمت اقلية من الفلسطينيين الاثرياء في رأس بيروت وصيدا حيث كان نمط حياتهم مناقضاً لحياة عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الخيمات وفي الأكوخ الممتدة خارج المدن الرئيسية. واستطاع العديد من هؤلاء الاثرياء الحصول في اوائل السبعينات على الجنسية اللبنانية، مما يعني التخلص من القيود على التملك والاستثمار في الصناعة والسفر للخارج. حصل ٨٦ ٪ من الفلسطينيين المقيمين في منطقة الحمراء — احدى احدث المناطق في البلاد كلها — على الجنسية اللبنانية عام ١٩٧٣ (٣٤). زودت هذه الجالية المجتمع الفلسطيني بالاكاديميين والصحافيين والاطباء والمهندسين، ووفرت مناخاً خصباً للسياسيين الفلسطينيين المبعدين من البلدان العربية الأخرى، واصبحت قاعدة للمقاومة الفلسطينية التي نمت في المنطقة العربية منذ أواخر الستينات وحتى ١٩٨٢.

أما في سوريا فقد مكنت القوانين المريحة التي حكمت نشاط الفلسطينيين اصحاب رؤوس الاموال من فتح متاجر وتأسيس اعمال وشركات بنفس الشروط التي كان يخضع لها السوريون. بالمقابل كان حصول العمال الفلسطينيين على عمل صعباً جداً لأنهم مجبرون على منافسة العمال السوريين على الوظائف القليلة، وكان اللاجئون الفلاحون الذين يتلقون دعماً غذائياً من وكالة الغوث اقل حظاً حيث مُنعوا من تغيير اماكن سكنهم دون موافقة من دائرة الأمن العام (٣٥).

كان التجار الفلسطينيون الذين كانت لهم علاقات وثيقة مع نظرائهم في دمشق وحلب، والذين اعتادوا قضاء اجازاتهم في المصايف السورية، في وضع افضل من العمال والفلاحين حيث استطاعوا ايجاد مساكن خارج الخيمات فور وصولهم إلى البلاد، بعد اشهر قليلة من مغادرتهم فلسطين. اعطاهم هذا الفارق الحاسم امتيازات كبيرة في السنوات اللاحقة عندما مكنتهم حرية الحركة التي تمتعوا بها، وامكانية حصولهم على جوازات سفر

سورية، من توسيع اتصالاتهم بالخارج والاستفادة من النمو السريع الذي طرأ على اقتصاد دول الخليج. في أواخر السبعينات قُدر أن هناك عشرة فلسطينيين في سوريا من اصحاب الملايين، ولكن خلافاً لنظرائهم في بيروت، فضل هؤلاء البقاء مع ابناء وطنهم في المخيمات حيث وفر فيها السوريون اسباب الراحة اكثر من باقي المخيمات في الدول العربية الأخرى، وفي دمشق فضلوا البقاء في المخيمات المحيطة دون الانتقال إلى الأحياء الأكثر رقياً. واتجه هؤلاء إلى استثمار اموالهم في التملك وفي اعمال خارج سوريا حيث الضرائب اقل والقيود على تحويل الاموال خفيفة. إضافة إلى ذلك فإن ممتلكاتهم خارج سوريا في منأى عن المصادرة في حالات الغليان السياسي^(٣٦).

أما الفلسطينيون الذين استقروا في العربية السعودية في أواخر الاربعينات فقد استفادوا من النمو الهائل في الاقتصاد الذي بدأ بالتوسع السريع في انتاج النفط. فحصل العديدون على جنسيات سعودية وكان يحوزهم بعض المال، ولم تكن القيود على النشاط التجاري في ايام الازدهار الأولى شديدة. إضافة إلى ذلك استفاد هؤلاء من المبالغ الهائلة التي قدمتها الشركة العربية الامريكية للنفط (ارامكو)، والوكالة الامريكية (الولايات المتحدة) للائتماء الدولي (AID)، وبرناج واشنطن، (IV) وغيرها من برامج التمويل الامريكية، مما اعطى مجالاً كبيراً للذين يتمتعون بالتدريب والمبادرة للاستفادة من ازدياد الطلب الذي نتج عن النمو السريع في المنطقة. واستطاع الذين يحملون مؤهلات علمية مثل الاطباء والاساتذة والمحاسبين والمهندسين والاداريين والمستشارين الحصول على وظائف. ووجد آخرون اعمالاً مربحة مثل التمهيدات والوكالات وتمثيل الشركات الأجنبية. كما استطاع العاملون هناك اما تحويل مدخراتهم إلى عائلاتهم التي تعيش خارج البلاد، أو استغلالها لتأسيس مشاريع خاصة بهم. وعمل اعتماد المملكة الكبير على الفلسطينيين للعمل في سفاراتها وقنصلياتها في الخارج عمل على تمكين الجالية الفلسطينية في البلاد من اقامة صلات مع مصدري الاسلحة والمعدات الصناعية في الولايات المتحدة خارج إطار الآرامكو، ومكنهم أيضاً من الدخول في علاقات عمل وثيقة مع العائلات التجارية السعودية الاصل، التي سعت إلى توسيع اعمالها في الستينات والسبعينات^(٣٧).

* ٣٦ — معظم الفلسطينيين الأغنياء كانوا يقيمون في نخيم اليرموك، القريب من دمشق. كان للنخيم مجلس بلدية خاص به، وفيه مدارس ومستشفيات يشرف عليها الفلسطينيون. مدير النخيم كان فلسطينياً من حيفا ذو قرى بعائلة عبد الهادي من نابلس — اليرموك، نخيم له مجلسه البلدي، جريدة الخليج، ٦ آب ١٩٨١، ص ٢١.

في الكويت ودول الخليج الأخرى وفُر وجود الشركات البريطانية في أوائل الخمسينات فرص عمل للفلسطينيين من أولئك الذين سبق أن عملوا مع الحكومة البريطانية في فلسطين أو تعلموا في المدارس البريطانية أيام الانتداب. لعب أحد القادمين الأوائل إلى الكويت، محسن قطان، دوراً رئيسياً في تطوير النظام التعليمي في الكويت، وحقق صلات حميمة مع العائلة الحاكمة وبنات أهم العائلات التجارية نتيجة وضعه العلمي، وأصبح فيما بعد ابنه عبد المحسن القطان نائب سكرتير وزير الأشغال العامة، وفي عام ١٩٥٩ أسس شركة الهاني الكويتية للتعهدات التي بنت فندق الشيراتون ومجمع شركة الطيران الكويتية ومستودعات مياه ضخمة ومباني سكنية وشبكة مصارف المياه في الكويت. في نهاية الستينات تمكنت الشركة من الحصول على عقود أعمال ضخمة في السعودية والأردن إضافة إلى الكويت، لاستيراد مواد البناء والآليات والأجهزة.

في عام ١٩٦٨ وبعد أن جمع ثروة طائلة انتخب عبد المحسن قطان رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، وجاء هذا الانتخاب بسبب وضعه المالي المهم وبسبب دعمه الكبير لحركة فتح منذ أواخر الخمسينات (٣٨٥).

ووجد بعض الفلسطينيون عملاً لهم مع إحدى أكبر العائلات التجارية في الكويت «الغانم»، ولكنهم فيما بعد فضلوا العمل بشكل مستقل في مجال التعهدات والبناء والمواصلات والهندسة والعلاقات العامة، والخدمات الاستشارية للمصانع الخاصة والحكومية. وفي نهاية الخمسينات عندما وصل مهندس شاب اسمه ياسر عرفات للعمل في الكويت في وزارة الأشغال العامة، كان تعداد الجالية الفلسطينية في الكويت قد وصل إلى عدة آلاف واعتبرت من أغنى الجاليات الفلسطينية في الشتات، والتي وصل تعدادها بعد عشرين سنة ما يقارب ٤٠٠ ألف، ولعبت مساهمتها المالية المقدمة لفتح والمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً حيوياً في تمكين المنظمة وحركة فتح من النمو في السبعينات رغم الانتكاسات التي لحقت بحركة المقاومة في الأردن ولبنان. وقد بلغت قيمة مساهمة هذه الجالية ١٠ ٪ من دخل الفرد وكان يقتطع مباشرة من قبل الحكومة ويسلم لم.ت.ف.

ولقد جذبت مشيخة قطر أيضاً جزءاً من الفلسطينيين، حيث ساعدهم في ذلك

* ٣٨ — كانت هنالك مصالح أخرى لعبد المحسن قطان كان يمتلك فندقاً ضخماً ومطعماً ومجمعاً للمكاتب في بيروت، كشركته للبناء ومكاتبه التجارية التي استخدمت مئات الفلسطينيين. مقابلة في بيروت م.د.م.ب. في أيار ١٩٧٢، وحكمت ناشيبي، لندن، شباط ١٩٨٢.

عبد الله درويش، وهو تاجر معروف حقق هو وابوه واخوته علاقات وثيقة مع العائلة الحاكمة ومع الرعايا البريطانيين في الدوحة. قوي مركزه في البلاد عندما عُيِّن وكيلاً للمشتريات الرئيسي لشركة نفط قطر - التي كانت كل من شركة شيل وبيپتيش بتروليوم تمتلك فيها اسهماً، وتبوأ فيها بعد منصب المتعاقد الحكومي الرسمي مع اليد العاملة، ودخل في شراكة مع شركة التعهدات والتجارة (CAT) التي كانت قد حصلت على عقود عسكرية كبيرة في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، وقبل ان تنقل مقرها إلى بيروت بعد هزيمة ١٩٤٨ (انظر لاحقاً). لقد حصلت شركة التعهدات والتجارة (CAT) على العديد من العقود التي بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات من شركة نفط قطر، ومن الحكومة القطرية، وفي اواسط الخمسينات استجلبت حوالي ٦٠٠ موظف وعامل معظمهم مهندسين وادارين وحرفيين مهرة من الفلسطينيين. وبدوره جمع درويش ثروة صغيرة من شراكته مع (CAT) على شكل عمولات ورسوم وارباح على تجارته وخصوصاً فيما يتعلق بالاستيراد^(٣٩). وفي اواسط السبعينات وصل تعداد الجالية الفلسطينية في قطر إلى عشرة اضعاف ما كانت عليه. وكما في الكويت شكلت مصدراً خصباً للاستقطاب من قبل دعاة فتح في أواخر الخمسينات واولئ الستينات. ومن خلال تبرعاتها لـ م.ت.ف. بعد حرب ١٩٦٧ أصبحت دعامة اساسية لحركة المقاومة في السبعينات.

أما الهجرة الفلسطينية إلى الامارات العربية المتحدة فقد تأخرت إلى ما بعد اكتشاف النفط عام ١٩٦٣. وقد نمت الجالية الفلسطينية، التي كان تعدادها لا يزيد على ٤٥٠ شخصاً فقط، بشكل كبير بعد حرب ١٩٦٧، عندما ازداد الطلب على المهندسين والموظفين المدنيين مع تدفق عوائد النفط. ازدادت الهجرة بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، إذ رحبت الامارات التي ارتفع دخلها بشكل كبير بعد ازدياد اسعار النفط إلى اربعة اضعاف ما كان عليه اعوام ٧٣ و ٧٤، رحبت بالفلسطينيين، بخاصة اولئك الذين يحملون شهادات عالية. وفتح الفلسطينيون الذين يملكون شركات في اماكن اخرى من الخليج فروعاً لشركاتهم في ابو ظبي ودبي وامارات اخرى، وبدأوا باستخدام ابناء وطنهم المقيمين في لبنان والاردن. وامتألت الوزارات والسفارات لدولة الامارات بالعاملين الفلسطينيين، ووصل تعداد الجالية الفلسطينية هناك إلى ٢٧ ألف، وكنظيراتها في الكويت وقطر كانت مصدر دعم لا بأس به لحركة المقاومة^(٤٠).

بعض الفلسطينيين في الولايات المتحدة وبلدان امريكا اللاتينية مثل تشيلي والبرازيل والارجنتين جذبوا اليهم جزءاً من ابناء القرى المسيحية ممن كان لهم اقرباء قد هاجروا في اوائل

القرن الحالي لممارسة أعمال تجارية صغيرة أو للعمل على تطوير تصدير الصناعات التذكارية في الأراضي المقدسة (انظر الفصل الثالث). وبهذا فإن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين من رام الله وبيت لحم وبيير زيت كانت تقيم في اواسط الستينات في كونيكتيكت، وديترويت وسان فرانسيسكو، وقد قدر الحامي عزيز شحادة من الضفة الغربية عام ١٩٧٨ أن حوالي ٨٠ ٪ من اصحاب الأراضي في مدينة رام الله يعيشون في الولايات المتحدة^(٤١). ورغم أن اكثريّة المهاجرين من هذه الجاليات عملت في التجارة الصغيرة، إلا أن بعضهم قد حصل على تعليم عال في الولايات المتحدة مما سمح لهم بلعب دور بارز في الجامعات والكنيسة والمهن.

في اوائل السبعينات وصل تعداد الجالية الفلسطينية في تشيلي إلى ٨٠ ألفاً، ٣٠ ألف منهم من بيت لحم. وإضافة لأولئك الذين هاجروا بعد ١٩٤٨ ضمت الجالية عدة آلاف ممن هاجروا من فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى هرباً من التجنيد الاجباري في الجيش العثماني. استطاعت قلة منهم أن تصبح في عداد الأثرياء جداً وبالتحديد أولئك الذين نشطوا في صناعة النسيج. وخلافاً لنظرائهم في الخليج، مال الفلسطينيون الكبار في تشيلي إلى انتاج سياسة محافظة في الشؤون التي تؤثر على السياسة المحلية، حتى أن بعضهم كان شديد المعارضة لانتخاب الرئيس سلفادور الليندي، وتعاطفوا فيما بعد مع الحكومة العسكرية للرئيس بينوشيت^(٤٢).

ووجدت ايضاً جاليات فلسطينية متراوحة الاعداد في مدن اخرى من امريكا الجنوبية مثل سان باولو وبيونس ايرس والاوروغواي ومناطق اخرى من امريكا الوسطى. اما في البرازيل والارجنتين فغالباً ما كانت الجاليات الفلسطينية هناك توحد قواها مع الجاليتين السورية واللبنانية اللتين اسس اعضاؤهما اعمال استيراد وتصدير وشحن وشركات مواصلات وشركات نسيج بعد هجرتهم المبكرة ايام الحرب العالمية الأولى^(٤٣).

اما في بلدان اوروبا فوجدت جاليات فلسطينية صغيرة العدد من الموظفين الحكوميين السابقين والمستشارين لحكومة الانتداب، ومن آخرين مارسوا مهن معينة (صحفيين،

* ٤١ — الحوادث، (لندن)، ٣٠ حزيران، ١٩٧٨، ص ٥٩. انظر أيضاً «هجرة أقلية»، في منشورات بربارة أسود، «الجاليات الناطقة بالعربية في المدن الأمريكية» (نيويورك، ١٩٧٤)، ص ٨٥ — ١١٠. في عام ١٩٨١ كان في جمعية رام الله الأمريكية ٥٠٠٠ آلاف عضو. أما التجمع الفلسطيني لشمال أمريكا، والذي ضم مهاجرين وأبناءهم وأحفادهم من جميع أنحاء فلسطين فقد مثل حوالي ٤٠ ألف فلسطيني، أي حوالي ٣٥ ٪ من جميع الفلسطينيين في الولايات المتحدة عام ١٩٨١. ميدل ايست انترناشيونال ١٥ كانون ثاني ١٩٨٢.

مستشارين، وعلاقات عامة ووكلاء دعاية). وُجد بعض منهم في لندن في فترة الخمسينات والستينات ولعبوا دوراً هاماً في الدفاع عن القضية الفلسطينية في بريطانيا في الوقت الذي لم تكن فيه هذه القضية معروفة في الغرب. ازداد عددهم بشكل ملحوظ بعد الحرب الأهلية في لبنان في اواسط السبعينات عندما لجأ فلسطينيون من بيروت ومدن لبنانية أخرى إلى لندن. وقد جاء آخرون بغرض الدراسة أو العمل في الشركات العربية، أو بسبب حيازتهم على رأس المال، أو مهارات حرفية أو مهنية، وبسبب هذه المؤهلات أُعفي هؤلاء من القيود على الهجرة ومنحوا اذن عمل وسمح لهم بفتح شركات متخصصة في التجارة والسفر والنشر والاستشارات.

الشركات الفلسطينية والمقاولون الجدد:

شكل الفلسطينيون الذين يعيشون في الشتات، والذين يتميزون عن الارستقراطية الفلسطينية من جهة، وعن الطبقة العاملة والفلاحين من جهة أخرى، ما يمكن أن يُسمى «البرجوازية الصغيرة». وهم اصحاب متاجر ومشاغل، واصحاب شركات سفر صغيرة، وشركات طباعة ونشر، ومغاسل وورشات ميكانيك، وآخرين مثل الاساتذة والكتبة والموظفين في قطاع الخدمات. وفي درجة اعلى من سلم هذه الطبقة يتوضع أولئك الذين تمكّنوا من تأسيس اعمال في مهنتهم التكنيكية أو الحرفية مثل الاستشارات الهندسية، والمهندسين المعماريين والأطباء، ومخططي المدن والمستشارين الماليين. وفي اعلى سلم هذه الطبقة تربعت أقلية من المقاولين الفلسطينيين، الذين على الرغم من قلة عددهم إلا أنه كان لهم أثراً كبيراً ليس فقط على المجتمع الفلسطيني ولكن على تطور الشرق الأوسط برمته. فاعتماداً على اتصالات العمل الواسعة مع البلدان العربية المجاورة تمكّنوا من إعادة تأسيس شركاتهم في الخارج. واستندت عملية إعادة التأسيس على رأس مال حوّل من فلسطين قبل الهزيمة، أو على ممتلكات تمت استعادتها فيما بعد. تمكّن هؤلاء من الاستفادة من النمو السريع على الطلب في الخليج من جهة، ومن الاحتياط الهائل في الأيدي العاملة الفلسطينية الماهرة والعاطلة عن العمل والتي وجدت في المنطقة في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. وامتدت شبكة شركاتهم — في اواسط الستينات — لتشكّل امبراطورية منيعة للتجارة والمال، تخصصت في البناء والتعهدات والمواصلات والبنوك والعقارات في الشرق الأوسط كله، وإلى درجة ما في أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لا يتسع المجال هنا لمزيد من التفاصيل والدراسة الشاملة لهذه الشركات الكبيرة، إلا أن بعض التوضيحات قد تساعد على فهم المدى الذي استطاعت معه هذه الشركات واصحابها ان يجمعوا الثروة، والطريقة التي استطاعوا بها ممارسة نفوذهم، وكيف اثروا على التطور الاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي في العقدين الذين تليا الهزيمة.

احدى اقدم هذه الشركات التي امتلكها فلسطينيون هو البنك العربي، الذي اسسه في القدس عام ١٩٣٠ فلاح فلسطيني من قرية بيت حنينا عبد الحميد شومان. الذي ترك المدرسة وهو في السابعة من عمره لبدأ حياته العملية كعامل في مقلع للحجارة قرب القرية، بعد ذلك هاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩١١ وكان يبلغ من العمر عشرين عاماً. بادیء ذي بدء عمل بائعاً متجولاً للأنسجة في جنوب الولايات المتحدة، وبعد ان اذخر ارباحه فتح متجراً في باليهور ثم مخزناً ضخماً في نيويورك. وعندما عاد إلى فلسطين عام ١٩٢٩ كان قد امسى رجلاً ثرياً^(٤٤).

نتيجة قناعته بان الاقتصاد المحلي في فلسطين يعاني من انعدام وجود مؤسسة مالية فلسطينية سعى عبد الحميد لفتح بنك في فلسطين برأس مال يُجمع من المهاجرين العرب في الولايات المتحدة. بعد فشل محاولته الأولى حاول عبد الحميد اقناع المستثمرين المصريين باهمية هذه المسألة، غير انهم خافوا من ان تؤثر القلاقل التي اندلعت في فلسطين عام ١٩٢٩ على مستوى ارباحهم. فاتخذ اخيراً قراره بالعمل بمفرده، وفتح البنك العربي في القدس في تموز ١٩٣٠ بمذخراته الخاصة التي بلغت ١٥ الف جنيه فلسطيني.

وحسب قوانين تلك الفترة كان بحاجة إلى سبعة شركاء كيما يسجل البنك كشركة خاصة محدودة. ويصف ابنه عبد الحميد شومان الكيفية التي حل بها ابوه هذه المعضلة قائلاً: انتقى والدي ستة اقارب له كشركاء يملكون بعض الاسهم، وقدم قرضاً لواحد منهم كيما يستطيع شراء الاسهم لتصل الحصص إلى العدد المطلوب^(٤٥).

ويعتبر المجلس الاسلامي الأعلى أكبر المستثمرين من هذا البنك، خاصة عندما عانى المجلس عام ١٩٣١ افلاساً نتيجة الطريقة التي قدرت بها حكومة الانتداب دفع العشر على الاراضي الزراعية والاقواف (انظر الفصل ٣)^(٤٦). ولاحقاً عندما استعاد المجلس ورئيسه امين الحسيني ثروتهم، بعد النشاط الدعائي الواسع في ارجاء البلاد لجمع الأموال من أجل شراء الأراضي العربية استفاد البنك العربي لأن هذه الاموال أودعت في البنك. وتميزت علاقة عبد الحميد بالمفتي بانها كانت جيدة، وكذلك كانت علاقته باحمد حلمي باشا قبل أن يترك

البنك العربي في اواسط الثلاثينات (انظر الفصل ٤) (٤٧٠). ليؤسس بنك منافس هو البنك الوطني العربي. مع بدء الاضراب العام في ١٩٣٦ اعتقل عبد الحميد شومان مرتين لدعمه القضية الوطنية، ورغم ذلك لم يُخل البنك بالتزاماته تجاه المودعين، وفوق ذلك اجل البنك كل الديون المستحقة له من المدينين الذين تأثروا سلباً بالاضراب والثورة.

هذه السمعة الجيدة التي حققها البنك بانه قادر على الدفع في هذه الظروف السياسية انعكست ايجاباً في فترة النمو الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية، مما مكن البنك من منافسة البنوك البريطانية في فلسطين على المودعين العرب. وعندما دفع البنك عام ١٩٤٨ جميع التزاماته فوراً، على عكس ما حصل مع بنك باركليز والبنك العثماني تمكن، رغم خسارته لفروعه في حيفا ويافا والقدس، من تثبيت وضعه كمؤسسة مالية راسخة وذات سمعة جيدة. ساعد هذا الوضع البنك على نقل مقره إلى عمان عام ١٩٤٨، وجذب إليه مودعين جدد من الاردن والبلدان العربية الأخرى. وفي نفس الوقت كان له مصالح في بنك الائماء الاردني الذي حولت إليه كل المساعدات الامريكية والبريطانية للقيام باعمال محلية، والذي وفر الاموال اللازمة لانشاء شركة مصفاة البترول الاردنية عام ١٩٥٦ (٤٨٠).

وفي عام ١٩٦٧ عندما فقد البنك فروعاً جديدة له في فلسطين بعد الحرب، كان عليه أن يفي بالتزاماته المالية للاجئين الفلسطينيين الهاربين من وجه الاحتلال الاسرائيلي. وبما أنه كان له عشرات الفروع في العالم العربي، وبعض المودعين من سويسرا والمانيا الغربية ونيجيريا فقد تمكن مع وجود هذه الفروع من توزيع خسائره. وفي الوقت نفسه كان يوسع من نشاطه ويدخل في اعمال جديدة. بعد ذلك بعام ارتفعت احتياطات البنك إلى أكثر من ٨,٥ مليون دينار اردني (٢٤ مليون دولار)، ووصل رأس ماله إلى ٥,٥ مليون دينار اردني

* ٤٧ — تزوج كل من عبد الحميد شومان وابنه عبد الحميد شومان بنات أحمد حلمي باشا وهو شريك مساهم في البنك ومديره العام في القدس. لقد كان وزير المالية في حكومة فلسطين التي لم تعيش طويلاً والتي أقيمت في دمشق على يد الأمير فيصل، ثم أصبح فيها بعد ممثل فلسطين في الجامعة العربية (انظر الفصل السابق). - مقابلة مع برهان الدجاني سكرتير عام اتحاد الغرف التجارية العربية والصناعية والزراعية. لندن، ٢١ تشرين ثاني ١٩٨١. مول شومان والبنك جريدة الدفاع (DIFA) الموالية للحسيني في أوائل الأربعينات. هورفيتس ص ١٨٥.

* ٤٨ — التاييز، ٦ آذار ١٩٨١، خمسة وعشرون عاماً: ودائع فرع حيفا حولت إلى بيروت وعمان بعد ١٩٤٨، أما ودائع فرع يافا فقد حولت إلى نابلس ورام الله. فتح فرع جديد في القسم العربي من القدس المحتلة، كبديل للفرع الذي اخذته قوات الاحتلال الاسرائيلي.

(١٥ مليون دولار). هذه الأرقام هي جزء صغير من المبلغ الدائر سنوياً: الفرع اللبناني في بيروت وحده كان يدير أعمالاً بقيمة ١٣٠ مليون دولار في عام ١٩٦٨^(٩٩).

شجع شومان وابنه عبد المجيد وأحد أقاربه خالد شومان على نمو عدد من الشركات المكملة لنشاط البنك والمنتشرة في العالم العربي. إحدى هذه الشركات هي شركة البناء التجارية، التي انشئت في بيروت في آب ١٩٦٦ برأس مال قدره ١٤ مليون ليرة لبنانية (٤,٥ مليون دولار) لتمويل وإدارة الاستثمار في التملك.

من المؤسسين الآخرين لهذه الشركة أمين شاهين، فلسطيني من الضفة الغربية، كانت عائلته تدير شركة بناء كبيرة في الأردن، وسليمان طنوس عضو مجلس إدارة البنك العربي، وسامي العلمي مدير فرع بيروت للبنك^(١٠٠).

وقد ساهم طنوس مع فلسطينيين آخرين منهم باسم فارس وفريد علي السعد، الذي خدم كضابط منطقة في حكومة الانتداب، ثم كمدير لفرع حيفا حتى ١٩٤٨، وأبو الوفا الدجاني، رجل أعمال من القدس، في إنشاء الشركة العربية للتأمين في بيروت، والتي أصبح لها في عام ١٩٦٧ فروعاً في الأردن والكويت والبحرين وقطر و دبي و ابو ظبي و السودان و ليبيا و تونس و المغرب وفي بريطانيا وبيروت أيضاً. رغم أن الشركة التي أسست أصلاً في فلسطين عام ١٩٤٤ تخصصت في البداية في التأمين على البناء والشحن والأسواق التجارية في العالم العربي، إلا أنها استثمرت أموالها في عدد من شركات التصنيع والاستثمار مثل: تعليب كورتاس، وشركة التبريد في لبنان، وشركة استثمار المشرق في بيروت، التي ضم مجلس إدارتها كل من فارس وطنوس وعدد آخر من رجال الأعمال الفلسطينيين^(١٠١).

المحرك الرئيسي وراء تأسيس شركة المشرق عام ١٩٦٣ كان المحاسب الفلسطيني المعروف فؤاد سابا، الذي عمل مديراً لإدارة شركة محدودة بالاسم ذاته فترة الانتداب، إضافة إلى مقدرته الفائقة على إدارة فريق من المحاسبين باسم سابا وشركاه، التي أسست أصلاً في حيفا في العشرينات، وكانت مسؤولة عن تدقيق حسابات البنك العربي منذ تأسيسه عام

* ٥١ — أصبح السعد وزير المالية الأردني عام ١٩٧١، وكان يملك حصصاً مهمة في شركات التبغ والسجائر والأحذية في الأردن، وعمل مديراً لشركة مصفاة النفط الأردنية، وشركة الخطوط الجوية الملكية. «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٩٧٥ — ١٩٧٦»، (لندن، ١٩٧٥) ص ٨٩٠. أبو الوفا الدجاني كان عضواً في مجلس إدارة شركة الكهرباء الأردنية، والبنك الوطني الأردني، وشركة التنقيب عن الفوسفات.

١٩٣٠ . وكذلك تولت الشركة تدقيق حسابات بنك انترا (انظر لاحقاً) وشركة التعهدات والتجارة، وشركة التأمين العربية وعشرات من الشركات الفلسطينية الأخرى. وساهم سابا ايضاً في تأسيس الصندوق القومي الفلسطيني عام ١٩٣٠ ، وعين سكرتيراً للجنة العربية العليا في حزيران ١٩٣٦ قبل ان تبعده السلطات البريطانية عام ١٩٣٧ بسبب نشاطه السياسي. بعد هزيمة ١٩٤٨ نقلت الشركة مكاتبها إلى بيروت وعمان ومن هناك سعت إلى توسيع اعمالها في الشرق الأوسط كله. وحصلت عام ١٩٥٥ على عقد من جون بول غيتي لتعمل لشركة نفط غيتي في المنطقة المحايدة بين العربية السعودية والكويت. بمساعدة غيتي استطاعت الشركة الدخول في شراكة مع شركة المحاسبة الامريكية الضخمة، ارثر اندرسون وشركاه، الأمر الذي فتح امامها ابواباً لأعمال كبيرة مع الشركات الامريكية العاملة في الولايات المتحدة.

عندما استقال عدد من الموظفين السابقين في سابا وشركاه، امثال طلال ابو غزالة، اسسوا شركات خاصة بهم. ازدهرت شركة ابو غزالة في الكويت بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار النفط عامي ٧٣ / ١٩٧٤ وتبرع عام ١٩٧٨ بمبلغ ضخم — ما يقارب ١٠ مليون دولار — للمساعدة في انشاء كلية الدراسات العليا في ادارة الاعمال في الجامعة الامريكية بيروت. واسس شخص آخر من عائلة سابا واسمه فوزي شركة محاسبة خاصة به في العربية السعودية في أواسط السبعينات، وكان يقوم باعمال محاسبة كبيرة للشركات السعودية والغربية، من ضمنها عدد من الشركات العالمية التي سعت إلى أخذ الاستشارات المالية والضريبية من الشركة^(٥٢).

رغم أن هذه الشبكة المتداخلة التي احاطت بالبنك العربي والشركات المترابطة معه قد سجلت نمواً نوعياً في الخمسينات والستينات إلا أن سياستها الاستثمارية ظلت محافظة، فاستمرت احتياطياتها عالية واعادت استثمار الأرباح في الشركة وعلى عكس ما هو حاصل في بنوك أخرى حافظ البنك العربي على مستوى عال من السيولة النقدية^(٥٣). بالمقابل كان بنك انترا — مركزه بيروت — يتباهى بانه يغامر بشكل يخافه البنكيون الآخرون، حيث عمل على توسيع املاكه لتضم املاك وعقارات ومباني واعمال تجارية ووسائل مواصلات ومصانع، كما نشط في مجال التجارة البنكية التقليدية. أسس بنك انترا على يد يوسف بيدس، صراف فلسطيني من القدس، عام ١٩٥١ (انظر اعلاه). واصبح بنك انترا عام ١٩٦٥ اكبر مؤسسة مالية في لبنان حيث بلغت قيمة ممتلكاته ١٠٠٠ مليون ليرة لبنانية (٣٢٥

مليون دولار (٥٤٠).

استطاع بيدس باستخدامه الثروة الفلسطينية التي بحوزته، أن يمارس بمهارة فائقة سياسة هجومية تنافسية ويحصل على ممتلكات رئيسية وأسهم صناعية في وقت كانت فيه آفاق مثل هذه الأسهم غير واضحة. كما استطاع أن يقود البنك بمفرده تقريباً، من نجاح لآخر. اشتملت ممتلكات بنك انترا في لبنان على أسهم في شركة طيران الشرق الأوسط، وميناء بيروت، وفندق فينيقيا، وفندق الهلثون، وشركة التلفزيون اللبناني، وشركتنا تأمين أساسيتين إضافة إلى ذلك امتلك البنك اسهماً أساسية في مصانع ومواصلات لاسلكية، ودور نشر، وشركات شحن واستثمار. في عام ١٩٦٦ امتد نشاط البنك إلى أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، حيث اشترى اسهماً في ثاني أكبر حوض بناء سفن في فرنسا، وفي شركات مناجم مسجلة في إنجلترا، وأمالك عقارية مربحة في الشانزليزيه في باريس. وفي مانهاتن فيفت أفينو، وفي لندن بارك، واشترى كذلك بنوك وبيوت سمسة وشركات تجارية في جنيف أو روما، وفرانكفورت، ونيويورك، وسان باولو، وديلي، وليبيريا، وسيراليون ونيجيريا (٥٥).

استورد بنك انترا والمساهمين فيه العديد من المواد الأساسية التي كانت المنطقة تحتاجها مثل القمح ومواد البناء، وسلع مصنعة ووسائل مواصلاته، ذلك إضافة إلى مساعدته العديد من الشركات الفلسطينية في تأسيس أعمالهم في الشرق الأوسط ودول الخليج. وفي الوقت ذاته كان البنك يقدم النصيحة للعائلات المالكة في الخليج والحكومات تلك الدول حول كيفية استثمار أموالهم في الخارج. حقق بنك انترا، قبل الازدهار النفطي الذي حصل في السبعينات، بإدارة بيدس الامكانيات الضخمة لتطوير دول الخليج، وأوجد فرصاً كبيرة نتيجة إعادة تدوير البترودولار. تمكن بنك انترا وهو في ذروة مجده من منافسة البنوك المتعددة الجنسية في أوروبا وأمريكا، حتى انه استطاع في بعض الاحيان ان ينتزع بعضاً من أعمال هذه البنوك في العالم العربي، وذلك لمعرفته السوق المحلية وقدرته على ابراز موهبة إدارية فذة في الطريقتين الشرقية والغربية.

ساهم اصحاب الخبرة الفلسطينيين بتأسيس وتطوير شركة ضخمة أخرى كان لها

* ٥٤ — « قضية بنك انترا »، ص ٧٦، ٧٩. قدمت بعض الأموال للبدء في البنك من قبل بيرت معلوف، الزوجة اللبنانية المرموقة للطبيب النفسي الفلسطيني المعروف الذي قتلته عصاة شتيرن عام ١٩٤٨.

اثر بارز في صناعة البناء في الشرق الأوسط في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهي شركة التجارة والتعهدات (CAT). اسس هذه الشركة في فلسطين عام ١٩٤١ مقال لبناني اسمه اميل بستاني. درس بستاني الهندسة في بريطانيا وبعد عودته هاجر إلى فلسطين بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي فلسطين اصبحت شركته وبسرعة المتعهد الرئيسي لحكومة الانتداب تتولى مشاريع بناء البيوت والمشاريع العسكرية الأخرى للجيش البريطاني. حصلت الشركة عام ١٩٤٣ على عقود بريطانية لبناء تسهيلات عسكرية في بيروت وتوسعت عملياتها لتضم شريكين آخرين هما عبد الله خوري، رجل اعمال لبناني، وشكري شماس، تاجر سوري من حمص^(٥٦).

بعد الحرب امتدت اعمال شركة التجارة والتعهدات (CAT) ومن خلال شماس إلى سوريا، حيث شاركت في اعمال توسيع خط انابيب شركة البترول العراقية (IPC) من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط. وفي عام ١٩٥١ دخلت في شراكة مع شركة مسجلة في بريطانيا اسمها ماذرويل للجسور والهندسة، وأسست شركة ثانية اسمها ماذركات (CAT) تخصصت في بناء مصافي البترول وانابيب النفط. ويمكن القول بانها كانت في ذلك الوقت الشركة الوحيدة في العالم القادرة على تنفيذ نوع وحجم الانابيب المطلوبة لتطوير حقول النفط في الشرق الأوسط^(٥٧).

بعد أن نفذت اعمالها مع شركة النفط العراقية، التي كانت في ذلك الوقت ملكاً لشركة النفط البريطانية وشركة شل وشركات نفط فرنسية وامريكية اخرى، تمكنت شركتا (CAT) وماذركات من الامتداد إلى مناطق اخرى في الخليج العربي، بخاصة تلك التي كانت تحت الحكم البريطاني، حيث وقعت عقود مهمة لبناء انابيب بترول، ومستودعات بترول، وطرق، ومحطات طاقة، وانابيب مياه، واعمال موانئ، ومحطات ضخ، ومباني تجارية في الكويت وقطر والامارات، ومن ثم في العربية السعودية وعمان. في قطر — كما ذكرنا سابقاً — حصلت (CAT) على احتكار فعلي للتجارة الخارجية وبناء صناعة النفط في اوائل الخمسينات من خلال شراكتها مع عبد الله درويش. فجميع منشآت شركة نفط قطر قام ببنائها اما شركة (CAT) أو ماذركات، حيث كانتا الشركتان الاجنبيتان الوحيدتان المسموح لهما العمل في المشيخة. وينص عادة اتفاقها مع شركة نفط قطر على أن تقدم شركة النفط جميع الآليات الثقيلة، والاسمنت، والحديد، والمواد المستوردة الأخرى، وبالمقابل تقدم كات الفنيين والحرفيين المهرة وبعض العربات والآليات الخفيفة، ومواد البناء المتوفرة محلياً مثل الرمل والحجارة. كما ادارت كات ايضاً معملًا للجبس وآخر للقرميد في قطر^(٥٨).

أما في اليمن الجنوبي الذي كان حينها تحت الحكم البريطاني فقد حصلت كات على عقد مهم لتوسيع الميناء الرئيسي في عدن إضافة إلى تحسين مصبات النفط النهائية. وبعد افتتاح مصفاة البترول البريطانية عام ١٩٥٤ شهدت مستعمرة عدن ازدهاراً اقتصادياً ضخماً جلب المزيد من العقود لكل من كات وتجار المستعمرة المحليين^(٥٩). فيما بعد وفي أوائل الستينات امتدت أعمال الشركة إلى نيجيريا، حيث حصلت على جزء من عطاء «تعهد» شركة بريتيش بترول يوم وشركة شل، وبعد أن توسعت أعمال الشركة وبعد الازدياد الكبير في احتياط النفط في البلاد، والبدء بإنتاج النفط عام ١٩٥٨ حصلت كات على تعهدات مباشرة من الحكومة النيجيرية دون وسيط^(٦٠).

أما في لبنان فقد تزايد نفوذ كات بفضل جهود بستاني الذي انتخب عضواً في مجلس النواب اللبناني عام ١٩٥١. وعندما أصبح وزيراً للأشغال العامة عام ١٩٥٦ تمكن من الوصول إلى مكاتب جمال عبد الناصر وزعماء عرب آخرين كانوا تواقين — بعد غزو قناة السويس وموجة المد القومي العربي الهائلة التي تلتها — لتكريس استخدام الشركات العربية في مشاريع التنمية^(٦١). كانت خبرة البستاني وسمعته الجيدة بدون شك من العناصر الهامة التي أدت إلى نجاح شركته، إلا أنه إضافة إلى ذلك كان وراء هذا النجاح عنصراً آخر يتلخص في رغبة ناصر والأنظمة المحافظة في الخليج تجنب القلاقل الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في الأردن في الخمسينات بسبب ارتفاع نسبة البطالة بين فلسطينيي النخبات. لقد كان بستاني يناقش وبشكل مقنع أن شركته، بجمعها بين الثروة والموهبة الفلسطينية، تساعد في جعل الفلسطينيين مكتفين ذاتياً، وتشجع على اندماجهم في اقتصاد الدول العربية، وفي الوقت ذاته تسهم في تطوير البنية التحتية في المنطقة، وفي توزيع عوائد النفط بشكل مربح^(٦٢). لكن لسوء الحظ كان هنالك في المنطقة من يعارض بشدة تدخّل الأعمال الفلسطينية مع الاقتصاد العربي، لأن بعض هذه الأعمال والشركات الفلسطينية تنافس الشركات والتجار المحليين. لم يُفسّر موت البستاني في حادث تحطم طائرة عام ١٩٦٢ والذي حدث قبل أن يُرشح نفسه لانتخابات الرئاسة بفترة قصيرة^(٦٣). فهناك العديد من الفلسطينيين الذين يشعرون أن موته

* ٥٩ — بين ١٩٥٥ و ١٩٦٥ استفادت عدن من التدفق الهائل للعملة الصعبة التي أدخلها وجود القوات البريطانية المتمركزة هناك، والسواح الذين كانوا يمرون في عدن من كل الموانئ، هذا إضافة إلى ماأنفقته الحكومة على البنية التحتية، وعوائد مصفاة النفط كل ذلك أدى إلى ازدهار المستعمرة. «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ١٩٧٥ — ١٩٧٦، ص ٧٩٧، انظر أيضاً فريد هالدي، «الجزيرة العربية بلا سلاطين»، (هارموندزورت، ميدلسيكس، ١٩٧٤).

لم يكن جراً حادث عابر، بل انه كان نتيجة النجاح الهائل الذي حققه هو شخصياً وحققته كات بواسطة توظيف الفلسطينيين وتوجيه مهاراتهم لمصلحة المنطقة ككل، مما أثار منافسيه العرب.

في عام ١٩٦٣ قام ثلاثة فلسطينيين آخرين بإنشاء شركة بناء كان في نيتها منذ البداية أن تهزم كات في أواخر الستينات. الثلاثة هم حسيب صباغ ومحمد كمال عبد الرحمن وسعيد توفيق خوري. بدأ الرجال الثلاثة عملهم بمبلغ ١٠ مليون ليرة لبناني فقط (٣ مليون دولار). ولكن في عام ١٩٦٧ كانت شركة المتعهدين الراسخين (CCC) تقوم بأعمال بلغت قيمتها ٥٥ مليون ليرة لبناني، (١٨ مليون دولار) في السنة. وسرعان ما أصبح كل من عبد الرحمن وصباغ وخوري من الرجال الأثرياء، واستثمروا أموالهم في شركات أخرى لها نشاطها في الشرق الأوسط. أصبح عبد الرحمن مديراً لاثني عشرة شركة تعمل في المنطقة من ضمنها شركة طيران الشرق الأوسط، والبنك العربي الفرنسي ومركزه بيروت، والجمعية الوطنية لصناعة الهيدروليك، وشركة الاستثمارات الموحدة^(٦٤). أما الصباغ الذي كانت عائلته تملك أعمال نسيج وصباغة في صفد فقد اشترى املاكاً في بيروت ولندن، إضافة إلى استثماراته الأخرى التي شملت شقة في بيروت مكسوة بالواح خشب البلوط الذي يرجع إلى القرن الخامس عشر والذي سُحن من سوريا، والانسجة القوطية المزدانة بالرسوم والأعمال الفنية الايطالية^(٦٥). وأقام الخوري شركة املاك في بيروت تستثمر في الاملاك العقارية وبعد ذلك أصبح رئيساً لبنك الاستثمار والتجارة والتمويل ومركزه الشارقة، ومدير بنك الاستثمارات والتمويل في بيروت، هذا البنك الذي ضم عدداً من ابناء العائلات المالكة في الشارقة ورأس الحيمة والكويت كأصحاب اسهم^(٦٦). في اوائل السبعينات كانت شركة المتعهدين الراسخين (CCC) والشركات ذات العلاقة معها تقوم بأعمال قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠ مليون دولار في السنة في دول الخليج وليبيا ونيجيريا.

التحدي والتراجع ١٩٦٤ — ١٩٧٤ :

في الوقت الذي كان فيه المقاولون الفلسطينيون يوسعون قاعدتهم الاقتصادية في العالم العربي بدأت تظهر هناك قوى جديدة مما أدى تدريجياً إلى نشوب صراعات بين البرجوازية الفلسطينية ونظيراتها العربيات في العربية السعودية، والكويت، ولبنان والاردن واماكن اخرى من العالم العربي. لقد كان التوسع الاقتصادي الفلسطيني ممكناً بسبب حالة التخلف

التي كانت سائدة في دول الخليج من جهة، والتجربة المبكرة في الرأسمالية والتي اكتسبها الفلسطينيون فترة الانتداب البريطاني، خصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية.

في أواخر الخمسينات بدأت البرجوازيات المحلية تتوسع وتتحدى منافستها الفلسطينية. أما سلسلة الاضرابات في اواسط الخمسينات التي قادها عمال فلسطينيون احتجاجاً على الشروط المروعة التي سادت في صناعة النفط فقد أدت إلى ابعاد مئات الفلسطينيين من العربية السعودية، والكويت والعراق وليبيا (انظر الفصل ٦) (٦٧). من الجدير بالذكر أن القوى الوطنية المحلية، التي عارضت الدور البريطاني في السويس واستمرار السيطرة الاقتصادية الغربية في العالم العربي، قد ايدت الاضرابات ودعمت المضربين.

وكان التجار المحليون تواقين إلى تحقيق نسبة أعلى من عوائد النفط، ويقولون أن استخدام اليد العاملة الفلسطينية قد قلل من الاستقرار بدل أن يعززه. وآخرون كانوا يقولون أن شركات النفط الأجنبية بتفضيلها استخدام الاجانب (الغربيين والفلسطينيين) تحول دون تطور رأس المال المحلي، وأقروا على أن يُمنح المواطنون المحليون فرصاً أكبر لاقامة مشاريعهم الخاصة.

في العربية السعودية، اشتمل الاتفاق الجديد الذي وقع عام ١٩٥٧ بين الحكومة وشركات النفط الأمريكية، التي تدير حقول النفط، على فقرة تنص على أن ٧٠ ٪ من المستخدمين في اعمال شركات النفط في المملكة يجب ان يكونوا من السعوديين. ورغم أن الشركات وجدت في البداية صعوبة كبيرة في إيجاد سعوديين مؤهلين لهذا العمل إلا أن نسبة السعوديين العاملين في مراكز الاشراف والادارة في الصناعة النفطية وصلت عام ١٩٦٤ إلى ٥٢ ٪ (٦٨). اضافة إلى ذلك، اعطت الاتفاقية المعقودة عام ١٩٥٧ الأولوية لمواطني الدول العربية في حال عدم وجود سعوديين مؤهلين، وبذل حصل اللبنانيون والمصريون والسوريون على الأولوية في الحصول على وظائف هناك. أما فلسطين فلم يكن قد اعترف بها بعد كدولة عربية بعد ١٩٤٨ ، رغم انه كان لها ممثل في جامعة الدول العربية. نتج عن ذلك تراجع في النفوذ الفلسطيني في المواقع الوسيطة في شركات النفط، وتضاءلت فرص العمل امامهم من عقود عمل ورخص تصدير واستيراد واذون عمل وتوظيف.

تم توقيع اتفاق مماثل في الكويت بين شركات النفط والحكومة عام ١٩٥٨ . وفي عام ١٩٦١ تم تعديل الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وشركة شل اويل باضافة بند ينص على تدريب الكويتيين وتأهيلهم لاستلام مواقع الاشراف. ولكن، خلافاً للسعودية — كان امير الكويت نفسه مخولاً بسلطة اختيار العرب للعمل في وظائف حكومية ومع شركة شل وفي

المدارس والمعاهد المحلية، دون الاهتمام بمسألة ما إذا كانوا رعايا دولة عربية عضو في الجامعة العربية أم لا^(٦٩).

ساعد هذا الاجراء على تخفيف الاثر الذي تركته التشريعات على الفلسطينيين، واستطاع عدد لا بأس به منهم الاحتفاظ بموقعه في قطاع النفط وفي الصناعات النفطية، لكن رغم ذلك تقلص النفوذ الاجمالي الفلسطيني في عمليات حقول النفط.

إضافة إلى تشديد القيود على عمل الفلسطينيين في شركات النفط، بدأت حكومات العربية السعودية والكويت ودول الخليج تصر على أن تقدم عقود العمل الخارجية لشركات النفط للمواطنين المحليين أولاً. شعرت شركات النفط بهذا النوع من الضغوطات منذ ١٩٥١ ، عندما حاول نظام مصدق في إيران تأميم شركات النفط الغربية في إيران، إلا أن الجاليات الفلسطينية في الدول النفطية لم تشعر بالآثار حتى أواسط الخمسينات.

بدأت شركة أرامكو، التي أسست دائرة خاصة بالتطور الصناعي العربي، باعطاء وظائف الصيانة والبناء للمتعهدين السعوديين، وزودتهم برأس المال والمعدات والمواد الخام اللازمة لذلك. وفي الوقت ذاته توجهت الشركة نحو الاعمال التي لا تتصل بشكل مباشر بانتاج وتصدير النفط مثل بناء المدارس والمستشفيات ومحطات الطاقة، وتعبيد الطرق. ودفعت الشركة عام ١٩٥٥ فقط مبلغ ٩ مليون دولار إلى ١٢٦ متعهد سعودي فقط^(٧٠). (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ في ذلك الوقت من حقيقة انه يساوي ٣/٤ ميزانية التعليم في البلاد كلها في ذلك العام).

وفي نهاية العقد اصبح المقاولون السعوديون، الذين استخدموا ارباح هذه العقود لشراء معداتهم الخاصة وقطع الغيار والسلع المستوردة، في مستوى مكثف من منافسة نظرائهم الفلسطينيين واللبنانيين والمصريين، كما مكثف من المطالبة بمزيد من العقود التي تغطي المواصلات والانتاج الزراعي ومواد البناء. وأكثر من ذلك بناء مشاريع كبيرة مثل المخططات الكهربائية والمصانع والمدارس، هذه الأعمال التي كانت تقوم بها في السابق الشركات الأجنبية. أما الفلسطينيون الذين لم يحصلوا على مساعدات مالية من الارامكو، ولم يحصلوا على النصائح الفنية ولا على رخص الاستيراد واذون العمل من الوزارات المعنية، فغالباً ما واجهتهم منافسة صعبة.

أخذت خطوة جديدة في الكويت في مجال اعطاء الأولوية للمواطنين المحليين في اوائل الستينات عندما طبقت سلسلة من الاجراءات التي تحد من نشاط الشركات غير الكويتية، وتعطي الافضلية للشركات المحلية في قطاعات اقتصادية معينة. توجت هذه الاجراءات

بقانون صناعي جديد عام ١٩٦٥ أعطى للحكومة سيطرة شاملة على جميع قطاعات الاقتصاد، من ضمنها الواردات، والتجارة، والتصنيع، والبنوك، والبناء. واصمت جميع الفروع الصناعية في ظل الانظمة التي تنص على ان الملكية الاساسية لاسهمها يجب ان تكون للكويتيين، أي اكثر من ٥١ ٪ من الاسهم. وحدثت لجنة التطوير الصناعي، وخولت صلاحية منح او سحب رخص الاستيراد، وتصاريح التخطيط ورخص البناء لأن الحكومة الكويتية اقتصرت بضرورة اقامة مشاريع يملكها الكويتيين. وحظر على الفروع غير الكويتية تأسيس مؤسسات مالية وبنكية^(٧١).

لم تمنع هذه الاجراءات الفلسطينيين من التنافس مع الكويتيين، ولكنها زادت من صعوبة تملك الفلسطينيين للشركات أو ادارتهم لها دون دفع مبالغ كبيرة من المال لشركائهم الكويتيين. وحسب تعليق مراقب على قانون الـ ٥١ ٪ فان هذا القانون: «يعني في بعض الاحيان ان الأجنبي (الفلسطيني مثلاً) يقوم بكل العمل ، ويأتي الكويتي ليجمع معظم النقود»^(٧٢).

أما في مناطق أخرى من العالم العربي فقد حدث وصول انظمة راديكالية إلى السلطة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من فرص المقاومين الفلسطينيين. مثلاً أدى سقوط الملكية المؤيدة لبريطانيا في العراق عام ١٩٥٨ ، ووصول حكومة عسكرية بزعامه العميد الركن عبد الكريم قاسم إلى سدة الحكم، إلى احداث تغيرات كبيرة في اقتصاد البلاد انتهت حقوق الاجانب في الحصول على الارباح او حالت بينهم وبين ممارسة نشاط مالي على الصعد البنكية وتحويل العملات الاجنبية. وفي عام ١٩٦٤ ، وفي ظل حكومة بعثية جديدة يرأسها عبد السلام عارف، اصبحت كل القطاعات الصناعية في البلاد تحت سيطرة الحكومة. واسست شركات حكومية لادارة المفاصل الرئيسية في الاقتصاد، واعطيت هذه الشركات صلاحيات كاملة للسيطرة على التجارة الخارجية. وفي عام ١٩٧٢ امتت كلياً شركة النفط العراقية وكذلك امتت حقول النفط التي كانت ملكاً لمجموعة شركات اجنبية^(٧٣). أما الشركات التي كان المتعاملون معها من المؤيدين لبريطانيا في العراق ما قبل الثورة، مثل شركة **التعهدات والتجارة (CAT)** فقد وجدوا انفسهم مبعدين عن سوق العمل لصالح الشركات المحلية وشركات القطاع العام.

في سوريا تركت القيود على النشاط الخاص والتي ظهرت في فترة الوحدة مع مصر (١٩٥٨ — ١٩٦١) هامشاً للعمل في مجال التجارة والبناء والمواصلات، ولكن وبسبب خطر العدوان الاسرائيلي الدائم، هذا الخطر الذي بدأ بسلسلة من الهجمات الاسرائيلية في

اواسط الستينات، وتوج اخيراً بحرب ١٩٦٧ — مما ترك الاقتصاد السوري مشلولاً ومعتماً على المساعدات الخارجية — غادر الفلسطينيون سوريا إلى دول الخليج للعمل في مجالات التعليم والتجارة. اما البقية فقد شجبت فرص التطور الاقتصادي المتاحة في العربية السعودية والكويت والامارات، وفضلت الانخراط في عمل عسكري وسياسي مباشر ضد اسرائيل^(٧٤). وفي ليبيا ادى اسقاط الملك ادريس وقيام النظام الجمهوري برئاسة معمر القذافي في ايلول ١٩٦٩ إلى اعتقال العديد من الفلسطينيين الذين عملوا كمستشارين للملك أو موظفين مدنيين في ادارته. اما الافراد او الشركات التي تم الشك بانها كانت تتعامل مع النظام السابق فقد جمدت حساباتها في البنوك^(٧٥). وبعد عام واحد أتمت البنوك والمصانع وشركات التأمين، وأجبرت الفروع المحلية للشركات الفلسطينية مثل البنك العربي والشركة العربية للتأمين اما على مغادرة البلاد او تسليم ممتلكاتها لليبيين^(٧٦). في الوقت ذاته شجعت الحكومة الليبيين على أخذ دور اكبر في مجالات كانت في السابق مغلقة للقطاع الخاص، مثل تجارة الجملة والتجارة الخارجية والبناء والزراعة. تم ذلك من خلال دعم هذه المحاولات واعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية. ومرة اخرى وجدت الشركات الفلسطينية نفسها في وضع لا يساعدها على منافسة الشركات المحلية، فعدم هدوء المناخ السياسي وعدم ثبات وضع الفلسطينيين في البلاد دفعهم إما إلى الهجرة أو إلى استثمار اموالهم في اماكن اخرى.

إلى جانب المنافسة المتزايدة الناجمة عن ولادة برجوازيات محلية وازدياد القيود على المشاريع الخاصة، وجد المقاتلون الفلسطينيون انفسهم امام مشاكل جديدة نجمت عن عدم قدرتهم على ترجمة نفوذهم الاقتصادي المتنامي في سلطة سياسية. ففي لبنان، تبع موت اميل البستاني وانهيار شركة كات الانهيار الكبير لبنك انترا في تشرين اول ١٩٦٦ الذي جاء في اعقاب سلسلة من الانسحابات قام بها اصحاب الاسهم من العائلات المالكة في الكويت والعربية السعودية^(٧٧). وادى رفض البنك المركزي اللبناني تقديم قرض لبنك انترا — رغم ان ممتلكاته اكبر من استحقاقاته بقيمة ٥٠ مليون دولار — وتسرع انترا في اعلان الافلاس في كانون ثاني، ١٩٦٧ إلى حركة احتجاج في صفوف المودعين في انترا — بلغ عددهم ١٦ الف ومعظمهم من الفلسطينيين — وفي صفوف اليسار اللبناني. ادعت حركة الاحتجاج تلك أن رفض البنك المركزي اقراض انترا ما هو إلا انعكاس لرغبة الطائفة المارونية اللبنانية في تقليص نفوذ بيدس في لبنان، وازالة الخطر الذي شكله بيدس على محاولاتهم الدخول في القطاع البنكي في البلاد^(٧٨).

افشلت ثلاثة بنوك امريكية جهود بيدس لجمع اموال اضافية وتحويل ممتلكات فروع

بنك انترا في نيويورك، وسلّمت ادارة بنك انترا والشركات التابعة له والممتلكات والعقارات التابعة للجنة تمثل دائني بنك انترا الاربعة الرئيسيين وهم: حكومة الولايات المتحدة (التي اقترضت بنك انترا ٢٢ مليون دولار لتمويل صفقة قمح)، والكويت، وقطر ولبنان^(٧٩). استدعت شركة استثمارية امريكية اسمها كيدر بيودي وشركاه، وأسست بسرعة شركة انترا للاستثمار، وبدأت — ببيع ممتلكات انترا العقارية في باريس واماكن اخرى من اوربا لحكومات الكويت وقطر ولبنان. اما اعماله البنكية عبر البحار فقد سلّمت لعدد من البنوك الامريكية والبريطانية والالمانية^(٨٠).

وحصلت كل من الكويت وقطر ولبنان والولايات المتحدة وعدد من المستثمرين الخليجيين على اسهم في الشركات التابعة لبنك انترا، اهمها حوض بناء السفن الضخم في فرنسا، وشركة طيران الشرق الأوسط، وميناء بيروت، وكازينو لبنان، ودور النشر، وشركة الاذاعة والتلفزيون. أما بيدس الذي ترك مفلساً فقد استثنى من اعمال الشركة الجديدة، ومات بعد ذلك بثلاثة سنوات في سويسرا على اثر ذبحة قلبية. وكان انهيار انترا بمثابة ضربة قوية لعشرات الشركات الفلسطينية التي ساعد بيدس في تأسيسها لم تشف منها تماماً. اما مئات الفلسطينيين الذين كانوا يطمحون للعلم والخبرة في العالم العربي فقد عني لهم انهيار انترا فقدان فرصة فريدة لاكتساب تدريب وخبرة مهنية في الامور المالية والصناعة العصرية. مهما كانت ميزات واططاء بنك انترا — فالغموض الذي احاط به وبيدس ما زال قائماً — فإن جميع الفلسطينيين توصلوا إلى استنتاج واحد مفاده أن البنك فشل، أو اجبر على الفشل، لأنه فلسطيني^(٨١).

* ٧٩ — « قضية بنك انترا »، ص ٧٨ — ٧٩. نيويورك تايمز، ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦. ثلاثة بنوك أمريكية هي تشيس مانهاتن بانك وفيرست ناشينال سيتي بانك وبانك أوف أميركا رفضت تسليم مدخرات بنك انترا في فروع نيويورك فترة الانهيار، رغم القرار الصادر حينها عن المشرف الحكومي على البنوك والذي نص على أن مثل هذا الاجراء مخالف للقوانين البنكية في البلاد. نيويورك تايمز ١٩ و ٢٠ أكتوبر ١٩٦٦ و ١٧ نوفمبر ١٩٦٦.

* ٨٠ — انترناشيونال هيرالد تريبيون، ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢. نيويورك تايمز ١٩ نوفمبر ١٩٦٦. أخذت نشاطات أنترا التجارية من قبل مؤسسة جديدة هي بنك المشرق، ثم لاحقاً أخذت مورغان غارانتى الأمريكية اسهم الأغلبية فيه.

* ٨١ — الياس سابا، الذي أصبح لاحقاً نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في لبنان، شعر أنه إلى جانب كونه فلسطينياً، فإن بنك انترا أظهر براعة فريدة في تحويل عوائد النفط العربية إلى استثمارات منتجة في العالم العربي. وهذا على ما اعتقد، قال لي سابا، من الممكن أنه أثار حقد الشركات الغربية التي أرادت أن -

ومنذ ذلك الحين ساد في هذه الأوساط طرْحاً يقول بان على الفلسطينيين اما ان يشركوا منافسهم العرب في أرباحهم — وبذلك يخففوا من غيرتهم — أو ان يستثمروا اموالهم في مكان يكون لهم فيه سلطة سياسة وسلطة اقتصادية. وبما ان كل الحكومات العربية — باستثناء الاردن — لم تعط للفلسطينيين حق المشاركة في الشؤون الحكومية، بدا الجواب الوحيد بالنسبة للعديد من رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات هو ايجاد مكان يكون فيه نفوذهم الاقتصادي مضموناً، تحافظ عليه سلطة سياسية، وبكلمات أخرى تأسيس دولة فلسطينية^(٨٢).

لم يمض عام واحد على انهيار انترا حتى ضاعت الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب حزيران، مما أدى إلى اظهار مزيد من الدعم للوطنية الفلسطينية بين صفوف البرجوازيين الفلسطينيين في الاردن، الذين كانوا — خلافاً لنظرائهم في الخليج — يرفضون الانخراط الفعلي في السياسة الفلسطينية. إلا أن الحريات الأكبر التي تمتع بها المقاولون الفلسطينيون في الاردن، كونه البلد الوحيد الذي سمح للفلسطينيين بالتملك، أخر نمو المشاعر الوطنية في بعض قطاعات البرجوازية، واستمر الوضع هكذا حتى الحرب الأهلية عام ١٩٧١/٧٠ .

فيما بعد وعندما عزف الملك حسين عن ادعاءاته بتمثيل الضفة الغربية في مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ ، واعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شعبياً للشعب الفلسطيني، عانى رجال الاعمال الفلسطينيون من نفس المصير الذي عاناه نظراؤهم في دول الخليج قبل عدة اعوام. فبعد اعتراف الملك بمنظمة التحرير الفلسطينية قام بخطوات من اجل اردنة المملكة وازاحة الفلسطينيين عن المراكز الهامة في الوزارات والادارات. نتيجة ذلك وجد التجار الفلسطينيون، الذين كانوا في السابق يعتمدون على الحكومة في العقود والأموال، في وضع لا يستطيعون معه منافسة التجار الاردنيين، الذين حصلوا على مواقع متميزة في الاقتصاد القومي رغم ان خبرتهم كانت أقل من نظرائهم الفلسطينيين^(٨٣).

→ تأخذ دوراً أكبر في عملية تدوير البترودولار ، وكذلك اثار بعض الاستياء في أوساط الخليجيين الذين لم يريدوا للبنان أن تصبح سويسرا الشرق . مقابلة تمت في لندن ١٩٧٥ .

* ٨٣ — في مجلس الأعيان الذي عينه الملك بعد مؤتمر القمة العربي الذي عقد عام ١٩٧٤ ، كان فيه ثمانية فلسطينيين فقط من أصل ٣٠ ، أما مجلس النواب الذي كان يمنح الفلسطينيين حق التمثيل فيه بشكل مساوٍ لتمثيل الأردنيين ، فقد تم حله ولم يعقد إلا بعد عشر سنوات بعد اجراء انتخابات جديدة . ديفيد هيرست ، « صراعات في الرأس والقلب » ، الفارديان (لندن) ، ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ . انظر أيضاً عاروري ، ص ٥٩ — ٦٠ .

في نهاية العام بدأت عناصر ارستقراطية الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي دعمت سابقاً الملك ووقفت ضد مطالب البرجوازية الفلسطينية في البلدان العربية الأخرى، تعلن عن تأييدها لـ م.ت.ف، وتطالب بخلق دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في حين نبعت قناعات ارستقراطية الأرض الفلسطينية — تماماً مثل البرجوازية — من حقيقة انه لا يمكنهم حماية مصالحهم إلا في ظل دولة خاصة بهم، فإن موقفهم الداعم لمنظمة التحرير قد دفع إلى الامام المواقف الراديكالية المتصاعدة التي سادت بين الفلاحين المحرومين والبروليتاريا في الضفة الغربية وغزة وفي مخيمات اللاجئين في الاردن والدول العربية الأخرى. هذه الشرائح الراديكالية زودت حركة، المقاومة الفلسطينية بالمقاتلين والمنظرين. ومكنت قادة فتح بالتحديد من تحويل الدعم المالي والسياسي الذي يتلقوه من البرجوازية إلى قوة قتالية، سرعان ما خطفت ابصار العالم، وجعلت كلمة فلسطين اسماً له معناه في الغرب كما في الشرق بعد أعوام من اهمال هذه القضية.

(٦) تجزؤ الفلاحين

أدت هزيمة المقاومة العربية وإقامة دولة إسرائيل إلى هجرة جماعية للاجئين من المناطق التي احتلتها القوات اليهودية^(١). ورغم أن بعض الفلسطينيين تمكنوا من المغادرة مبكراً وإيجاد فرصة عمل في البلدان العربية المجاورة، إلا أن غالبية الفلاحين وجدت نفسها دون طعام ودون مأوى وضرورات الحياة الأساسية. لقد لجأ العديد منهم بداية إلى لبنان وإلى أجزاء من فلسطين خاصة عندما اشتد القتال في الجليل في ربيع ١٩٤٨ وبعد مذبحه دير ياسين في نيسان التي ذهب ضحيتها ٢٥٤ قروياً. وهرب جزء آخر إلى الضفة الغربية وشرق الأردن لا سيما بعد دخول الفيلق العربي في أيار. وجزء آخر — أكثرية من يافا — التمس حماية الجيش المصري فهرب جنوباً باتجاه قطاع غزة ومصر.

في البداية عاش معظم اللاجئين في العراء — في البيارات والأكواخ — وآخرون وجدوا مأوى مؤقتاً في ثكنات الجيش والاديرة والمدارس والمؤسسات الخيرية. وعندما استمرت الهجرة خلال خريف وشتاء ١٩٤٨ بُدلت الجهود لتسجيل اللاجئين في أماكن تجمعهم المختلفة. وفي كانون ثاني ١٩٤٩، عندما نظم برنامج حصر الغذاء، قدر عدد اللاجئين المسجلين للاغاثة بحوالي المليون^(٢). مقارنة مع عدد سكان فلسطين قبل ١٩٤٨ فإن هذا العدد يعني أن ثلاثة من بين كل أربعة فلسطينيين قد هربوا من بيوتهم أو نقصوا جراء الفقر المدقع^(٣). وعندما بدأت مؤسسات الاغاثة الدولية، التي ضمت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأمم المتحدة، بشق الطرق لتزود اللاجئين بالخبث والأدوية والثياب والطعام نشأت المخيمات في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المجاورة. هذه المخيمات التي كانت مصممة على أساس أنها مؤقتة أصبحت فيما بعد دائماً عندما ذبلت آمال الفلسطينيين بالعودة. في نهاية ١٩٤٩ قُدِّر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات بـ ٤٣٠ ألف إضافة إلى ٢٥٠ ألف آخرين تمكنوا من إيجاد سكن خارج المخيمات ولكنهم مسجلين لأخذ

* ٣ — قدر عدد السكان العرب في فلسطين عام ١٩٤٧ بأنه ١,٣٠٣,٥٨٥ نسمة، جانيت أبو اللغد، «التحول الديمغرافي في فلسطين»، في منشورات إبراهيم أبو اللغد. «التحول في فلسطين»، (آيفانستون، ١٩٧١).

حصصهم من الطعام^(٤٠).

كانت الغالبية العظمى من الذين أجبروا للسعي وراء الاغاثة من الفلاحين الذين إما كانوا يملكون بيوتاً وارضاً في فلسطين، وإما كانوا فلاحين اجراء او محاصصين يزرعون اراضي في قراهم او في قرى مجاورة. خلافاً لأولئك الذين عاشوا حياة مدنية وتلقوا تعليماً أو كانت لديهم صلات عمل مع الخارج، لم يستطع هؤلاء الفلاحين تحويل املاكهم او ايجاد اعمال جديدة في اماكن لجوئهم. فعندما حُرِّموا من الأرض وبالتالي من مصدر الرزق تحولوا إلى الاعتماد الكلي على معونة الاغاثة. كانت مهاراتهم غير ذات فائدة في المجتمعات ذات الأراضي الزراعية النادرة وكل ما هو متوفر هو العمل المأجور. إضافة إلى ذلك فإن روابطهم الاجتماعية كانت مقصورة على علاقات مع الفلاحين الآخرين الذين واجهوا المصير ذاته. وبينما استطاع القليل منهم الحصول على مساعدة قريب عربي في الخارج لايجاد عمل مؤقت، باتت غالبيتهم معتمدة كلياً على الاغاثة من اجل البقاء.

ومرور السنوات وبسبب التكاثر ازداد عدد اللاجئين المسجلين للاغاثة. ففي نهاية آذار ١٩٦٦ أصبح تعدادهم أكثر من ١,٣ مليون^(٥). جاء احتلال باقي فلسطين في حزيران ١٩٦٧ ليضيف إلى هذا الرقم عدة آلاف أخرى ممن أُجبروا مرة ثانية على الفرار، هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم مقطوعين وبعيدين عن ارضهم ورزقهم فسعوا للجوء إلى الدول العربية المجاورة^(٦). وصل عدد الفلسطينيين المسجلين للاغاثة عام ١٩٧٢ إلى ١,٥ مليون نسمة، أي حوالي نصف الشعب الفلسطيني. ٤٢٪ منهم كانوا يسكنون في مخيمات اللاجئين أي حوالي ٦٤٠ ألف نسمة^(٧). وبعد ثلاث سنوات اضافت الحرب الأهلية في لبنان المزيد إلى القائمة، فالقتال الذي أدى إلى الدمار الكلي لمخيمات تل الزعتر وحي الكارنتين، إضافة إلى الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان اوصل الرقم إلى ١,٨ مليون نسمة عام ١٩٧٩^(٨). وفي خريف ١٩٨٢ وصل الرقم إلى أكثر من ٢ مليون

* ٤ — نيكيسي، «اللاجئون العرب: مسح احتمالات التوطين»، (لندن ١٩٤٩)، ص ١٠٢. انظر أيضاً بركات ص ١٥٠، إلى جانب أولئك الذين يعيشون في المخيمات كان هناك ٣٠ ألف لائزالون في الكهوف. وهناك حوالي ٨ آلاف لاجيء من طبقة ملاكي الأراضي والمهنيين الذين لم يكونوا بحاجة للاغاثة.

* ٦ — في كانون أول ١٩٦٧ قدر عدد الفلسطينيين الذين تركوا الضفة الغربية بـ ٢٥٤ ألف. منهم ١٥٤ ألف كانوا أصلاً لاجئين ويتلقون مساعدة من الأمم المتحدة وقد اقتلعوا من ارضهم للمرة الثانية. ديفيز، ص ٦٩.

نسمة عندما فقد مئات الآلاف من الفلسطينيين في بيروت وجنوب لبنان بيوتهم ومصادر رزقهم بعد المذبحة الجماعية التي قام بها الاسرائيليون في حزيران (١٠). لقد ادى تشرد الفلاحين وبالتالي انفصال طبقة كاملة من الشعب الفلسطيني عن مصدر رزقها إلى خلق بروليتاريا جديدة في صفوف المجتمع الفلسطيني. أصبح هؤلاء الفلاحون المكندسون في المخيمات وتحت رحمة الشرطة المحلية ومنظمات الاغاثة، يعيشون حياتهم اليومية في صراع من اجل البقاء. الأمر الذي كان يعني للعديد منهم ايجاد عمل اينما امكن: في حقول ملاك اراضي محليين، أو في الشوارع كبائعين متجولين، أو في مشاغل ومكاتب منظمات الاغاثة في المخيمات. على اية حال بقي معظم من تمكنوا من ايجاد عمل، خارج الاقتصاد المحلي للبلدان المضيفة وخاضعين لتقلبات سوق العمل، الذي هو بالعادة صغير جداً ولا يمكن الحصول منه سوى على عمل مؤقت لا يكفي اجره لاعالة اسرة العامل. وبينما تمكن الجيل الجديد من الفلسطينيين الذين ولدوا في المخيمات من الحصول على تعليم مكنتهم من ايجاد أعمال دائمة في دول الخليج، فإن معظم جيل الفلاحين او المحاصصين الذين نشأوا في فلسطين (جيل فلسطين) لم يجدوا مخرجاً لوضعهم وبقوا عاطلين عن العمل منذ مغادرتهم فلسطين. وبعد أن غادر ابناؤهم المخيمات في الستينات والسبعينات اصبحت هذه المخيمات تدريجياً مركزاً للمقاومة المسلحة وملجأ للكبار والنساء والاطفال.

يدرس هذا الفصل تجزؤ الفلاحين الفلسطينيين كطبقة، وتحولهم اللاحق في الشتات. لكن هناك بعض الاشارات إلى اولئك الذين بقوا في فلسطين التي احتلها الاسرائيليون عام ١٩٤٨ ، وإلى اولئك الذين لم يشرودوا من ابناء الضفة الغربية وغزة، إلا أن هذا الفصل يركز على الذين لجأوا إلى الجزء العربي من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) وإلى الدول العربية المجاورة.

اخضاع اللاجئين ١٩٤٨ — ١٩٦٤ :

دور الأمم المتحدة:

في كانون اول ١٩٤٨ حثت الامم المتحدة على «السماح للاجئين الذين يرغبون

* ٩ — مجموع عدد اللاجئين من جنوب لبنان من الفلسطينيين واللبنانيين قدر بأنه وصل إلى ٦٠٠ ألف في أواسط حزيران . عاش جزء منهم في الشقق الفارغة والبساتين والمستودعات والمدارس في بيروت الغربية . وأقام آخرون المخيمات على الشاطئ . التاييز ، ١٤ حزيران ١٩٨٢ .

بالعودة إلى بيوتهم ليعيشوا بسلام مع جيرانهم في اقرب وقت مناسب، واعطاء التعويضات المالية لمن لا يرغب بالعودة. ولكن رفض اسرائيل تطبيق هذا القرار وعدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذه ترك اللاجئين في حالة من الفوضى وعدم اليقين^(١٠). بعد ذلك بعام اوصت بعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة، والتي ارسلت إلى المنطقة لتقييم الوضع، أنه في ظل الازمة السياسية المستمرة، وعدم تحقيق العودة يجب على الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل تقديم التبرعات الطوعية للاغاثة حتى ١ نيسان ١٩٥٠. واوصت البعثة ايضاً بوجود تأسيس وكالة خاصة للبدء ببرنامج الاشغال العامة والاغاثة المباشرة. بعد هذا التاريخ^(١١). شعرت اللجنة، كما اوضح السكرتير العام للأمم المتحدة لاحقاً، أن «مثل هذا البرنامج المقترح للاشغال العامة في الاردن وفلسطين العربية ولبنان وسوريا، بتوفيره وظائف مؤقتة للاجئين وتحريك الطاقة البشرية العاطلة عن العمل سيوقف اثر الاريك والتشوش، ويزيد الخيارات العملية المتاحة للاجئين، ويحسن ايضاً انتاجية البلدان التي يقيم فيها اللاجئين^(١٢)». وقد قبل مجلس الامن هذه التوصيات في كانون ثاني ١٩٤٩ وامر بتشكيل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في أيار ١٩٥٠^(١٣).

يتم تمويل هذه الوكالة من التبرعات الطوعية التي تقدم من الحكومات، وتقدم الاغاثة بشكل مشاريع توافق عليها حكومات البلدان المضيفة. هدف الوكالة، حسب تصريح الامين العام، هو «تحويل اللاجئين من الاعتماد على الاغاثة إلى العمل المأجور، بما يخدم اقتصاد الدول التي تساهم في المشروع»^(١٤). أما التساؤلات السياسية المتعلقة بحل الصراع أو بقضايا مثل العودة أو التوطين والتعويض، فكانت خارج مهمات الوكالة، وتركت لهيئة مصالحة فلسطين التابعة للأمم المتحدة (UNCCP)، وهي هيئة اسست في كانون اول ١٩٤٨ لفرض الالتزام بقرارات الامم المتحدة^(١٥).

شكلت توصيات البعثة والطريقة التي أسست بها وكالة الغوث نقطة تحول حاسمة في مستقبل اللاجئين. فسيصبح اللاجئين عملياً تحت رحمة المؤسسات الخيرية الدولية، ومصدراً لليد العاملة الرخيصة في البلدان العربية. ورغم النداء الخاص الذي وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة والداعي إلى توطين اللاجئين واعادتهم إلى بلادهم، كان الهدف الرئيسي لوكالة الغوث هو ابقاء اللاجئين محتشدين في البلدان العربية المجاورة وعدم عودتهم إلى بيوتهم في المناطق التي تحتلها اسرائيل. ورغم أن الدول العربية — باستثناء الاردن — قد اعترضت على الطريقة التي عُرِّفت بها مهمة وكالة الغوث واصرت على ضرورة اعادة اللاجئين إلى وطنهم، وضرورة التعويض عليهم وليس العمل على اندماجهم في المجتمعات العربية

الأخرى — كما عرفت الوكالة دورها — إلا أن هذه الاعتراضات لم تلق أية استجابة^(١٦). أما لجنة المصالحة فتحولت، بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى اتفاقية مع إسرائيل بخصوص إعادة اللاجئين، إلى مقر للثروة، وأصبحت مهمتها منذ عام ١٩٥٠ تقتصر على وضع قوائم بالملكيات العربية في إسرائيل والمناداة، بدون جدوى، بقبول العودة أو بدفع تعويضات للاجئين^(١٧).

أما اللاجئون فقد اعتبروا توصيات الهيئة وتأسيس وكالة الغوث بمثابة خيانة مطلقة لحقوقهم وهويتهم كشعب مستقل. لقد شعر الشعب الفلسطيني بالظلم أكثر لأن الأمم المتحدة — وكان يسيطر عليها حينها حلفاء الحرب وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي — التي امرت بتقسيم فلسطين أول الأمر قد جلست عاجزة وهي ترى الاسرائيليين يحتلون الأراضي التي كانت حسب قرار التقسيم تخص الدولة العربية الفلسطينية. خرج اللاجئون في كل المنطقة إلى الشوارع للاحتجاج على خطة تجميع اللاجئين في الدول العربية المجاورة وللمطالبة بحقوقهم في مواصلة القتال ضد قرار التقسيم وضد خلق دولة صهيونية في فلسطين^(١٨). في عام ١٩٥٢ كان قد تشكل عدد من المجموعات السرية التي سعت إلى توجيه غضب اللاجئين نحو عمل سياسي وعسكري محدد يهدف إلى استعادة وطنهم. إحدى هذه المجموعات كانت منظمة معارضة السلام مع إسرائيل، وقد بدأت توزع جريدتها (الشأر) في المخيمات، وفي الوقت ذاته توفر الخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية الأساسية. هذه المنظمة كانت تابعة لحركة القوميين العرب، التي كان مركزها بيروت، وضمت في قيادتها عدد من الأطباء وطلاب الطب من اللاجئين اهتمهم جورج حبش ووديع حداد واحمد الجياي الذين اسهموا فيما بعد بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين^(١٩).

وفي القاهرة كانت مجموعات من الطلاب اللاجئين من غزة قد شكلت الاتحاد العام لطلبة فلسطين في مصر — أول مؤسسة فلسطينية اقيمت بعد هزيمة ١٩٤٨. وقد حارب بعض أعضاؤها مثل ياسر عرفات مع قوات المفتي في الدفاع عن فلسطين عام ١٩٤٨، وهناك أعضاء آخرون مثل صلاح خلف (ابو اياد) ومحمد النجار (ابو يوسف) ساعدوا عرفات في تأسيس حركة فتح في اواخر الخمسينات، وانضوا إلى المنظمة في القاهرة. في اوائل الخمسينات، بخاصة بعد الغارة الاسرائيلية على غزة في شباط ١٩٥٥ وغزو القنال عام ١٩٥٦، لعبت المنظمة (اتحاد الطلاب) دوراً رئيسياً في تجنيد الفلاحين المشردين والعمال والمثقفين لصالح القضية الفلسطينية وفي تدريبهم عسكرياً^(٢٠). وكانت هناك مجموعات أخرى مثل، المجتمعين حول الجبهة الوطنية والحزب

الشيوعي الأردني، والتي ركزت على تنظيم العمال الفلسطينيين ونشر الوعي السياسي في صفوف اللاجئين^(٢١). ونشطت كل من حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي في مخيمات اللاجئين، حيث ساهمتا في تنظيم المظاهرات الجماهيرية ضد مشاريع التوطين وضد اسرائيل^(٢٢).

رغم فشل المحاولات الأولى للمقاومة في اعادة اللاجئين إلى وطنهم، إلا أنها منعت وكالة الغوث من تنفيذ عدة مشاريع تنمية مهمة، خشية اللاجئين لأنها تؤدي إلى استيعاب الفلسطينيين في المجتمعات المجاورة^(٢٣). وادت معارضة اسرائيل وعدم سماحها باستخدام مياه نهر الاردن ونهر اليرموك لمشاريع تنمية في سوريا والاردن، وعدم التزام بعض ممالي وكالة الغوث بتعهداتهم المالية إلى الحد من عملياتها بشكل كبير^(٢٤). في أواخر الخمسينات أجبرت وكالة الغوث على التخلي عن المشروعات الطويلة الامد فاقترص نشاطها الرئيسي على توزيع حصص الغذاء وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية. واعتمدت قدرتها على مواصلة هذه المهمات على عاملين اساسيين: ١ - الحصول على اموال كافية من الحكومات المتبرعة. ٢ - تعاون الحكومات العربية المضيفة.

في سنواتها الأولى كانت ميزانية وكالة الغوث تحتل نفقات مشاريع عمل، ولكن بعد مقاومة الفلسطينيين لمشاريع الاندماج الطويلة الامد امتنعت الحكومات المتبرعة عن تقديم المزيد من الأموال. في عام ١٩٦٦ بلغت مصاريف الوكالة على الغذاء ١٣,٢٤ دولار في السنة لكل لاجئ مسجل في الوكالة. هذا المبلغ لا يسمح باضافة اللحم والفواكه والخضار على الحصص الغذائية التي تكونت من الطحين والسكر والأرز والحبوب والزيت التي تبلغ قيمتها من السعرات الحرارية ١,٥٠٠ سعة في اليوم. وبلغت مصاريف وكالة الغوث على الخدمات الصحية والطبية ٣,٧٩ دولار للفرد في السنة بينما بلغت مصاريفها على الخدمات التعليمية ١١,٨٧ دولار للفرد في السنة فقط. بكلمات أخرى بلغت مصاريف

* ٢٢ - عابدي ص ٢٠١ - ٢٠٢. انظر أيضاً ميشال، ص ٨٧. فيما بعد أصدر حزب التحرير الاسلامي نظرية جديدة تنص على قبول بعض العون من وكالة الغوث ومن الغرب طالما اعتبرت هذه المساعدة جزية عابدي ص ٢١١.

* ٢٤ - في نهاية عام ١٩٦٥ كان هناك حوالي ٧٤ دولة تقدم تبرعات إلى وكالة الغوث، ولكن ٧٠٪ من ميزانية الوكالة كان يأتي من الولايات المتحدة. على مدى هذه الفترة تبرعت بريطانيا بمبلغ ٩٠,٥ مليون دولار مما يجعل ٩٠٪ من ميزانية الوكالة من الولايات المتحدة ومن بريطانيا. هوار «وكالة الغوث»، ص ٣٠.

الوكالة الاجمالية اقل من ٣٠ دولار في السنة للفرد الواحد^(٢٥).
بعد عام ١٩٦٧ تقلص هذا المبلغ الضئيل اصلاً لأن ميزانية الوكالة عجزت عن
تغطية مصاريف الاعداد المتزايدة من اللاجئين الذين كانوا بحاجة للمساعدة.
وليس بمستغرب ان يعبر المفوض العام لوكالة الغوث عن شفقتة تجاه اللاجئين في
تقريره السنوي لسنة ١٩٦٦ بقوله:

«خلال السنوات الطويلة من اعتمادهم على الاحسان الدولي، كانت حياتهم حياة
مصاعب وحرمان، فالاغاثة المقدمة من وكالة الغوث، رغم ضرورتها، ليست أكثر من الحد
الأدنى... فالحصص الغذائية هزيلة وبالكاد تسد رمق الانسان الذي يعتمد عليها كلياً لفترة
طويلة»^(٢٦).

إلى جانب حرمانها من كل شيء باستثناء الخدمات الاساسية، فإن طبقة الفلاحين
الفلسطينيين التي أجبرت على الفرار عاشت في شروط حياة يرثى لها في الدول المجاورة
والخيمات. وفي عام ١٩٦٦ أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن تأثره قائلاً أنه من الواضح
أن جزءاً كبيراً من اللاجئين ما زال يعيش في فقر مدقع، وفي شروط حياة مروعة وأشار إلى أن
هناك بعض العائلات: «ما زالت تعيش في مساكن غير مناسبة للبشر: بعضهم يعيش في اقبية
مظلمة وآخرون في ابنية منهاره والبعض الآخر في ثكنات مكتظة واكواخ... ومعظم مخيمات
اللاجئين مزدحمة حيث يعيش أكثر من خمسة اشخاص في غرفة صغيرة. ولا يوجد فيها
شوارع مناسبة او ممرات، ويغرق العديد من الخيمات في الوحل شتاءً وفي الغبار صيفاً».
واضاف قائلاً أن موارد المياه غير كافية خصوصاً في أشهر الصيف، ولم يكن هناك قنوات
لصرف المياه القذرة^(٢٧). ورغم مرارة حياتهم وصعوبتها، فقد كان تدمير اللاجئين من
الحكومات العربية التي يعيشون تحت حكمها واضحاً، فقد اعتبروها المسؤولة عن مأزقهم
وعن عدم تمكنهم من اخذ زمام المبادرة بأيديهم، خصوصاً في لبنان والاردن، كما لم تسلم
مصر التي كانت تدير قطاع غزة ولا سوريا من النقد حتى بعد وصول انظمة أكثر تقدمية
للسلطة في الخمسينات.

مواقف الحكومات العربية المضيفة:

الكاتب الفلسطيني فواز تركي الذي سبق أن أجبر على الفرار من بيته في حيفا عام
١٩٤٨ عندما كان طفلاً صغيراً، لخص ببلاغة موقف اللاجئين الفلسطينيين من مضيفيه:
«عندما كبرت لم يكن البعبع بالنسبة لي هو اليهودي، ولا الصهيوني، ولا الامبريالي او

الداعم الغربي لدولة اسرائيل، بل كان العربي. العربي الذي يسأل في الشارع فيما اذا سمعت عن الفلسطيني الذي... العربي في قسم الاجانب الذي يريدك أن تنتظر دهرأ لتحصل على اذن عمل، العربي في قسم الشرطة الذي يشعر أنه يستطيع الاساءة إليك كيفما شاء، العربي الذي يرفضك، والذي اخذ منك وبقسوة فظيعة، الأمل والتوجه. هذا هو البعيع الذي تراه كل يوم وكل ليلة وكل عام جديد وكل عقد جديد يعذبك ويحط من قدرك ويجردك من انسانيته ويؤكد على دونيتهك».

بينما يتذكر الحليل الأكبر من اللاجئين ما اضاعوه ويضعون اللوم في خسارتهم على اسرائيل وبريطانيا، لم يلق الحليل الذي عاش وشب في الخيماء، والذي لم يستطع العثور على بيوت ووظائف في الشتات، أي عزاء في كونه قد هرب من الاحتلال الاسرائيلي. كما يقول تركي: «بالنسبة للفلسطيني، للشباب الفلسطيني، الذي يعيش في المجتمع العربي، فإن الاسرائيلي هو العدو الثابت نظرياً: نحن لم نره، ولم نعش تحت نيره. وكوننا عشنا في الخيماء، وكبرنا مع الجوع، شعرنا أنه في حين أن اسباب شقائنا هي اسباب مجردة، إلا أن اسباب تكريس هذا الشقاء ملموسة»^(٢٨).

امتاز موقف الحكومات العربية المضيفة بخوفها من معركة اخرى مع اسرائيل قد يجرها إليها الفلسطينيون، ويبقينا أن اللاجئين الغاضبين بمقدورهم تهديد سيادتها على أرضها. وخلافاً للدول العربية الأخرى فقد تجلى هذا الوضع بشكل واضح في الأردن الذي رحب بقرار التقسيم وشن حملة سياسية وعسكرية ناجحة ضد اقامة دولة فلسطينية مستقلة في تلك الأجزاء التي لم تحتلها اسرائيل. وحسب شروط اتفاقية الهدنة التي وقعتها مع اسرائيل في رودس في نيسان ١٩٤٩ ، فإن حكومة الاردن توافق على «أن لا يقترب أي عنصر من قواتها البرية والبحرية والجوية... والقوات غير النظامية، أي عمل عسكري او عدواني ضد القوات العسكرية وشبه العسكرية للفريق الآخر، أو ضد المدنيين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الطرف الآخر»^(٢٩). وبموجب ذلك فرضت حكومة الاردن على جميع اولئك الذين يعيشون داخل حدودها — من الفلسطينيين والاردنيين — الالتزام بنصوص اتفاقية الهدنة، واحترام الحدود الدولية الجديدة. مع ذلك، وكما رأينا، فإن اللاجئين، وخصوصاً في السنوات الأولى بعد الهزيمة، كانوا الأكثر حاجة للعودة. كتب مصدر مطلع أن اللاجئين، وخصوصاً في القرى الحدودية: «إمّا... عبروا الحدود سراً ليخرجوا كيساً من البرتقال او بعض الاملاك المنقولة من الحقول التي كانت في السابق ملكاً لهم، وإمّا غامروا بحياتهم ليزرعوا ويذروا ليلاً في الأراضي التي كانت اسرائيل تعتبرها منطقة محرمة». وقد عرفت اعمال العبور «بالتسلل»

والزراعة بأنها «زراعة غير شرعية»، إضافة إلى ذلك فإن المحاولات البريئة للعائلات المشتتة للملزمة أفرادها، والنشاطات الاجرامية للمهربين من البلدين، الذين كانوا يتكسبون من استعداد اسراييل لدفع أي سعر، مقابل اللحم والارز القادم من الاردن، قد خلقت مشكلة حدودية^(٣٠).

ولم يكن امام الامهات سوى البحث عن الطعام بين اكوام القمامة لاطعام عائلاتهن المتضجرة جوعاً.

وبنتيجة رد القوات الاسرائيلية، المزودة باوامر «اطلاق النار الفوري» على أي متسلل، فقد العديد من الآباء والامهات والأولاد والبنات الذين قُتلوا في حقولهم وفي قراهم^(٣١). لكن سرعان ما أصبح اللاجئون يعبرون الحدود حاملين اسلحتهم لينضموا هناك إلى المقاتلين الذين صمدوا خلف الحدود، والذين واصلوا القيام بهجمات متفرقة ضد القوات الاسرائيلية المحتلة^(٣٢). وعندما بدأ الفلسطينيون الموالون للمفتي، والغاضبون من الهجوم الاسرائيلي على قرية قيبا الحدودية، في تشرين اول ١٩٥٣ ، بالقيام باعمال مقاومة منظمة، بدأ الفيلق العربي بقيادة البريطاني جون غلوب باطلاق النار على الفلسطينيين الذين يعبرون الحدود. ودعم ذلك بسن تشريع يحكم بموجبه المتسلل بستة اشهر سجن. وحسب ما جاء على لسان ديفيد هيرست، «في بعض الاحيان كان نصف السجناء في الضفة الغربية يقضون احكام سجن بهذه التهمة»^(٣٣).

كان أمراً بغاية السوء منع اللاجئين من محاولة استعادة ممتلكاتهم ومنتجاتهم الزراعية، ولكن الأسوأ من هذا هو تصميم الحكومة على منعهم، بأي ثمن، من القيام بأية محاولة جديّة لمقاومة الاحتلال. أما ما كان فوق الاحتمال فهو عدم قدرتهم على الدفاع عن الذات وعن العائلة امام الغارات الاسرائيلية الانتقامية على الأراضي العربية.

وتدرجياً تم نزع سلاح المقاومة في الاردن رغم استمرار الغارات الاسرائيلية على اللاجئين والفلاحين الاردنيين، الأمر الذي دفعهم إلى التنفيس عن غضبهم في شوارع المدن الرئيسية، مما دفع النظام إلى قمع كل اشكال المعارضة السياسية. بالنسبة للملك حسين، كانت حملة القمع هذه حيوية وضرورية للحفاظ على سلطته وعلى مملكته، فلم يغيب عن

* ٣٢ — من الصعب تقدير عدد المقاتلين الذين استمروا في المقاومة من داخل الأراضي المحتلة أو من مواقع في الضفة الغربية وغزة والبلدان العربية المجاورة ، ولكن ابنة أحد المقاتلين أخبرني أنهم كانوا يعدون بالمئات ، إلا أن معظمهم عملياً مات أو جرح أو أجبر على نزع سلاحه مع حلول نهاية عام ١٩٥٤ . انظر أيضاً سخنيي ، « ضم فلسطين » ، ص ٦٧ — ٦٨ .

ذهنه، بعد توليه العرش، أن جده قد قتل أمام عينيه برصاص لاجيء غاضب. أما الفلسطينيون الذين سعوا إلى حياة وعمل خارج المخيمات، يحذوهم الأمل بتحسين ظروف حياتهم فقد وجدوا أنفسهم مجبرين على التخلي عن أي نشاط سياسي وعلى الالتزام بالقيود الكثيرة التي فرضها النظام عليهم^(٣٤).

وفي لبنان كانت القيود قاسية أيضاً، وهنا أيضاً كان الفلاحون المشردون هم الأكثر تأثراً بها. فقد نزع سلاح الجميع ومنعوا من عبور الحدود لاستعادة ادواتهم الزراعية وإثاث منازلهم^(٣٥). وفرضت في إحدى الفترات ضريبة قيمتها ٢٥ ليرة لبنانية على كل بالغ يسعى إلى دخول البلاد^(٣٦). لم يكن مثل هذا الاجراء موجهاً ضد الفلسطينيين الفقراء الذين لجأوا إلى لبنان فقط، بل جعل مسألة جمع شمل العائلات المشتتة صعباً. وابتعد الفلسطينيون المسيحيون عن ابناء بلدتهم من المسلمين، الأمر الذي لم يفهمه معظم الفلسطينيين^(٣٧). لاحقاً نقل الفلسطينيون الذين عاشوا في الاجزاء الجنوبية من لبنان، ليكونوا قريبين من قراهم في الجليل، إلى مخيمات في الشمال قرب طرابلس وبيروت ووادي البقاع في شرقي لبنان^(٣٨). ومنعوا من الانتقال من مخيم إلى آخر أو من المخيم إلى المدينة، دون الحصول على اذن من السلطات الحكومية، وكانت أوامر منع التجول وحملات التفتيش أموراً شائعة في المخيمات^(٣٩).

إلى جانب خوف اللبنانيين من أن يجرهم الفلسطينيون الغاضبون إلى حرب مع إسرائيل، خافت الحكومة من أن يؤثر الفلسطينيون وغالبيتهم من المسلمين السنة، على الميزان الطائفي الحساس بين الطوائف الدينية المختلفة، هذا الميزان الذي ضمن للموارة السيطرة على المؤسسات الحاكمة في البلاد وعلى اقتصادها أيضاً. ورأت الدولة ومنذ البداية خطورة أي اتصال بين اللاجئين وطائفة الشيعة الفقيرة في جنوب لبنان، إذ خافت أن ينضم الشيعة إلى الفلسطينيين في الضغط من أجل أحداث تغيير سياسي في لبنان^(٤٠).

* ٣٧ — أرسل المسيحيون إلى مخيمين خصصا لهم وهما سن الفيل والديابية . وزودت المخيمات بخدمات مثل مدارس ثانوية لم توجد في المخيمات الأخرى المخصصة للمسلمين . لمزيد من المعلومات انظر صايغ ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

* ٤٠ — محادثاتي مع نساء الفلاحين الشيعة مليئة بالاشارات إلى استغرابهن عندما سمعن من اللاجئين أن الجيش اللبناني لم يشارك بفاعلية بالقتال في فلسطين عام ١٩٤٨ وبأن جيش التحرير العربي ، كان ينسحب من أمام القوات الاسرائيلية المتقدمة بدل أن يدافع عن القرى العربية . انظر أيضاً نزال ، ص ٢٠ ، ٢٢ — ٢٣ ، ٤٠ — ٤١ ، ٩١ — ٩٧ ، للحصول على أمثلة عديدة عن آراء اللاجئين . وكادر ، ص ٣٠١ ، وغاني ، ص ٢٠٦ — ٢٠٧ .

في قطاع غزة ترافق رفض حكومة الملك فاروق وحكومة عبد الناصر في ايامها الأولى السماح للاجئين بالسفر من القطاع إلى مصر مع رفضها السماح لهم بحمل السلاح للرد على الغارات الاسرائيلية على القطاع. وفي اواسط عام ١٩٥٦ تركت هذه الغارات أكثر من ١٣٤ قتيلاً و ٨١ جريحاً إضافة إلى اسرهم أكثر من ٤٠ شخصاً معظمهم من اللاجئين أو من بدو القطاع وسيناء^(٤١). رغم المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها اللاجئون تعاملت الحكومة المصرية مع القطاع على أنه منطقة محتلة تحت الحكم العسكري، وكان للحاكم العسكري سلطات مطلقة لاعتقال من يشك بأنهم عبروا الحدود أو حملوا السلاح أو انخرطوا في أي نشاط سياسي^(٤٢).

وحدثت السلطات من حرية التنقل والاجتماع لاسباب أمنية، واقتصر السفر خارج المنطقة فقط على الذين يحملون جوازات سفر عربية أخرى^(٤٣).

ولم يسمح عبد الناصر لبعض الفلسطينيين بحمل السلاح وشن غارات مضادة على الأراضي الاسرائيلية إلا بعد الهجوم الاسرائيلي الوحشي على غزة في شباط ١٩٥٥ ، والذي تبعته تظاهرات صاحبة استمرت ثلاثة ايام في القطاع كله ترافقت مع اعتداءات بالحجارة على مراكز الشرطة المصرية^(٤٤). غير أن هذه الوحدات المسلحة بقيت تحت السيطرة المصرية وتحت امرة الجيش المصري. وبينما سُمح لهؤلاء المسلحين القيام بمهام الجيش المصري في مقاومة الهجمات الاسرائيلية والمشاركة في الدفاع عن القاهرة وقناة السويس ضد العدوان الثلاثي الاسرائيلي الفرنسي والبريطاني في تشرين الأول عام ١٩٥٦ ، إلا أنه لم يسمح لهم بتنظيم رفاقهم في المخيمات أو تدريبهم عسكرياً. بالنسبة لياسر عرفات وقادة فتح المستقبلين فإن معارضة عبد الناصر السماح بهذه الخطوات كان عاملاً رئيسياً في استنتاجهم أنه لا أمل للفلسطينيين بالتحريض إلا من خلال اقامتهم منظماتهم السياسية والعسكرية الخاصة بهم. الظروف في سوريا كانت افضل، فلقد اسست الحكومة منظماتها الخاصة باسم مؤسسة اللاجئين العرب الفلسطينيين (PARI) لتوفير الطعام والثياب والسكن للاجئين. وتم تزويد المخيمات التي تديرها المؤسسة باجهزة تعليم وخدمات صحية واجتماعية افضل من تلك التي تديرها وكالة الغوث، وكانت تصرف معونات نقدية للاجئين المعوزين. ووفرت المؤسسة المسكن لكل عائلة وكانت النتيجة أن مخيمات سوريا، وبخاصة نخيم اليرموك قرب دمشق. ونخيم اللاذقية، شبيهة بالضواحي أكثر من المخيمات بخاصة تلك الموجودة في الاردن ولبنان^(٤٥).

ولكن مُنع اللاجئون، تماماً كما في البلدان العربية الأخرى، من حمل السلاح حتى

اواسط الستينات، — كما حدث لهم في عام ١٩٤٨ — ومُنَعُوا ايضاً طوال هذه الفترة من ممارسة أي نشاط سياسي مثل تشكيل احزاب او تجمعات دون تصريح من الحكومة^(٤٦).

تكيفت تجارب الفلاحين الفلسطينيين في الشتات بموقف الجماهير العربية تجاه اللاجئين. خلافاً لحكوماتهم التي كانت مساعدتها كلامية أكثر مما هي فعلية، كان المواطنون العرب أول من هب لنجدة اللاجئين بتوفير الغذاء والمأوى لهم في الاسابيع العvisية الأولى^(٤٧). ولكن عندما زاد عدد المهاجرين واصبحوا كما الطوفان تغير الموقف بسرعة.

عكس هذا الأمر جزئياً ضخامة الشتات، الذي كان بمثابة تحويل شعب بأكمله إلى بلدان تأثرت بسنوات الركود الاقتصادي والاهمال تحت الحكم الاجنبي. لم يشعر السكان الاصليون في سوريا، التي استوعبت عدداً قليلاً نسبياً من اللاجئين بالمقارنة مع جيران فلسطين الآخرين، والتي توجد فيها مساحات شاسعة من الأراضي غير المزروعة، بأن حياتهم ومصدر رزقهم عرضة للخطر، عكس الحالة في الاردن، حيث شكل اللاجئين فيه، (ومن ضمنهم اولئك الذين يسكنون الضفة الغربية) حوالي نصف عدد السكان. وكذلك الأمر في لبنان، ورغم أن نسبة اللاجئين لم تزد على ١٠ — ١٢ ٪ من عدد السكان، إلا انهم شكلوا خطراً على قطاعات واسعة من الطائفة المسيحية.

وتأثر موقف المجتمعات العربية الأخرى تجاه اللاجئين تبعاً لحالة التشابه أو التفاوت بين أنماط حياتها وعاداتها وبين أنماط وحياة المجتمع العربي الفلسطيني قبل الهجرة. وما اثر ايضاً في هذا الموقف هو الوعي السياسي المتقدم الذي أحدثه اللاجئين في المجتمعات التي قدما إليها. ففي سوريا مثلاً حيث العادات الاجتماعية متشابهة مع العادات في فلسطين، وبوجود روابط تاريخية واقتصادية بين فلسطين وسوريا منذ فترة طويلة، لم يجد الفلسطينيون أي صعوبة في التأقلم مع الانماط الحضارية السائدة، رغم أن شعورهم بالهزيمة والاغتراب جعل التأقلم أكثر صعوبة مما لو كان الأمر هجرة عادية.

أما في الاردن فقد كانت المشاكل هائلة، كان السكان الاصليون من البدو يخضعون لنظام اجتماعي قبلي، حيث عكست حياتهم وعاداتهم اصولهم البدوية وشبه البدوية. ولم يكن سهلاً على كلا الطرفين البدو والفلاحين المتوطنين على جانبي نهر الاردن نسيان قرون من العداء بينهما بل اصبح هذا العداء واضحاً وصريحاً عندما بدأ اللاجئين الفلسطينيون معارضة النظام الملكي وتحالفه الوطيد مع بريطانيا^(٤٨).

* ٤٨ — الفلسطينيون ككل ومن بينهم من حصل على عمل ليعمل نفسه شكلوا ثلثي عدد سكان الأردن حتى ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية. هلال، ص ٧١، ٧٩.

تفاقت في كل البلدان العربية المجاورة، وبدرجة أقل في الضفة الغربية، الكراهية التقليدية بين المدنيين والفلاحين نتيجة الهجرة التي أدت إلى فصل الفلاحين عن مواطنهم الذين نجحوا في إيجاد بيوت ووظائف في مدن بيروت ودمشق وعمان، وعند اقربائهم العرب الذين لم يبالوا بالفلاحين^(٤٩).

وعززت هذه الظروف التي شهدتها الفلاحون في مخيمات اللاجئين التضامن الطبقي والروابط العائلية والقروية التقليدية فيما بينهم، والتي اعتُبرت أحد عناصر الاستمرارية والهوية في وقت تميّز بالتفسيخ الاجتماعي وعدم الاستقرار الجماعي^(٥٠).

أجبر اللاجئون الفلاحون خلال سنوات النفي الطويلة على تغيير طريقة حياتهم بشكل لم يتصوره إلا قليل منهم. وكذلك وجد العديد منهم نفسه في هجرة ثانية عندما تقدم الاسرائيليون أكثر في الأراضي العربية، وبات وجودهم لعنة على الأنظمة العربية المحلية.

* ٤٩ — أحد المميزات الرئيسية التي ميزت السكان المدنيين عن الفلاحين هو عدم حيازة الفلاحين بشكل عام على تعليم. البروفيسور محمد الغول، فلسطيني من قرية بيت سلوان قرب القدس شرح الفرق كما رآه، خلال زيارة إلى هارفرد في آذار ١٩٧٤: « خذي حالي مثلاً » شرح قائلاً، « فأنا على ما أعتقد مثل وليد الخالدي، بمعنى أنني باحث فلسطيني معي الشهادات اللازمة ودرست في انكلترا والعراق وسوريا والآن أنا هنا، أي بهذا المعنى نحن نقوم بنفس العمل، ولكنني لست من الطبقة الوسطى ولا أستطيع أن أسى عائلتي.. أخواتي أميات »، وهناك خلافات أخرى نبعث من اللهجة الفلاحية المتميزة والحفاظ على علاقات العائلة الممتدة واهتمام الفلاحين بشرف العائلة. هناك أمثلة وضحتها الفلسطينيون أنفسهم موجودة في صايغ ص ٥٢ — ٥٣. صادق العظم، مفكر وفيلسوف سوري معروف، حلل ما أسماه الشخصية الفهلوية في عمله أو كتابه عن حرب ١٩٦٧، « النقد الذاتي بعد الهزيمة »، ترجمه إلى الانكليزية لويس سكاردي في كتاب (المثقفون العرب والهزيمة).

* ٥٠ — وصف الكاتب الاسرائيلي اموس ألون دهشة الجنود الاسرائيليين عندما اكتشفوا قوة الروابط بعد أن دخلوا أكثر من مخيم في الضفة الغربية عام ١٩٦٧ قائلاً: « لدى دخوله مخيماً للاجئين اكتشف جندي اسرائيلي شاب بأن سكانه منظمين ومقسمين إلى عشائر أو أحياء حسب البلد الأصلي لهم أو حتى حسب الشارع الذي عاشوا فيه في فلسطين قبل ١٩٤٨ .. بير السبع، زرنغا، الرملة، اللد، يافا الخ، » « المؤسسين الاسرائيليين والأبناء »، (نيويورك، ١٩٧٢)، ص ٣٣٩، موجود في بركات، ص ٢٥٠. انظر أيضاً صايغ، ص ١٢٤ — ١٢٨. سرحان، ص ١٠١ — ١٠٣، وكراصة سرحان « الأطفال الفلسطينيين جيل التحرير »، مقالات فلسطينية عدد ٢٣، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت، ١٩٧٠)، ص ١٢ — ١٧.

الجدول ١/٦ اللاجئين الفلسطينيين المسجلون للإغاثة:
التوزيع الجغرافي ١٩٥٠ - ١٩٧٩ (بالآلاف).

(أ)	(ب)	(ت)	(ث)	
١٩٥٠	١٩٦٦	١٩٧٢	١٩٧٩	
(ج)				
٥٠	—	—	—	فلسطين: المناطق المحتلة عام ١٩٤٨
٢٠١	٣٠٤	٣٢٥	٣٦٣	غزة
٣٦٢	٧٠٢	٣٧٨	٣١٨	الضفة الغربية
١٣٨		٥٥٢	٧٠٠	الضفة الشرقية
١٢٩	١٦٤	١٨٤	٢١٩	لبنان
٨٢	١٣٩	١٦٨	٢٠٤	سوريا
٩٦٢	١,٣٠٩	١,٥٠٧	١,٨٠٤	المجموع

الملاحظات:

أ — الأرقام مأخوذة من تقرير عن الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط والصادر
عن دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

ب — النشرة الاحصائية للربع الأول من ١٩٦٦ والصادرة عن وكالة الغوث، رقم
٦٦/١ .

ت — تقرير المفوض العام لوكالة الغوث في ١/٧/١٩٧١ ، إلى ٣٠/٦/١٩٧٢ ،
ص ٧٦ .

ث — دائرة الاحصاء المركزية، الصندوق القومي الفلسطيني، نشرة الاحصاء
الفلسطيني، (دمشق ١٩٨٠)، ص ٣٦١ .

ج — بعد عام ١٩٥٠ لم يعد هناك أي ارقام حول عدد الفلسطينيين الذين بقوا في
اسرائيل .

وعلى الرغم من ذلك واصل الفلاحون تمسكهم بهدف العودة وبالهوية الجماعية كشعب وكأمة. وبينما كانت الاجيال الكبيرة تحقق ابناءها بنفس الدرجة من ذلك الحب الذي تحمله لأرضها مضحية بآمالها بمستقبل افضل في سبيل تأمين حياة اولادها في المنافي، التفت الجيل الأصغر إلى اكتساب المهارات التي تمكنه من الفرار من محيطه وبناء حركة قادرة على تحرير ارضه.

التحول الطبقي للفلاحين:

إن جزءاً كبيراً من تاريخ الفلاحين المشردين في الشتات منذ عام ١٩٤٨ غير معروف، وقد يبقى كذلك لمدة طويلة. لقد تسببت ظروف النفي والحاجة إلى توجيه كل الجهود إلى الحاجات الاساسية بابتعاد العديد من الباحثين الفلسطينيين عن دراسة هذه المسألة. ولم يُظهر الباحثون الاجانب الاهتمام الكافي بهذا المجال، أما تلك الاحصائيات القليلة المتوفرة في هذا المجال، والمعدة من قبل وكالة الغوث أو من الاسرائيليين (بعد ١٩٦٧) فإما كانت ناقصة وإما كانت انتقائية لدرجة كبيرة.

لقد كان لسرقة وتدمير الأرشيف الفلسطيني على أيدي القوات الاسرائيلية اثناء غزو بيروت عام ١٩٨٢ اثره في جعل البحث بهذا الأمر في غاية الصعوبة. على أية حال، باجراء عملية حسابية بسيطة، مستندة إلى المعلومات السكانية القليلة المتوفرة يمكن الاشارة إلى أن النسبة المئوية للمسجلين في وكالة الغوث قد هبطت من حوالي ثلاثة ارباع الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٩ إلى اقل من نصفه بعد ثلاثين سنة.

النسبة المئوية للفلسطينيين المسجلين للإغاثة من المجموع الكلي للشعب الفلسطيني ١٩٤٩ - ١٩٧٩ (آ).

السنة	العدد المسجل للإغاثة	مجموع السكان	النسبة المئوية
١٩٤٩	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٠٤,٠٠٠	٧٦,٧ %
١٩٧٩	١,٨٠٤,٠٠٠	٤,٣٩٠,٠٠٠	٤١,١ %

ملاحظة آ:

النسبة المئوية هي تقديرات تقريبية فقط. النسبة المئوية الخاصة بالعام ١٩٤٩ مستندة إلى العدد الاجمالي للشعب، مأخوذة من جانب أبو اللغد «التحول الديمغرافي في فلسطين» في ابراهيم أبو اللغد «تحول

فلسطين»، ص ١٥٥ . (لا يوجد رقم يدل على عدد السكان عام ١٩٤٩). أما النسبة المئوية الخاصة بعام ١٩٧٩ فمستندة إلى عدد الفلسطينيين الاجمالي الصادر في كتاب الاحصاء السنوي الصادر عن م.ت.ف. عام ١٩٨٠، ص ٢٨ . أما أعداد اللاجئين المسجلين للاغاثة فمأخوذ عن تقارير وكالة الغوث السنوية.

تشير الارقام إلى أنه رغم الازدياد الهائل في عدد الفلسطينيين بين اعوام ١٩٤٩ و ١٩٧٩ ، وفي عدد الذين هم بحاجة إلى الاغاثة، فإن نسبة كبيرة من الفلاحين المهجرين تمكنوا من ان يعملوا انفسهم خلال فترة الثلاثين عاماً. والدليل المتوفر يشير أنهم حققوا ذلك من خلال ايجاد اعمال في احد المجالات الثلاثة التالية:

- ١ — في الزراعة، بشكل رئيسي كمحاصصين أو أجراء أو عمال زراعيين.
- ٢ — في قطاع الخدمات، خصوصاً في مجال تجارة البناء.
- ٣ — في الصناعة، في المشاغل والحرف.

ويمكن عدد قليل من اللاجئين من فتح دكاكين واعمال حرة صغيرة خاصة بهم في المخيمات أو في الأحياء الفقيرة من المدن الكبيرة، حيث يعيش الفلسطينيون. كما عملوا موظفين في وكالة الغوث أو في الحكومات المضيفة.

واستطاع الشباب، بخاصة اولئك الذين حصلوا على تدريب مهني، ايجاد اعمال ثمَّكن اجورها صاحبها من ايجاد سكن خارج الخيم والاستغناء عن الحوصص الغذائية. إضافة إلى ذلك، فإن ارادة الشباب توفير فرصة التعليم لاختوتهم واخواتهم الصغار، وتحمل مسؤولية اقارب لهم، مكَّنت عدداً كبيراً من الفلسطينيين من مغادرة الخيم والتخلص من ذل الاعتماد على وكالة الغوث. اما استعداد النساء لبيع حليهن وممارسة مهن منزلية مثل الخياطة والتطريز فقد أضيف إلى دخل الاسرة مفسحاً المجال امام هذه العائلات من ايجاد سكن في المدينة وتعليم واحد أو أكثر من ابنائها.

العمل الزراعي:

رغم أن الفلاحين شكلوا الأغلبية العظمى من الفلسطينيين الذين اجبروا على السعي للاغاثة بعد عام ١٩٤٨ ، إلا أنه وبعد ثلاثين عاماً انخفضت النسبة المئوية للعاملين بالزراعة بشكل ملحوظ. لا يوجد سوى بعض التقديرات الأولية والمسح العيني في هذا المجال، إذ تظهر هذه التقديرات أن النسبة المئوية للعاملين في الزراعة تتراوح بين ٧,٩ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية في سوريا إلى ٢٨ ٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية^(٥١).

ولكن وبما أن الأرقام الخاصة بقطاع غزة والضفة الغربية تضم الفلسطينيين الذين حافظوا على ارضهم ولم يجبروا على الفرار عام ١٩٤٨ ، فإن النسبة الفعلية للاجئين الفلسطينيين العاملين في الزراعة هي اقل من الرقم المشار إليه اعلاه .

إضافة إلى ذلك ورغم تملك غالبية الفلاحين بعض الأراضي قبل ١٩٤٨ ، إلا أن بعضهم ممن اجبر على الفرار لم يتمكن من الحصول على أرض بعد ذلك بسبب قرار منع اللاجئين الفلسطينيين من تملك ارض زراعية في سوريا ولبنان ومصر وأماكن أخرى من العالم العربي . أما اولئك الذين بقوا في الضفة الغربية وغزة ، أو اولئك الذين حصلوا على جنسيات اردنية ، فقد كان بإمكانهم شراء قطع اراضي ، ولكن الارتفاع الكبير في اسعار الاراضي في الضفة الغربية ، وندرة الأراضي في قطاع غزة ، واغلاق البنوك الفلسطينية ومؤسسات الاقراض بعد عام ١٩٤٨ ، جعل مسألة شراء الاراضي بعيداً عن متناول معظم الفلسطينيين باستثناء اولئك الأغنياء والتجار منهم .

الجدول ٣/٦ : القوة العاملة الفلسطينية، النسبة المئوية للعاملين في الزراعة

البلد أو المنطقة	عدد السكان في سن العمل	القطاع الزراعي ^(١) النسبة المئوية للعاملين في الزراعة
سوريا (ب)	٤٣,٥٩٣	٣,٤٦٢
الأردن	غير متوفر	٧,٩٪
لبنان (ت)	١٩,٠٢٠	٤,٠٢٠
قطاع غزة (ث)	٨٠,٨٠٠	١٧,٥٠٠
الضفة الغربية (ج)	١٣٢,٨٠٠	٣٦,٧٠٠

ملاحظات:

أ — تضم التحطيط والصيد. ب — تقديرات عام ١٩٧٩ . ت — مستند على مسح خمس مخيمات فقط. ث — ١٩٧٨ . ج — ١٩٧٨ .

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي الفلسطيني ١٩٨٠ ، ص ٥٨ ، ٦٣ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٧٧ ، ٢٢٢ .

فقط في الضفة الشرقية للأردن تمكن بعض اللاجئين من امتلاك قطع من الارض، إما

بواسطة المساعدات الحكومية وإما بمساعدة قريب غني. واعطيت قبيلتين من بدو فلسطين، المغاربة والبشواتوة، اللتان هربتا من اراضيها في الضفة الغربية لبحيرة طبريا، اراضٍ وماشية وجمال عام ١٩٥٦ تكفي لاعالة ٢٨٩ عائلة. ومكنتهم المنح النقدية التي قدمتها وكالة الغوث من شراء ادوات زراعية، وزودتهم حكومة الأردن بقنوات ري متفرعة من نهر اليرموك. وفي نهاية السنة الأولى من العمل اصبحت العائلات مكتفية ذاتياً، بل وقادرة على انتاج فائض صغير من القمح للبيع في السوق المحلية.

ولكن بعد حرب ١٩٦٧ دمرت محاصيلهم وقنوات المياه والكروم. ومنذ ذلك الحين ادى تحويل مياه اليرموك من قبل اسرائيل إلى انخفاض كميات المحاصيل إلى ربع ما كانت عليه قبل ١٩٦٧. وكانت معظم العائلات تسكن في مدن قريية وبعضهم وجد أعمالاً خارج القطاع الزراعي، واضطر القليل منهم للاعتماد مجدداً على الاغاثة^(٥٢).

وتدبر الفلاحون الفلسطينيون من منطقة الخليل والذين كانت لهم صلات تجارية تقليدية مع قبائل الكرك في الضفة الشرقية، الحصول على بعض الأراضي قرب البلدة بعد عام ١٩٤٨، عادة بتوقيع عقود المربعة التي ضمنت لهم حق الطعام والمأوى والحماية مقابل عملهم. وتدرجياً استطاعوا تحسين هذه العقود، وزيادة حصتهم من المواسم. وبعضهم استطاع بعد فترة شراء قطع من الأراضي، بمساعدة فلسطينيين آخرين من غزة، كانوا قد بنوا منطقة السوق في البلدة بعد عام ١٩٤٨^(٥٣). وفي المنطقة نفسها واصل بدو النقب من قبيلة العزازمة عادة الرعي الصيفي على اراضي الضفة الشرقية، وتمكنوا من تربية الغنم والماعز. وحصلوا على دخل اضافي عن طريق بيع منتوجات الالبان في السوق المحلية، وعقد صفقات تجارية مع اقاربهم البدو على جانبي الحدود، وبذلك تغلبوا على جزء من العقبات التي نجمت عن فقدانهم لاراضيهم في الضفة الغربية^(٥٤).

ومكنت مساعدات وكالة الغوث والحكومة الاردنية بعض اللاجئين، في الخمسينات، من إقامة مشاريع زراعية صغيرة في اراضٍ مستصلحة في غور الاردن^(٥٥). احد النجح هذه

* ٥٥ — الأموال التي أعطيت ضمن برنامج وكالة الغوث للهبات الفردية من ١٩٥٥ — ١٩٥٧ كانت تُعطى لمن يقدم مشروعاً مقبولاً إلى الوكالة. ولكن قليل جداً من الفلاحين في المخيمات الذين كانت لديهم المهارات والصلات التي تتطلبها مثل هذه المشاريع، ونتيجة ذلك قدمت الهبات إلى اللاجئين المستوري الحال أو الأغنياء من المدن. وعندما انقطع البرنامج عام ١٩٥٧ بسبب انقطاع الأموال، كانت الوكالة قد أنفقت ٢ مليون دولار على مشاريع فردية استفاد منها ٧١٤ مشروع فردي، ٢٤٢ من هذه المشاريع كانت مشاريع زراعية، غابي، ص ٥٣١.

المشاريع قام في الكرامة، وهي منطقة تبعد أربعة أميال شرق خطوط الهدنة. ولم تكن الكرامة سوى مجموعة من الخيم يقطنها اللاجئون، ومع حلول عام ١٩٦٧ أصبحت مركزاً رئيسياً لانتاج الخضار المبكرة التي كانت تصدر إلى القدس وعمان ولبنان وسوريا ودول الخليج. وأكثر من ثلث الدجاج المستهلك في الأردن سنوياً كان يأتي من المزارع الفلسطينية في الكرامة. نظم اللاجئون شبكات المياه والكهرباء بأنفسهم، وذمبت الخيام لتحل محلها بيوت الطين. وكان عدد سكان الكرامة لحظة حرب ١٩٦٧ حوالي ٢٥,٠٠٠ لاجيء، وفيها مركزين للتدريب تابعين لوكالة الغوث. ولكن مرة أخرى أدت الهجمات الاسرائيلية وتدفق حوالي ٢٥ ألف لاجيء جديد خلال وبعد الحرب إلى شح المصادر. فالزراعة كانت غير ممكنة في ظروف القصف المتواصل، وفي آذار ١٩٦٨ عندما شن الاسرائيليون هجوماً كبيراً — اضطروا فيه للمرة الأولى إلى الانسحاب أمام ضربات المقاومة الكثيفة — هُجرت البلدة ومزارعها. وأُجبر العديد من سكانها القدامى على النزوح إلى عمان والمدن الأخرى للعمل هناك^(٥٦).

وبغياب التشريعات التي تُنظم الملكية المشتركة، وبغياب غمط التوزيع المشاعي للأرض في الضفة الشرقية تقلصت القدرة الاقتصادية للاجئين الذين كانت لديهم في السابق قطعة أرض. ليس هذا وحسب بل خضع الفلاحون المشردون لاستغلال فظيع من قبل اصحاب الأراضي العديمي الضمير. وفقط في السبعينات، عندما طبقت الحكومة سلسلة من الاجراءات تُعطي للمزارعين الصغار والاجراء اماناً أكثر، تحسن وضع الفلاحين الفلسطينيين بشكل ملحوظ. وساعدت هجرة العمال المهرة إلى الخليج في اواسط السبعينات، والتي ادت إلى نقص كبير في العمال في القطاع الزراعي، في رفع مستوى الأجور وتحسين شروط العمل بالنسبة للاجراء والمحاصصين الذين بقوا في الضفة الشرقية^(٥٧).

وكما في الضفة الشرقية، واجه الفلاحون المشردون في الضفة الغربية عقبات جمة تحول دون تملكهم الأراضي، وتفاقم هذا الوضع بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٦٧، فعُلال السنوات الخمس الأولى للاحتلال بلغ مجموع ما صادرتة اسرائيل حوالي ١,٥ مليون دوغم من اراضي المناطق، أي حوالي ٢٧,٣ ٪ من مجمل الأراضي. ومن بين ٨٥٠ مليون متراً مكعباً، وهي كمية المياه المتوفرة كل عام، لم يحصل الفلسطينيون سوى على ١٠٠ — ١٢٠ مليون متر مكعب. أما باقي المياه فقد ضخت إلى اسرائيل، لتلبية احتياجات المستوطنين اليهود، أو لحفظها كاحتياط. مُنع المزارعون الفلسطينيون، اصحاب الأراضي الاصليين والمستأجرون والمحاصصون من اللاجئين، من حفر الآبار الجديدة، بعد جفاف العديد من

الآبار القديمة أو انخفاض مستوى المياه فيها^(٥٨).

أدت هجرة العمال الكبيرة من الضفة الغربية إلى أوروبا ودول الامارات بعد ١٩٦٧ — كما كان الوضع في الضفة الشرقية — الى ازدياد الطلب على اليد العاملة الزراعية، خاصة في مواسم الحصاد فاستخدم اصحاب الأراضي الكبار النساء والاطفال للعمل على اساس موسمي في البيارات وحقول الزيتون واللوز والخضار والفواكه^(٥٩). ووجد الآخرون اعمالاً مشابهة في المستوطنات اليهودية وإلى حد ما في اسرائيل أيضاً.

في الوقت ذاته أدى انتشار اسلوب الري والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتطوير اساليب الزراعة، والاستفادة من انظمة التسويق المتقدمة — خصوصاً في الصادرات إلى الخليج — إلى ازدياد عدد المحاصصين المستعدين لزراعة الأراضي التي كانت في السابق إما غير مزروعة وإما مزروعة بشكل غير كاف. فاستفاد اللاجئون الفلاحون الذين حصلوا على عقود محاصصة والذين توفرت لديهم الأموال عن طريق احد افراد العائلة الذي يعمل في الخليج، أو من مصدر آخر، استفادوا من ادخال الاساليب التجارية التي بإمكانها تمويل حصته من رأس المال. ولكن هذه الحالة كانت الشواذ وليست القاعدة، فمعظم الفلاحين اللاجئيين الذين حصلوا على عقود محاصصة في الخمسينات والستينات لم يستطيعوا تغطية المتطلبات المالية واصبحوا بالتالي اجراء أو عمال زراعيين بسيطين^(٦٠). بينما عنى امتلاك اللاجئيين للأراضي، مهما كانت صغيرة، تقليص اعتمادهم على وكالة الغوث في مسألة الغذاء، وعنت عدم قدرتهم على تحقيق كل احتياجاتهم من الأراضي أن مغادرة الخيم بشكل دائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا وجد المرء عملاً إضافياً كأن يعمل حمالاً أو عاملاً أو حارساً ليلياً في المدينة، أو إذا حصل المرء على دعم مادي اضافي لدخل العائلة يأتي من عمل احد أفرادها في الخارج^(٦١).

أدى انتشار المدن في الضفة الغربية في السبعينات إلى زيادة المضاربة العقارية في ضواحي المناطق المأهولة، وإلى بروز شريحة جديدة مشكلة من مضاربي الأراضي ومؤجري الاراضي من الفلاحين الاصليين، الذين يؤجرون الأراضي للاجئيين في المخيمات لفترات

* ٦١ — أكثر من نصف مالكي الأراضي في الضفة الغربية وأكثر من ثلاثة ارباع مالكي الأراضي في الضفة الشرقية كانوا يملكون أقل من ٢٠ دونماً من الأرض للملاك الواحد. هذه الكمية قليلة جداً ولا تكفي لتغطية الحاجات الأساسية لعائلة اللاجئ. تماري، إعادة تشكيل الفلاحين ص ٣١٤ — ٣١٥. أما المحاصصون الذين كانوا يدفعون مامعدله ٣٠ إلى ٦٦ بالمئة من قيمة المحصول إلى صاحب الأرض، فقد كان وضعهم أسوأ. المرجع السابق، ص ٣٠٥.

قصيرة الامد. واطهرت دراسة اجراها عالم الاجتماع الفلسطيني سليم تماري ان هذا النمط كان شائعاً جداً في قرية بلاطة، التي تقع خارج نابلس قرب مخيم كبير للاجئين. وجد تماري «أن مثل هذا الوضع مشابه للمحيط الريفي للمدن الكبيرة التي تستطيع استغلال قوة عمل الفلاحين اللاجئين»^(٦٢).

اما في غزة فإن قلة الأراضي المتوفرة والنسبة العالية للاجئين مقارنة مع السكان الاصليين، جعلت من المستحيل على اللاجئين الحصول على قطعة أرض لهم. إلا أن بعضهم عمل في سنوات الخمسينات والستينات في صناعة الحمضيات وخاصة في التغليف والفرز. وبعد عام ١٩٦٧، عمل آخرون، خاصة من النساء والاطفال، عمالاً زراعيين في المستوطنات اليهودية، التي اقيمت في منطقة سيناء وفي اسرائيل ايضاً، وفي بيارات الحمضيات وفي حقول الخضار والازهار، وفي مجمعات البيوت البلاستيكية التي اقيمت في السبعينات. رغم ضالة الاجور في هذه الاعمال إلا انها ساعدت في دعم الحصص الغذائية الهزيلة التي تقدمها وكالة الغوث، كما ساعدت العاملين في الحصول على تعليم وتدريب في مجال العمل المهني. اضطر بعض العمال في غزة، الذين اجبرتهم اسرائيل على الانتقال إلى مشاريع الاسكان الجديدة التي اقيمت في اواخر الستينات واولائل السبعينات، للعمل ساعات اطول ليتمكنوا من تغطية تكاليف الكهرباء والمياه لبلدية غزة^(٦٣).

اما في لبنان فنحظر على اللاجئين في المخيمات تملك الأراضي، كما أن نظام تأجير الاراضي السائد في لبنان، والذي يختلف عما كان سائداً في فلسطين تحت الانتداب، جعل من المستحيل على الفلسطينيين استئجار الأرض أو العمل كمحاصصين. ولكن استطاع بعضهم الحصول على عمل موسمي في بيارات الحمضيات والموز على الشاطئ، وفي حقول الخضار والقمح في البقاع الشرقي، وفي الكروم وزراعة التبغ في جنوب لبنان. وغالباً ما كانت العائلات توفر مداخيلها الهزيلة لسنوات حتى تتمكن من فتح مشغل او بقالية صغيرة او كراج تصليح سيارات إما داخل المخيم وإما قرب^(٦٤). فيما تمكنت عائلات اخرى من ارسال طفل إلى المدرسة أو الاستفادة من نجاح أحد أولادها في مجال العمل.

قال احد سكان مخيم نهر البارد إلى الشمال من طرابلس لروز ماري صايغ عن ظروف العمل في الأيام الأولى للهجرة: «عملت أول الأمر حمالاً لأكياس البصل مقابل ربع ليرة لبنانية في اليوم، وبما انني كنت صغيراً لم يدفع اجري لي. ثم عملت في معمل السكر حيث كنت اسير ٧ أو ٨ كيلومترات لأصل إلى مكان عملي... في البداية كان دخلي كافياً لأن الناس لم تكن تريد سوى لقمة الخبز، وكان أمراً عظيماً أن نأكل اللحم مرة في العام»^(٦٥).

بسبب عمره لم يتمكن هذا اللاجئ، مثل كثيرين غيره من التعلم، فقد كان صغيراً جداً في فلسطين وأفقر من أن يستطيع دفع الرسوم المطلوبة عند وصوله إلى لبنان. وبسبب عدم وجود عمل صناعي قرب مخيمه، إضافة إلى عدم حيازته على أية مهارات، لم يكن أمامه سوى الرضوخ للشروط المفزعة التي لا مفر منها: «العمل الزراعي موسمي، تعمل شهراً وتقعّد آخر. هناك أكثر من موسم واحد ولكن هناك فترات لا توجد فيها مواسم. مرة تعمل بالرفش ومرة أخرى تعمل بسكين التشذيب. ونغيّر الاعمال باستمرار ونُجبر على العمل مثل الحمير لنثبت كفاءتنا لكل مستخدم جديد»^(٦٦).

كانت فرص سكان المخيمات الأقرب إلى المدن أفضل... وتصف صايغ تاريخ رجل تمكن من تحسين شروط حياته بعد ان عمل منذ طفولته في بيارات البرتقال: «تزوج وعمره ١٦ عاماً من فتاة من قريته، وكما جرت العادة ذهب ليزور عائلة عروسه، التي تسكن مخيم برج الراجنة قرب بيروت، (والذي دمر عملياً أثناء الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢). هنا اخبره اقارب زوجه انه يستطيع ان يكسب اكثر لو عمل في بيروت، حتى ولو عمل في الزراعة. هكذا انتقل إلى بيروت واشترى كوخاً من الزينكو...» لم تكن شروط الحياة في مخيمات بيروت في البداية اسهل من اي مكان آخر، ولكن سكان هذه المخيمات استفادوا على الاقل من كونهم اقرب إلى المركز. فبيروت كانت مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، التي توظف ٢٠٠٠ فلسطيني. وكان فيها مكاتب كبيرة وبنوك، وثلاثة جامعات، وعدد كبير من مؤسسات التدريب الخاصة. وفوق كل ذلك كانت مكاناً مناسباً لتحقيق الاتصالات الشخصية، وجميع هذه الاشياء ضرورية من اجل البقاء...

وجد هذا اللاجئ في البداية عملاً زراعياً — تقول صايغ —، ثم حصل على عمل في وكالة الغوث براتب قدره ٥٠ ليرة لبنانية (١٧ دولار) شهرياً لقاء تقديم القهوة... وبدأ يتعلم الانكليزية، فارتقى في عمله ليصبح كاتباً براتب شهري قدره ١٥٠ ليرة لبنانية، ثم انتقل إلى تنضيد الحروف براتب قدره ٣٥٠ ليرة لبنانية شهرياً^(٦٧).

إضافة إلى اعالته نفسه وزوجته الشابة، استطاع بعد ترقّيته ان يحضر والديه واخوته واخواته من الجنوب ليعيشوا معه في بيروت.

وتتحدث روز ماري صايغ عن حالة اخرى من برج الراجنة، وهي امرأة تزوجت من رجل متعلم عام ١٩٥٣، كان عمرها حينئذ ١٥ سنة. كان زوجها يعمل مثل الآخرين في عزق الارض، إلا أنه تمكن لاحقاً من العمل حارساً ليلياً في بنك براتب شهري قدره ٥٠ ليرة لبنانية، و تصف ماحدث فيما بعد قائلة: «عندما توظف في البنك اشترينا بقرة، كانت

تعطي ٣٠ كيلو من الحليب يومياً. كانت تأكل بقيمة ٣ ليرات لبنانية، وبذلك كنا نربح ٧ ليرات يومياً. كنا نبيع الكثير من الحليب وبذلك تمكنا من شراء بقرة أخرى... كنت اجلب المساء من الخزان للبقرات، كنت احمل جرة على رأسي وأخرى بيدي، وأنا حامل بالشهر السادس».

وبعد أن ماتت إحدى البقرات باعوا الأخرى، ثم اشترى لها زوجها ماكينة خياطة. «تعلمت التطريز، وكنت آخذ العمل إلى أحد المتاجر. كنت اربح بين ٢٠ إلى ٢٥ ليرة لبنانية يومياً... كان شقيقاي الصغيران يعملان في المتجر، وكانا يجلبان لي القطع — حوالي ١٢ قطعة في اليوم — وأنا اخطيها في البيت. كنت اعمل من الثامنة صباحاً حتى منتصف الليل»^(٦٨).

تقلص عدد الفلسطينيين العاملين في الزراعة عام ١٩٧١ ليصل إلى ٢١ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية في لبنان. وتظهر دراسة اعدّها سمير ايوب على عينة من السكان ذلك العام ايضاً أن ٧٤ ٪ من الفلسطينيين كانوا يعملون في الخدمات، و ٩ ٪ في الصناعة^(٦٩). بكلمات أخرى، ان العديد من الفلسطينيين تمكنوا من اعادة انفسهم والتخلص من حالة الفقر عن طريق بيع قوة عملهم في قطاعات أخرى من الاقتصاد. ففي حين أن ثلاثة ارباع الاجداد من الفلسطينيين الذين شملتهم الدراسة كانوا من اصحاب المهن الحرة — وبشكل رئيسي فلاحين او باعة صغار او حرفيين — فإن ٧٩ ٪ من احفادهم المنفيين إلى لبنان كانوا مستخدمين لدى الغير^(٧٠).

في أواسط السبعينات ذهبت حتى هذه المكاسب الصغيرة ادراج الرياح. لقد مزقت الحرب الأهلية في لبنان، والتي أثرت بشكل خاص على الخيمات المحيطة ببيروت، الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي بناها الفلسطينيون في الخيمات وفي الاحياء الفقيرة من المدن، ثم جاء الغزو الاسرائيلي عام ١٩٧٨ ليكمل عملية التمزق هذه. وعندما وصلت القوات الاسرائيلية عام ١٩٨٢ إلى مشارف بيروت كانت مخيمات عين الحلوة والرشيديّة وبرج الشمالي قد دُمرت بمعظمها. وقصفت مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا بشدة، وقتل سكانها أو أُجبروا على الفرار. وهدمت منطقة الدامور، جنوبي بيروت، وأُجبر العديد من سكانها، الذين كانوا قد اتوا إليها هرباً من مجزرة تل الزعتر عام ١٩٧٦، على الخروج مرة أخرى. واصبح هنالك ٣٠٠ ألف فلسطيني دون مأوى و ١٥٠٠ جريح وقتيل. وجد الفلسطينيون — الذين يشكلون نصف عدد السكان في جنوب لبنان — انفسهم في وضع مماثل للذي خبروه عام

١٩٤٨ (٧١). ورغم مرور ثلاثة عقود من الصراع من اجل البقاء فإن وضعهم ما زال محفوفاً بالمخاطر.

مقارنة مع مواطنيهم الذين اقاموا في لبنان وفي الضفة الغربية وغزة والاردن لم يواجه الفلسطينيون الذين استقروا في سوريا مثل هذه المصاعب. ولكن منعوا ايضاً من ممارسة حياتهم الاقتصادية بالطريقة التي اعتادوها بسبب رفض الحكومة السماح لهم بشراء الأراضي الزراعية او اقامة مزارع صغيرة على اراض مستأجرة. ومع حلول عام ١٩٧٩ كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي اقل من ٨ ٪ ، رغم ان غالبية اللاجئين كانوا يعملون في الزراعة قبل هجرتهم، حيث احتفظ بالأعمال الزراعية لسكان البلد الاصليين الذين عمل نصفهم تقريباً في هذا المجال^(٧٢). وقد وجد غالبية اللاجئين الذين اصبحوا معيّلين لانفسهم اعمالاً في مجالات البناء وتجارة المواد البنائية وفي قطاع الخدمات او هاجروا إلى اماكن اخرى من العالم العربي (انظر ادناه)^(٧٣).

مهن البناء والصناعة:

في السنوات الأولى للهجرة كان مجال العمل الاساسي بالنسبة للاجئين المسجلين للاغاثة إلى جانب العمل في القطاع الزراعي، هو العمل في مشاغل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين نفسها، حيث توافقت حاجة الوكالة الكبيرة إلى كافة انواع السلع والادوات المنزلية الاساسية مع العوائد التي حصلت عليها الوكالة من الولايات المتحدة وبريطانيا وحكومات اوروبا الغربية، الأمر الذي مكّنها من تشغيل مئات اللاجئين الذين يعيشون في الخيمات. افتتحت وكالة الغوث مشاغل حرفية في البلدان المضيفة وفرت المواد الخام، والكهرباء والماء والوقود. أما منتجات هذه المشاغل فكانت تستخدمها الوكالة لاعمال الاغاثة. وظّف النجارون لانتاج اثاث المدارس ومكاتب الوكالة. أما الحذاؤون والخياطون وصانعو الثياب فكانوا ينتجون ثياباً لتوزع على اللاجئين. وكان السمكريون يصنعون ادوات واواني الطبخ،

* ٧١ — قدرت لجنة الصليب الأحمر في أواسط حزيران ١٩٨٢ أن عدد الذين فقدوا بيوتهم من اللبنانيين والفلسطينيين بلغ مجموعه ٦٠٠ ألف . التاييز ، ١٤/٦/١٩٨٢ . وحتى قبل ١٩٨٢ كانت الغارات الاسرائيلية على جنوب لبنان قد أجبرت آلاف اللاجئين الفلسطينيين على الهجرة إلى اجزاء أخرى من البلاد أو إلى دول مجاورة . فالعديد من الـ ٣٠٠٠ لاجئ الذين يعملون في الزراعة الباقون في المنطقة فقدوا عملهم عندما هرب مالكو الأراضي اللبنانيين من القصف . كارولين تيسال ، « الشعب الذي لامفر له » ، غارديان ، ٢٨/٨/١٩٧٩ .

وكان صناع آخرون يصنعون العجلات والسلال المطاطية (من الاطارات القديمة) والحصر والصابون والقرميد. واستُخدم عمال آخرون في مشاريع تعبيد الطرق لتمكين الوكالة من ايصال الاغاثة للمخيمات البعيدة، وفي ايصال انايب المياه والمجاري وفي بناء عدد من المدارس والعيادات الطبية والمكاتب^(٧٤). لقد مكنت عوائد مثل هذه الاعمال عائلات اللاجئين من دعم حصصها الهزيلة من الطعام، ولكن العمل في وكالة الغوث ربط اللاجئين بالخير وجعل من الصعب عليه مغادرته دون التضحية بوظيفته. اضافة إلى ذلك ورغم فائدة هذه الوظائف في البداية، إلا أنها لم تكن كافية إلا لتشغيل عدة آلاف من اللاجئين في المخيمات على الأكثر. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاعداد الهائلة ممن هم بحاجة إلى عمل، تكون جهود الوكالة ليست سوى نية حسنة ليست بذات فائدة عملية لمستوى حياة الفلاحين المشردين. الأمر ذاته ينطبق على برنامج المساعدة الفردية للوكالة الذي بدأ عام ١٩٥٤. فمن بين ٧١٤ مشروع وافقت عليها الوكالة قبل ان يتوقف البرنامج عام ١٩٥٧، كان هناك ١٧٦ مشروع فقط مخصصة لتأسيس ورشات ومعامل صغيرة، ورغم ان حفنة من الحرفيين قد استفادت من ذلك، إلا أن معظم اموال هذه المشاريع قد ذهبت للفتة الأغني من اللاجئين الذين قدموا من المدن الفلسطينية، والذين كانت لهم خبرة سابقة في مجال الصناعة والحرف، والذين كان يحوزهم شيء من رأس المال^(٧٥).

أما الشيء ذي الفائدة الأكبر فكان المدارس المهنية ومراكز التدريب التي اقامتها الوكالة أواسط الخمسينات وما بعد. أُسس اول مركز تدريب مهني في قلنديا، مخيم قرب القدس، حيث هيء لتدريب ٦٠٠ شخص من الأولاد والشباب^(٧٦). في نهاية ١٩٧٧ كان هناك سبع مراكز مماثلة في الاردن والضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان، استوعبت أكثر من ٢٠٠٠ طالب سنوياً^(٧٧). مكنت هذه المراكز العديد من العمال والعمالات الفلسطينيات من العمل في دول الخليج، وتوفير مستوى حياة افضل لاسرهم بعد تدريبهم على مهن البناء والنسيج والالكترونيات والصناعات الخفيفة.

إضافة إلى وكالة الغوث وفرت مؤسسة صامد الفلسطينية فرص عمل وتدريب للفلسطينيين بعد ان اسستها منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٠. ورغم ان صامد اسست اصلاً لتوفير فرص عمل لاهلها وبنات الشهداء، إلا أنها توسعت تدريجياً لتسهم في حل مشكلة البطالة بين اللاجئين، خصوصاً أولئك الذين يعيشون في المخيمات والأحياء الفقيرة من الضفة الغربية ولبنان وسوريا. وفي اواسط السبعينات كانت المؤسسة قد انشأت مشاغل حياكة وتطريز في ٦ مخيمات في لبنان وسوريا، وورش للأعمال الخشبية، ومراكز

حرفية في الأراضي المحتلة، ومشاكل عديدة أخرى في لبنان لانتاج الاثاث والثياب والقطع الفنية^(٧٨). ووضعت خططاً في اوائل الثمانينات لإنشاء مشاريع زراعية في الأراضي المحتلة وتشغيل العمال الفلسطينيين في بناء المساكن والمدارس في الضفة الغربية وغزة بمساعدات يقدمها الصندوق القومي الفلسطيني، وهو خزينة م.ت.ف.^(٧٩).

واتبحت فرص عمل أخرى في المشاغل والعيادات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في السبعينات. كانت مشاغل الهلال الأحمر تنتج الكراسي والمقاعد والحرامات والاثاث والكتانيات والبذلات والاجهزة الطبية لاستعمال الجمعية، وليبيعها للاجئين في الخيمات. ووفرت الجمعية فرص عمل أخرى للرجال والنساء الفلسطينيين المؤهلين لاعمال الحرف التقليدية مثل الحياكة والتطريز والحفر، وفرص تدريب في مجالات تصليح الراديو والتلفزيون والحياطة واللغات والفنون المختلفة. بكل ما في الكلمة من معنى وفرت الجمعية فرص عمل لأكثر من ٨٠٠٠ فلسطيني عام ١٩٨٠، حوالي ٣٠٠٠ منهم كانوا لاجئين يعيشون في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)^(٨٠).

ورغم أن الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ قد دمر العديد من المؤسسات التي اقامتها جمعية صامد وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إلا أن المؤسسات استمرت في توفير فرص العمل للاجئين الفلسطينيين في اجزاء من لبنان وفي سوريا وفي الأراضي المحتلة.

إضافة إلى ذلك، وفر التوسع التدريجي للاقتصادات المحلية في البلدان المضيئة بعد عام ١٩٤٨، وتطور بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية فرصاً أخرى للفلسطينيين الباحثين عن عمل في الستينات والسبعينات. ففي سوريا مثلاً أدى النمو السريع للمناطق السكنية في دمشق ومحيطها، وازدياد الطلب على المساكن والمكاتب، إلى ارتفاع كبير في عدد الفلسطينيين العاملين في حقل البناء. ومع حلول عام ١٩٨١ كان هناك حوالي ٧٨٠٠ لاجئ فلسطيني — أي حوالي ١٨ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية في البلاد — تعمل في هذا المجال. (هذا العدد شكل نسبة ٧,٣ ٪ من القوة العاملة السورية العاملة في هذا القطاع)^(٨١). تلقى العديد من العمال المهرة تدريبهم في مركز تابع لوكالة الغوث في دمشق افتتح عام ١٩٦١. ومع حلول عام ١٩٨١ كان قد تخرج من هذا المركز حوالي ٤٠٠٠ فلسطيني، معظمهم تلقى تدريبه في مجالات البناء الآجري والسمكرة والنجارة والبناء وميكانيك السيارات وتصليح الراديو والتلفزيون والصيدلة^(٨٢).

يعود السبب في كون عدد الفلسطينيين العاملين في مجال البناء كبيراً إلى السياسة الحكومية الرسمية التي هدفت إلى توجيه الطاقة العاملة الفلسطينية إلى قطاعات الاقتصاد

في السنوات الأولى للهجرة وفرّ تدفق رأس المال الذي دخل مع اللاجئين الاغنياء عدداً لا بأس به من الوظائف لسكان الخيمات في مجالات البناء والمواصلات. ثم ادى عدم وجود قاعدة دائمة للتطور الصناعي إلى اعاقه التطور الاقتصادي، ولكن رغم ذلك توفرت بعض الوظائف في شركات القطاع العام مثل الكهرباء والمياه (وبعد عام ١٩٦٠) في منتوجات النفط، وكذلك في المشاغل الصغيرة التي تملكها عائلات معينة^(٨٨).

معظم الوظائف في حقل البناء والصناعة كانت متوفرة في المدن الكبيرة، خاصة عمان واربد والزرقاء، وبسبب تدفق اللاجئين من الخيمات البعيدة إلى العاصمة والمدن الكبرى بحثاً عن العمل وعن الخدمات الصحية والتعليمية الافضل، انخفضت نسبة الاجور ونمت احياء فقيرة حول المناطق السكنية. في عام ١٩٦٠ كانت نسبة البطالة في عمان ٥٠ ٪، ومعظم العاملين لم يزد دخلهم عن تغطية ايجار المنزل وبالكاد شراء طعام للأسرة^(٨٩). ولكن في السبعينات ادى تدفق «البترودولار» وازدياد المساعدات الخارجية، إلى تحسين الخدمات الصحية، والاسكان والمدارس والطرق والاتصالات، وبذلك زادت فرص العمل في مجال البناء. وأسست مصانع جديدة في عمان والزرقاء لمنتوجات الالبان، والمواد البلاستيكية والاعلاف والدخان والاقمشة والثياب. واقبمت مشاغل وورش صغيرة لتصنيع المنتوجات المعدنية، وبطاريات السيارات والانابيب الحديدية ايضاً. وظفت هذه المشاغل عمال فلسطينيين من النساء والرجال^(٩٠).

أدت فرص العمل الجديدة في مجال البناء والصناعة، إضافة إلى العمل الزراعي وامكانية الهجرة إلى دول الخليج إلى ارتفاع الاجور وازدياد الطلب على الايدي العاملة. ومع حلول عام ١٩٨٢ وصلت نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية الذين ما زالوا يعيشون داخل الخيمات إلى ١٥ ٪ فقط، وتشكلت في معظمها من الشيوخ والاطفال والامهات والزوجات، الذين هاجروا رجالهم إلى المدن الرئيسية أو إلى دول الخليج^(٩١).

أما بالنسبة للضفة الغربية فلا توجد اية ارقام حول حجم الطبقة العاملة في الفترة ما بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧، أي عندما كانت المنطقة تحت سيطرة الأردن، ذلك أن السلطات الاردنية كانت في احصائياتها تجمع كل العمال — الاردنيين والفلسطينيين — سوياً. على اية حال فإنه معروف ان الحكومة لم تشجع التطور الصناعي في الضفة الغربية الأمر الذي أدى إلى جمود هذا القطاع حتى عام ١٩٦٧. وفرت مشاريع البناء الخاصة فرص عمل لبعض اللاجئين، خاصة في الستينات عندما بدأت التحويلات المالية ترد من الفلسطينيين العاملين في الخارج إلى الضفة الغربية. ولكن بما ان معظم هذه المشاريع كانت

سكنية — بناء البيوت أو توسيعها — فإن أفراد العائلة كانوا يقومون بهذه الأعمال. وعمل عدد اصغر من العمال في الخدمات البلدية مثل تعبيد الطرق وتمديد شبكات الكهرباء والمياه، ولكن امتناع الحكومة عن الاستثمار في هذه المجالات قلل عدد المشتغلين فيها^(٩٢). وفي قطاع غزة كان عدد العاملين في مجالات البناء والصناعة محدوداً جداً خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ عندما كانت مصر تسيطر على المنطقة، قامت وكالة الغوث بعدد من مشاريع التنمية اواسط الخمسينات مثل تعبيد الطرق وتمديد شبكة المجاري لمدينة غزة وبناء ميناء صغير^(٩٣). ولكن العمل في هذه المشاريع كان مؤقتاً لم يؤثر مادياً على حجم الطبقة العاملة، ولم يخلق فرص عمل دائم في مجالات البناء والصناعة. من ناحية اخرى بقيت صناعة النسيج في غزة، وحياكة البسط وصناعة الصابون قائمة بعد هزيمة ١٩٤٨، جزئياً بسبب مساعدات الوكالة. وفي عام ١٩٨٠ وفرت هذه المجالات اعمالاً لحوالي ٢,٥٠٠ شخص بعضهم جاء من مخيمات اللاجئين^(٩٤).

بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ وجدت آلاف الاعمال في مجالات البناء والصناعة في اسرائيل وفي المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة. إضافة إلى اقامة معامل الكونسرو وتغليف الخضار ومنتجات الالبان ومزارع الدواجن وورش الادوات المعدنية التي تتطلب ايدي عاملة فلسطينية، خصوصاً من العمال النساء والرجال غير المهرة، الذين كانوا يعملون سابقاً في مواسم الحصاد او عمالاً مؤقتين^(٩٥). وفي نهاية عام ١٩٧٧ وصل عدد الفلسطينيين العاملين في الصناعة في المناطق المحتلة إلى ٣٢ ألف عامل أي حوالي ١٦ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية، وحوالي ثلثي العاملين في هذا القطاع عملوا في المعامل الاسرائيلية بشكل عمال مياومين^(٩٦). ورغم انه من المستحيل معرفة عدد اللاجئين الذين تشردوا بعد هزيمتي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من هذا الرقم — ٣٢ الف عامل — إلا انه يقدر أن نصف هؤلاء من اللاجئين. فخلافاً للسكان الاصليين الذين فضلوا البقاء في بيوتهم، وجد اللاجئون انفسهم مجبرين على قبول العمل في اسرائيل وفي المستوطنات اليهودية بسبب نسبة البطالة العالية في المخيمات. ورغم أن معظمهم كانوا يتقاضون اجوراً ادى من اجور نظرائهم الاسرائيليين — إضافة إلى انهم كانوا ينفقون جزءاً كبيراً من اجورهم على المواصلات والطعام — إلا أن الطلب الكبير على الأيدي العاملة العربية في تلك الفترة مكن العديد من العائلات اللاجئة من تحسين مستوى حياتهم والتخلص من الحياة في المخيمات^(٩٧). ولكن في نهاية السبعينات أغلق الركود الاقتصادي، الذي ترافق مع حملة قمع عسكرية متصاعدة شنتها حكومة بيغن، هذا المجال امام عدد كبير من العمال الشباب في

الخيمات، الأمر الذي اضطرهم إلى الهجرة لاجئاً عمل في الخارج (انظر ادناه).

إلى جانب العمل في إسرائيل وفي المستوطنات اليهودية، توفرت بعض فرص العمل في مجالي البناء والصناعة المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رغم أن الالحاق الاقتصادي للأراضي المحتلة بإسرائيل، في بداية السبعينات، فرض ضغوطات جديدة على الاقتصاد العربي المحلي، فإن التوسع الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل خلال الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ أدى إلى ازدياد الطلب على منتجات الضفة الغربية وغزة، وإلى توسع الاستثمار في الأراضي المحتلة. تمكنت المعامل الصغيرة لانتاج الاخشاب والورق ومواد البناء والكيماويات والسلع الالكترونية والاقمشة والثياب من التوسع واستيعاب المزيد من العمال، أما الصناعات الغذائية فقد تدهورت. ووجدت صناعات معينة مثل مواد البناء والصابون والسلع البلاستيكية فرص التصدير إلى الاردن والدول العربية الأخرى بسبب التوسع الاقتصادي في المنطقة في اواسط السبعينات. وفي نهاية ١٩٧٧ وصل عدد العمال العاملين في المصانع المحلية في الأراضي المحتلة إلى ١٢ ألف عامل^(٩٨). ثم أدى الركود الاقتصادي الإسرائيلي اللاحق إلى تضائل فرص العمل المتاحة في المعامل العربية لأن الطلب على هذه السلع قد هبط بمدة في الضفة وغزة. وتأثرت المصانع المحلية سلباً بسبب قلة الاموال المستثمرة، وارتفاع اسعار المواد الخام، وفرض ضرائب جديدة، مما أدى إلى طرد عدد كبير من العمال، الذين حصلوا على وظائفهم في فترة الازدهار الاقتصادي في أواخر السبعينات، فيما استحال على العمال الآخرين المطالبة برفع الاجور لتغطية التضخم المالي. وبما أن العمال اللاجئين كانوا اقل العمال مهارة فقد كانوا اول المسرحين من اعمالهم.

الهجرة واليد العاملة المهاجرة إلى دول الخليج:

اضافة إلى العمل في مجالات الزراعة والبناء والصناعة كان المجال الرئيسي للهروب من مخيمات اللاجئين هو الهجرة إلى منطقة محتاجة لليد العاملة. فقد ساعد النمو السريع في انتاج النفط في العربية السعودية ودول الخليج في الستينات والسبعينات، واستيراد بعض الدول الصناعية مثل المانيا الغربية وكندا لليد العاملة في الفترة ذاتها، في فتح مجالات عمل امام تلك القطاعات من الفلاحين الفلسطينيين الذين حصلوا على تدريب مهني. اما النقود التي كان يرسلها هؤلاء إلى عائلاتهم في الخيمات فقد ساعدت على تحسين ظروفهم المادية ومكنت بعض العائلات من ارسال ابن آخر لمتابعة دراسته في الخارج. ظهرت اول موجة هجرة فلسطينية في اوائل الخمسينات عندما وجد المئات من

الفلسطينيين طريقهم إلى حقول النفط المتزايدة ومواقع البناء في العربية السعودية ودول الخليج. كان العديد من هؤلاء المهاجرين من الحرفيين والعمال المهرة الشباب الذين حصلوا على تدريبهم في فلسطين في مشاريع بناء تمولها الحكومة، أو في المصانع والخدمات التي تديرها الحكومة مثل الخدمات العامة والشرطة. لقد كانت الشركة العربية الأمريكية للنفط (ارامكو)، وشركة النفط الكويتية تفضلان العمال الفلسطينيين بسبب معرفتهم باللغة الانجليزية، وخبرتهم العملية بالادوات والاجهزة الحديثة، وقدرتهم على العمل في مواقع اشرافية حيث اعتبرت معرفتهم باللغة العربية والعادات العربية ميزة مثالية تمكنهم من العمل كمراقبي عمال^(١٩). في نهاية عام ١٩٥٣ كان هناك حوالي ثلاثة آلاف فلسطيني يعملون في الارامكو وحدها^(٢٠). وتم استيراد عمال فلسطينيين آخرين للعمل في بناء الميناء التجاري في الدمام وسكة حديد الرياض — الدمام (التي عمل فيها في وقت من الأوقات حوالي ١٥ ألف عامل، معظمهم من المهاجرين)، وفي المدن الجديدة والمدارس والمستشفيات ووحدات السكن التي انتشرت في الخليج^(٢١).

ولكن اضافة إلى المهارة والطاقة العملية التي تمتع بها الفلسطينيون، فقد جلبوا معهم خبرتهم في مجال تنظيم العمال وبت وعي سياسي تقدمي كان اكبر مما تستطيع البلدان المضيفة احتماله. فمثلاً أدى اضراب دام ٣ اسابيع ضد الارامكو، عام ١٩٥٣ وآخر عام ١٩٥٤، طالب فيه العمال بحق تأسيس نقابات عمال وتحسين شروط سكهم وتوزيع مناسب لعوائد النفط، إلى طرد ١٦٠ عاملاً فلسطينياً ومن ثم ابعادهم من البلاد. واعتقل ١٠٠ فلسطيني آخر عام ١٩٥٥ لانخراطهم في نشاط سياسي غير مسموح به. ورغم أن الارامكو عارضت مبدئياً مسألة الاعتقال خوفاً من أن يؤدي مثل هذا الاجراء إلى ردع فلسطينيين مؤهلين عن السعي للعمل مع الشركة، إلا أنها أجبرت فيما بعد على قبول هذا الاجراء تحت ضغوطات الحكومة السعودية^(٢٢). وادت اضطرابات مماثلة في الكويت والبحرين وقطر، في اوائل الخمسينات، إلى تخوف حكومات هذه البلدان من انتشار هذه الظاهرة بين عمال مهاجرين آخرين او قطاعات من السكان المحليين، فردت بحملات قمع مثل التي شهدتها الفلسطينيون في العربية السعودية. وفي السنوات اللاحقة تخفض عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في المنشآت الحساسة وحقول النفط^(٢٣).

وزاد اندلاع المظاهرات والاضرابات عام ١٩٥٦، اثناء حرب السويس، والتي لعب

• ١٠٣ — رواية غسان كنفاني رجال تحت الشمس، رغم أنها قصة لثلاثة عمال فلسطينيين سعوا للهجرة إلى الكويت، إلا أنها تصور مخاوف ومشاعر العديد من الفلسطينيين المهاجرين إلى الخليج منذ ١٩٤٨.

الفلسطينيون فيها دوراً قيادياً، من مخاوف العائلات الحاكمة في الخليج ومستشاريهم البريطانيين. تراكمت هذه المخاوف مع الميل المتصاعد لدى شركة أرامكو وشركات النفط الغربية الأخرى لتحويل مشاريع البناء إلى المقاولين المحليين. (انظر اعلى)، مما أدى إلى انخفاض كبير في استيراد الأيدي العاملة بشكل عام. ومع حلول عام ١٩٥٨ سمح فقط للفلسطينيين الذين يحملون مؤهلات علمية عالية مثل المهندسين والمخططين المدنيين والأطباء والمتخصصين باللغة الإنجليزية والتربية بالهجرة إلى الخليج بأعداد كبيرة، أما العمال الفلسطينيون في مخيمات لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أغلقت الأبواب أمام هجرتهم، ولم يتغلب منهم على البطالة وفقدان المهارة سوى الذين استطاعوا إيجاد عمل محلياً — في وكالة الغوث أو عند أرباب عمل فلسطينيين في المدن الكبرى في الأردن وسوريا ولبنان.

بعد عشر سنوات أدى ارتفاع عوائد النفط إلى تخفيف القيود على الهجرة إلى الخليج، ووظف العمال الفلسطينيون الذين يحملون جوازات سفر أردنية أو وثائق سفر سورية أو لبنانية في مشاريع البناء وفي المستشفيات والمطابع والمغاسل والكراجات والمشاغل وفي المشاريع التي استهنا الدولة. خلافاً للجيل الأول من المهاجرين الذين تلقوا تدريباً في فلسطين، كان هؤلاء المهاجرون بمعظمهم من الشباب العزاب الذين تلقوا تدريباً مهنيّاً في المخيمات أو في البلدان غير النفطية، بعضهم استفاد من مساعدات أقارب أو معارف لهم سبقوهم إلى دول الخليج، وانتظر آخرون سنوات طويلة ليحصلوا على تأشيرات دخول أو إذن عمل أو هويات أو شهادات تدريب.

في الفترة الأولى بعد دخولهم إلى العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة عاش هؤلاء المهجرون شروط حياة صعبة وقيوداً شديدة على حركتهم الجغرافية والاجتماعية^(١٠٤). كان معظمهم يحصل على أعمال مؤقتة لا تضمن حق المهاجر في الاحتفاظ بعمله في حال انتهاء المشروع أو توفر شخص محلي مدرب للحل محلّه. وخلافاً لأبناء وطنهم الحاصلين على شهادات جامعية، أو الذين أسسوا أعمالاً خاصة بهم، كان هؤلاء العمال يُعدون بعد عام أو عامين من دخولهم البلاد. لكن مدخراتهم التي كانوا يُرسلونها إلى عائلاتهم كانت بمثابة شعاع من الأمل بالنسبة لعائلاتهم، كما أسهمت هذه

→ انظر أيضاً تقرير فواز تركي حول عمله مع شركة الأرامكو في رأس التنور في أوائل الستينات في كتابه المحرومون، ص ٨٥ — ٩٣. وتقرير مشاهبه كتيبه ليلي خالد حول تجربة العمل في الكويت في كتابها «شعبي سوف يعيش»، ص ٧٨ — ٩٤.

المدخرات بشكل كبير في اقتصاد البلدان المصدرة لليد العاملة مثل الاردن ولبنان اللذان استفادا من تدفق الريالات والدنانير والدرهم. ولكن الضفة الغربية كانت أكثر من استفاد من هذا الوضع، حيث مكنت مدخرات العاملين في الخليج عائلات اللاجئين من بناء بيت او انشاء عمل صغير خارج المخيمات.

في نهاية السبعينات تبلورت شريحة جديدة من الطبقة العاملة الفلسطينية تميزت من جهة، عن أولئك الذين ما زالوا في المخيمات او الذين يعملون في الزراعة، ومن جهة أخرى عن أولئك الذين حصلوا على اقامة دائمة بسبب تعليمهم العالي.

لقد فضل هؤلاء العمال التخلي عن النشاط السياسي من أجل كسب المال. ويعود تخليهم عن النشاط السياسي إلى صعوبة تنظيم انفسهم لعدة اسباب اهمها: وضعهم المؤقت، تشتتهم في مواقع عمل متباعدة، الفوارق الثقافية بينهم وبين العمال العرب في الخليج من جهة والعمال الاجانب من جهة اخرى، بالاضافة إلى خوفهم من الابعاد. كل هذا أدى بهم إلى تركيز اهتمامهم على التقدم الاجتماعي والمالي لعائلاتهم. ورغم تعاطف العديد منهم مع آراء المنظمات اليسارية والاحزاب الشيوعية والاشتراكية في الاردن وسوريا ولبنان (معظمها كانت ممنوعة في أواخر السبعينات) وأيضاً مع فتح، إلا أنهم كانوا ميالين إما الى الابتعاد عن النشاط السياسي بالكامل أو الى العودة للمخيمات لينضموا إلى الحركات الفلسطينية كمتفرغين ومقاتلين. وجاء شعورهم بالهوية الطبقية كعمال في المرتبة الثانية على اعتبار ان الأولوية للنضال الوطني.

وفقط في الثمانينات، وبعد أن ضعفت جداً فرص الهجرة بسبب انخفاض عوائد النفط في الخليج وبسبب الركود الاقتصادي في اوروبا، بدأ الوعي بالظهور ثانية، وعندها ظهرت هموم اكثر الحاحاً جلبها الدمار الفظيع لمخيمات اللاجئين في لبنان، واعتقال آلاف المقاتلين الفلسطينيين في اسرائيل، وتصاعد القمع في الضفة الغربية وغزة، وتزايد الشعور بالقلق بين فلسطيني الكويت ودول الخليج. وامتصت محاولات جمع شمل الأسر، وتخليص اعضائها من السجون الاسرائيلية، ومساعدة الأقارب المعوزين، الطاقة المتبقية لديهم بعد صراع مرير من اجل البقاء. ثم ادت الانقسامات داخل م.ت.ف. وضياح او اغلاق المؤسسات الاجتماعية التابعة لها في لبنان وسوريا واجزاء اخرى من العالم العربي إلى تنامي الشعور بعدم الامان الذي احس به العمال فردياً وجمعياً. واعتبر العمل السياسي في مثل هذه الظروف، إن كان وطنياً أو طبقياً، رفاهية لا يستطيع القيام بها سوى قلة قليلة، رغم أن دعمهم وتعاطفهم مع القضية الفلسطينية بقي كما هو.

(٧)

الوطنية والصراع الطبقي ١٩٤٨ - ١٩٨٣

يعتبر عام ١٩٦٤ الذي تشكلت فيه م.ت.ف واستيلاء حركة فتح والتنظيمات الأخرى عليها في الفترة التي اعقبت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ فصلاً جديداً في تاريخ الشعب الفلسطيني. ظهرت في تلك الاونة على جدول الاعمال القضية الوطنية والمطالبة بانشاء دولة فلسطينية علمانية مستقلة. بعد ذلك بتسعة عشر عاماً، وفي ذروة الغزو الصهيوني للبنان، شغل الصحفيون الغربيون بنعي م.ت.ف، فقد بدا ان اخراج زعماء م.ت.ف. وبضعة آلاف من المقاتلين من لبنان، وسجن أكثر من اربعة آلاف آخرين في السجون الاسرائيلية، واندلاع الصراع الداخلي في فتح، هي مظاهر تؤشر على أن الحركة قد بليت بهزيمة عسكرية حادة لا يتوقع لها الشفاء منها.

ما نُسِيَّ وسط مشاهد الموت والدمار المرعبة التي ملأت شاشات التلفزيونات والصحف خلال فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ هو ان سنوات النفي والنضال الطويلة قد اثمرت نصراً مؤثراً على الساحة الدولية. «فلسطين» و «الفلسطينيون» كلمات باتت مألوقة في اذان العالم مرة أخرى. ومهما كانت الحلول المقترحة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واسرائيل والدول العربية فقد بات واضحاً أن المطلب الاساسي لم.ت.ف، (دولة فلسطينية مستقلة) لاقى الدعم من قبل الرأي العام ومعظم حكومات العالم، وفقط الولايات المتحدة واسرائيل هما من وقف عقبة امام تحقيق حلم الفلسطينيين.

لكن هذا لا يعني ان تلك النجاحات الدبلوماسية كافية لتحقيق الهدف الرئيسي للفلسطينيين وهو حقهم في العودة إلى بلادهم.

على الصعيد الداخلي كان لاختلاء بيروت عام ١٩٨٢ اثره في الانشقاق في صفوف فتح، هذا الانشقاق الذي جذب إليه قياديين كان بعضهم من المقربين إلى رئيس م.ت.ف ياسر عرفات. ان الصراع الداخلي هذا، كغيره من الانشقاقات التي تلت الحرب الأهلية في الاردن عام ١٩٧٠ - ١٩٧١، وفي لبنان عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦، هز صورة م.ت.ف. الدولية وكذلك علاقاتها مع الأنظمة الملكية المحافظة إن كان في العربية السعودية او في الخليج بشكل عام.

أظهرت تماسك المنشقين تصميمهم على البقاء في المنطقة غير المحتلة، والوحيدة الباقية لمقاتلي م.ت.ف. - وادي البقاع في شرقي لبنان.

لقد نتج عن فشل عرفات في حملته الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة، وعدم قدرته على تحويل التعاطف الدولي إلى فعل ملموس لصالح الفلسطينيين إلى تحرر المنشقين من الوهم ومواظبتهم على شن هجماتهم ضد الاسرائيليين في وادي البقاع وإلى جنوب الخطوط الاسرائيلية في لبنان المحتل. شاركهم في تلك الهجمات كوادرات عسكرية من حركة أمل الشيعية، إضافة إلى المقاومة الوطنية اللبنانية والحزب الشيوعي وميليشيات أخرى في اليسار اللبناني. لقد نجحت هذه القوى بصد اليمين الكثائي في خريف ١٩٨٣، وطفقت على السطح مجدداً ايديولوجية الكفاح المسلح.

في تلك الاثناء كانت الولايات المتحدة واسرائيل قد جردتا عرفات، الذي طعنه الصراع الداخلي، من غصن الزيتون ولم يترك بيده سوى البندقية. لكن عدم رغبة عرفات بسلوك الخيار العسكري ضد اسرائيل بعد سنوات من العمل الدبلوماسي هدد مستقبله السياسي وكذلك مستقبل م.ت.ف. التي يترأسها، ومرة أخرى تمزقت م.ت.ف. بين اتجاهين. ويتشابه الوضع هنا مع وضع المفتي في الثلاثينات ووضع مؤيدي عبد الله في الخمسينات الذين دعوا إلى المفاوضات والحل السلمي، مقابل وضع ثوار الجليل والمتظاهرين في الاردن الذين كانوا على استعداد لحمل السلاح لصد الصهاينة.

السؤال المهم هنا هو إلى أي مدى عكست هذه الخلافات المهمة وغيرها من الخلافات الاختلافات الطبقية والوعي الطبقي داخل حركة المقاومة الفلسطينية.

وبينما تحاول هذه الدراسة القضاء الضوء على بعض الاختلافات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وعلى نشوء المصالح الطبقية، فإنه ليس واضحاً مطلقاً أن الوعي الطبقي عكس نفسه في ايديولوجية م.ت.ف.، أو في فكر غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى. العوامل الأخرى مثل البلد الأصلي والروابط الاسرية والدين والعمر والمستوى التعليمي قد تكون ذات أهمية في تحديد الوعي السياسي والاتجاهات التي اتخذتها الحركات المختلفة على مر الزمن، غير انه من المهم ان نخصص جزءاً من هذه الدراسة لرؤية العلاقة بين الحركات السياسية المختلفة والمصالح الطبقية، ولو بغرض وضع مقدمات لفرضيات قد تكون دليلاً لدارسي هذا الموضوع في المستقبل، لأن مثل هذا الموضوع يحتاج لكتاب آخر إذا ما أريد معالجته بشكل واف.

الايديولوجية والطبقة، ١٩٤٨ — ١٩٧٤ :

اتجهت الحركة السياسية الفلسطينية في الفترة التي سبقت ١٩٦٧ للعمل في اربع اقنية اساسية هي:

- ١ — العمل من اجل الوصول إلى ديمقراطية ليبرالية في الاردن.
- ٢ — الوحدة العربية والقومية العربية.
- ٣ — الحزب الشيوعي والمنظمات الماركسية الأخرى.
- ٤ — الاصلاح الاسلامي.

اعتمدت كل حركة من هذه الحركات في وقت من الأوقات على دعم مجموعة معينة من العناصر الطبقية، الأمر الذي يعني أن مفاصل الفكر السياسي والعمل السياسي داخل هذه الاتجاهات الرئيسية مالت نحو التعبير عن مصالح طبقات محددة أكثر من غيرها. الفلسطينيون الذين أسهموا في تشكيل الايديولوجيات والاستراتيجيات في الحركات السابقة الذكر كانوا، بوعي او بغير وعي، يعكسون مصالح طبقية وقومية. ورغم أن المساحة هنا تحول دون مناقشة وافية لدور المثقفين والانتليجينسيا في هذه الحركات، فإن وصفاً مختصراً للايديولوجية والنشاط والعضوية في هذه الحركات قد يساعد على توضيح الطريقة التي تم بها التعبير عن الصراع الطبقي، او تجاوزه بين الفلسطينيين في الثتات.

الليبراليون:

بعد الاحتلال الاردني للضفة الغربية عام ١٩٤٨ ولجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الاردن، سعى ممثلو الفلسطينيين في البرلمان الاردني في عمان إلى تعديل النظام البطريركي الذي ارسى اساسه العائلة الهاشمية. وهياً الزعماء الفلسطينيون في مجلس الاعيان لهذا الغرض من خلال تجاوبهم مع خطاب العرش الذي القاه الملك عبد الله في نيسان ١٩٥٠. معلناً ضم الضفة الغربية للأردن. تضمنت مطالبهم «سيادة القانون، واستقلالية الجهاز القضائي، وتنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية». هذا إضافة إلى المطالب التي وُضعت على جدول الاعمال والتي تضمنت اجراء اصلاحات اقتصادية اهمها تقليص حجم الواردات وتحسين الانتاج القومي، واحداث نظام تعليمي حديث^(١).

في أواسط الخمسينات استطاع هؤلاء الزعماء ان يحققوا نجاحاً لا بأس به في العديد من هذه القضايا. إضافة إلى ذلك استطاعوا ادخال مبدأ التوظيف على اساس الكفاءة في بعض الادارات المدنية، حيث اصبحت الكفاءة المهنية هي اساس التوظيف والترقية بدل

العلاقات الاسرية. أحدثت أيضاً قوانين اجتماعية تحمي الحقوق الاساسية للعمال، توافقت هذه القوانين مع تطور التدريب المهني للعمال، ولكن استمر منع النقابات من الوجود. وسمح للأحزاب السياسية الايديولوجية بالعمل ولكن بشروط وقيود. وتحققت رسمياً حرية الصحافة والتجمع رغم المعارضة الشديدة للملك ومؤيديه من زعماء القبائل والارستقراطية الاردنية لهذه الحريات. فيما بعد وفي ظل حكومة النابلسي الاشتراكية الوطنية طالب النواب الفلسطينيون بالغاء المعاهدة البريطانية - الاردنية، وكذلك طالبوا بارساء اسس سياسية خارجية محايدة تنهي عزلة الاردن. عن جيرانه وتسمح بايجاد علاقة تعاون تقربه من الجمهوريات العربية مثل مصر وسوريا وكذلك تقربه من العربية السعودية.

رغم أن العديد من هذه الاجراءات لم تصمد في اثر سقوط حكومة النابلسي، إلا ان تشكيل وبلورة وتطبيق برنامج الاصلاح الديمقراطي في اوائل الخمسينات أظهر مدى النضج الذي وصلت إليه طبقة المهنيين الليبراليين الجديدة خلال السنوات الأخيرة من الانتداب البريطاني. لقد كان لهذه الطبقة بين صفوف البرلمانيين محامون شباب مثل انور الخطيب ورشاد الخطيب وعبد الحليم النمر وفؤاد عبد الهادي، الذين تعلموا في الجامعات البريطانية اضافة إلى رجال اعمال وملاك اراضي مهتمين بإدخال اساليب انتاج رأسمالي وصناعي حديثة إلى المملكة^(٢). حظي برنامج الاصلاح بدعم ابناء الطبقة الوسطى من المتعلمين والمتمرسين باعمال التجارة والمال والحسابات والتخطيط المدني والادارة المدنية والعلوم الهندسية في الضفة الغربية وعمان، آملين بالحصول على وظائف في قطاع الخدمات المدنية أو في القطاع الخاص. ورغم وجود فقرات في البرنامج الجديد تنص على توفير العناية الكافية بمئات الآلاف من اللاجئين غير المهرة، فإن برنامج الاصلاح كان يهدف اساساً إلى تحويل ما هو نظام قبلي إلى نظام الاقتصاد الحر.

في الستينات تبنت فئات الانتليجينسيا مطالب اكثر راديكالية ظهرت بشكل واضح في صفوف الطلاب والمعلمين وزعماء الخيمات مطالبة بالغاء النظام الملكي وتسليح اللاجئين وبرنامج مكثف لاعادة البناء الاجتماعي.

صب برنامج الاصلاح والتوجهات المترافقة معه في حملة واحدة من أجل التقدم الفردي والتطوير الاقتصادي، وشجعت نمط الاستهلاك الشخصي على حساب المصالح العامة.

على أية حال، لأن هذه الاصلاحات فتحت فرصاً جديدة للتعليم والتوظيف في القطاع العام، فقد جاء رد الفعل الفلسطيني على قضية معارضة الاصلاح والعمل من اجل

أحداث تغيير جذري ضعيفاً. نتيجة هذه الإجراءات ضعف الاحساس بالوحدة الوطنية بين فلسطيني الشتات، وكذلك ضعفت قدرتهم على تحمل القمع السياسي الذي تبع سقوط حكومة النابلسي.

في ايلول ١٩٧٠، عندما انفجرت الحرب الأهلية في الاردن، ظهرت حدة الاستقطاب الطبقي بوضوح لدرجة أن بعض ملاك الأراضي والاثرياء والتجار وقطاعات من الطبقة الوسطى المزدهرة أيدت ضمناً أو صراحة هجوم الملك على المقاومة الفلسطينية، ويمكن ضياع الضفة الغربية، قبل ثلاث سنوات، الملك من عزل الجناح الثوري في م.ت.ف. فلم يستطع الماركسيون في حركة المقاومة، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، حشد الدعم والتأييد اللتين كانتا تتمتعان به في كل من الضفة الغربية والشرقية في السابق^(٣٠).

رغم ان العديد من الاصلاحات التي أدخلها الليبراليون في الخمسينات اوجدت قدراً كبيراً من الامان الجسدي والتقدم الاجتماعي، إلا أن هذا النجاح جاء على حساب تقسيم جماهير اللاجئين وتفويت فرصة شن حملة عسكرية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي لأرض الوطن. وعندما تحير العديد من الفلسطينيين بين النضال الثوري وبين الحفاظ على ملكياتهم الخاصة والامتيازات التي ترافقت معها، اختار العديد منهم الخيار الثاني. صحيح أن بعضهم انضم لاحقاً إلى م.ت.ف. أو قدم الدعم لها، إلا أن الضغوط الاجتماعية وفقدان الايديولوجية الموحدة أضعف المقاومة الفلسطينية في ذروة قوتها في العالم العربي كله.

القوميون العرب:

بينما كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية منهكة في السعي من اجل تحقيق الاصلاح الديمقراطي في الاردن، شغل فلسطينيون آخرون فيما اصبح لاحقاً حركات مهمة في التغيير السياسي في العالم العربي خلال سنوات الستينات. اهم هذه الحركات كانت: حزب البعث الاشتراكي وحركة القوميون العرب والناصريون. اعتنقت هذه الحركات

* ٣ - الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني انعكست أيضاً في الجيش الأردني وفي وحدات جيش التحرير الفلسطيني في الأردن. بقي بعض الضباط الفلسطينيين موالين بشدة للملك رغم هجمته الشرسة على الفدائيين وطرده النهائي لهم من المملكة بعد سلسلة من المعارك العنيفة في الغابات قرب اربد في تموز ١٩٧١. تقرير النهار العربي، مجلد ٣، عدد ٥٢، (١٩٧٢/١٢/٢٥)، ص ٣ - ٤. سبتون، ص ٣٤.

مبادئ الوحدة العربية ومعاداة الامبريالية والتغيير الاجتماعي. ولكن ايديولوجيات واستراتيجيات وتكتيكات هذه الحركات اختلفت، كما اختلفت القاعدة الاجتماعية التي دعمت كل منها.

البعثيون:

قبل استيلاء حزب البعث على السلطة في كل من سورية والعراق عام ١٩٦٣ وقبل انقسامه إلى جناحين يؤيد أحدهما قيادة الحزب في سورية ويؤيد ثانيهما قيادة الحزب في العراق، قبل ذلك كان حزب البعث من ابرز الاحزاب المعادية للامبريالية في العالم العربي. اسسه في اوائل الاربعينات معلمان تلقيا تعليمهما في باريس، واسسا فروعاً له في لبنان والاردن والعراق وسوريا بعد الحرب العالمية الثانية^(٤).

في الاردن جذب التزام الحزب بقضية الوحدة العربية والحرية والاشتراكية المثقفين الشباب، خصوصاً اساتذة المدارس والطلاب والبيروقراطيين الصغار. وتلقى الحزب دعماً فعالاً من آلاف اللاجئين الذين خرجوا إلى شوارع عمان لدعم مطالب الحزب بانتهاء وجود الامبريالية البريطانية وتصفية جميع المشاريع الهادفة إلى دمج اللاجئين في المجتمعات المجاورة. في انتخابات عام ١٩٥٠ البرلمانية حصل مرشح الحزب عبد الله نواس من القدس على أكثر من ٥٠٠٠ صوت، وحصل مرشح آخر للحزب هو عبد الله الريماوي، من رام الله، والذي كان يرأس تحرير جريدة الحزب على عدد كبير من الاصوات، الا ان السلطات اعتقلتهما وحظرت صدور الجريدة. أما في انتخابات عام ١٩٥٦ فقد ارتفع عدد الاصوات التي نالها البعثيون إلى ٣٤ ألف صوت، أي ما يكفي لاحتلال الحزب المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية بعد الحزبين القومي الاشتراكي والشيوعي^(٥).

ضمت قائمة ممثلي الحزب في الانتخابات شاعر شاب من الضفة الغربية هو كمال ناصر، الذي أصبح فيما بعد الناطق الرسمي باسم م.ت.ف. في بيروت. نتيجة هذه الانتخابات عين الريماوي، الذي أصبح زعيماً للحزب في الاردن ووزيراً للخارجية. وقد جسّد حصوله على هذا المنصب اعترافاً رسمياً بالدعم الواسع لسياسة الحزب الحيادية والداعية إلى الوحدة العربية.

أدى سقوط حكومة النابلسي، وطلب الملك من بريطانيا انزال قواتها في الاردن إلى انتهاء دور حزب البعث من على المسرح السياسي في الاردن، كما أدى إلى انتهاء محاولات الليبراليين ادخال اصلاح ديمقراطي في البلاد. ولكن وعلى عكس الليبراليين المتحدرين من الاسر الثرية في الضفة الغربية، دفع زعماء حزب البعث وكادراته ثناً باهظاً بسبب مواقفهم

السياسية المعارضة، حيث تم اعتقال العشرات من مؤيدي الحزب أو طردهم من وظائفهم، هذا إضافة إلى ابعاد زعماء الحزب انفسهم او نفيهم إلى خارج البلاد.

لقد ناقش الفصل الرابع تحلف أو قصور الارستقراطية الفلسطينية الموالية للملك عن دعم الفلسطينيين اثناء الحملة التي شنها الأخير. وفي حالة حزب البعث، فإنه لم يحظ بتضامن حتى البرلمانيين الليبراليين الشباب، ولا بتضامن حلفائه في الحزب القومي الاشتراكي بزعامة النابلسي. فعلى سبيل المثال، عندما أصرَّ حزب البعث على مقاطعة الوزارة الجديدة التي عينها الملك برئاسة الدكتور حسين فخري الخالدي، بعد طرد حكومة النابلسي في نيسان ١٩٥٧، تحفظ القوميون الاشتراكيون ولكن في النهاية ايدوا الخالدي. وفيما بعد ورغم انهم شاركوا في المؤتمر الذي دعا إليه البعثيون للمطالبة باعادة الحكومة البرلمانية ووضع حد للدور البريطاني (والامريكي) في البلاد، إلا أن الوقت كان قد فات والخلل قد حصل. ورفضت سلفاً مطالب المؤتمر التي عرضها على الملك وقد ضم بهجت ابو غريبة من حزب البعث، وطبيب شباب من حركة القوميين العرب هو جورج حبش، واوقف العمل بالدستور، وطبق القانون العرفي وحظرت الاحزاب السياسية^(٦٠).

هدد اصرار حزب البعث على اعادة السياسة الخارجية الاردنية إلى عدم الانحياز، وإلى دعم القومية العربية بالقضاء على القاعدة الاقتصادية للارستقراطية الفلسطينية وتقليص الفوائد التي حصلت عليها هذه الطبقة من النظام الملكي. إضافة إلى ذلك فان مطالبة الحزب بالاشتراكية قد تصادمت مع آمال الليبراليين لتوسيع الامتيازات التي حققتها البرجوازية الوطنية، والدور الكبير للاقتصاد الحر.

أخيراً هددت مطالبة الحزب بتسليح اللاجئين والسماح لهم بالعمل من اجل انتهاء الاحتلال الاسرائيلي الاساس الذي قامت عليه المملكة، كما هددت تحالفها مع ملاك الأراضي الكبار والتجار في الضفة الغربية، لذلك وعندما تم استفتاءهم قرر المؤيدون للملكية من الارستقراطيين والليبراليين ان تحرير الوطن يجب ان يؤجل إلى ما بعد تكريس وتعزيز سلطاتهم في عمان.

على الرغم من حظر الحزب في الاردن، وما كان يعنيه ذلك من تقلص قدرة الحزب على الجذب وقدرة اعضائه الفلسطينيين على تعبئة جماهير اللاجئين، إلا أنه استمر في

* ٦ — عابدي ١٦١ — ١٦٢، الاثباتات اللاحقة تشير إلى أن أنور الخطيب، أحد زعماء الليبراليين، كان يتقاضى أموالاً من العراق (كانت ماتزال تحت الحكم الهاشمي)، لنقله المعلومات حول البعث وأحزاب المعارضة الأخرى في الوزارة إلى الملك حسين.

استيعاب الفلسطينيين في اماكن أخرى من العالم العربي حيث كانت نسبة الفلسطينيين فيها عالية نسبياً. ركز الحزب خلال العشر سنوات التالية على بذل الجهود، من اجل تحقيق الوحدة العربية، أولاً عبر اقامة تحالف مع الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، ومن ثم — بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ — (التي كانت تضم مصر وسورية واليمن الشمالي*) — عبر وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا والعراق. إذن كان على اعضاء الحزب الفلسطينيين الانتظار حتى تحقيق هذه الوحدة ليخوضوا بعد ذلك الصراع من اجل تحرير بلادهم. وعندما اشتدت المنافسة بين احزاب البعث المختلفة، وبدأت الحكومة البعثية في سوريا بفرض ضوابط وقيود شديدة على نشاط الفلسطينيين، قرر العديد منهم انه يتوجب اعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية.

بعضهم ذهب إلى لبنان حيث انضموا إلى حركات سرية اسسها الفلسطينيون، وآخرون من الجيش انضموا إلى احمد جبريل، وهو لاجيء فلسطيني في سوريا، تخرج من الاكاديمية العسكرية الملكية في ساند هرست في بريطانيا واصبح ضابطاً في الجيش السوري. اسس احمد جبريل جبهة التحرير الفلسطينية عام ١٩٥٩ بعد تقارب مع الحزب القومي الاشتراكي السوري. وفي عام ١٩٦١ بدأ بتنظيم وتدريب من سيصبحون فيما بعد الفدائيين الفلسطينيين^(٧).

في شباط ١٩٦٦، عندما استولت على السلطة في سوريا حكومة بعثية يسارية مكونة من ضباط وزعماء نقابيين ملتزمين بثورة العالم الثالث، اتخذت جبهة التحرير الفلسطينية ومنظمة فدائية أخرى تدعى فتح من الأراضي السورية منطلقاً لشن غارات على المناطق التي تحتلها اسرائيل، عبر الاراضي الاردنية. اعطتهم الحكومة الجديدة حرية توزيع نشراتهم العسكرية على الصحف، ونشر وجهات نظرهم بين اللاجئين في المخيمات. وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧، كانت منظمة جبريل التي عرفت فيما بعد باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) وحركة فتح جاهزين للاشتراك في القتال من اجل تحرير الوطن بالسلح والى العمل الدعائي. كان هناك عمال شباب وفلاحون من مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان اعضاء في منظمة القيادة العامة.

حركة القوميين العرب وعبد الناصر:

أثر اعلان الحكم العسكري ووقف العمل بالدستور في الاردن، في نيسان ١٩٥٧، على حركة وحدوية أخرى. فإلى جانب زعماء حزب البعث، أجبر الدكتور جورج حبش،

* اليمن الشمالي لم تكن ضمن الجمهورية العربية المتحدة إما كانت متحالفة معها (الناشر).

وعضو جديد في حركة القوميين العرب — طالب طب اسمه نايف حواتمه — على الفرار مع أعضاء آخرين في الحركة. فيما بعد حُكم غيابياً بالموت على نايف حواتمه (لدوره في المعارضة السياسية في الاردن) وهو اردني الجنسية وعمره ٢٢ سنة ولد لقليلة بدوية مسيحية في السلط، فلجأ إلى العراق حيث اعتقل هناك ايضاً ولم يطلق سراحه إلا عندما استولى حزب البعث على السلطة عام ١٩٦٣^(٨).

أسس حبش مقراً جديداً للحركة في دمشق بمساعدة عضو آخر هو الروائي والصحفي الشاب غسان كنفاني وواصل اصدار جريدة الحركة — الرأي — التي كانت واسعة الانتشار في مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان كما كانت في الاردن.

ثم عاد زعيم آخر في الحركة هو وديع حداد إلى لبنان لمواصلة العمل في المخيمات. ينحدر وديع حداد من اسرة اورثوذكسية غنية من صنف. كان وديع حداد قد شارك حبش في العيادة الطبية للاجئين الفلسطينيين في عمان بعد ان انهى دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت. ثم اصبح فيما بعد خبيراً في الشؤون العسكرية والامنية شأن اثنان آخرين من المؤسسين الاوائل للحركة في بيروت — احمد اليمني (ابو ماهر) وهو قائد نقابي سابق من الجليل الأعلى، وعبد الكريم هاد (ابو عدنان) ايضاً من الجليل الأعلى. اضافة إلى ذلك كان وديع حداد مسؤولاً عن معظم الخطط «للعمليات الخاصة» التي قامت بها الجبهة الشعبية في أواخر الستينات واولائل السبعينات.

أسست حركة القوميين العرب اصلاً في الجامعة الامريكية في بيروت في اوائل الخمسينات^(٩). ومثل حزب البعث تبنت قضايا الوحدة العربية ومعاداة الامبريالية. انحدر معظم اعضائها من الشباب المثقفين في العالم العربي. ولكنها، وخلافاً لحزب البعث تبنت قضية الاصلاح الاجتماعي وليس الاشتراكية الثورية. وبقيت، حتى تم تحولها إلى حزب ماركسي في اوائل الستينات، تحمل نظرة قائمة عن الشيوعية. كانت حركة القوميين العرب، مقتدية بمثلها الأعلى وبطلها جمال عبد الناصر، تركز على الحاجة إلى التحديث والوحدة القومية. إضافة إلى ذلك، وخلافاً لحزب البعث، كانت حركة القوميين العرب تعمل بقيادة

* ٩ — للحصول على تفاصيل تاريخ الحركة انظر اطروحة الدكتوراه « حركة القوميين العرب ١٩٥١ — ١٩٧١ : من مجموعات ضغط إلى حزب اشتراكي » ، كتبها الدكتور باسل قبيسي للجامعة الأمريكية ، واشنطن ، ١٩٧١ . الدكتور القبيسي أسهم في تأسيس الفرع العراقي للحركة وكان رقيقاً قريباً من الدكتور جورج حبش خلال سنوات دراسته للطب في الجامعة الأمريكية في بيروت . اغتيل القبيسي في باريس في نيسان ١٩٧٣ . بارون ، ص ١١٩ .

فلسطينية حيث كانت مسألة استعادة فلسطين بالنسبة لها في غاية الأهمية على الرغم من إيمان الحركة بأنه لا يمكن تحقيق ذلك دون القضاء على الامبريالية والاستعمار الجديد في العالم العربي أولاً.

انذر تبني الحركة للايديولوجية الماركسية ومبادئ الاشتراكية العلمية، في عام ١٩٦٢ ، بانفصال الحركة عن الناصرية التي تبنتها في مرحلة تشكيلها. وبعد نشوء تيار يساري في الحركة، بزعامة نايف حواتمة وقيس السامرائي (أبو ليلى) — مُنظر شاب ولد لأب عراقي وام فلسطينية ودرس الاقتصاد في لندن — وُضعت وجهات نظر بعض مؤسسي الحركة — الذين اعتبرتهم الانتلجيسيا الشابة برجوازين صغار — موضع التساؤل. في عام ١٩٦٨ ، وبعد ان قامت قيادة حركة القوميين العرب الفلسطينية بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبدأت بتدريب الفدائيين على التسلل إلى المناطق التي تحتلها اسرائيل، انشقّ الجناح الذي يقوده حواتمة وابو ليلى من الجسم الرئيسي للجبهة ليشكلوا الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي عرفت فيما بعد باسم الجبهة الديمقراطية. وقد أيدت الجبهة الديمقراطية العمل المباشر مع العمال والفلاحين ورفضت دور الحزب الطليعي اللينيني، وكذلك رفضت أي جبهة موحدة تضم البرجوازية الصغيرة^(١٠). ولم يعن قرار الجبهة الشعبية في ١٩٦٦ بتبني الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، أنها رفضت ايديولوجية الوحدة العربية. ففي حزيران من ذلك العام قام جورج حبش بزيارة سرية لعبد الناصر ليناقد معه التغيير في التكتيك، ووافق حبش على الانتظار عاماً واحداً، بناءً على طلب الرئيس المصري، قبل البدء بشن الغارات الفدائية^(١١). على أية حال ادت هزيمة عبد الناصر في حزيران ١٩٦٧ ، وما كشفت عنه هذه الهزيمة من عدم الجاهزية العسكرية المصرية، إلى خيبة أمل كبيرة في العالم العربي، وفي الأوساط الفلسطينية خصوصاً. ومن الآن فصاعداً سينظر إلى الوحدة العربية وإلى تحرير فلسطين، التي أصبحت كلها تحت الاحتلال الاسرائيلي، على انهما

* ١٠ — بارون ، ص ١٢٩ — ١٣١ . ايديولوجية الجبهة الشعبية موجود رؤوس أقلامها في كراس « استراتيجية تحرير فلسطين » ، (عمان ١٩٦٩) . انظر أيضاً المؤتمرات الصحفية المختلفة التي عقدها جورج حبش ، خصوصاً المؤتمر الذي عقده في بيروت على هامش مؤتمر القمة العربي في الرباط في ٧٤/١٠/٢٥ ، والمطبوع في مجلة دراسات فلسطينية ، مجلد ٤ ، عدد ٢٥ ، (شتاء ١٩٧٥) ، ص ١٧٥ — ١٧٧ . وهناك مواد وثائقية أخرى موجودة في ليلى كادي ، « الوثائق السياسية الأساسية حول المقاومة الفلسطينية المسلحة » ، (بيروت ، ١٩٦٩) . مقابلة مع خالد الحسن في مجلة باليستين ليفز ، ومجلات الحرية والهدف الصادرتان في بيروت .

آمران مستحيلان بدون المشاركة الفعالة والتثقيف السياسي للجماهير العربية، ودون اسقاط النظم الملكية المحافظة مثل النظام الاردني ونظام العربية السعودية ودول الخليج. نظراً لالتزامهما بسياسة نقل المعركة إلى عواصم الغرب الامبريالي، وإلى عواصم الخليج وعمان، استوعبت كلاً من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية اعداداً متزايدة من المتطوعين الجدد والذين كانوا بمعظمهم من الجيل الشاب الذي عاش في الخيماء ولم يعرف عن فلسطين سوى ما تعلمه من أسرته ومن حركة المقاومة.

على أية حال فشلت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية التي انشقت عنها، رغم ايدولوجيتهما الماركسية — في جذب عدد كبير من العمال والفلاحين إلى صفوفهما، بينما نجحت فتح في ذلك. وعُرفت الجبهة الشعبية في الغرب نتيجة عمليات اختطاف الطائرات في أواخر الستينات واول السبعينات. استوعبت الجبهة الشعبية اعداداً كبيرة من الاتباع في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والاردن، ويعود السبب في ذلك إلى الجهد الاجتماعي الواعي الذي بذله اعضاؤها. أما الجبهة الديمقراطية، ورغم اهتمامها الخاص بالعمال والفلاحين، فإن معظم كوادرها كانوا من صفوف المثقفين، وخاصة من الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في الخارج، وتلقت حصصاً من الدعم الذي قدمه اليسار الماركسي في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. وخلافاً للجبهة الشعبية التي رفضت المساعدات المالية من الحكومات العربية واعتمدت على التبرعات من اعضائها، حصلت الجبهة الديمقراطية على مساعدات من دول الخليج التي سبق وتبرعت لفتح^(١٢).

توجهت الحركات الداعية إلى الوحدة العربية في الستينات، خلافاً لاصحاب مشاريع الاصلاح الليبرالي في الاردن في اوائل الخمسينات، إلى الشباب الفلسطيني من الطبقة الوسطى المنتشرين في الشتات والذين حرّموا من الوطن والحياة فيه، وإلى آخرين، خصوصاً من الروم الاورثوذكس، من الذين رفضوا التوجه الاسلامي السني التقليدي للتجار ومؤجري الاراضي المسلمين. وقد اكسبتهم سياساتهم المعادية للامبريالية والاصلاح الاجتماعي الدعم الفعال من اعداد كبيرة من الفلاحين المشردين، ولكن استمرت القيادة حتى بعد تأسيس الجبهات، في الانبثاق من العناصر المدنية المتعلمة التي حازت على ادراك وفهم علماني للعالم، بحيث كان العلم والنظرية العلمية ضروريان لاستمرارهم في صراع ناجع لتحقيق التحرر

* ١٢ — أخبرني مسؤول من فتح عام ١٩٧٢ في بيروت أن الجبهة الديمقراطية قد ابتدأت بأخذ أموال من بعض أفراد العائلات الحاكمة في الخليج منذ عام ١٩٦٨. على أية حال لم أتمكن من التأكد من ذلك والجبهة نفسها نفت أن تكون قد أخذت أي مبلغ من دول الخليج.

الوطني.

لم تقتصر معاناة الجبهتين على عداء الأنظمة العربية واسرائيل وحكومات الولايات المتحدة وأوروبا فقط، بل واجهتا صعوبة في محاولة تنظيم الجماهير، فقد كان عدد العمال الصناعيين قليل، وكانت البروليتاريا مشتتة وخاضعة لقيود ضاغطة على حركتها. إضافة إلى ذلك لم يكن للفلاحين الفلسطينيين في الشتات قاعدة انتاجية، أي على عكس الوضع في فيتنام وكوبا والجزائر. هذا ولم يكن للجبهتان قاعدة خلفية آمنة، باستثناء مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان، الأمر الذي أدى إلى محدودية قدرتهما على ترجمة الايديولوجية الماركسية في عملية التعبئة الجماهيرية. وعندما نجحت الجهود لتنظيم العمال والفلاحين، كما حصل بشكل ملحوظ في غزة وفي الاردن في الستينات، كان قمع النظام كلياً مما اجبر قادة الجبهة الشعبية والديمقراطية على التراجع إلى اراضٍ عربية أخرى لم تستقبلهم بترحاب ايضاً.

أما الخلافات مع فتح حول دور الأنظمة العربية فقد تركتهم عرضة للانتقاد والهجوم من داخل حركة المقاومة وخارجها، خصوصاً من أولئك الذين اعتقدوا ان تبني الاشتراكية العلمية من شأنه اعاقا النضال في سبيل التحرر الوطني. واتضح هذه الصورة بشكل جلي اثناء الحرب الأهلية في الاردن ١٩٧١/٧٠ عندما تحملت كوادر الجبهة الشعبية عبء القتال والخسائر في الرجال والمعدات^(١٢). من جهة أخرى أدى وصول نظام أكثر تشدداً إلى السلطة في دمشق إلى إزالة قاعدة الدعم حتى لأولئك الذين كانت تربطهم علاقات جيدة مع البعث وكانوا خارج حركة المقاومة المعترف بها رسمياً «الصاعقة».

وفي عام ١٩٧٤، كما سنرى لاحقاً، انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بين الذين دعوا إلى استمرار النضال الثوري في سبيل التحرير الشامل وبين الذين فضلوا التسوية السلمية وتحقيق الاستقلال السياسي بالتحالف مع الأنظمة العربية.

الحزب الشيوعي:

رغم ان الحزب الشيوعي الفلسطيني كان من اكبر الاحزاب وأكثرها تأثيراً في الشرق

* ١٣ — في وقت تدهورت العلاقات بين فتح والجبهة الشعبية بشكل سيء جداً حيث اتهمها كمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عام ١٩٧١ بأنها تعمل وكأنها عميلة للنظام الأردني واتهم عدوان الجبهة أيضاً بأنها أعطت للنظام مبرراً لتصفية المقاومة في البلاد، وكان يُشير اقتراساً إلى حادث اختطاف الطائرات الأربعة في ايلول ١٩٧٠. وأشار إلى أن فتح قد فكرت بتصفية الحسابات مع الجبهة الشعبية عندما اندلعت الحرب الأهلية. الرئيس ونحاس، ص ٤٠. وانظر أيضاً جون كولي، « اذار الأخضر وايلول الأسود: قصة العرب الفلسطينيين »، (لندن ١٩٧٣).

الأوسط في فترة الانتداب إلا أنه عانى كثيراً خلال السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني بسبب الخلافات التي نشبت بين أعضائه حول المسألة الوطنية. وبعد حل الكومنترن عام ١٩٤٣ انشق الحزب إلى حركات عدة كان معظم أعضائها من اليهود، بينما انضم الأعضاء العرب إلى عصبة التحرر الوطني التي أسست في أيلول ١٩٤٣ ، والتي جذبت العمال النقابيين والعمال المدينيين وكذلك جزء من الشباب المثقف.

بدلت العصبة مقرها ونقلته إلى الضفة الغربية عام ١٩٤٩ ، أي في أعقاب نشوء دولة إسرائيل، وأصبح اسمها (الحزب الشيوعي الأردني)^(١٤). الذي التزم بالوحدة العضوية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، واشترك الحزب بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٥١ رافعاً شعار تحقيق الجمهورية، وإلغاء المعاهدة الأردنية — البريطانية وتوسيع الحريات الديمقراطية. ودعى الحكومة إلى إعادة توزيع الملكيات الكبيرة على الفلاحين، وإنشاء مصانع للدولة ومشاريع إنمائية توفر العمل للعاطلين. حُظر الحزب رسمياً عام ١٩٤٨ وخضع للملاحقة شديدة، رغم ذلك حصل على ١٠ ٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ١٩٥١ البرلمانية، ويعود ذلك للدعم الكبير الذي تلقاه الحزب من منطقة نابلس. وأعيد انتخاب مرشحين عن الحزب الشيوعي من العائلات المالكة في الضفة الغربية هما عبد القادر الصالح وقصري طوقان، اللذان رشحا نفسيهما كمستقلين ولكن بدعم من الحزب الشيوعي، واحتلا مقعدان في مجلس النواب.

أما في انتخابات ١٩٥٦ فقد شكل الحزب جبهة وطنية ضمت حزب البعث والقوميين الاشتراكيين، وحصل على المرتبة الثانية بعد القوميين الاشتراكيين. وتم انتخاب عبد القادر الصالح وثلاثة مرشحين آخرين كانوا إما أعضاء في الحزب وإما مدعومين منه وهم: عبد الحليل يغمور عن نابلس وفايق ورياد عن رام الله ويعقوب زيادين عن القدس، أعضاء في مجلس النواب. وعُيِّن الصالح وزيراً للزراعة في حكومة النابلسي، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها حزب شيوعي في حكومة دولة في العالم العربي^(١٥).

وكما حدث لليبراليين والبعثيين والقوميين العرب، أدّت حملة القمع وإلغاء الدستور وحظر الأحزاب السياسية إلى إنهاء نشاط الحزب العلني في المملكة. وذهبت هباء كل الجهود لإعادة تجميع القوى التقدمية في مواجهة قمع النظام ومحاولة تشكيل جبهة تحرير وطني، وأجبر الحزب عام ١٩٥٩ على الانتقال إلى العمل السري. نُفي أمين عام الحزب فؤاد ناصر إلى أوروبا الشرقية وتم اعتقال العشرات من أعضاء الحزب في الضفة الغربية. (أما النواب الثلاثة خارج الوزارة — يغمور ورياد وزيادين — فقد اعتُقلوا في نيسان ١٩٥٧ على اثر

أقالة حكومة نابلسي). كما منعت من الاسواق اعمال جورج برنارد شو وغوركي وبوشكين وفلاسفة وكتاب عرب مثل ساطع الحصري والشرقاوي وكذلك اعمال ماركس وانجلز ولينين، ومنع كذلك الاردنيون والفلسطينيون من توزيع أدبياتهم التي تنشر الفكر الشيوعي ومُنِع المواطنون من تأجير بيوتهم أو تقديم أية مساعدة من أي نوع للشيوعيين^(١٦).

في الستينات عانى الحزب من عدم قدرته على التوافق مع القومية العربية ومن التأييد الشعبي الهائل الذي تمتع به جمال عبد الناصر في اوساط جماهير اللاجئين الفقراء في الاردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة. وحتى في سنوات الخمسينات وهي فترة نجاح الحزب في الاردن كان يعمل على أرضية الأمل في تلقي الدعم من الاتحاد السوفيتي الذي كان من الدول الاوائل التي اعترفت بإسرائيل. ورغم ما بذله اعضاء الحزب في الضفة الغربية من جهد يحث الحزب على تبني الخطط المطروحة للوحدة العربية وتحرير فلسطين إلا أن اعضاء المكتب السياسي للحزب واصلوا الأخذ بعين الاعتبار ان التحالف مع البرجوازية الوطنية في العالم العربي يشكل انحرفاً، وأن المطالبة بتأسيس دولة فلسطينية مسألة انفصالية ومناقضة لفكرة الصراع الطبقي والتضامن الاعمى للطبقة العاملة^(١٧).

أدت هذه المواقف إلى تراجع الدعم الجماهيري للحزب خصوصاً بين صفوف الفلاحين المشردين والعمال المدنيين في مخيمات اللاجئين، وكان هذا التراجع لصالح عبد الناصر وحركة القوميين العرب وبسبب اقل لصالح حزب البعث. فترك اعضاء كثير من الشباب المثقف الحزب الشيوعي ليساهموا في تأسيس مجلة (فلسطيننا) الشهرية التي عكست آراء منظمة سرية أخرى هي فتح. شجبت هذه المجلة، التي كانت توزع بشكل سري في الكويت وفي مخيمات اللاجئين في لبنان، الصهيونية واعتبرتها اداة بيد الامبريالية ودعت إلى الكفاح المسلح من اجل تحرير الوطن كمقدمة لتحقيق الوحدة العربية^(١٨). وفقط بعد الانشقاق في الحزب الشيوعي الاردني عام ١٩٧٠ وتولي الأغلبية التي ايدت الكفاح المسلح والتحرر الوطني قيادة الحزب بدأ يكسب الدعم الواسع في الضفة الغربية^(١٩).

نجح الحزب في الانتخابات البلدية الحرة في الضفة الغربية عام ١٩٧٦ في السيطرة على مراكز عديدة مهمة من خلال مشاركته في الجبهة الوطنية التي ايدت م.ت.ف. وحق

* ١٩ — علوش، ص ٢٣. لوريون لوجور، ٢٤ حزيران ١٩٧٢. الأغلبية المؤيدة للكفاح المسلح بقيادة فؤاد نصار وفايق وراود وعربي عواد طردوا الذين رفضوا الكفاح المسلح مثل فهمي السلفيتي ورشدي شاهين واميلي نفاع ورفضوا ايضاً تشكيل فصيل مسلح مستقل وهو الانصار يكون تابعاً للحزب الشيوعي الأردني.

تقرير المصير للفلسطينيين^(٢٠). وكما في الخمسينات كان مصدر دعم الحزب يتركز في البروليتاريا المدنية للضفة الغربية والطلاب والمعلمين وعمال الصحة وموظفي البلديات، أما نفوذه في القرى والمناطق الريفية وبين سكان مخيمات اللاجئين فبقي ضعيفاً نسبياً.

الاصلاح الاسلامي:

لم تكن الحركات الدينية المتشددة تلقى تأييداً كبيراً بين الفلسطينيين، فرغم ضخامة عدد اتباع المفتي في ايام الانتداب كانت الحركة منذ ١٩١٩ تركز على النضال المشترك الذي يضم المسيحيين والمسلمين. لذلك اكتسبت الحركات العلمانية والديمقراطية والتحررية نفوذاً جماهيرياً واسعاً ونشيطاً أكثر من تلك الحركات التي خاطبت المشاعر الاسلامية لجزء من السكان.

ولكن في الفترات التي شوّعت بها سمعة الحركات الوطنية والاحزاب العربية المختلفة، ازداد التأييد الفلسطيني لحركات الاصلاح الاسلامي بشكل ملحوظ. وظهر ذلك التأييد بشكل واضح في فترة ما بعد هزيمة ١٩٤٨، ومؤخراً في بداية الثمانينات بعد الثورة الاسلامية في ايران ونمو النزعة الاسلامية في مصر، وفشل الحكومات العربية بوقف الغزو الاسرائيلي للبنان واستمرار الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة (انظر لاحقاً).

بعد احتلال الملك عبد الله للضفة الغربية في عام ١٩٤٨، وهزيمة قوات المفتي — جيش الجهاد المقدس (انظر الفصل الرابع) — وقمع النشاط السياسي ازداد التأييد لحركة الاخوان المسلمين، وهي الحركة الوحيدة التي سُمح لها بالعمل في الضفة الغربية.

بعد تأسيسها في مصر في الثلاثينات شنت حركة الاخوان المسلمين حملة ضروس ضد الملك فاروق وضد التدخل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية وفي سياستها الخارجية. وفي أوائل الخمسينات حظيت الحركة بتأييد واسع في مصر وفي قطاع غزة، خصوصاً بين فلاحي الريف وفقراء المدن واللاجئين.

ولكن هجومها على الزعماء السياسيين ومشاركتها في سلسلة مظاهرات جماهيرية ومسؤوليتها عن عدة انفجارات في القاهرة ومدن مصرية أخرى عام ١٩٥٢ دفعت الحكومة إلى اتخاذ اجراءات صارمة بحقها^(٢١). وبعد انقلاب الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ وصعود عبد الناصر إلى سدة الحكم خضعت حركة الاخوان المسلمين مرة أخرى للملاحقة شديدة وتم اعتقال العديد من زعمائها بعد عدة محاولات لاغتيال الرئيس ومسؤولين حكوميين آخرين.

أدى هذا الوضع إلى نقل مقر التنظيم إلى القدس. وهناك أسست الحركة المؤتمر الاسلامي العالمي، الذي ضم ممثلين عن الاخوان المسلمين في كل العالم العربي وباكستان وأوروبا. وفي أواخر العام نفسه صدرت جريدة الاخوان (الجهاد) وبدأت المنظمة بجذب اتباع لها من بين اللاجئين الفلسطينيين^(٢٢).

تأثر اللاجئون بالروح القتالية التي أظهرها المتطوعون من الاخوان على جبهات القتال في جنوب فلسطين وغزة عام ١٩٤٨، وبالدعم الكبير الذي أبداه الاخوان للجنة العربية العليا والمفتي أثناء احتلال عبد الله للضفة الغربية. اما الفلسطينيون الذين واصلوا اعمال المقاومة السرية ضد الاسرائيليين في غزة والضفة الغربية والمناطق الحدودية فقد رُحِبَ بهم بشكل خاص في القدس، وكذلك رُحِبَ بهم آخرون ممن ارادوا مواصلة الكفاح المسلح. في انتخابات عام ١٩٥٦ حصلت المنظمة على أكثر من ٢٢,٥٠٠ صوت رغم انها رفضت الاشتراك علنياً بالمظاهرات الشعبية في ذلك العام ضد حلف بغداد وضد الوجود البريطاني في الاردن بسبب مشاركة الحزب الشيوعي والحركات اليسارية الأخرى^(٢٣). وحصل حزب اسلامي آخر، وهو (جبهة التحرير الاسلامية) الذي كان قوياً جداً في طولكرم، على أكثر من ٦٠٠٠ صوت، رغم أنه كان محظوراً بسبب ايديولوجيته الجمهورية المعلنة^(٢٤).

رغم أنه سُمح للاخوان، على عكس الاحزاب الاخرى الفائزة في انتخابات ١٩٥٦، بمواصلة العمل في الاردن بعد طرد حكومة النابلسي، إلا أن عدد المؤيدين للحزب بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين انخفض بشكل ملحوظ نتيجة رفض الحزب اتخاذ أية خطوة معادية للملكية وللأنظمة العربية المحافظة.

ولكن لكونهم يتمتعون بدعم حكومي مكثف من الوصول إلى المسؤولين، ومن فتح مدارس ومراكز اجتماعية في مناطق اهملتها الحكومة المركزية كسبوا تعاطفاً لا بأس به حتى في اوج شعبية عبد الناصر في العالم العربي^(٢٥). وفي اوائل الثمانينات عندما انضم إلى الحركة

* ٢٢ — عابدي، ص ٢٠٢. انظر ايضاً شريف، ص ١٢٢، وشرهاتي، « من أجل فلسطين ». شريف كان زميلاً قريباً من عبد الناصر قبل الانقلاب، ثم أصبح لاحقاً أحد قيادي الاخوان المسلمين في الأردن. عمل الشرهاتي كمستشار للتنظيم في القاهرة — تصرّح الشيخ حسن البنا مؤسس الدليل الأعلى في مصر والمؤيد للجنة العربية العليا بقيادة المفتي صدر في ٤ أيلول ١٩٤٨ وموجود في جريدة الشرق الاوسط، عدد ٣، (كانون ثاني، ١٩٤٩)، ص ٧٤.

* ٢٥ — بيتر غابسر كتب مثلاً لم يسمح للعائلات من غزة التي أتت في الخمسينات إلى الكرك في الأردن بعد حرب ١٩٤٨ بأن ترسل أبنائها إلى المدارس الحكومية، نتيجة ذلك ذهب العديد من أبناء هذه

جيل جديد من الطلبة والاساتذة، كان الاخوان في الاردن والضفة الغربية وغزة مستعدين لتجديد حملتهم من أجل الوحدة الاسلامية واستعادة القانون الاسلامي في العالم العربي كله.

م. ت. ف. والوطنية الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٨٣ :

على عكس اللاجئين الفلسطينيين وضعت الدول العربية في الخمسينات والستينات مسألة تحرير فلسطين في اسفل قائمة اولوياتها. ولكن موت احمد حلمي باشا، ممثل الفلسطينيين في جامعة الدول العربية عام ١٩٦٣ وضع الدول العربية امام مشكلة تسمية خليفته في هذا المنصب. ففي حين كانت الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية متفقة على ضرورة تجنب احتمال أن يزجهم الفلسطينيون في حرب سابقة لأوانها مع اسرائيل، لم يُرد أي من الزعماء العرب ان يرى منافسيه، أي الفلسطينيين، يسيطرون بشكل كامل على حقهم في تمثيل القضية الفلسطينية خشية أن يؤدي ذلك إلى تقليص شرعية هذه الأنظمة امام الجماهير العربية. هذه المناورات الدائمة امتدت حداثها عندما اصبح تعيين خليفة احمد حلمي أمراً حتمياً.

في اجتماع للجامعة العربية عقد لمناقشة هذه المسألة في ايلول ١٩٦٣ ، اصررت العراق على اعادة فتح ملف مسألة الكيان الفلسطيني. واقترحت العراق وايدتها سوريا — حيث يعمل حزب البعث الذي وصل حديثاً إلى السلطة على تعزيز قوته — اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة^(٢٦). مثل هذه الخطوة، التي اعترفت اخيراً بحقوق الفلسطينيين، ستعطي ولاء اللاجئين الكامل للنظامين البعثيين في بغداد ودمشق، وتزيج السيطرة المصرية والاردنية عن تلك الاجزاء من فلسطين التي ما زالوا يحتلونها. ولكن نتيجة معارضة كل من القاهرة وعمان للخطوة، قررت الجامعة العربية تعيين محام من عائلة معروفة في عكا هو احمد الشقيري الذي كان في السابق الأمين العام المساعد للجامعة العربية خليفة لاحمد حلمي. لقد تم ذلك التعيين على اساس ان يقوم الشقيري بجولة في العواصم العربية للتحقق من رغبات الدول الاعضاء في الجامعة العربية بخصوص مستقبل القضية الفلسطينية. عندها وافقت العراق على سحب اقتراحها بعد تيقنها من استحالة تطبيق مثل هذا الاقتراح دون موافقة مصر والاردن. بعد المشاورات التي اجراها مع دول عربية أخرى، صاغ الشقيري

جماعات إلى مدارس الاخوان المسلمين الابتدائية ، والقلائل الذين كانوا يرغبون بمتابعة دراستهم الثانوية كان عليهم أن يقدموا الرشوة ليقبلوا فيها . « السياسة والتغيير » . ص ١٢٥ .

وثيقة عرفت فيما بعد باسم الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي أصبح لاحقاً القاعدة الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) (٢٧).

تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية:

تمت المصادقة على الميثاق وعلى تشكيل م.ت.ف. في أيار ١٩٦٤ في اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني المؤسس حديثاً. عقد هذا الاجتماع في القدس وحضره ٢٤٢ ممثلاً فلسطينياً اختارهم حكومات كل من الاردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والكويت، وقطر والعراق (٢٨). وانتخب الشقيري رئيساً، وانتخب ثلاثة آخرون هم حكمت المصري من نابلس، وحيدر عبد الشافي من غزة، ونيكولا الداير من لبنان نواباً للرئيس. نُحُول الشقيري صلاحية اختيار خمسة عشر عضواً للجنة التنفيذية، وقد ضمت القائمة التي اختارها الشقيري لهذا الغرض مهنين ليبراليين وبناء الطبقة البرجوازية الوليدة واعضاء من العائلات التقليدية في الضفة الغربية وغزة. سميت القدس مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأُسِّس الصندوق القومي برئاسة ابن مؤسس البنك العربي، عبد المجيد شومان، لجمع التبرعات من الحكومات العربية ومن اللاجئين انفسهم حيث طُلب من كل لاجئ التبرع بربع دينار في السنة (٢٩).

في ايلول ١٩٦٥، واثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الاسكندرية، وافقت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، مؤلفاً من فلسطينيين يخدمون في الجيوش العربية المختلفة. ووافقت كل من الكويت والعراق على التبرع بمبلغ ٢ مليون جنيه استرليني من كل دولة. اما العربية السعودية فقد وافقت على التبرع بمبلغ مليون جنيه استرليني، وليبيا استعدت للتبرع بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه استرليني. وعُيِّن العقيد وحيه المدني، الذي كان يخدم في الجيش الكويتي، قائداً عاماً لجيش التحرير الفلسطيني. وفي نهاية العام كانت وحدات جيش التحرير قد شكلت في كل من غزة وسوريا والعراق. إضافة إلى ذلك كان حوالي ٢٠٠ من الفلسطينيين يتلقون تدريباً في معسكر للفدائيين اقامه الشقيري في غزة بمساعدة المناضلين الفلسطينيين من حركة القوميين العرب (٣٠).

رغم أن مسألة تشكيل جيش التحرير الفلسطيني بدت ظاهرياً للعالم ولاسرائيل وكأنها حقبة جديدة من العمل النضالي، وانها نضال فلسطيني — عربي مشترك، إلا أنها جسدت عملياً محاولة الانظمة العربية منع الحركة الفلسطينية من ممارسة العمل العسكري العلني بشكل مستقل، ومحاولة استغلال المناضلين الفلسطينيين للدفاع عن مصالح

الحكومات العربية ضد اسرائيل. ومن بنود الميثاق هناك بند يعترف بالحدود القائمة بين الدول العربية ومن ضمنها السيادة الاردنية على الضفة الغربية والسيطرة المصرية على غزة بشكل رسمي. إضافة إلى الاعتراف بضم منطقة الحمة لسوريا^(٣١). اذن بدل تأسيس الأدوات التي تمكن الفلسطينيين من إقامة حركة مسلحة لاستعادة اراضيهم، كان تأسيس م.ت.ف. عام ١٩٦٤ بمثابة خطوة تجاه الازدعان لوجهات نظر جمال عبد الناصر والملك حسين والبعثيين عندما حافظوا على الوضع القائم في وجه التهديدات الاسرائيلية بتحويل مجرى نهر الاردن، وبشن عدوان على الاردن وسوريا ومصر. وكان جيش التحرير الفلسطيني، الذي استمر حتى بعد انطلاقة فتح بمعارضة اهداف وتكتيكات الفدائيين، تحت سيطرة الحكومات العربية المتواجدة على اراضيها، حيث لم تكن هنالك أي نية لدى معظم هذه الحكومات بالسماح للقائد العام لهذا الجيش بممارسة سلطة حقيقية.

أهملت مطالب الفلسطينيين النشيطين في الحركات القومية العربية والحركات اليسارية المختلفة بالمشاركة في تشكيل هيئات م.ت.ف. الدستورية، واصبحت م.ت.ف. عبارة عن ملتقى للرموز الفلسطينية المتحالفة مع الحكومات العربية المختلفة. وادت معارضة بعض المناضلين الفلسطينيين، ومن بينهم جورج حبش والزعماء المقبلين للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، لمسألة شن كفاح مسلح ضد اسرائيل بشكل مستقل ودون التزام الحكومات العربية بحرب ضد اسرائيل إلى انشقاق الجيل الاصغر من الفلسطينيين الذين انتقدوا م.ت.ف. منذ نشأتها والذين خاب أملهم باختيار الشقيري والرموز التقليدية الأخرى كممثلين للشعب الفلسطيني^(٣٢). فقط بعد الهزيمة غير المتوقعة عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وافقت جميع التنظيمات الفلسطينية على ضرورة البدء بالعمل العسكري المباشر والمستقل.

فتح تستولي على م.ت.ف.:

في حين بذلت البرجوازية الفلسطينية في الاردن جل اهتمامها في زيادة ثرواتها، وسعت الانتلجينسيا إلى الوحدة العربية، انشغلت مجموعة من المهندسين والاساتذة الذين درسوا في مصر والاسكندرية وحاربوا اسرائيل اثناء احتلالها لقطاع غزة عام ١٩٥٦ في تنظيم حركة سرية جديدة، ظهرت باسم حركة فتح بعد حرب ١٩٦٧، اسهم ثلاثة من المؤسسين الاصليين للحركة — ياسر عرفات (أبو عمار) وخليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو اياد) — في تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة وغزة في اوائل الخمسينات،

وكانوا على علاقة قريبة مع الاخوان المسلمين، الذين كانوا حينها ينادون باعادة فتح المعركة مع الاسرائيليين في فلسطين وضد الوجود البريطاني في قناة السويس. بعد ان خاب املمهم بقدره مصر القتالية من تجربتهم في غزة، هاجر الثلاثة إلى دول الخليج بعد حرب القنال حيث حصلوا على وظائف جيدة بسبب مؤهلاتهم العلمية، عملوا في معظم الاحيان في القطاع العام. اثمرت هناك جهودهم لانشاء منظمة سرية مهمتها استعادة فلسطين بسرعة، وانضم اليهم عدد من الطلاب والاساتذة والموظفين، بينهم ثلاثة آخرون لعبوا دوراً أساسياً في م.ت.ف. وفي فتح هم: فاروق القدومي «ابو اللطف» (مهندس بترول كان يعمل في العربية السعودية)، وكال عدوان (استاذ في قطر درس فيما بعد هندسة البترول في القاهرة)، وخالد المحسن «ابو السعيد» (سكرتير بلدية الكويت). وانضم فلسطينيون آخرون مثل يوسف النجار (ابو يوسف) ومحمود عباس (ابو مازن) اللذين كانا يعملان على تأسيس منظمات سرية مماثلة لفتح في العربية السعودية وقطر. وجاءت المساهمات المالية لاصدار مجلة فلسطيننا ولشراء الاسلحة ومصاريف تنقل الزعماء من الاعضاء انفسهم، حيث تعهد كل عضو على تقديم جزء من راتبه، وُجمعت تبرعات اخرى من رجال الاعمال والموظفين الفلسطينيين في العربية السعودية والكويت وقطر وليبيا^(٣٣).

في خريف ١٩٦٤، أي في الوقت الذي اكتفت فيه الرموز الفلسطينية التي اختيرت اعضاء في م.ت.ف. بلورها كوكيلة للدول العربية، اجتمع زعماء فتح لمناقشة احد أهم القضايا. وهي بحث وتقرير توقيت أول خطوة عسكرية ضد اسرائيل. وكما كشف ابو اياد فيما بعد لم يكن كل زعماء فتح يؤيدون العمل العسكري في تلك اللحظة. ورغم ان اصرار فتح على ضرورة تحرير فلسطين كشرط مسبق لتحقيق الوحدة العربية (عكس طرح القوميين العرب والبعثيين) قد كسب دعماً لا بأس به بعد الانفصال عام ١٩٦١، إلا أن المنظمة نفسها كانت صغيرة جداً بسبب المحافظة على السرية المطلقة في عملها. لم يكرس النجاح العظيم للثورة الجزائرية التي توجت بالاستقلال عام ١٩٦٢ اعتماد فتح النظري على الكفاح المسلح فحسب بل ووفر مكاناً آخر إضافة إلى سوريا لاقامة معسكرات التدريب. رغم ذلك لم يستبعد قادة فتح في ذلك الوقت امكانية انتقام اسرائيل بضربها للمخيمات في الدول العربية المجاورة، ومن هنا تم بحث جدوى شن عمل عسكري ضد اسرائيل والدول العربية المحيطة غير مستعدة، وكوادر الحركة نفسها (فتح) لا يزالون قليلي العدد والعدة.

كسب الرواد — كما كان فدائيو فتح يسمونهم — الجدل بفضل القدرة على الاقتناع التي كانت يتمتع بها عرفات وصلاح خلف، اللذان حثا على ضرورة البدء بالكفاح المسلح

باسرع وقت ممكن^(٣٤). بعد ثلاثة شهور وفي ٣١ كانون الأول عبرت مجموعة من الفدائيين باسم العاصفة — وذلك للحفاظ على سرية فتح — الحدود من لبنان والضفة الغربية ليلاً وهاجمت نقاط عديدة في المناطق التي كانت تحاول إسرائيل عندها تغيير مجرى نهر الاردن لصالحها — الأمر الذي كانت الدول العربية تنذر وتتشكى منه دون جدوى ورغم ان الفدائيين لم يتمكنوا من احداث اضرار مادية حقيقية في المنشآت الاسرائيلية إلا بعد اسابيع من ذلك التاريخ، إلا أن هذه اللحظة سجلت البدء بالكفاح المسلح^(٣٥).

وضعت الهزيمة المفاجئة للجيش العربي في حرب حزيران ١٩٦٧ العاصفة وفتح في مركز الاهتمام الدولي. وبعد اجتماع آخر لمناقشة جدوى شن غارات فدائية، مع الأخذ بعين الاعتبار تفوق القوات الاسرائيلية الساحق وما أداه هذا التفوق من احباط معنويات سكان الضفة الغربية وغزة المحتلتين حديثاً (الاقتراض الذي اثبت عرفات خطأه بعد زيارته السرية إلى الضفة الغربية في نهاية حزيران)، تصاعدت عمليات فتح في المناطق المحتلة بسرعة^(٣٦). وأظهر الانتصار المؤثر في معركة الكرامة في أيار ١٩٦٨، عندما صد الفدائيون هجوماً كبيراً شنته الهاغانا ضد الضفة الشرقية، قدرة فتح على التفوق على الجيش الاسرائيلي النظامي رغم صغر عددها فتعززت مزاعم الحركة المنتصرة بتأييد الجماهير الفلسطينية والعربية، حيث ساعد هذا الانتصار في إزالة الاهانة التي لحقت بالجماهير العربية بعد هزيمة ١٩٦٧.

في حزيران، وبعد محاولة زعماء فتح التسلل إلى م.ت.ف. لتكون غطاءً سياسياً للمنظمة السرية، وللاستفادة من مصادرها الدبلوماسية والعسكرية، استطاعت فتح كسب نصف مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني تقريباً. وفي تموز اجرى المجلس الوطني تعديلاً على الميثاق الوطني حيث ادخل فيه مبدأ فتح الاساسي وهو ان «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين». وعزز تعيين يحيى حمودة رئيساً لـ م.ت.ف. موقع فتح لأنه كان متعاطفاً مع الفدائيين اكثر من الشقيري، الذي عزل من منصبه في كانون اول السابق^(٣٧).

في شباط ١٩٦٩ أي في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة، حصلت حركات المقاومة التي تنادي بالكفاح المسلح، ومن بينها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والصاعقة اضافة إلى فتح على ٥٧ مقعداً من مجموع المقاعد التي بلغت ١٠٥ مقاعد، مما اعطاهم الاغلبية المطلقة. على أية حال ادت مقاطعة الجبهة الشعبية لمؤتمر

* ٣٤ — أبو أياد ص ٧٦ — ٧٧. الآخرون الذين كانوا مؤيدين للعمل بسرعة هم أبو جهاد، أبو اللطف وأبو يوسف وأبو مازن. عقدت جلستان لمناقشة الموضوع واحدة في الكويت، والأخرى في دمشق.

القاهرة، وإصرارها على حل م.ت.ف. حلاً تاماً، وإعطاء كافة المنظمات المسلحة أصوات متساوية في قيادة الكفاح المسلح إلى إعطاء فتح الموقف الخامس. هذا إضافة إلى استفادة فتح من تعاطف عدد من المستقلين المنتخبين إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك تعاطف ممثلي اتحاد العمال الفلسطيني بالإضافة إلى ٢٣ مقعداً حصلت عليهم الحركة.

في انتخابات اللجنة التنفيذية، تم انتخاب ياسر عرفات (الذي ظهر لأول مرة في العلن كناطق رسمي لحركة فتح في دمشق في نيسان ١٩٦٨) رئيساً لم.ت.ف.، وانتخب ثلاثة آخرون من زعماء فتح — أبو يوسف وأبو اللطف وخالد الحسن — أعضاء في اللجنة التنفيذية الأمر الذي أعطى حركة فتح السيطرة على المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ورغم توسيع المجلس في الجلسات اللاحقة، وقرار الجبهة الشعبية بالمشاركة في اللجنة التنفيذية وإضافة ممثلين عن التنظيمات الفدائية الأصغر، استطاعت فتح المحافظة على وضعها المهيمن في المؤسسات التثقيلية لم.ت.ف. خلال السبعينات والثمانينات.

وبقي قرار المجلس الوطني في المؤتمر الخامس بتبني موقف فتح بان «هدف الشعب الفلسطيني هو إقامة مجتمع ديمقراطي في فلسطين مفتوح لجميع الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين واليهود» مبدأ أساسياً من مبادئ م.ت.ف. أيضاً^(٣٨). ورغم الجدل الداخلي الذي نخر م.ت.ف. منذ تأسيسها، فقد تم تقديس مبدأ فتح بالأولوية الفلسطينية وإقامة دولة ديمقراطية علمانية، وكذلك قُدس الكفاح المسلح كأيديولوجية أساسية لحركة المقاومة الفلسطينية.

الوطنية والصراع الطبقي داخل م.ت.ف.:

كان توجه فتح الأساسي، وخلافاً لتوجهات سابقها أو منافسيها، نحو الفلسطينيين وحدهم، واثراً تركيزها على الوحدة الوطنية في صفوف الفلسطينيين على الفلاحين والمدينة على السواء. وأعطت قرابة عرفات لجهة أمه بعائلة الحسيني، ومشاركته في حرب ١٩٤٨ في القدس تحت قيادة عبد القادر الحسيني، الحركة شرعية في أعين اللاجئين، الفقراء منهم والاعنياء — قليلون هم الزعماء الذين استطاعوا جمع مثل هذه المواصفات.

أما بالنسبة للطبقة الوسطى المدنية، فقد استجاب إصرار فتح على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني مع الشعور بالقمع والاستغلال الذي أحسه أبناء هذه الطبقة أثناء إقامتهم تحت سيطرة البرجوازيات العربية، واستجاب أيضاً مع آمالهم بتحقيق الاعتراف بدولة تخصهم. أما إنكار فتح الضمني لاهمية أي عامل آخر، إن كان طبقياً أو دينياً، فقد

كان مناسباً للبرجوازية الفلسطينية في الخليج والعناصر الشابة من ابناء العائلات المالكة للأراضي، الذين أملوا بان يأخذوا ما اعتقدوا بأنه موقعهم الطبيعي في حكومة أو إدارة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفيما يتعلق بالفلاحين، أدى ادخال فتح للرموز الكبيرة في التاريخ العربي والاسلامي، وابطاله وأساطيره، وفكرة الجهاد والتضحية والاستشهاد، وكذلك اختيار اللباس (مثلاً الكوفية التي كانت مستخدمة منذ الثلاثينات حيث كان يرتديها الثوار الفلاحون في الارياض)، أدى كل هذا إلى اعطاء الحركة سلطة وقوة فاقت سلطة النظرية والتحليل المنطقي. لم يكن المرء بحاجة إلى أن يعرف لغة اجنبية أو أن يكون قد درس في الخارج ليفهم رسالة فتح أو ليرتقي سلمها التنظيمي. والا هم من ذلك، فإن تركيز فتح على فكرة «العودة» استجاب بشكل فريد مع توق اولئك الذين يعيشون في الخيمات، ولم يستطيعوا تحصيل الثروة ولا التعليم، والذين كانوا يريدون نتائج مباشرة. لم تكن فكرة العودة إلى الأرض بالنسبة لكثير من الفلاحين المهجرين الحرية والعيش في ظل دولة مستقلة بقدر ما عنت الاستعادة المادية والبسيطة للبيت ووسيلة الحياة والانتاج.

إضافة إلى امكانية الحياة مع الاقارب واستعادة المجتمع التقليدي وشبكات العلاقات القديمة التي دمرت في الفترة بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ اضافة إلى ذلك فإن الوعد الذي بشرت به فتح كان جذاباً للعديد من اللاجئين اكثر بكثير من الدعوة التي طرحتها الحركات الماركسية إلى التحرير من خلال الصراع الطبقي في المحيط العربي الأوسع. هذا إضافة إلى حقيقة أن فتح تدفع لمقاتليها مخصصاً شهرياً، فإن وعودها لهم برعايتها لزوجات وأطفال من يقتل او يجرح منهم، جذبت إليها العديد من الشباب الذين لولا هذا الضمان لفضلوا العمل لتأمين معاش عائلاتهم على الانخراط في العمل السياسي وفي الكفاح المسلح.

رغم أن حركات مقاومة اخرى مثل الصاعقة ووجهة التحرير العربية قد لاقت دعماً إلا أن ارتباطها الوثيق مع الحكومات السورية والعراقية حدّ من انجذاب اللاجئين المقيمين في هذين البلدين إليهما. ففي سوريا حيث عدد اللاجئين الفلسطينيين اكبر من عددهم في العراق ، ففي السبعينات كان العديد من الفلسطينيين يجبر على الالتحاق بالصاعقة حين يرغبون بخدمة القضية الفلسطينية مباشرة ، ولولا هذا الموقف لكانوا قد التحقوا بفتح أو بالجبهة الشعبية. أما في العراق فقد أدى وجود صوري البنا (ابو نضال) على رأس مكتب فتح في العراق في السبعينات، الذي حكمت عليه حركة فتح بالاعدام عام ١٩٧٤ لمحاولته اغتيال زعماء فلسطينيين، إلى انقسام صفوف اولئك الذين يدعمون

الحركات الفلسطينية المستقلة^(٣٩). لهذه الاسباب تشكلت المعارضة الاساسية داخل حركة المقاومة الفلسطينية من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، اللتان — مثل فتح — نظرت إليهما الجماهير الفلسطينية على أنهما مستقلتان عن الأنظمة العربية المختلفة.

وكان اعضاء الجبهتين يجندون عادة من فلسطينيين ينتقدون اعتماد فتح على دعم الانظمة العربية المالي والديبلوماسي، وينتقدون رفض فتح تقديم الدعم الفعلي لحركات التحرر في العالم العربي وعدم حيازتها على ايديولوجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التركيب الطبقي للفلسطينيين في الستات.

اتضح احدى الخلافات الرئيسية التي ابعدهما عن فتح اثناء الحرب الأهلية في الاردن. ففي حين التزمت كوادر فتح بسياسة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية»، دعت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية إلى اسقاط الملك حسين واستبداله بحكومة ثورية ملتزمة «بحرب التحرير الشعبية»^(٤٠). وحال اندلاع القتال سعى ياسر عرفات وصلاحي خلف وغيرهم من زعماء فتح إلى لعب دور الوسيط بين الملك والراдикаليين في الجبهتين قبل ان تضطر فتح بالتدريج إلى الرد على هجمة النظام الشرسة^(٤١).

رغم أن العلاقة بين الجبهتين وفتح تحسنت بعد أن اصدر المجلس الوطني عام ١٩٧٣ نداءً يدعو « لتحرير الاردن»، إلا أن سياسة فتح قد انحرفت مرة اخرى عن سياسة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حول مسألة العلاقة مع الملك حسين^(٤٢). فقد فتح قادة فتح، الذين حثوا على قبول «دولة صغيرة» في الضفة الغربية، حواراً مع حكومة عمان لمناقشة مقترحات تسمح لـ م.ت.ف باعادة تأسيس قواعد للفدائيين في البلاد، في حين استمرت الجبهة الشعبية، التي اسهمت بتأسيس جبهة الرفض، بالدعوة لاسقاط الملكية وتحرير العالم العربي من الأنظمة الرجعية وكذلك بالدعوة لتحرير كل فلسطين.

وفي نهاية ١٩٨٢ ، عندما انشق المجلس الوطني الفلسطيني حول الموقف من مشروع ريفان، سعى عرفات ثانية إلى التقارب مع الملك، الذي كان يسعى وبالتناغم مع الخطة الامريكية، إلى تأسيس حكم ذاتي في الضفة الغربية يكون متحالفاً مع وتحت سيطرة الاردن الكاملة، ورغم المعارضة التي ابدتها اعضاء مجلس قيادة فتح لهذه المباحثات ومعارضة الجبهتين الشعبية والديمقراطية، جدد عرفات المباحثات في نهاية ١٩٨٢ بعد أن طرد من طرابلس.

في لبنان تجلت الخلافات بين فتح والجبهتين تجاه الحكومات العربية في جبهات القتال اثناء الحرب الأهلية في اواسط السبعينات فرغم انه تم تجنب الصراع المكشوف بين فتح

ومعارضتها، إلا أن محاولات فتح خلال الفترة الأولى من الحرب منع تصعيد الحرب وتجنب الانجرار إلى الصراع بين الكتائب والقوى الأخرى في اليمن اللبناني من جهة والقوى الوطنية من جهة أخرى جعلت العديد من مناضلي الجبهتين عرضة للهجمات. فخلافاً لموقف فتح كان هذان الفصيلان متحالفاً تحالفاً وثيقاً مع الحركات اليسارية في الحركة الوطنية اللبنانية. وقد أسهما في تأسيس الجبهة الشعبية العربية لدعم الشعب الفلسطيني برئاسة كمال جنبلاط، وأسهما أيضاً في الدفاع عن المناطق والمخيمات والقرى التي كان يسكنها المسلمون اللبنانيون والسوريون وقراء الفلسطينين^(٤٣).

وبعد الحرب ادت محاولات فتح انجاز تسوية مؤقتة مع الموارنة وزعماء الكتائب إلى نشوء خلافات حادة بين فصائل حركة المقاومة، حيث انتقد جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية، هذه المحاولات بشدة^(٤٤).

أما الخلافات حول الموقف من الأنظمة العربية فقد أدى إلى انشقاق صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. ففي الوقت الذي استمر به العديد من قادة فتح بدعم وتأييد حملة عرفات الدبلوماسية لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة ريفان، هذا التعديل الذي يؤدي إلى إقامة «كيان» ذو حكم ذاتي في الضفة الغربية، اصررت الجبهة الشعبية، وعدد كبير من مقاتلي المنظمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح وعلى أهمية محاربة الامبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية قد امتنعتا عن دعم المنشقين على حركة فتح عندما فتحوا النار على «الموالين» في شمال وشرق لبنان في صيف وخريف ١٩٨٣، إلا أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها أثر على درجة الانقسام التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة العربية، وحول مسألة مواصلة الكفاح المسلح^(٤٥)..

هاتان المسألتان المترابطتان، والخلافات حولهما داخل حركة المقاومة، عكستا الانقسام بين الفلسطينيين في الشتات حول الدور الذي يجب أن تلعبه الثورة الاجتماعية داخل حركة التحرر الفلسطينية بشكل خاص، وداخل العالم العربي بشكل عام. فالبرجوازية الفلسطينية في العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، وإلى درجة أقل في

* ٤٥ — إلى جانب المنشقين عن فتح، حصلت مراجعة مطولة داخل اللجنة المركزية لحركة فتح حول موقف الحركة من الأنظمة العربية بعد الغزو الصهيوني عام ١٩٨٢. قال صلاح خلف علنياً في الوطن الكويتية في تموز ١٩٨٣ أنه يشعر أن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية كان سياسة خاطئة اتبعتها الحركة. الوطن العربي ١٥ تموز ١٩٨٣.

الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فضلت سياسة فتح بالجمع بين المفاوضات الدبلوماسية والكفاح المسلح وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية وتجنب تأييد حركات المعارضة في العالم العربي. ولكونهم معنيين فقط بإقامة دولة مستقلة على تلك الأجزاء من الأراضي الفلسطينية التي يمكن تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي، نظر هؤلاء الفلسطينيون إلى الراديكاليين داخل حركة المقاومة كمصدر تهديد لامنهم في بلدان إقامتهم، وكمصدر تهديد لتلاحم حركة التحرر الوطني الفلسطينية كلها. أما المطالب الراديكالية للجهة الشعبية والجهة الديمقراطية بضرورة الثورة العربية، ورفض المساعدة الدبلوماسية والمالية من الملكيات المحافظة في الخليج، وبتصعيد الحملة ضد المصالح الغربية في العالم العربي، فقد هددت مواقفهم الخاصة إضافة إلى أنها تجعل الهدف النهائي، وهو تحرير فلسطين، بعيداً جداً (حسب وجهة نظرهم).

تجنبت الجبهتان الانشقاق العلني عن حركة المقاومة وأكدت دائماً على أولوية الوحدة الوطنية، ولكن نشوء جيل جديد من العمال والطبقة الوسطى الذين خاب أملهم بالقيادة الحالية لـ م.ت.ف. وبالفشل المستمر لحملات م.ت.ف. الدبلوماسية في تحقيق الحد الأدنى من المطالب في وجه العجرفة الاسرائيلية والأمريكية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة دعم وجهات نظر الجبهتين الشعبية والديمقراطية بخصوص ضرورة تصعيد الكفاح المسلح وتعميمه في تلك الأجزاء من العالم العربي حيث الأنظمة متحالفة تحالفاً وثيقاً مع الغرب. إضافة إلى ذلك فإن تضاؤل فرص العمل في الخليج، نتيجة انخفاض عوائد النفط، ووضع قيود كثيرة أمام دخول الفلسطينيين إلى الخليج، وازدياد تعاطف البرجوازية الفلسطينية مع المعارضة الداخلية في بعض هذه البلدان قد يؤدي إلى نمو التيار المؤيد للتجذير وإقامة علاقات وثيقة مع حركات المعارضة السرية الموجودة في أجزاء من الخليج والاردن والعراق ومصر.

بالإضافة إلى الخلافات على السياسة تجاه الأنظمة العربية وسلوك الكفاح المسلح، كان اختلاف مستويات الوعي الطبقي داخل المقاومة واضحاً في داخل المنظمات المختلفة الحركات ومؤسسات م.ت.ف. فقط بعض الأمثلة يمكن أن تعطى، لكنها تساعد في توضيح إلى أي درجة تم انقسام العمال، الشيء الذي ميز المقاومة منذ هزيمة فتح، التي عززت رغبات عناصر معينة في المجتمع الفلسطيني على حساب الآخرين، وإعاقت المشاركة المتساوية (المتكافئة) لآعباء المقاومة ضمن جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني.

من ناحية أخرى أدى إعطاء الجبهتين الشعبية والديمقراطية الأهمية للتعبيد الجماهيرية وحرب الشعب إلى جانب الكفاح المسلح، أدى إلى إنشاء منظمات جماهيرية محلية في

الخيمات تختلف إلى حد كبير عن منظمات فتح والصاعقة وغيرها من الفصائل التي لم تُركّز على مسألة الوعي الطبقي. فمثلاً أنظمة العمل الجماعي والخدمة الذاتية كانت أكثر شيوعاً في الخيمات التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية منها في الخيمات التي تسيطر عليها فتح. هناك كان يطلب من المقاتلين والعمال في الخيمات أن يتحملوا بشكل مشترك عبء القتال، وهذا يختلف عن الوضع في فتح، حيث يتقاضى المقاتلون مخصصاً شهرياً، وكانوا معزولين عن العاملين في المدارس والعيادات والمشايخ والمجالات المدنية الأخرى التي كانت تابعة لوكالة الغوث أو للهلل الأحمر الفلسطيني أو صامد.

بينما حاولت فتح أن تقلد أنظمة الصحة والتعليم الحديثة التي اثرت في العديد من الفلسطينيين من الطبقة الوسطى اثناء دراستهم في الغرب، سعت كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية إلى تجنب المؤسسات البروقراطية وإلى انشاء التعاونيات في المدارس والعيادات والمشايخ التي شجعت المشاركة الجماهيرية، واكتساب المهارات للذين لم تكن لديهم المؤهلات أو الخبرات الحرفية.

من ناحية، عكس هذا الوضع اختلاف مستوى الموارد المتاحة لحركات المقاومة المختلفة فبينما كانت تستطيع مؤسسات فتح ومنظمة التحرير الاعتماد على مداخيلها الرئيسية الواردة من الفلسطينيين العاملين في الخليج ومن التبرعات الكبيرة التي يتلقوها من الأنظمة العربية، أُجبرت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية على الاعتماد على العمل التطوعي وعلى الانتاج المحلي للمعدات والتجهيزات. مثلاً اعتمدت عيادات الجبهة الشعبية على الممرضين أكثر من اعتمادها على الاختصاصيين وكانت تركز على الطب الوقائي وعلى تدريب فرق متحركة أكثر من الهلال الأحمر الفلسطيني الذي اقام المستشفيات المجهزة بالأجهزة وغرف العمليات الحديثة وبالأطباء والصيادلة وفنيي المختبرات المدربين تدريباً عالياً في الولايات المتحدة وفي أوروبا. وعندما بدأت فتح منذ اواسط السبعينات بالتركيز على تدريب سكان الخيمات لتقلل الاعتماد على «الخبراء من الخارج»، لم يستطع سوى القليل من سكان الخيمات التقدم في صفوف فتح بشكل كاف لجعلها تعيد ترتيب وتوجيه خدماتها الاجتماعية بشكل يناسب حاجات سكان الخيمات أكثر، خصوصاً النساء والأطفال والشيوخ^(٤٦).

وهناك اختلافات رئيسية في مجالات الادارة المالية، فبينما تتركز منظمات فتح وم.ت.ف. في عواصم العالم العربي ويعمل فيها ابناء الطبقة الوسطى والمتعلمون الفلسطينيون، اتجهت كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية نحو العمل في التجمعات الاصغر. مثلاً نظمت الجبهة الشعبية خدمات صحية واجتماعية للاساتذة الشباب في الكويت، وللعمال في غزة

ولسكان الخيميات والطلاب في لبنان والأردن. أما الجبهة الديمقراطية فقد كانت نشيطة بشكل واضح داخل المنظمات الطلابية في الولايات المتحدة وأوروبا التي تضم طلاباً فلسطينيين وعرباً، وتضم أيضاً متعاطفين من الحركات التقدمية في الغرب وأخيراً، وخلافاً لفتح، التي تستثمر حصة كبيرة من عوائدها في المؤسسات المالية التي تحول مبالغ إلى البنوك والشركات في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الجبهتين انتقدتا هذا النشاط الرأسمالي، وقامتاً بمشاريع تجمع بين استخدام العمل ورأس المال بطرق تفيد التجمعات المحلية بشكل مباشر^(٤٧).

على أية حال هذا لا يعني أن الصراعات الطبقيّة الخفية في الايديولوجيات والممارسات المختلفة في حركات المقاومة هي العامل المقرر أو الأساسي في سلوك المقاومة، فإن القمع المستمر الذي شعر به كل الفلسطينيون — خلال سنوات التشرد والاحتلال الطويلة، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة التي تعرض لها الفلسطينيون في لبنان والأردن والمناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة — قد غطى على الانقسامات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. ورغم تنامي الوعي الطبقي وتجلي هذا الوعي في التغيرات داخل قيادة م.ت.ف. وفي طريقة تنظيم المقاومة، فإن الشعور الوطني يبقى هو الايديولوجية المهيمنة، في الوعي أو في اللاوعي، وهي التي ينتمي إليها كل الفلسطينيون. قد تنمو المطالب بالاصلاح الاجتماعي أو بالتحويل الاجتماعي الثوري داخل المجتمع الفلسطيني والعالم العربي ككل، ولكنها تنمو إلى جانب، وليس في صراع مع، الرغبة في التحرر الوطني.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الوعي الفلسطيني وايديولوجيات الحركات المختلفة التي تشكل م.ت.ف مرتبط بحالة العالم العربي بشكل عام. فإن اندلاع القتال بين الفلسطينيين الموالين لقيادة ياسر عرفات من جهة والمنشقين بقيادة أبو موسى وأبو صالح من جهة أخرى عام ١٩٨٣، يدل أن يعكس تنامي الوعي الطبقي اظهر الدرجة التي ضعفت بها الوحدة الوطنية بعد هزيمة بيروت ومجزرة مئات الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في ايلول ١٩٨٢. لقد هدد هذا الانشقاق في فتح بجعل الحركة أكثر عرضة للتدخل بها من قبل الأنظمة العربية، حيث عرفات وجماعته يحصلون على دعم مصر والأردن والعربية السعودية أما المنشقون فتدعمهم كل من سوريا وليبيا، بينما تحصل الجبهتان الشعبية والديمقراطية على دعم اليمن الجنوبي وحركات المعارضة في لبنان والعالم العربي.

إن تشابه هذا الصراع الداخلي المميت داخل قيادة الحركة الوطنية، وخصوصاً بين كوادرها العسكرية، مع ما حصل اثناء ثورة السنوات الثلاث في الثلاثينات وما حصل في

الاردن في الخمسينات وما حصل في لبنان في اوائل السبعينات يؤدي إلى الظن بأنه سيتبع هذا الصراع مرحلة من السلبية النسبية. إن أي تغيير في أي نظام عربي يؤدي إلى تغيير دراماتيكي في ميزان القوى في العالم العربي كله، وبالتالي إلى تغيير داخل م.ت.ف، وأي عدوان عسكري اسرائيلي ضد سوريا او لبنان او أي دولة عربية أخرى سيؤدي بالتأكيد إلى نهوض جديد للمقاومة الفلسطينية وقوى المعارضة العربية ومن بينها اليسار والمجاهدين المسلمين. ويجب أيضاً توقع هجمات جديدة في الضفة الغربية، خصوصاً إذا اخذنا التعنت الاسرائيلي بخصوص المستوطنات بعين الاعتبار.

بعد خمسة وثلاثين عاماً من اقامة دولة اسرائيل، فإن الفلسطينيين ينزفون الدماء ولكن ليسوا براكعين. فبالمهارات والتصميم الذي اكتسبوه خلال اعوام النفي الطويلة سيستمر نضالهم من اجل تحقيق دولة لهم، وسيستمر هذا النضال كما كان منذ عام ١٩٢٠.

المراجع والمواضع

Introduction

المقدمة

1. Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1970.
2. *The Third World* (London, 1975), p. viii

1 Palestine under the Ottomans

١ — فلسطين تحت الحكم العثماني

1. In some areas, particularly in southern Palestine, the sheikh's position was held by a local leader bearing the title 'amir, i.e. 'prince', a remnant of Mamluke usage. However, since they generally acted in the same manner as the sheikhs, employing a similar pattern of alliances and operating within the same overall hierarchical structures, I have referred to this form of government throughout as 'sheikhal'. Interestingly in Egypt itself the strongest leader of the Mamlukes, elected by them at fixed intervals, was called 'Sheikh al-Balad', i.e. 'Sheikh of the Country'; Stanford J. Shaw, *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century* (Cambridge, Mass., 1962), pp. 9-10; P. M. Holt, 'The Later Ottoman Empire and the Fertile Crescent' in P. M. Holt, Ann Lambton and Bernard Lewis (eds.), *Cambridge History of Islam* (2 vols. Cambridge, 1970), vol. 1, p. 378.

2. The names are thought to be derived from two mythical brothers of pre-Islamic Arabia. *Encyclopedia of Islam*, old edn. (8 vols., Leiden and London, 1913-18)

3. Anonymous, trans. and compiled by R. A. Steward MacAlister and E. W. G. Masterman, 'Occasional Papers on the Modern Inhabitants of Palestine', Palestine Exploration Fund, *Quarterly Statement* (October 1905), pp. 343-52; (January 1906), pp. 33, 42-3. In battle the two opposing sides were distinguished by their banners and costume. The colour worn by the Qais was red and the Yaman white.

4. Elizabeth A. Finn, *Palestine Peasantry. Notes on their Clans, Religion and Laws* (Edinburgh, 1923), pp. 18-21. Although most Muslims in Palestine were Sunnis, only about 10 per cent followed the Hanafi code favoured by the Ottoman Turks. The majority were adherents of the Shafa'i code, while about 10 per cent practised Hanbali rites. Fannie Fern Andrews, *The Holy Land under the Mandate* (2 vols., Boston and New York, 1931), vol. 1, p. 189.

5. Ihsan al-Nimr, *Tarikh Jabal Nablus wa-l-Balqa* (History of Jebel Nablus and the Balqa) (2 vols., Nablus, 1937 and 1961), vol. 2.

6. Nimr, vol. 2, pp. 265-8; MacAlister, 'Occasional Papers' (October 1905), p. 356.
7. MacAlister, Part I (1905), p. 344. A *zalat* was a silver coin of four drachms weight.
8. Shaw, p. 5; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London, 1968), pp. 442-3.
9. Samuel Bergheim, 'Land Tenure in Palestine', Palestine Exploration Fund, *Quarterly Statement* (July 1894).
10. A. Granott, *The Land System in Palestine* (London, 1952) (first Hebrew edition, *Ha-Mishtar ha-Qarq'i be-Eretz Israel*, published under the author's former name, A. Granovsky, Tel Aviv, 1949), p. 79.
11. Granott, pp. 87, 91-3.
12. 'Umar Salih Barghouthi and D. Khalil Tawtah, *Tarikh Filistin (History of Palestine)* (Jerusalem, 1922), pp. 265-8, cited in Nabil Badran, *Al-Ta'lim wa-l-tahdith fi-l-mu'tama' al-'arabiyyi al-filistiniyyi (Education and Modernisation in Palestinian Arab Society)* (Beirut, 1969), p. 32.
13. Granott, pp. 81-2.
14. C.R. Conder, *Tent Work in Palestine* (2 vols., London, 1878), vol. 2, p. 328. Lawrence Oliphant put the figure as high as 200,000 dunums (18,000 hectares) in his *Haifa, or Life in Modern Palestine* (London, 1887), p. 292.
15. Oliphant, *Haifa*, p. 60.
16. Y. Firestone, 'Production and Trade in an Islamic Context: Sharika Contracts in the Economy of Northern Samaria 1853-1943', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 6 (1975), p. 309. 'Arif al-Arif, *Tarikh al-Quds (History of Jerusalem)* (Cairo, 1951), p. 125. Shmuel Avitsur, 'The Influence of Western Technology on the Economy of Palestine during the Nineteenth Century' in Moshe Maoz, *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 485-98.
17. Great Britain, Parliamentary Papers, Accounts and Papers, *Diplomatic Reports from HM Consuls on the Manufacturing and Commerce of their Consular Districts - Jerusalem and Jaffa* (1908); Arthur Ruppin, *Syrien als Wirtschaftsgebiet* (Berlin and Vienna, 1920), p. 61; Badran, p. 43. For more details on the growth of the citrus industry, see F. A. Klein, 'Life, Habits and Customs of the Fellahin of Palestine', Palestine Exploration Fund, *Quarterly Statement* (April 1881) and N. Verney and G. Dambmann, *Les puissances étrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine* (Paris, 1900).
18. Lewis, p. 177; U'nei Heyd, 'The Later Ottoman Empire in Rumelia and Anatolia', *Cambridge History of Islam*, vol. 1, pp. 376-8. See also 'Report on the State of Palestine, presented to the Rt Honourable Mr Winston Churchill, PC, MP, by the Executive Committee of the Third Arab Palestinian Congress', Jerusalem, 28 March 1921, p. 38, cited in Andrews, vol. 2, pp. 76-7.
19. Heyd, pp. 365-7.
20. Lewis, pp. 105-8, 365-7.
21. Israel Margalith, *Le Baron Edmond de Rothschild et la*

colonisation juive en Palestine 1882-1889 (Paris, 1957), pp. 141-2, cited in Nathan Weinstock, *Zionism: False Messiah*, trans. from the French and ed. Alan Adler (London, 1979), p. 66.

22. Granott, pp. 80-1; Chaim Weizmann, *Trial and Error: An Autobiography of Chaim Weizmann* (London, 1949), p. 457; Khairiyah Qasmiyah, 'Najib Nassar and Carmel Newspaper', *Shuun Filistiniyyah* (*Palestinian Affairs*) (July 1973), p. 111. See also Oliphant, *Haifa*, and his *The Land of Gilead* (New York, 1881), p. 277.

٢ — تحول المجتمع الفلسطيني ما بين ١٨٧٦ — ١٩١٧

2 The Transformation of Palestinian Society, 1876-1917

1. The name is derived from the French phrase, 'La Jeune Turquie', used by the Committee on the pamphlets they printed in Paris and Brussels where they had secretly organised themselves in the preceding decade. Sherif Arif Mardin, 'Libertarian Movements in the Ottoman Empire, 1878-1895', *Middle East Journal*, vol. 16, no. 2 (Spring 1962), p. 169. For a history of the Committee's origins, see also Mardin's *The Genesis of Young Ottoman Thought* (Princeton, 1962) and Ernest E. Ramsauer Jr., *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908* (Princeton, 1957). Neville Mandel's *The Arabs and Zionism before World War One* (Berkeley, Los Angeles and London, 1976) also contains useful information on this period, although it is primarily devoted to a study of Arab resistance to Jewish colonisation from 1882 to 1914.

2. Delegates were sent from Palestine, including Sa'id Bey al-Hussaini, Ruhi Bey al-Khalidi and Hafiz Bey al-Sa'id. In 1913, a member of the Alami clan was elected, and the delegate from the Hussaini clan, Ahmad 'Arif al-Hussaini, was defeated by a rival candidate from the Nashashibis. 'Arif, *Tarikh*, pp. 120-1. See also Zeine Zeine, 'The Arab Lands', *Cambridge History of Islam*, vol. 1, pp. 586-91.

3. Heyd, pp. 360-1.

4. Carl Brocklemann, *History of the Islamic Peoples*, trans. Joel Carmichael and Moshe Perlmann (New York, 1960; 1st edn, Munich, 1939), p. 385.

5. Heyd, pp. 372-3.

6. Many studies of this era, Albert Hourani's *Arabic Thought in the Liberal Age* (London, 1967) remains the definitive intellectual history of the origins of Arab nationalism. George Antonius's *The Arab Awakening* (Beirut, 1955; 1st edn London, 1938) is widely regarded as the first work, in English, to explain Arab nationalism from an Arab point of view. Nikki Keddie's *Sayyid Jamal ad-Din 'al-Afghani': A Political Biography* (Berkeley, 1972) is a detailed history of reformist thought in Islam at the turn of the century. Both A. L. Tibawi's *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine* (London, 1969) and Zeine Zeine, *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism* (Beirut, 1958) contain material not found elsewhere. H. A. R. Gibb, *Modern Trends in Islam* (Chicago, 1947), although

subject to re-interpretation by those critical of the 'orientalist' approach, nevertheless combines a lucid exposition with a sense of immediacy not present in contemporary histories of the period.

7. Nimr (1961), vol. 2, p. 158.

8. Badran, p. 22; *Encyclopedia of Islam* (old edition), 'Waqf'; and interview with Burhan Dajani, London, November 1981. For a detailed description of the types and amounts of *waqf* land in Palestine, see Granott, pp. 137-55; A. L. Tibawi, *The Islamic Pious Foundations in Jerusalem* (London, 1978) and 'Arif, *Tarikh*.

9. Nimr, vol. 2; B. Dajani, interview; Badran, pp. 20-1.

10. Badran, pp. 22-3; Nimr, *ibid.*, B. Dajani, interview.

11. Muhammad Kurd 'Ali, *Khutat al-Sham (The Districts of Syria)* (6 vols., Damascus, 1925-8); special section on the *awqaf*, pp. 101-30; Muhammad 'Izza Darwazah, *Al-Qadaiyyah al-filistiniyyah fi-mukhtalafi marahiliha (The Various Stages of the Palestinian Problem)* (Sidon, 1959), p. 51; Badran, p. 22.

12. Badran, p. 20; Granott, pp. 152-3. Claude Cahen, in 'Economy, Society, Institutions', (*Cambridge History of Islam*, vol. 2, p. 519) notes that such registration also occurred as a way to ensure that land was retained solely by the male heirs, i.e. contrary to the Islamic laws of inheritance which guaranteed the right to inherit land regardless of sex.

13. Nimr, cited in Badran, pp. 22-3; p. 33.

14. Darwazah, *ibid.*, Badran, *ibid.* See also 'Arif, *Tarikh*, for a list of the families which participated in the Supreme Muslim Council and so also in the control of the *awqaf*.

15. Badran, p. 24; Ruppin, *Syrien als Wirtschaftsgebiet*, p. 242; Granott, p. 151.

16. Badran, *ibid.*

17. *Ibid.*

18. Badran, pp. 25-6; Andrews, vol. 2, p. 198.

19. 'Umar al-Salih al-Barghouthi, 'Al-Iqta' fi filistin', *Al-'Arab*, 1 March 1933, cited in Badran, p. 32. By 1930 the number of individuals in the Barghouthi clan had risen to 3,000; the Jaiyussis and the Abdul Hadis each counted 600. For the number of villages owned by each of these clans, see p. 13.

20. 'Arif, *Tarikh*, pp. 124-5; J.-A. Jaussen, *Coutumes palestiniennes I: Naplouse et son district* (Paris, 1927), p. 135. By the time of the Mandate, there were some fifty soap factories in Jaffa and Haifa, as well as Nablus. Regarded as a luxury because it was made from olive oil, much of the annual production of about 8,000 tons was exported to Egypt, Syria and other parts of the Arab world. Hannah Solh, *Filistin wa-tajdid hayatiha (Palestine and the Modernisation of its Life)* (Jerusalem, 1919), p. 78; Badran, p. 47.

21. The extent of Arab investment in citrus cultivation can be gauged by the fact that of the 1,608,570 boxes of fruit exported from Jaffa in 1913, Arab growers accounted for 65 per cent, Jews 24 per cent and Germans 2.5 per cent of the total. Badran, p. 43.

22. Lewis, pp. 448-9; Cahen in *Cambridge History of Islam*, vol. 2, pp. 522-3. The use of the word 'foreign' here can be somewhat

misleading; it refers, in fact, to trade conducted between 'Dar al-Islam' and 'Dar al-harb', i.e. between the Muslim and non-Muslim states. Within the Ottoman Empire, and indeed within the Islamic world as a whole, Muslim merchants engaged in long-distance trade and the Empire as a whole prospered greatly because of this extensive commerce. See Samir Amin, *La nation arabe* (Paris, 1976).

23. A. H. Hourani, 'The Changing Face of the Fertile Crescent in the Eighteenth Century', *Studia Islamica*, vol. 13 (1957), pp. 89-122.

24. Heyd, pp. 368-9.

25. Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine: géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée* (Paris, 1896); J. B. Barron, *Palestine. Report and General Abstracts of the Census of 1922* (Jerusalem, 1923), p. 3; James Parkes, *A History of Palestine from 135 AD to Modern Times* (London, 1949), p. 276; Mandel, p. xx.

26. Mandel, p. 20; Parkes, p. 275.

27. Parkes, p. 275.

28. Mandel, p. xxi.

29. Ruppin, p. 186.

30. By 1913 the price of land in central Jerusalem was six times as much as that located outside the city walls. In Jaffa and Haifa the ratio was even higher, often amounting to 15 or 20 times the cost of land located outside the city. Ruppin, pp. 519-20.

31. Solh, p. 97; Badran, p. 43.

32. Solh, p. 53; Badran, *ibid.*

33. Avitsur in Moshe Maoz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 485-94.

34. *Ibid.*; 'Arif, *Tarikh*, p. 125.

35. Heyd, p. 369; Badran, p. 35; Ruppin, p. 355.

36. Charles Issawi, 'Asymmetrical Development and Transport in Egypt, 1880-1914' in W. R. Polk and Richard L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernisation in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, 1969), p. 394, cited in Gabriel Baer, 'The Impact of Economic Change on Traditional Society in Nineteenth-Century Palestine', in Maoz, pp. 495-8.

37. The extensive use of foreign-owned, rather than local, companies stemmed from the pressures put on the Sultan in the wake of the financial collapse of the mid-1870s. In 1881 the Powers forced the Ottoman Treasury to agree to the establishment of a Council of the Public Debt to ensure that foreign debts, and the interest due on them, was paid according to the schedules demanded by the foreign creditors. Since the Treasury was virtually bankrupt, the debt, which amounted to some £200 million sterling in 1881, was to be met by granting the creditors exclusive rights to all the profitable sectors of the economy, whether these were located in the Turkish, European or Arab provinces. Lewis, pp. 446-8; George E. Kirk, *A Short History of the Middle East*, 7th revised edn (New York, 1964), pp. 86-96.

38. Mandel, pp. 23-5; Ronald Storrs, *Orientations* (London, 1943), p. 442; Kirk, *Short History of the Middle East*, p. 86. For the development of the Mavromatis electricity concession in Jerusalem and of the

Sursock and Baihum land reclamation scheme (later taken over by Salim al-Salam of Beirut) and their subsequent loss after the British occupation of Palestine, see Barbara J. Smith, 'British Economic Policy in Palestine towards the Development of the Jewish National Home: 1920-1929', unpublished D Phil thesis, St Antony's College, Oxford, 1978, pp. 250-7.

39. Shimon Shamir, 'The Impact of Western Ideas on Traditional Society in Ottoman Palestine' in Maoz, pp. 507-16; Abdul Wahab Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London, 1978), pp. 32, 36-9; David Hirst, *The Gun and the Olive Branch. The Roots of Violence in the Middle East* (London, 1977), pp. 30-2; Mandel, pp. 127-8.

40. Solh, p. 77. Alfred Bonnè, *State and Economics in the Middle East* (London, 1955), p. 230. Badran, p. 47.

41. Badran, p. 49.

42. Two excellent works which include descriptive material on the guilds in late Ottoman Egypt are André Raymond's 'Quartiers et mouvements populaires au Caire au XIII^{ème} siècle' and Afaf Loutfi el Sayed's 'The Role of the 'Ulama in Egypt during the Early Nineteenth Century', both of which are available in P. M. Holt (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt* (London, 1968). A more general survey is contained in Gabriel Baer's 'Guilds in Middle Eastern History' in M. A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East* (London, 1970) and in Cahen in *Cambridge History of Islam*, pp. 527-9.

43. Badran, p. 49.

44. Badran, pp. 49-50; Baer, 'Guilds', p. 23.

45. 'Anf, *Tarikh*, p. 124; Badran, pp. 47-8. By 1925, despite the disruption caused by the war, the total production of religious articles was valued at £70,000 sterling. Some 1,500 workers were employed in the industry in Bethlehem alone.

46. Badran, pp. 47-8.

47. 'Anf, *Tarikh*, p. 124.

48. Granott, pp. 293-4.

49. The form of landholding in Palestine was particularly liable to a division of labour in production for ploughing, sowing, the provision of water or animals, the cultivation of orchards, etc. This increased the amount of produce that could be expropriated from the peasants in the form of rent or interest. See text, Chapter I.

50. Badran, pp. 54, 57-9; Oliphant, *Life in Modern Palestine*, pp. 194-5.

51. Louis Lortet, *La Syrie d'aujourd'hui* (Paris, 1881) and Oliphant, *Life in Modern Palestine*, pp. 194-5; Badran, pp. 52-3; Granott, pp. 82-4.

52. *Al-Arab*, 17 June 1933, cited in Badran, p. 37.

53. Weinstock, p. 75.

54. Hirst, p. 29; Granott, pp. 280, 292-5; Nevill Barbour, *Visi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy* (Beirut, 1969), pp. 113-4; Mandel, pp. 35-7. The latter describes a similar process, involving two Arab money-lenders from Jaffa, which resulted in the expulsion of the original owners of the land 'sold' to the Jewish settlement of Petah Tikvah in the 1880s.

55. Weinstock, p. 80. He notes that although the percentage of land sold by the peasantry amounted to 42.7 per cent in the decade 1891-1900, the total amount sold by them was relatively small compared to later sales. From 1901 to 1914, when huge purchases were made by the Jewish Colonisation Association and by other Zionist organisations, sales by the peasantry accounted for only 4.3 per cent of all the land sold. The decline in the percentage reflected an increasing opposition to Zionism on the part of the peasantry and an awareness of its political aims with regard to Palestine rather than any improvement in their own material conditions.

56. 'Arif, *Tarikh*, pp. 125-7; Badran, pp. 52-3; Granott, p. 296.

57. Weinstock, p. 55; Granott, p. 294.

58. Weinstock, pp. 63-4. 'Harrath' in *Encyclopedia of Islam*.

59. The annual income of a comfortable peasant family of seven people in 1904 was estimated to total no more than the equivalent of £P27. Weinstock, p. 58, 62.

60. Weinstock, p. 62.

61. D. Kalay, 'La deuxième alyah' in *Le mouvement ouvrier juif en Israël* (n.p., 1949), pp. 55-6, cited in Weinstock, p. 68.

62. Badran, p. 59.

63. *Ibid.*, pp. 56-9. The effect of the rise of wage labour on the structure of the peasantry in Palestine urgently needs investigation as well. Few studies exist, but the indications are that one result, aside from the increasing division of labour along sexual lines, was the isolation of the women and children and an intensification of the male role in preserving the honour ('ird) of their womenfolk, and hence of the family as a whole. This may have stemmed from the increasing importance of children as agricultural labour and from a breakdown in the traditional patterns of endogamy, i.e. of the marriage within the village and amongst one's own kin. See Chapter 3 and Hilma Granqvist, *Marriage Conditions in a Palestinian Village* (Helsingfors, 1931).

64. Parkes, p. 279.

65. Parkes, pp. 278-9.

66. Interview with Yusif al-Bandaq, Beirut, April 1972. See also Storrs, pp. 286-7, and Barbour, pp. 95, 132.

67. A British government official reported in 1920 that 'The devastation caused by the malaria reached its climax during the recent military campaign, when moving masses of Turkish troops, almost all suffering from malaria, carried the disease from place to place . . . and infected a population already weakened by under-feeding'. *Report on the Administration of Palestine, 1920-1921*, cited in Barbour, p. 119. Typhus and meningitis were also rampant. Storrs, pp. 293-5.

68. Storrs, pp. 287, 294.

69. Parkes, p. 279. In addition to the problems of hunger and disease, heavy snowstorms hit Jerusalem, the hill country and Galilee. Fuel was in extremely short supply, most of the trees - including the olive and citrus groves - having already been felled. Storrs, pp. 302, 308.

3 The British Mandate

٣ — الإنتداب البريطاني ١٩٢٢ — ١٩٨٤

1. Hussain-McMahon Correspondence (14 July to 24 October 1915), Cmd. 5957, p. 5, cited in Barbour, pp. 86-7.
2. Government of Palestine, *A Survey of Palestine* (2 vols., Jerusalem, 1945); *idem*, *Supplement to the Survey of Palestine* (Jerusalem, 1947), p. 15.
3. Lord Balfour, Britain's Foreign Secretary at the time of the British occupation of Jerusalem, was to write at the end of the war: 'The four Great Powers are committed to Zionism, and Zionism, be it right or wrong, good or bad, is rooted in age-long tradition, in present needs and future hopes of far profounder import than the desires and prejudices of the 700,000 Arabs who now inhabit that ancient land.' E. L. Woodward and R. Butler (eds.), *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939* (London, 1952), first series, vol. 4, p. 345.
4. The development of the motor car, and of the aeroplane, had a dramatic effect on military strategy in the years just preceding the war. A British air base in Cyprus connected to Palestine and to new all-weather roads linking the Mediterranean coast with the Arabian Gulf would eliminate the need to supply India by sea along the Cape route. In the course of the war, it became a paramount aim of British policy to secure access to the overland route and, above all, to prevent it falling into hostile hands.
5. Sami Hadawi and Robert John, *The Palestine Diary* (2 vols., Beirut, 1970), vol. 1, p. 54.
6. *Ibid.*, p. 55. For the full text see Woodward and Butler (eds.), pp. 241-51.
7. The declaration was issued on 7 November 1918, just before the German surrender. Hadawi and John, vol. 1, pp. 97-9; Barbour, pp. 71, 87; Kirk, *Short History of the Middle East*, p. 138; David Waines, *The Unholy War: Israel and Palestine 1879-1971* (Wilmette, Ill., 1971), pp. 53-5. For Hussain's views on British intentions in Palestine, his rejection of an independent Jewish state in Palestine and of the controversial accord signed in 1919 by Hussain's son and representative in Damascus, the Amir Faisal, that 'All necessary measures should be taken to encourage and stimulate immigration of Jews into Palestine on a large scale,' see Barbour, pp. 69, 89-90, 102; Kayyali, *Palestine*, pp. 65-6; Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London and New York, 1979), pp. 37-52; and Weizmann, p. 308.
8. Doreen Ingrams, *Palestine Papers 1917-1922, Seeds of Conflict* (London, 1972), p. 73.
9. Barbour, p. 70.
10. *Ibid.*, p. 62. See also Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle* (London, 1980), pp. 16-17, and Lloyd George's own account in *The Truth about the Peace Treaties* (London, 1938).
11. Text in Ingrams, pp. 12-13, and Barbour, p. 61.
12. The statement has been attributed to Arthur Koestler, author of *Promise and Fulfilment: Palestine 1917-1949* (London, 1949),

and is cited in Bethell, p. 17. Bethell himself notes that the Arabs felt that 'Britain and her allies had no more right to promise the Jews a home in Palestine than, say, Iraq would have had to promise them a home in California', *ibid.*, p. 17.

13. Stephen S. Wise and Jacob Haas, *The Great Betrayal* (New York, 1930), p. 288.

14. Palestine Royal (Peel) Commission, *Report* (Cmd. 5479, London, 1937), cited in Hadawi and John, vol. 1, p. 90.

15. Barbour, pp. 62, 97. Arab newspapers which contained a copy from the *Tour* were prevented from publishing its contents by military censorship and threats of dire consequences should they fail to observe the regulations. Kayyali, *Palestine*, p. 45. The Sykes-Picot agreement was not published by the British government until 1939. Hadawi and John, vol. 1, p. 95.

16. The causes of the riots, in which more than a hundred Arabs and Jews were killed and another 451 injured, are described in the *Report of the Commission of Inquiry into the Palestine Disturbances of May 1921* (the Haycraft Report) (Cmd. 1540, London, 1921). A complete description is contained in Hirst, pp. 45-73, and Kayyali, *Palestine*, pp. 70-9. For a criticism of the treaties by Lord Grey, Foreign Secretary at the time of the Hussain-McMahon Correspondence, Lord Curzon and others, and the rejection of the Mandate by the House of Lords, see Barbour, pp. 65-9, 106-8, and Bethell, pp. 18-19, as well as Ingrams, p. 169. On attempts at *rapprochement* see Hadawi and John, vol. 1, Ch. 4, Barbour, pp. 70-2, 88-90; and Flapan, pp. 31-48.

17. Winston Churchill attempted in the White Paper of 1922 to distinguish between 'a Jewish National Home' in Palestine, with the connotations it carried of creating a Jewish state at Palestinian expense, and a 'national home in Palestine' (my italics) in which Arabs and Jews would live together in peace. However it was impossible to reconcile either with the Wilsonian principle of self-determination originally encouraged by the League of Nations, since the Palestinian Arabs, who constituted 93 per cent of the population, had never been consulted about the Balfour Declaration prior to its becoming a matter of policy. The text of the White Paper (Cmd. 1700) is reproduced in the *Survey*, vol. 1, pp. 87-90.

The Paper also made it clear that the provisions of the Mandate regarding Jewish settlement in Trans-Jordan would be ignored, despite vehement Zionist protests. By this time the British had installed the Amir Abdullah, the son of Sharif Hussain, in Amman, and were anxious to avoid any further friction with the Hashimites. The exemption was subsequently ratified by the League in September 1922.

18. Storrs, p. 345, Barbour, pp. 69-70.

19. Barbour, pp. 70, 124. The local Jewish populations, which spoke a Sephardic dialect, complained that the Hebrew used in the Zionist schools was virtually incomprehensible as a result of Yiddish and Slavonic accretions. Storrs, p. 367.

20. Storrs, pp. 346-8.

21. For the text of the military reports criticising the activities of the Zionist Commission-written by the Chief Administrator in Palestine, Sir Louis Bols, see W. F. Boustany, *The Palestine Mandate Invalid and Impracticable* (Beirut, 1936), p. 135, reprinted in Barbour, pp. 96-7.

22. *Survey*, vol. 1, p. 18. The sudden announcement of a resumption in Jewish immigration, now officially encouraged by an occupying power, was a major cause for the outbreak of demonstrations and rioting in Jaffa in May 1921, in which 13 Jews were killed. See Hirst, pp. 48-58 and Kayyali, *Palestine*, pp. 95-9.

23. Calculated from official statistics given in the *Survey*, vol. 1, p. 185. For a description of the legislation concerning immigration into Palestine see *ibid.*, pp. 165-83. The debate on 'economic absorptive capacity' and the views of the various commissions sent by London to examine immigration policies are discussed in Barbour, pp. 109, 135-42 and 152-64. For Arab reaction to the legislation see Kayyali, *Palestine*, pp. 155-83, and Hirst, pp. 45-106.

24. *Survey*, vol. 1, p. 14.

25. Dr Arthur Ruppin, Land Settlement Officer in Palestine at the time, calculated that nine-tenths of all the land bought by Jews up to 1929 was acquired from absentee landlords. Barbour, p. 118. See also Ruppin's own work on the subject, *The Jewish Fate and Future* (London, 1940).

26. Barbour, pp. 117-18. For the Arab reaction to the sale, which produced violent protests at the time, see the memoranda of the Arab Executive reproduced in Abdul Wahab Kayyali (ed.), *Withaiq al-muqawwamah al-filistiniyyah al-'arabiyyah 1918-1939* (*Documents of the Palestinian Arab Resistance 1918-1939*) (Beirut, 1968), pp. 85, 217, 357-8.

27. Yehoshua Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement* (2 vols., London, 1974 and 1977), vol. 2: 1929-1939, p. 83; *Survey*, vol. 1, p. 199.

28. Barbour, pp. 120-2. Badran, p. 37.

29. Barbour, pp. 123, 142, 185; *Survey*, Supplement, pp. 32-3.

30. *Survey*, vol. 1, pp. 103, 244.

31. Weinstock, pp. 132-4.

32. Barbour, p. 137. According to Weinstock in *Zionism*, the accumulation of capital in Palestine during this period benefited greatly from a pact, known as the Haavara (Transfer) Agreement, signed by the Zionist Organisation with the Reich concerning the transfer of German-Jewish assets to Palestine. See pp. 135-6.

33. *Survey*, vol. 1, p. 125, and vol. 2, p. 536.

34. Government of Palestine, Department of Migration, *Annual Report* (Jerusalem, 1938).

35. For details of the Fund's leases and of Poale Zion, see Weinstock, pp. 41-50, 70-6, 132; Flapan, pp. 178-87, and Arie Bober (ed.), *The Other Israel* (New York, 1972), pp. 145-58. The net result of such a policy was that the numbers of evictions of Arab tenants increased dramatically, culminating in violent protests as early as 1908. Mandel, pp. 66-70.

36. Significantly, the issuance of labour certificates was not related to the number of either Jewish or Arab unemployed in the country, and increased immigration was often accompanied by a steady rise in the number of unemployed and in the amount of funds spent by the government for relief. Waynes, pp. 76-7

37. Weinstock, p. 135.

38. Flapan, pp. 199-208, 219-23; Barbour, pp. 138-9; Weinstock, pp. 142-5, 152-3

39. New research conducted by Simha Flapan, the editor of the influential Jerusalem monthly, *New Outlook*, using previously unavailable material from the Zionist archives, establishes that 'the Zionist leadership . . . had made the fateful decision as early as February 1937 to stake everything on partition . . . including the concept of using the British army to effect the compulsory transfer of Arabs out of the Jewish state'. *Zionism*, p. 232. For the views of Judah Magnes, Pinchas Rutenberg, Martin Buber, A. M. Hyamson and other leading Zionists who were adamantly opposed to the creation of a separate economy, and to partition, see pp. 217-30, 267-73.

40. The Mandate had provided that 'An appropriate Jewish Agency shall be recognised as a public body for the purpose of advising and co-operating with the Administration of Palestine in such economic, social, and other matters as may affect the establishment of the Jewish National Home and the interests of the Jewish population in Palestine' (Article IV). The Agency was empowered 'to construct or operate . . . public works, services, utilities, and to develop any of the natural resources of the country, insofar as these matters are not directly undertaken by the Administration' (Article XI) and to assist the Administration in its efforts to 'encourage . . . close settlement by Jews on the land, including state land and waste lands not required for public purposes' (Article VI). *Survey*, vol. 1, pp. 4-11.

41. For details of the administrative changes, see H. St John Philby, 'Trans-Jordan', *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. 2, part 4, (1924), pp. 296-312.

42. In Palestine Egyptian notes and coins were used as legal tender from 1921 to 1927 when the Egyptian pound was replaced by a Palestinian unit minted in London and linked to sterling. 'Arif, *Tarikh*, p. 161.

43. Palestine Citizenship Order-in-Council, 24 July 1925, *Official Gazette*, no. 147 (16 June 1925). For the dilemmas facing Palestinians living abroad, and their subsequent loss of citizenship, see Mrs Stuart Erskine, *Palestine of the Arabs* (London, Bombay and Sydney, 1935), pp. 169-70

44. 'Umar Djabry, 'La question économique' in 'La Syrie sous le régime du Mandat', unpublished PhD thesis, University of Toulouse, 1934, pp. 265-6; Fifth Report of the Chambers of Commerce, March 1933, in *Memorandum of the Merchants Association*, Beirut, 8 September 1933.

45. 'Palestine Citizenship Order', part 3; *Survey*, vol. 1, p. 207.

46. FO 371/3384, 18 October 1918, cited in Kayyali, *Palestine*, p. 56.

47. For details, see *Survey*, vol. 2, pp. 541-2, 853-72.
48. Government of Palestine, Department of Statistics, *Statistical Abstract of Palestine, 1937/8* (August 1938), p. 59; *idem*, *General Monthly Bulletin of Current Statistics* (August 1938), p. 330.
49. *Statistical Abstract of Palestine*, pp. 77, 79; Sawwaf Husni, 'Foreign Trade' in Said Himadeh (ed.), *The Economic Organisation of Palestine* (Beirut, 1938), p. 406.
50. *Survey*, vol. 1, p. 463.
51. *Statistical Abstract*, p. 78; Sawwaf, p. 410; *Survey*, vol. 1, p. 474.
52. Montague Brown, 'Agriculture' in Himadeh (ed.), p. 111. The *Survey* provides figures on land ownership by nationality only for the year 1943, when the amount of land owned by Jews totalled 1,514,247 *dunums*, or 13.6 per cent of the total arable land. Vol. 2, p. 566.
53. *Survey*, vol. 1, p. 141.
54. Calculated from population figures in the *Survey*, where the Jewish population in 1935 is given as 355,157, and from the total amounts of arable and non-arable land given in the *Survey*, vol. 2, p. 566. For a discussion of the various estimates of total arable land, see Himadeh, 'Natural Resources', in his work cited above, pp. 44-5; Granott, pp. 103-7; and Sir John Hope Simpson, *Report on Immigration, Land Settlement and Development* (Cmd. 3686, London, 1930), p. 22.
55. The estimates of the minimum holding needed to maintain subsistence are for non-irrigated land. Where irrigation was available, or where sufficient capital was provided to support dairy farming, the minimum amount needed ranged from 40 to 100 *dunums*. Cultivation of citrus on large plantations reduced the basic amount needed still further, to 15 to 20 *dunums* (assuming steady world prices for citrus), but this also led to a severe reduction in the amount of labour actually needed for such a capital-intensive crop. Simpson Report and *Survey*, vol. 2, pp. 272-9.
56. *Report of the Committee Assigned to Study the Economic Conditions of Agriculturalists in Palestine* (Johnson-Crosbie Report), (Jerusalem, 1930), p. 3, cited in the *Survey*, vol. 1, p. 364, and in Badran, p. 212. See also Doreen Warriner, *Land and Poverty in the Middle East* (London, 1948), pp. 61-2 and C. F. Strickland, *Report on the Possibility of Introducing a System of Agricultural Co-operation in Palestine* (Jerusalem, 1930). Out of a total of 22,573 households surveyed by the committee, 3,873 owned plots of more than 2 *feddans* (240 *dunums*) and 1,604 plots of 1-2 *feddans*. The number of tenants cultivating 1-2 *feddans* was 657; those cultivating plots less than 1 *feddans* numbered 8,396, another 1,103 households had tenant rights to either forests or orchards. Badran, p. 212.
57. Muhammad Tawfiq Jana, *Political Evidence Presented to the Royal Commission on Palestine* (Damascus, 1937), p. 26, cited in Badran, p. 208; 'Arif, *Tarikh*, pp. 161-3. The average net income of the peasant in 1934 was £P23.37 a year. By comparison, landowners with an average net income per year of £P250 effectively paid less tax:

only 21.5 per cent. Merchants paid a rate of about 12.5 per cent on average. In addition to tithe, peasants were also liable to the *wirku* tax on immovable property until 1935 and to the *ghanim*, or animal, tax. Until the passage of the Rural Property Tax Law in 1935, when the condition of the land was taken into account in assessing property tax, peasants in the hill country, where the land was less fertile, paid a disproportionate share of taxes relative to those, primarily the Zionist settlers, whose lands in the coastal plains were far more productive.

58. *Survey*, vol. 2, p. 246; Montague, pp. 129-30; Djabry, pp. 125-8.

59. In 1930 the tithe due was remitted by 30 per cent, in 1932 by 50 per cent and in 1933 by 25 per cent. Porath, vol. 2, p. 114. In 1931 the market price for wheat, barley and sesame was only two-thirds, or less, the price obtained in the years 1924 to 1927. A. Granovsky, *The Fiscal System of Palestine* (Jerusalem, 1935), p. 168, cited in Badran, p. 208. The average indebtedness of a *fellah* family by 1930 had reached £P27, about the same as his gross income for the year, which ranged between £P25 and £P30. *Survey*, vol. 1, p. 364.

60. Interest rates for loans to finance seed, animals and subsistence until the harvest averaged 30 per cent in the period from 1922 to 1930 according to the government committee assigned to investigate the conditions of the peasantry in 1930. Johnson-Crosbie Report, *Survey*, vol. 1, pp. 364-7.

61. The quotation is cited in George Hakim and M. Y. al-Husseini, *Monetary and Banking System* in Himadeh (ed.), pp. 497-8.

62. The number of immigrants to Palestine rose from 9,553 in 1932 to 30,327 in 1933; 42,359 in 1934 and 61,854 in 1936. Thereafter it declined substantially, although the annual rate through 1939 was still far in excess of that which prevailed in the late 1920s. *Survey*, vol. 1, p. 185. In addition, the number of illegal immigrants, who often arrived as tourists or who were landed at remote spots along the coast, increased dramatically. For example, Moshe Shertok, head of the Political Department of the Jewish Agency, estimated that the total number of Jewish immigrants from September 1938 to September 1939 amounted to 35,000, as against the 10,000 to 15,000 reported in the government's official statistics. *Jewish Chronicle*, 3 November 1939, cited in Barbour, p. 207.

63. The total value of notes and coins in circulation rose sixfold in the period from 1930 to 1936, largely as a result of the influx of Jewish capital. Since the growth in national production was only a fraction of this, the result was a huge increase in prices for virtually all commodities except citrus fruits. Hakim and al-Husseini in Himadeh (ed.), p. 449. *Survey*, vol. 1, p. 338.

64. The Fund leased land to the new immigrants only on condition that the land was empty and that no Arab labour was hired to cultivate it. As a result peasants working on land sold to the Fund were evicted either by the Arab landowner prior to the sale, or by the Fund after it. Purchases of land by the Jewish National Fund rose dramatically in the late 1920s, and totalled 196,700 *dunums* in 1927. By 1936 the amount

had doubled to 369,800 *dunums* and accounted for about a quarter of the total land held by Jews in Palestine Weinstock, pp. 71-2; *Survey*, vol. 1, p. 376.

65 The Arab population of Haifa grew from 18,400 in 1922 to 34,200 in 1931. By 1944 it had reached 62,500. In Jaffa the rate of increase was almost as high, rising from 27,400 in 1922 to 47,500 in 1931 and 66,200 in 1944. Overall the urban Arab population increased by 40 per cent between 1922 and 1931 to 274,640, and by 49 per cent between 1931 and 1944, to 410,000. Thus, despite a significant (24 per cent) increase in the rural population as a whole during the period from 1922 to 1931, the percentage of Arabs living in the cities rose from 19 per cent of the total (Arab) population in 1922 to 32 per cent in 1931. Badran, p. 127.

66. Barbour, p. 133, *Survey*, vol. 2, p. 696. See also Flapan, p. 216.

67. Barbour, p. 134, Weinstock, pp. 173-4, 186; Flapan, pp. 206-7.

68 Flapan, pp. 215-16. In private industry an unskilled Arab labourer in the building trades was paid 109 *mils* a day in 1939 while his Jewish counterpart received 315 *mils* a day; an Arab baker was paid 219 *mils*, a Jew one 511; an Arab labourer in the citrus plantations received about 100 *mils* a day compared to 190 for a Jewish labourer. Numerous other examples could be cited *Survey*, vol. 2, pp. 735-45, 776-7.

69 Flapan, pp. 215-16, *Survey*, vol. 2, pp. 735-45, 776. As late as 1945, a survey of 244 establishments employing Arab labour showed that 80 per cent worked more than 50 hours a week. In 10 per cent of the total the average was 70 hours a week or more. Government of Palestine, Department of Statistics, *Statistical Abstract, 1944-5*, p. 143, cited in Badran, p. 243. See also the testimony of George Mansour in Jana, cited in Badran, pp. 287-302.

70. Badran, pp. 230-9, Mansour, in Jana, cited in Badran, pp. 287-302.

71 Figures compiled from the Government of Palestine, Superintendent of the Census, *Census of Palestine, 1931* (2 vols., Alexandria, 1933), pp. 282-300. The 19,000 include apprentices, deliverymen and vendors as well as skilled workers, but it is impossible to say from the statistics what proportion of the total the latter represented. The total (Arab) labour force in 1931 was 212,000, of which 113,200 were agricultural labourers, fishermen, shepherds and forestry workers. Badran, p. 234. Sir John Hope Simpson, p. 132, reported in 1930 that 'There is no doubt that unemployment increased greatly among Arab workers in the manufacturing sector during this time [1922 to 1930].'

72. Mansour, in Jana, cited in Badran, pp. 287-302. Badran, p. 239.

73. Mansour, in Jana, cited in Badran, pp. 287-302; Badran, pp. 238-40.

74. *Ibid.* A woman working as a domestic servant earned on average £P2 a month; her son, in the same work, earned £P0.25 to £P1 a month.

75. B. Veicmanas, 'Internal Trade' in Himadeh (ed.), p. 349.

76. *Ibid.*, pp. 349-50.

77. Sawwaf in Himadeh (ed.), p. 399.

78. Brown in Himadeh (ed.), pp. 129-33; Sawwaf in Himadeh (ed.), p. 428.

79. Brown in Himadeh (ed.), p. 130.

80. Sawwaf in Himadeh (ed.), pp. 425-31; 'Arif, *Tarikh*, pp. 208-9.

81. For examples, see the *Directory of Arab Trade, Industry, Crafts and Professions* published by the Palestine Chambers of Commerce (Jerusalem, 1938). In the sphere of agricultural imports, it was common for Arab merchants who operated chain-type grocery stores to prefer the sale of imported, brand-named goods. Once a merchant had obtained a monopoly on the import of a certain item from the foreign manufacturer, he could set the price at will and thereby obtain larger profits than he would were he to engage solely in the sale of local raw produce. Veicmanas in Himadeh (ed.), p. 362.

82. Himadeh, 'Industry' in Himadeh (ed.) p. 265.

83. Weinstock, pp. 134, 161, *Statistical Abstract*, 1937, 8, p. 160.

84. Calculated from figures in the *Statistical Abstract*, *ibid.*, and in Badran, p. 262.

85. For figures showing that very little land was sold by smallholders, see A. Bonné, *Palästina: Land und Wirtschaft* (Berlin, 1937); Emile Al-Ghawri, *Al-Muamar al-kuhri: ighitival filistin wa mahq al-'arab (The Great Conspiracy. The Assassination of Palestine and the Destruction of the Arabs)* (Cairo, 1955), p. 49, cited in Badran, pp. 260-1. See also the Government of Palestine, *Reports on Agricultural Development and Land Settlement in Palestine* by Lewis French, First Report (Jerusalem, December 1931), Supplementary Report (Jerusalem, April 1932). Porath, vol. 2, pp. 314, 325, mentions the Abdul Hadis, the Tajis and other members of the Arab Higher Committee as being among those who either sold land directly or who arranged its sale through intermediaries. For offers of land to the Zionist Executive by the Banu Sakhr and the Majalis of Trans-Jordan, and of the Amir Abdullah's lease of 70,000 *dunums* in the Ghor al-Kabir in return for annual payments from the Jewish Agency, see Porath, vol. 2, pp. 72-3.

36. Cited in Porath, vol. 2, p. 86.

87. *Ibid.*, p. 87. For further details see Hirst, pp. 78-80; Naji 'Allush, *Al-Muqawwamah al-'arabiyyah fi Filistin, 1917-1948 (Arab Resistance in Palestine, 1917-1948)* (Beirut, 1970), pp. 91, 122; Muhammad 'Izza Darwazah, *Hawla al-harakah al-'arabiyyah al-hadithah (On the Modern Arab Movement)* (5 vols., Sidon, 1951), p. 59, and Kayyali, *Palestine*, p. 179.

88. D. Horowitz in J. B. Hobman (ed.), *Palestine's Economic Future* (London, 1946), cited in Weinstock, p. 160, Brown in Himadeh (ed.), p. 147.

89. Horowitz, cited in Weinstock, p. 160.

90. Brown in Himadeh (ed.), p. 143.

91. Until 1935, when land was taxed according to its quality in terms of fertility, rainfall, etc., the citrus grower, who reaped a far more valuable crop per *dunum*, paid the same, or less, tax than the tenant farmers or smallholding peasants. 'Arif, *Tarikh*, pp. 162-3. See also Badran, p. 273.

92. Horowitz, cited in Weinstock, p. 160; Brown in Himadeh (ed.), p. 147.

93. Badran, p. 265.

94. Brown in Himadeh (ed.), p. 142.

95. Calculated from figures shown by Brown, *ibid.*, p. 140.

96. Claims by some of the landowners that the credit institutions they helped to set up in the mid-1930s, such as the Agricultural Bank and the Arab National Bank, were aimed at alleviating the burden of the peasantry are refuted by 'Allush and Badran (see above). The latter notes on p. 273 that the Agricultural Bank charged 18 per cent interest on loans and also quotes Ahmad Hilmi, who founded the National Bank in 1943, as saying that it was established primarily to provide an investment outlet for those who had earned substantial sums as money-lenders, brokers and middlemen of various kinds. See also Kayyali, *Palestine*, p. 176; J. C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine* (New York, 1968; 1st edn, New York, 1950), pp. 183-4; and Hakim and al-Husseini in Himadeh (ed.), pp. 500-1.

97. Storrs, pp. 333-4.

98. For the controversy surrounding the appointment of the mayor and the role of the British in securing Hajj Amin's 'election' as Mufti, see John Marlowe, *Rebellion in Palestine* (London, 1946), pp. 69-75, and Porath, vol. 1.

99. *Survey*, vol. 2, pp. 901-2; Andrews, vol. 2, pp. 190-6, 221.

100. The Council's revenues from the tithes assessed on *waqf* land and property fell from £P28,474 in 1929 to only £P5,772 in 1931. Porath, vol. 2, p. 114. In return for a restoration of its level of revenue, the SMC agreed to submit its budget proposals to the High Commissioner for his approval, to limit its total expenditure and to adopt an accounting system approved by the government. Porath, vol. 2, pp. 115-16.

101. There were some notable exceptions to this division along clan lines, of which the most important was Musa Kazim al-Hussaini's 'defection' to the Nashashibi camp in the early 1930s. Porath, vol. 2, pp. 47-8. The Khalidis, one of the oldest sharifian families in Palestine, also split from the Nashashibis in 1935 to form a separate opposition party which drew support from some large landowners formerly loyal to the Hussainis. The Abdul Hadis supported the Istiqlal, or Independence Party, founded by 'Awni Bey Abdul Hadi in 1920. Porath, vol. 2, pp. 60, 77-8, 147-8. See also *Survey*, vol. 2, pp. 945-50; 'Arif, *Tarikh*, pp. 276-8, 216-22. Kayyali, *Palestine*, pp. 175-8; 'Allush, pp. 88-9; John Marlowe, *The Seat of Pilate* (London, 1959), pp. 102-3, and Erskine, pp. 168-78.

102. In 1938 a conference of 32 governments called by President Roosevelt to deal with the question of Jewish refugees from Europe refused to agree on a plan whereby the refugees would be absorbed in their host countries. Of the 32, only the Dominican Republic agreed to change its restrictive quotas in favour of Jewish entry. Walter Laquer, *A History of Zionism* (London, 1972), cited in Weinstock, p. 203. In 1943, when the holocaust was at its height, the United States allowed

only 4,705 Jews to enter. Boats transporting refugees were forced to turn back after reaching the foot of the Statue of Liberty. Although the quota was lifted slightly after the war, only 25,000 were admitted to the United States in the period from 1945 to 1948. Ibid., pp. 203, 220. See also R. H. S. Crossman, *Palestine Mission* (London, 1947), pp. 87-8. Britain also refused to take any substantial number of refugees, preferring instead a policy of re-integrating them in Germany, Poland and other parts of Eastern Europe. Ibid. See also Bethell, pp. 212-13, 237.

103. Barbour, p. 163. For one government official's recollection of the brutality with which the police operated, see Hugh Foot's interview with Nicholas Bethell in *The Palestine Triangle*, p. 26.

104. Barbour, p. 163.

105. Ibid., p. 161. A subsequent investigation showed that it was one of several deliveries sent to underground Zionist organisations that year. In 1937 it was estimated that enough arms and ammunition had been sent in to the Zionists to equip an army of 10,000 men. Royal Commission (Peel) Report, p. 200, cited in Barbour, ibid.

106. In December the Arab Workers' Federation petitioned the government to be allowed to demonstrate against unemployment, the Jewish boycott of Arab labour and Zionist immigration. The request was refused by the District Commissioner for Jaffa. Subsequent written protests against the awarding of government contracts to Jewish contractors who refused to employ Arab labour were also ignored. See George Mansour, 'The Arab Worker under the Palestine Mandate' in *Minutes of Evidence to the Peel Commission*. CO 134, July 1937 (Jerusalem, 1938), cited in Barbour, pp. 161-3, and also his testimony published in Jana, cited in Badran, pp. 287-302.

107. For details of al-Qassim's history, ideology and tactics, see Allush, pp. 113-20. Subhi Yassin, *Al-Thawrah al-'Arabiyyah al-kubra fi Filistin, 1936-1939 (The Great Arab Revolution in Palestine, 1936-1939)* (Cairo, 1959), pp. 21-30; Porath, vol. 2, pp. 132-9; Hirst, pp. 75-80 and Kayyali, *Palestine*, pp. 180-2.

108. For a description of the incidents, which took place mainly in Galilee, Haifa and in the Tel Aviv/Jaffa area, see Barbour, pp. 165-6, and Porath, vol. 2, pp. 162-4. On the Legislative Assembly proposals and their rejection by the House of Lords and the House of Commons, see *Survey*, vol. 2, pp. 33-4.

109. Both are quoted in Bethell, p. 36.

110. Hirst, pp. 84-5, 89; Porath, vol. 2, pp. 248-9, 267-9, Kayyali, *Palestine*, pp. 197, 214; Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 151. No official estimate of the number of wealthy Palestinians – landowners, merchants, brokers and notables – who fled abroad is available, but Kayyali puts the figure in the 'thousands'. *Palestine*, p. 214. Most went to Egypt, Lebanon, Iraq, Syria and Trans-Jordan, although some fled as far as Europe and North and South America. A few sent back funds to aid the counter-revolutionary forces led by the Nashashibis. Porath, vol. 2, p. 253.

111. CO 733/398/75156, cited in Porath, vol. 2, p. 269.

112. Antonius, pp. 406-7.
113. Nearly 1,000 Arabs had been killed by British troops and the police during the six-month general strike. Barbour, p. 172; Royal Commission (Peel) Report, p. 55. Altogether an estimated 5,000 Arabs died in the fighting from April 1936 to May 1939. Waines, p. 89. See also Walid Khalidi, *From Haven to Conquest* (Beirut, 1973), who estimated that the number of wounded may have exceeded 14,000.
114. *Survey*, vol. 2, p. 538; Waines, pp. 84-9; Bethell, pp. 26-7.
115. Bethell, p. 37; Hirst, pp. 104-5; Hadawi and John, *Palestine Diary*, vol. 1, p. 284. See also Christopher Sykes, *Order Wingate* (London, 1959).
116. For details, see Porath, vol. 2, pp. 169-71, Kayyali, *Palestine*, pp. 166-71, 193-5, and 'Allush, pp. 113-24, 127-8.
117. Porath, vol. 2, pp. 212-15, Barbour, p. 171.
118. Porath, vol. 2, p. 117.
119. 'Allush, pp. 113-15; Kayyali, *Palestine*, pp. 197-206; Porath, vol. 2, pp. 137-9. See also the works by Yassin and Darwazah cited above.
120. Porath, vol. 2, p. 234, mentions in particular Hasan Shukri, the Mayor of Haifa and 'Abd al-Razzaq al-Tuqan, the Mayor of Nablus.
121. For details, see Porath, vol. 2, pp. 249-62, 268; Kayyali, *Palestine*, p. 214; Hirst, pp. 84-5, 89. Evidence also exists that both the Zionists and the British government actively supported the counter-revolutionaries with military and financial assistance. Porath, vol. 2, pp. 253-6.
122. Porath, vol. 2, pp. 250, 254-5, 257.
123. Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 172-3; Hirst, pp. 104-6.
124. *Memours* (Tel Aviv, 1974), p. 332, cited in Flapan, p. 257.
125. Cmd. 5479; see also the accompanying Government Statement of Policy (Cmd. 5513), which proposed a limit of 8,000 Jewish immigrants between August 1937 and March 1938.
126. Cmd. 6019.
127. Bethell, p. 134; Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 174-5; Flapan, pp. 182-3.
128. *Survey*, vol. 1, p. 134; vol. 2, pp. 585-6, 599, 874-5, 904-5.
129. Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 199-200.
130. Cmd. 6808, Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 207-8.
131. Violent resistance to British rule had increased significantly from 1944 onwards when the Irgun dropped its wartime truce and began to launch a campaign of terror and sabotage against British military installations. Although the Jewish Agency publicly disavowed the attacks, as it had disavowed the activity of the underground Haganah, recent evidence has shown that the Agency had close links with the Irgun in planning certain joint operations. Bethell, pp. 252-4; Flapan, pp. 116, 289; Hirst, p. 129.
132. R. H. S. Crossman, *Palestine Mission* (London, 1947), p. 25.

٤ - أفول العائلات الحاكمة ١٩٤٨ - ١٩٦٧

٤ The Decline of the Ruling Families, 1948-1967

1. So great was the fear that the Haganah had begun to store supplies and arms in caves and various hideouts near the Dead Sea and outside Haifa. Plans were laid to assemble the elderly and young of the Yishuv near Mount Carmel and to evacuate them through Haifa while the others stayed to fight, partisan-style, from the hills. The British, having already withdrawn their headquarters from Cairo to Palestine, planned to withdraw some of their troops to the mountains of Lebanon; there they hoped to enlist the support of the Jewish irregulars and the Free French forces of General Catroux in Syria to fight a rear-guard battle against the Germans. Bethell, pp. 134-5.

2. At that time the party was thought to consist of less than two hundred members. Munib al-Madi and Sulaiman Musa, *Tarikh al-Urdun fi al-qarn al-'ishrin* (History of Jordan in the Twentieth Century) (Amman, 1959), p. 246. See also Philip Khoury, *The Politics of Nationalism, Syria and the French Mandate*, 3 vols., unpublished PhD thesis, Harvard University, Cambridge, Mass., 1980.

3. Aql H. Abidi, *Jordan. A Political Study 1948-1957* (London, 1965), pp. 193-4; and Porath, vol. 2, pp. 123-7. For a history of the origins of the party and its activity in Syria during Faisal's reign, see Khoury, pp. 128-35.

4. For details of their programme, see Kayyali, *Palestine*, pp. 166-9.

5. Porath, vol. 2, pp. 124, 126.

6. *Ibid.*, p. 165.

7. *Ibid.*, p. 292.

8. Hurewitz, p. 183; Xavier Baron, *Les Palestiniens: un peuple* (Paris, 1977), p. 68.

9. Hurewitz, p. 183.

10. Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 209; *Supplement*, p. 141; Hurewitz, pp. 184-5. Ahmad Hilmi had served as Director-General of *awqaf* under Hajj Amin al-Hussaini in 1925. Abidi, p. 51.

11. Hurewitz, p. 184.

12. In its first manifesto, published in 1932, the Istiqlal had attacked the ruling class for looking after its own interests before those of the nation and blamed it for the disarray within the national movement. Later they also demanded the abolition of the feudal privileges enjoyed by the larger landowners and *ashraf* and called for greater public participation in politics. Kayyali, *Palestine*, p. 167. In April 1936, at the time of the general strike, several members of the party sought to set up a unified national leadership, but they were rebuffed by both the Husainis and the Nashashibis. Rashid al-Hajj Ibrahim, who had travelled from Haifa to Jerusalem to seek support for the proposal, told a journalist on his return to Haifa, 'Jerusalem remains the same Jerusalem, and we almost failed there... because of the deep-rooted family considerations and hatreds among its people, those people who lead with a truncheon and rule by inertia.' Porath, vol. 2, p. 165.

13. Hurewitz, p. 184. Both the Reform and Youth Congress parties

had supported the five-point programme announced by the Palestine Arab Party in 1935 which called for an independent Arab state in Palestine. Their leaders also supported the Hussaini faction in the Arab Higher Committee set up in 1936. Abidi, p. 195.

14. Hurewitz, p. 185; Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 217. *Supplement*, p. 137.

15. Hurewitz, p. 187.

16. Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 180.

17. Ibid., p. 209; 'Note to the Reader' (introduction to) Musa Alami, 'The Lesson of Palestine', *Middle East Journal*, vol. 3, no. 4 (October 1949), p. 372; *Survey*, vol. 1, p. 74.

18. *Supplement*, p. 139; Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 209-10.

19. Aside from those mentioned, the Committee also included Ishaq Darwish al-Hussaini (who was still in exile), Rafiq al-Tamimi, Sheikh Hasan Abu Sa'ud and Munib al-Madi. *Supplement*, pp. 139-40. Ahmad Hilmi Pasha was born in Sidon in southern Lebanon and served as a general in the Ottoman army and as a Minister of Finance in Trans-Jordan before becoming Director-General of *awqaf* in Palestine in 1925. Abidi, p. 51.

20. Flapan, pp. 326-7; Rony E. Gabbay, *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict. The Arab Refugee Problem* (Geneva and Paris, 1959), pp. 56-7.

21. Flapan, pp. 326-7; Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 246-8. General Safwat had resigned on 13 May in protest at the lack of a unified command structure among the Arab states (see below). A. Mahmoud, 'King Abdullah and Palestine', unpublished PhD thesis (n.p., 1950), p. 129, cited in Flapan, p. 321.

22. From the Mufti's memoirs, *Haqiqat 'an qadayyah Filistin (The Facts of the Palestinian Problem)* (Cairo, 1953), pp. 22-3, cited in Flapan, p. 330.

23. Flapan, pp. 298, 330; Gabbay, pp. 79-81. For details of the bitter hostility between the Mufti and the Commander of the Jaish al-Inqadh, see Muhammad Nimr al-Hawari, *The Secret of the Catastrophe* (n.p., 1955), cited in Gabbay, pp. 79-81; Hajj Muhammad Nimr al-Khatib, *Min athir al-nakbah (Aspects of the Disaster)* (Damascus, 1949); and Ahmad Shuqairi, *Arba'un 'aman fi al-hayat al-'arabiyyah wa-l-dawliyyah (Forty Years in the Life of the Arabs and the World)* (Beirut, 1969). Qawuqji's memoirs were published in an abridged edition in the *Journal of Palestine Studies* in two parts: vol. 1, no. 4 (Summer 1972), pp. 27-58, and vol. 2, no. 1 (Autumn 1972), pp. 3-33.

24. Flapan, p. 327; 'Allush, pp. 157-62.

25. Among the volunteers was a 19-year-old Palestinian studying in Cairo, Yasser Arafat. He was joined by Salah Khalaf (Abou Iyad), who headed Fatah's security forces in the 1970s (see Chapter 7). For details of the Brethren's role in the fighting in Palestine and its support of the Mufti, see 'Arif al-'Arif, *Al-Nakbah (The Catastrophe)* (2 vols., Sidon, 1956), vol. 2, pp. 398-413; Flapan, pp. 321, 329, 338-40 and Abidi, pp. 196-7. See also Kamil Ismail Sharif, *Al-Ikhwan al-muslimin fi-harb*

Filistin (The Muslim Brotherhood in the Palestine War) (Cairo, 1950); and Ahmad al-Sharabati, *Min ajil Filistin (For the Sake of Palestine)* (Cairo, 1954).

26. Flapan, p. 297.

27. Flapan, pp. 320-1. See also Larry Collins and Dominique Lapierre, *O Jerusalem!* (New York, 1972), pp. 311-12.

28. John Bagot Glubb (Pasha), *A Soldier in the Desert* (London, 1958).

29. Ann Dearden, *Jordan* (London, 1958), p. 77.

30. Abidi, pp. 48-52; 'Arif, *Al-Yakbah*, vol. 3, pp. 703-4.

31. 'Issam Sakhnini, 'Damm Filistin al-wusta ila sharqiyyi al-Urdun 1948-1950' ('The Annexation of Central Palestine to East Jordan 1948-1950'), *Shuun Filistiniyyah (Palestinian Affairs)*, no. 42-3 (February 1975), pp. 67-8; 'Abdullah al-Tal, *Karithat Filistin: muthakkirat 'Abdullah al-Tal (Disaster in Palestine: The Memoirs of 'Abdullah al-Tal)* (Cairo, 1959), p. 263. See also John Bagot Glubb (Pasha), *A Soldier with the Arabs* (London, 1957).

32. 'Porath, vol. 2, pp. 228-31; Flapan, pp. 253-6. See also Abdullah's letter to Abdul Hamid Said, President of the Young Muslim Men's Association in Cairo, 5 June 1938, reprinted in Abdullah's *My Memoirs Completed ('Al-Takmilah)*, trans. H. W. Ghiddeh (London, 1978), pp. 86-9.

33. For details of Abdullah's negotiations with the British and the Israelis, see al-Tal, pp. 437-544; Sakhnini, pp. 56-7; Flapan, pp. 320-3, 332-7, 341-2; and Dearden, pp. 63-6.

34. Glubb, *A Soldier with the Arabs*, Ch. 5; Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 247; Dearden, p. 68; Abidi, p. 56; Abdullah, p. 32. The annual subsidy, which amounted to £2.5 million sterling in 1948, rose to £7 million sterling in 1953. In addition other substantial sums were given in the form of loans and grants for military construction, training and related transport and communications projects. Dearden, p. 104. See also P. J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1957* (London, 1967), pp. 78-9.

35. Sakhnini, pp. 67-8; Abidi, pp. 175-6.

36. The English text of the agreement is printed in Dearden, pp. 201-8. Pleas by various Palestinian leaders from the West Bank, notably Sulaiman Tuqan and Hashim al-Jaiyussi, that a Palestinian delegation be allowed to participate in the armistice negotiations at Rhodes were rejected by the Jordanian Prime Minister, Tawfiq Abul Huda, and the agreement was signed only by the Trans-Jordanian representatives. Hazza al-Majali, *Muthakkirati (My Memoirs)* (n.p., 1960), p. 90, cited in Abidi, p. 44.

37. Abidi, p. 66.

38. Texts of the speech and of the decree are reprinted in Amin Abu al-Sha'r (ed.), *Muthakkirat al-Malik 'Abdullah bin al-Hussein (The Memoirs of King 'Abdullah bin al-Hussein)* (Sao Paulo, 1953). See also Abdullah, pp. 16-17, 88. On the abolition of the name 'Palestine' from all official documents and its replacement by the 'West Bank' see *Al-Jaridah al-rasmiyyah (The Official Gazette)* (Amman), no. 1012, 1 March 1950.

39. Porath, vol. 2, p. 330; Abidi, p. 53; Dearden, pp. 76-7. Shaikh Sa'ad al-Din al-'Alami was appointed Vice-President. Other members of the conference's executive committee were 'Ajaj Nuwayhid, a Druze journalist from Jerusalem and former leader of the Istiqlal Party and Dr Nur al-Din al-Ghusain, a member of a leading landowning family. Sakhnini, p. 59.

40. Estimates of the number attending vary greatly. The most authoritative source, 'Arif al-'Arif, gives a figure of 1,000 in *Al-Nakbah*, vol. 4, p. 877. Dearden (p. 79) says the number was 2,000 while Xavier Baron (p. 79) puts it at only about 500. See also George Kirk, *Survey of International Affairs: The Middle East 1945-1950* (Oxford, 1954), p. 290, and Esmond Wright, 'Abdullah's Jordan', *Middle East Journal*, vol. 5, no. 4 (Autumn 1951).

41. Sakhnini, pp. 60-2; Dearden, pp. 75-9; 'Arif, *Al-Nakbah*, vol. 4, p. 877, al-Tal, pp. 375-6.

42. Sakhnini, p. 62, Abidi, pp. 55, 57-9.

43. Text in Abidi, p. 87.

44. Text of Sasson's message in al-Tal, pp. 440-4, cited in Sakhnini, p. 64.

45. Abidi, p. 68. See also Sakhnini, pp. 67-70.

46. Sheikh Jarallah was a staunch supporter of both the Hashimites and the British. In 1921, although he topped the list of candidates chosen by the *ulama* for the title of Mufti, he was persuaded, presumably by the British, to resign, thereby making Hajj Amin's accession possible. In October 1937 he agreed to serve as the sole Muslim member of the Council when it was re-organised after its other members, including Hajj Amin, had been deported, exiled or banned from returning to the country. Abidi, p. 57; Porath, vol. 2, p. 235.

47. Abidi, p. 52.

48. Dearden, p. 167. See also Janet Abu Lughod, 'The Demographic Transformation of Palestine' in Ibrahim Abu Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston, Ill., 1971).

49. 'Assistance to the Palestine Refugees: Report of the Director, UNRWA', *Official Records of the United Nations General Assembly (GAOR)*, vol. 4, Supplement No. 16 (A/1905), p. 2. See also Abidi, pp. 63-4, and Dearden, p. 173.

50. Jane Hacker, *Modern Amman: A Social Study* (Durham, 1960), p. 136. Some authors estimate that Amman's population in the early 1940s was even less. See, for example, Naseer H. Aruri and Samih Farsoun, 'Palestinian Communities and Arab Host Countries' in Khalil Nakhleh and Elia Zureik (eds.), *The Sociology of the Palestinians* (London, 1980), p. 119. For a detailed description of economic conditions in Jordan prior to the annexation, see A. Konikoff, *Trans-Jordan: An Economic Survey* (Jerusalem, 1946).

51. Royal Hashimite Kingdom of Jordan, Directorate of General Statistics, *Annual Statistics, 1951* (Amman, 1952), p. 4, cited in Jamil Hilal, *Al-Diffah al-gharbiyyah: Al-tarkib al-iqtisadiyyi wa-l-ijtima'iyyi, 1948-1974* (*The Economic and Social Structure of the West Bank, 1948-1974*) (Beirut, 1975), pp. 40-1.

52. Dearden, p. 164.
53. Europa Publications, *The Middle East 1953* (London, 1953), p. 194; and *The Middle East 1959* (London, 1959), p. 201.
54. Ali T. Dajani, *A Directory of Jordan's Industrial Firms. The Industry of Jordan, 1965* (Amman, 1965), p. 8; A. M. Goichon, 'La transformation de l'économie jordanienne', *Orient*, nos 45 and 46 (First and Second Quarter, 1968), p. 122. Altogether the increase in cultivable land in the West Bank is estimated to have risen by more than one-third between 1948 and 1967. Hilal, p. 41.
55. For example the refugee settlement of Karameh, located 35 kilometres west of Amman in the Jordan Valley, provided a quarter of Jordan's poultry products in addition to exporting early market vegetables to other parts of the Middle East. Some indirect trade was also carried out with Israel through the sale of agricultural produce in Jerusalem. Dearden, p. 165; Baron, p. 163. Produce from Musa Alami's Arab Development Society at Jericho was exported to Saudi Arabia under a contract signed with the Arab American Company (Aramco) in Dhahran. Dearden, p. 177, and Sir Geoffrey Furlonge, *Palestine is my Country: The Story of Musa Alami* (New York and Washington, 1969), pp. 184-5. For a description of the development of terraces in the West Bank and the cultivation of tomatoes for export on these new fields, see Dearden, pp. 173-5.
56. Al-Salti, 'The Agrarian Question in Jordan', *New Times*, (Moscow), no. 35 (2 September 1964), p. 17, cited in Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development* (The Hague, 1974), p. 54; Government of Jordan, Ministry of Information, *Al-Iqtisad al-Urduniyyi (The Jordanian Economy)* (Amman, 1966), p. 10.
57. Gabriel Baer, 'Land Tenure in the Hashemite Kingdom of Jordan', *Land Economics*, vol. 33, no. 3 (August 1957), p. 196. See also Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East* (Oxford, 1962).
58. See Chapter 5 for more information on Palestinian holdings abroad.
59. Gabbay, p. 451; Dearden, p. 171.
60. Hilal, p. 40.
61. The one exception to the pattern of general neglect of the small farmer was the establishment of a programme in 1952 to encourage the terracing of new agricultural land, primarily in the East Bank. Skilled Palestinian labourers were sent across the Jordan Valley to teach Trans-Jordanians the art of constructing such terraces. For this arduous work, the farmer received a loan of JD7.5 (\$21) for each *dunum* of land to be terraced. The average loan during the four-year period that the programmed existed never exceeded JD50 (\$140). Dearden, p. 175.
62. Yusuf al-Nimr had been sent by Sulaiman the Magnificent in the early days of the Ottoman rule of Palestine to put down a revolt by the Tamimiyyah tribe of East Jordan. Many of his descendants, and other Ottoman soldiers as well, remained in the area and together they formed the Aghwat tribe of Trans-Jordan. F. Peake, *History and Tribes of Jordan* (Miami, 1958); Peter Gubser, *Politics and Change in Al-Karak*,

Jordan (London, New York and Toronto, 1973), p. 14. Abdul Halim al-Nimr served in Parliament as a member for the East Bank from 1950 to 1954 and from 1956 to 1957. He was Minister of Finance from September 1951 to September 1952 and Minister of both Interior and Defence from October 1956 to April 1957. Abidi, pp. 216-23.

63. Dearden, pp. 98, 107. For a history of the Majali clan which had originally come to Trans-Jordan from Hebron, see Gubser, pp. 14-15. Hazza al-Majali served briefly as Prime Minister in 1955, as Minister of Agriculture from December 1950 to July 1951, as Minister of Justice from October 1954 to May 1955 and then as Minister of the Interior from May to December 1955. Salah al-Majali served as Minister of Posts, Communications and Civil Aviation twice in the 1950s. Abdul Wahab al-Majali held the post of Minister of Interior in 1965, while Ma'arik Pasha al-Majali was a member of the Chamber of Notables in 1950 and 1951. Afaullah al-Majali was a member of the Chamber of Deputies during the early 1950s as well. Abidi, pp. 216-33; Europa Publications, *The Middle East 1966* (London, 1966). Another member of the tribe, Habes al-Majali, served as Chief of Staff and Military Governor during the time of the civil war in Jordan in 1970 and 1971. Baron, pp. 245, 252; Marius Haas, *Husseins Königreich: Jordaniens Stellung im Nahen Osten* (Munich, 1975), pp. 42-6.

64. Ahmad al-Tarawnah served as Minister of Agriculture in the autumn of 1950 and from October 1952 to May 1953 in addition to serving several times in the Chamber of Deputies. Abidi, pp. 216-33. For other details of the trade carried out by the tribes of the Negev, Hebron and Trans-Jordan, see Gubser, pp. 119-25, and '1979 Independence and Army Day Supplement', *Jordan Times* (1979).

65. *The Middle East 1953*, p. 195; *The Middle East 1959*, p. 203. One dinar = \$2.80.

66. Vegetable Oil Company of Jordan, *Fourteenth Report of the Board of Directors*, cited in Aruri, *Jordan*, pp. 55-6.

67. Yitzak Oded, 'Agriculture in the West Bank', *New Outlook*, vol. 2, no. 2 (February 1968), p. 27.

68. Ibid.

69. Hilal, pp. 37-9.

70. Ibid., pp. 39, 107.

71. Quoted in Sakhnini, p. 66.

72. Between May 1949 and April 1957 the post was variously held by Raghib Bey al-Nashashibi, Khulusi al-Khairi, Sulaiman al-Tuqan, Hikmat al-Masri, Sheikh Muhammad 'Ali al-Jaabari, Hashim al-Jaiyussi and Abdul Qadir al-Salih, all of whom were members of the landowning and/or mercantile elite which supported Hashimite rule in the West Bank. See the list of Cabinet members in Abidi, pp. 218-23.

73. For Abdullah's eagerness to draw on capable Palestinians to run his expanded kingdom, see his letter to Abdul Hamid Said, President of the Young Muslim Men's Association in Cairo, dated 5 June 1938, in Abdullah, pp. 86-9.

74. For an example of this attitude, see the 'Reply of the Chamber of Deputies' to King Abdullah's 'Speech from the Throne', 24 April

1950, announcing the formal annexation of the West Bank in which the Palestinian Deputies expressed their 'satisfaction and confidence that this unification has been brought about without any prejudice to the general Arab rights in Palestine or to the final settlement of their case'. Abdullah, pp. 16-20.

75. Abidi, p. 68.

76. Wright, p. 453.

77. Ibid., p. 454; Abidi, p. 65.

78. Abidi, pp. 57, 65. See also Abdullah, pp. 92-4. Dr Hussain Fakhri al-Khalidi succeeded to the post of Custodian and Supervisor of the Haram al-Sharif on the death of Raghīb Bey al-Nashashibi in 1951. Dr Khalidi was succeeded in 1955 by Hassan al-Khatib, then Governor of Jerusalem, and the title of his post was later changed to Muhafiz (Guardian) of Jerusalem and the Holy Places. Dearden, pp. 189-92.

79. The Khatibs were a sharifian family from Jerusalem which traditionally provided the preachers for Al-Aqsa Mosque in Jerusalem, one of the holiest places in Islam. Like the Abdul Hadis they were also extensive landowners (see below) and had used the profits from their lands to give their sons a Western education. For a summary of the legal changes in Jordan in 1951, see E. Theodore Mogannam, 'Developments in the Legal System of Jordan', *Middle East Journal*, vol. 6, no. 2 (Spring 1952), pp. 194-205, and J. N. D. Anderson, 'Recent Developments in Sharia Law VIII: the Jordanian Law of Family Rights, 1951', *The Muslim World*, vol. 42, no. 3 (July 1952), pp. 190-206.

80. Tribal courts were established in Amman, Irbid, Kerak and Maan as well as in other parts of the Jordanian desert (*The Middle East* 1953). Before their powers were reduced in the early 1960s they had extensive control in East Jordan, where the Bedouin made up a large part of the population prior to the influx of the Palestinians.

81. Palestinians in the West Bank and in Jordan were granted Jordanian citizenship in December 1949. Abidi, pp. 66-7.

82. The full list is contained in Abidi, Appendix A, p. 216. The Nusaybahs had been hereditary guardians of the Holy Sepulchre and were one of the most venerated sharifian families in Palestine.

83. For a list of members from April 1950 to April 1957 see Abidi, p. 218.

84. Abidi, pp. 216-23; David Gilmour, *Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians 1917-1980* (London, 1980), p. 122, and Wright, p. 453. Other Tuqans holding ministerial posts during the 1950s included Sulaiman (Defence and Agriculture, member of the Chamber of Notables), Jamal (Foreign Affairs) and Salah (Finance). Qadri Tuqan, as mentioned earlier, was a member of the Chamber of Deputies from April 1950 to October 1954.

85. For the lists of ambassadors, see the yearly editions of *The Middle East* (Europa Publications, London), especially the volumes dated 1953 to 1966. Other Palestinian ambassadors included Akram Zu'aitar, a member of a provincial landowning family in Nablus and a leader of the Istiqlal Party during the 1936-9 revolt who also served on

the Arab Higher Committee, and Ihsan Saïd, a member of a notable family in Jaffa which was closely allied to the Nashashibis. The Salahs were an influential family from near Nablus. Abidi, pp. 196, 209. All the ambassadors were appointed by royal decree. Abidi, p. 184.

86. Shaul Mishal, *West Bank, East Bank* (New Haven, 1978), p. 106.

87. Ibid., pp. 106-7.

88. Wright, p. 453. Although training was compulsory, conscription was never introduced in Jordan for fear that it would lead to the dilution of the King's support in the Arab Legion.

89. Vatikiotis, pp. 79-81.

90. Vatikiotis, p. 112; Arun and Farsoun, pp. 117-18. Even as late as 1972, after the civil war in Jordan had left thousands of Palestinians dead and the commandos expelled from the country, some units of the Palestine Liberation Army (which was financed by the Arab League) still remained loyal to the King. They were led by a member of the Nuseibah clan which, as we have seen, was closely associated with the Hashimite regime during the entire period of Jordanian rule in the West Bank. *Al-Nahar Arab Report*, 25 December 1972, 3 and 15 January 1973.

91. Dearden, pp. 93-4.

92. Many of the 'infiltrators' were villagers living along the border who had crossed into Israeli-held territory to reap their harvests, recover their household possessions or to search for missing relatives. Dearden, pp. 102, 132-3; 'Araf, *Al-Nakbah*, vol. 4, p. 840; Anis Sayigh, *al-Hashimiyyun wa-l-qadaiyyah al-filistiniyyah* (*The Hashimites and the Palestinian Problem*) (Beirut, 1966), p. 258; Abidi, p. 110; Sakhnini, pp. 67-8. See also E. H. Hutchinson, *Violent Truce* (New York, 1956), pp. 20-9; Hirst, p. 179; and Fawaz Turki, *The Disinherited: Journal of a Palestinian Exile* (New York, 1972), p. 38.

Among the first to be arrested were two newspaper editors from the West Bank, Abdullah Rimawi and Kamal Nasser, who were imprisoned at a desert camp near Al-Bayr. They later stood as parliamentary candidates in the 1950 election, but were deported in August 1950 after another crackdown on dissidents. In 1951 several leading leftists were arrested, including Fuad Nasr, the Secretary-General of the Jordanian Communist Party, who was sentenced to ten years' imprisonment. Wright, pp. 453-4; Abidi, p. 73. By the spring of 1953 several hundred prisoners, mostly 'infiltrators' and dissidents, were 'languishing without trial in concentration camps', according to Dearden (p. 103).

93. Jean-Pierre Alem, 'En Jordanie. l'agonie d'un royaume', *Orient*, no. 2 (April 1957), pp. 100-15.

94. Scores of Palestinians, mostly peasants and refugees, were killed in the raids which occurred in Qibya and Nahhalin. Hirst, pp. 181-2.

95. Vatikiotis, p. 119; Dearden, pp. 106-8; Sakhnini, pp. 68-9.

96. The budget included an annual subsidy to the Arab Legion paid directly to the Legion by Britain through a special bank account in London. Dearden, pp. 91, 105; Abidi, pp. 73-4. See also Aruri and Farsoun, p. 121.

97. Aside from the budget, the Palestinians in the Chamber were also unhappy with the way the seats in the lower house were allocated. Although Palestinians were allowed half the seats on an equal basis with the Trans-Jordanian representatives, this division, while accurately reflecting the natural (pre-1948) population of the two banks, did not take into account the large number of refugees who had sought refuge in Jordan after the war. On this basis, the Palestinians should have received two-thirds of the seats in the Chamber, not half. A similar situation existed in the Cabinet as well where Trans-Jordanians held on average 60 per cent of the ministerial posts from 1949 to 1974, even though they formed less than one-third of the total population. Haas, pp. 136-7.

98. Dearden, p. 91.

99. Both won their seats in the election. Once in the Chamber they joined the opposition led by two militant Baathists, Abdullah Nawas and Abdullah Rimawi, two young intellectuals of middle-class origins who had been freed from prison.

100. Tawfiq Abul Huda, like his colleagues Samir al-Rifai and Ibrahim Hashim, was of Palestinian origin. The three had first come to Jordan in the early 1920s after the fall of Faisal's government in Damascus and served in the Trans-Jordanian government when it was part of the British Mandate. Unlike the Palestinians absorbed in the wake of the 1948 war, they were commonly regarded as Jordanians and, above all, as 'the King's men'. None took an active part in Palestinian politics nor did they retain any significant ties with the West Bank. Dearden, pp. 52-3. For details of the parliamentary debate in November, see Abidi, pp. 109-11. On the British powers to intervene in internal affairs, which included the right to station troops in the country under British command, to appoint advisers to the civil administration and to oversee the budget, see Dearden, p. 105.

101. Dearden, pp. 108-9.

102. They were encouraged in this strategy by the growing reluctance of the King's favoured prime ministers to tamper with the voting. Asked to form an interim government to supervise new elections at the end of 1955, Ibrahim Hashim, for example, resigned after only seventeen days in office. He was quoted by the West Bank deputy, Walid al-Shaka, as saying at the time: 'I swear by Almighty God that if they [the Palace] ask me to remove this object from this place to that one, I will refuse. I am growing old and have no intention of allowing myself to be burnt for the King's sake . . . Why should I voluntarily commit political suicide by being implicated in the falsification of elections?' Similar sentiments were reportedly expressed about the same time by Tawfiq Abul Huda. Hashim was later killed in the streets of Baghdad during the revolution which overthrew the Hashimite throne in Iraq in 1958. N. Nashashibi, *Matha jara fi al-Sharq al-Awsat* (What Happened in the Middle East) (Beirut, 1962), cited in Aruri, p. 125.

103. Dearden, pp. 115-16.

104. Dearden, p. 95, Abidi, pp. 209-10.

105. Dearden, pp. 116-17, 128.
106. Abidi, pp. 144, 209.
107. The Ba'ath campaigned on a programme of pan-Arab unity, socialism and democratic reform. It was composed of members from both the West and East banks and in 1950 merged with its counterpart in Syria. Abidi, p. 201.
108. Interview with Abdul Halim al-Nimr, the Defence and Interior Minister in the Nabulsi government, 28 March 1960, cited in Abidi, pp. 203-4. See also Majali, p. 143.
109. Interview, 13 April 1974, in Haas, pp. 240, 625-8.
110. Abidi, p. 147.
111. Jordan, Chamber of Deputies Debates, *The Official Gazette*, 9 December 1956, pp. 1-5, cited in Abidi, pp. 148-9. Two days after his speech Nabulsi won a vote of confidence in the Chamber by 39 votes to 1.
112. Abidi, pp. 150-1; Dearden, pp. 126-7. The name of the Legion had been changed after King Hussein dismissed Glubb in March 1956. The British bases were located at Mafrqa, Amman and Aqaba. Dearden, p. 128.
113. Abidi, p. 155.
114. Abidi, p. 153. Eisenhower declared on 24 April 1957 that he considered 'the independence and integrity of Jordan as vital'. The next day the US Sixth Fleet sailed to the Eastern Mediterranean. Abidi, p. 164.
115. For details of his various moves on this front between January and the end of March see Abidi, pp. 153-8 and Benjamin Shwadrán, *Jordan: A State of Tension* (New York, 1959), pp. 346-8.
116. The order affected twenty officials, including the former Mayor of Jaffa, Yusif Haikal, who had served as ambassador to the United States and France. Abidi, p. 158.
117. The full story of the *coup* is still unknown. It is outlined in Abidi, p. 150, and in Shwadrán, pp. 348-52, and discussed at length in Vatikiotis, pp. 127-34, as well as in the King's own memoirs, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography* (London, 1962). However, as Vatikiotis notes, at some point that the *coup* actually took place at all. See Erskine B. Childers, *The Road to Suez* (London, 1962) and the statement by Major-General 'Ali al-Hayyari in *Al-Hayat*, 21 April 1957, cited in Abidi, p. 164.
118. Abidi, pp. 162-3; Shwadrán, pp. 351-5.
119. Abidi, pp. 162-3. Shwadrán, p. 356. The Palestinians included Khulusi al-Khairi (Minister of Economy), Tuqan and Anastas Hanania (Minister of Finance).
120. Shwadrán, p. 356.
121. Shwadrán, pp. 362, 368; Haas, p. 516. The sums were more than the entire British subsidy and as the aid was renewed and increased in successive years, Jordan became almost totally dependent on the US for its basic economic survival and for the ability to maintain its large army and security forces. A few days before receiving the grant, King Hussein had revoked Sulaiman Nabulsi's order that diplomatic relations be established with the Soviet Union.

122. The leading Ba'athist in the West Bank, Abdullah Rimawi, who had served as Minister of State for Foreign Affairs in the Nabulsi government, was sentenced *in absentia* to 15 years' imprisonment in September along with Abu Nuwar and the man who replaced him, Major General Ali al-Hayari. All were charged with plotting to overthrow the King. Shwadran, p. 366; Mishal, pp. 93-4; Aruri, pp. 97-8.

123. Shwadran, p. 380. For a general account of the events in the region leading up to the military interventions by the US and Britain, see Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasser and his Rivals, 1958-1970*, 3rd edn (Oxford, London and New York, 1971), pp. 1-17.

124. Khatib, in addition to serving as Mayor of Jerusalem, also held several ambassadorial posts in the 1960s; Nusabab was appointed to the Senate by King Hussein in 1963 and retained his seat until the 1967 war. Abdul Qadir al-Salih, the Minister of Agriculture in Nabulsi's government, went on to serve successively as Minister of Development and Reconstruction, Minister of Defence and Minister of Public Works in the 1960s. Haas, Appendix 1. On Nasser and the role of *Al-Jil al-Jadid* in post-1948 Jordan, see Sakhnini, pp. 68-9.

(٥) القومية والبرجوازية:

5 Nationalism and the Bourgeoisie

1. President Nasser, one of the Free Officers who led the *coup* against Farouk, later wrote of his experience in Palestine during the summer of 1948 that 'As staff officer of the Sixth Battalion, I soon began more than anybody to realise the bewilderment and incompetence which characterised our High Command'. 'Nasser's Memoirs of the First Palestine War', trans. Walid Khalidi, *Journal of Palestine Studies*, vol. 2, no. 2 (Winter 1973), p. 11.

2. For general histories of this period see Kennett Love, *Suez: The Twice-Fought War* (New York, 1969); Kirk, *Short History of the Middle East*; John Marlowe, *Arab Nationalism and British Imperialism: A Study in Power Politics* (London, 1961); Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (London, 1965); Anwar Abdel-Malek, *Egypte: société militaire* (Paris, 1962); and Kerr, Ch. 1. On the Gaza raid and its aftermath see also Ghassan Kanafani, 'Letter from Gaza', trans. by the Tricontinental Society, in *Palestine: The 1936-1939 Revolt* (London, 1980); and Abou lyad (Salah Khalaf), *Palestinien sans patrie: entretiens avec Eric Rouleau* (Paris, 1978), pp. 47-50.

3. The development of Middle Eastern oil is discussed in Stephen Longrigg, *Oil in the Middle East* (London and New York, 1954); Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis* (London and New York, 1975); George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, NY, 1960); Peter Odell, *Oil and World Power* (Harmondsworth, Middlesex, 1975); and Anthony Sampson, *The Seven Sisters* (London, 1975). For early production figures, see the country surveys in *The Middle East Yearbook*, 1980 (London, 1981) and in *The Middle East and*

North Africa, an annual survey produced by Europa Publications, London. Saudi Arabian figures for the period 1938 to 1973 are also available in Emile A. Nakhleh, *The United States and Saudi Arabia. A Policy Analysis* (Washington, DC, 1975), p. 12.

4. On the economic development of Lebanon in the early 1950s, see Charles Issawi, 'Economic Development and Liberalism in Lebanon', *Middle East Journal*, vol. 18, no. 3 (Summer 1964); Charles W. Churchill, *The City of Beirut: A Socio-Economic Survey* (Beirut, 1954); and Samir Khalaf and Per Kongstad, *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Urbanisation* (Leiden, 1973). On Amman, see Hacker, *passim*; United Nations Economic and Social Office in Beirut, *Studies in Social Development in the Middle East 1969*, part 2: 'Report on the Social Survey of Amman, Jordan, 1966' (New York, 1970); and the report by the International Bank for Reconstruction and Development (the World Bank) entitled *The Economic Development of Jordan* (Baltimore, 1957).

5. The 1970 figures are taken from Nabil Shaath, 'High-Level Palestinian Manpower', *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 2 (Winter 1972), p. 91. The sources for the figures, and the dates of the estimates, are provided in accompanying notes to his table. The actual total population was likely to be slightly higher than indicated since small communities settled in Australia, Canada, Britain, France, Switzerland and the Sudan, as well as in other parts of Europe and Africa, are excluded. For population figures in 1973, and their distribution geographically, see Edward Hagopian and A. B. Zahlan, 'Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians', *Journal of Palestine Studies*, vol. 3, no. 4 (Summer 1974). The 1980 figures are drawn from the *Palestinian Statistical Abstract 1980* published by the Palestine National Fund's Central Bureau of Statistics (Damascus, 1980). See also May Seikaly and Pamela Ann Smith, 'Palestinians in the Gulf', *Middle East Annual Review 1982* (Saffron Walden, Essex, 1982).

6. The Committee's findings were published in the Palestine government *Survey*.

7. Of the £P39.3 million held in foreign liquid assets, £P29.2 consisted of net currency reserves, £P9.3 million of net banking reserves and £P800,000 of individual and company investments. *Survey*, vol. 2, pp. 565-6.

8. The total budget for 1944/5 amounted to £P18,196,594, of which more than £P12 million was for internal security and war-related expenditure. *Survey*, vol. 2, p. 538.

9. *Survey*, vol. 2, pp. 559, 562. Some of these shares may be included in the *Survey*'s figures on capital ownership, but it is impossible to distinguish whether any such overlap exists from the data given.

10. United Nations Conciliation Commission for Palestine (UNCCP), A/3835 (16th Progress Report, 18 June 1958) and A/3199 (15th Progress Report, 4 October 1956). See also *Haaretz*, 17 September 1956 and 17 November 1954.

11. The property held by Arabs in Palestine that came under Israeli

control has been variously estimated to have been worth from \$500 million to \$3 billion. Net income for that property since 1948 would raise its value to quite a considerable sum, even allowing for inflation in the past three decades. For the estimates see UN Document A/3199, 4 October 1956, p. 8. Other relevant studies include the one by Don Peretz, who estimated that some 350 of the approximately 400 Jewish settlements established after 1948 were built on refugee property and that two-thirds of the cultivated land acquired by Israel had been Palestinian-owned; *Israel and the Palestine Arabs* (Washington, DC, 1958). In addition, he writes, 'property abandoned by the Palestine Arabs was a valuable resource helping to make room for hundreds of thousands of Jews who replaced the Arab refugees. The abandoned Arab fields, orchards, vineyards, homes, shops, factories and businesses provided shelter, economic sustenance and employment for a significant percentage of the nearly 700,000 new immigrants who came to Israel between May 1948 and the end of 1951. Israel would have found it far more difficult to more than double its population during this period without access to abandoned Arab property.' 'The Palestine Arab Refugee Problem' in P. Y. Hammond and S. S. Alexander (eds.), *Political Dynamics of the Middle East* (New York, 1972), p. 281, cited in Halim Barakat, 'The Palestinian Refugees: An Uprooted Community Seeking Repatriation', *International Migration Review*, vol. 7 (Summer 1973), p. 153.

12. Hurewitz reported that at the end of the Second World War total foreign assets accumulated by the Palestinian Arabs amounted to more than \$157 million, 'almost exclusively held in sterling balances' (p. 189).

13. *Review of Economic Conditions in the Middle East, 1951-52*, UN Department of Economic Affairs, Document E/2353/Add. 1, ST/CA/19/Add. 1 (New York, March 1953), pp. 113-14. The bonds were redeemed in sterling. UN Document A/3199, p. 11.

14. *Review of Economic Conditions*, p. 114.

15. *Review of Economic Conditions*, p. 114. These transfers, together with the infusion of Palestinian banknotes into Jordan, virtually doubled the money supply in Jordan almost overnight, according to the UN report.

16. UN Document A/3199, p. 8, and A/3835. See also Gabbay, pp. 522-3.

17. UN Document A/3199, p. 11; Gabbay, pp. 522-3. See also UNCCP, Document A/5545 (21st Progress Report), 8 December 1962 to 31 October 1963, p. 2.

18. *Haaretz*, 10 October 1958, Gabbay, pp. 522-3.

19. 'The Intra Bank Affair: A Reappraisal', *The Banker*, vol. 122, no. 551 (January 1972), pp. 76, 79.

20. After its formation in 1953 the company began to import edible oils for sale in Jordan in addition to selling refined olive oil produced on the Tuqan estates in the West Bank. Vegetable Oil Company of Jordan, Fourteenth Report of the Board of Directors, submitted to the UN General Assembly, 21 May 1965, cited in Aruri, pp. 55-6.

21. On the payment of the allowances, see the *Survey*, vol. 2, p. 539.

22. Each of the two firms was initially registered in Palestine with a total capital of \$400,000. Hurewitz, p. 190.

23. Saba was also Managing Director of the Palestine-based Al-Mashriq Financial Investment Company Ltd and a consultant to the Arab Bank, which had several branches abroad at the time of the defeat (see text below). *Palestine Personalia* (Tel Aviv, 1947). See also 'Saba and Company: Proud of its Arab Roots', *Middle East Economic Digest*, 11 December 1981.

24. Arab Bank Ltd, *Twenty-Five Years of Service to the Arab Economy, 1930-1955* (Amman, 1956).

25. For examples of women selling their gold and jewellery (and sometimes their household goods as well) to provide for family needs, see Leila Khaled, *My People Shall Live: The Autobiography of a Revolutionary*, ed. George Hajjar (London, 1973), pp. 34-5; Abou lyad, p. 36, and the various reports of refugees in Lebanon included in the study by Rosemary Sayigh and Nafez Nazzari. My own conversations in Lebanon with Palestinian women living both inside and outside the camps were replete with references to the sale of gold and jewellery and to the vital benefits the sale of these possessions provided during the early years of exile.

26. See Chapter 6.

27. An exception was made for travel to Syria, where Palestinians could obtain return visas for short stays. However there was no legal guarantee of this and those Palestinians who had engaged in political activity in Lebanon were often refused requests for such visas. Gabbay, pp. 206-10.

28. Ibid., pp. 215-16; Channing B. Richardson, 'The Palestinian Arab Refugee' in S. N. Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, NY, 1955), p. 242. For personal examples of the humiliation and destitution suffered during the first years of exile in the Strip, see Abou lyad and Kanafani, 'Letter from Gaza', pp. 29-30. Among those allowed to stay in Egypt were the Mufti and members of his family as well as Ahmad Hilmi Pasha.

29. Gabbay, pp. 213-15.

30. Ibid., p. 217; interview with 'Issam Sakhnini, Research Centre, PLO, Beirut, 8 March 1972. See also his 'Al-Filistiniyyun fi-l Iraq' ('Palestinians in Iraq'), *Shuun Filistiniyyah (Palestinian Affairs)*, no. 13 (September 1972), pp. 90-116.

31. Gabbay, p. 217.

32. 'Kuwait', Special Survey, *Financial Times*, 26 February 1979, p. 21; Bassam Sirhan, *Al-Filistiniyyun fi-l Kuwait: nataij awahyyah li-bahth ijtima'iyyi* (*The Palestinians in Kuwait: Preliminary Results of Social Research*) (Kuwait, n.d. [1978?]) and Bilal Hasan, *Al-Filistiniyyun fi-l Kuwait (The Palestinians in Kuwait)* (Beirut, 1973). See also Badr Al-Din 'Abbas al-Khususi, *Dirasat fi tarikh al-Kuwait al-iqtisadiyyi wa-l-iqtisadiyyi, 1913-1961 (Studies in the Social and Economic History of Kuwait)* (Kuwait, 1972). In the late 1970s Kuwait and other Gulf states

initiated further restrictions on immigration. Foreign companies working in the Gulf were not allowed to employ immigrant labour except under contracts which required them to 'import' labour themselves, to house their workers and to ship them home once the company's contract for a specific project had ended. Palestinians from Lebanon who sought to join their families in Kuwait and in other Gulf states during and after the Lebanese civil war of 1975-6 and after the Israeli invasions in 1978 and 1982 faced additional obstacles since the governments of the Gulf states feared that many were activists who had taken part in the fighting or who had obtained stolen or forged passports and identity cards.

33. For the exemptions affecting foreign firms, see Gabbay, p. 209, and Paul J. Klat, 'Labour Legislation in Lebanon', *Middle East Economic Papers*, Economic Research Institute, American University of Beirut, (Beirut, 1959), p. 81.

34. Khalaf and Kongstad, p. 8.

35. Gabbay, p. 215.

36. Most of the wealthier Palestinians lived in Yarmouk camp, located just outside Damascus. The camp had its own city council and mayor and was provided with schools and a hospital supervised by Palestinians. The Director of the camp was a Palestinian from Haifa related to the Abdul Hadi family of Nablus. 'Yarmouk: The Camp with a City Council', *Gulf Times*, 6 August 1981, p. 21.

37. David H. Finnie, *Desert Enterprise: The Middle East in its Local Environment* (Cambridge, Mass., 1958); David Sperling, 'The Arabian American Oil Company Goes to Lebanon', unpublished paper, Centre for Middle Eastern Studies, Harvard University, Cambridge, Mass., 1955; *Aramco World* (November 1955); *Aramco, Annual Report* (1954), p. 45, and interview with Prof. A. J. Meyer, Cambridge, Mass., December 1971. See also his *Middle Eastern Capitalism* (Cambridge, Mass., 1959).

38. Abdel Muhsin Qattan's other interests included a huge hotel, restaurant and office complex in Beirut which, like his construction firm and trading agencies, provided employment for hundreds of Palestinians. Interviews in Beirut with M.D. and M.B., May 1972, and Hikmat Nashashibi, London, February 1982.

39. Finnie, p. 175. See also Longrigg, p. 230.

40. Palestine Liberation Organisation, *Palestinian Statistical Abstract 1980* (Damascus, 1980), p. 311.

41. *Events* (London), 30 June 1978, p. 59. See also 'The Migration of a Minority', in Barbara Aswad (ed.), *Arabic Speaking Communities in American Cities* (New York, 1974), pp. 85-110. By 1981 the American-Ramallah Association in the US had an estimated 5,000 members. The Palestine Congress of North America, which included immigrants and their offspring from all parts of Palestine, represented some 40,000 Palestinians, or about 35 per cent of all those in the US in 1981. *Middle East International*, 15 January 1982.

42. Interview with Mayor Elias Freij, *Events*, 30 June 1978. Interviews with Y.B. and M.B., Beirut, 3 and 7 May 1972.

43. Ibid.; interview with S.S., Beirut, 15 January 1972.
44. *L'Orient-Le Jour* (Beirut), 13 September 1974; *The Times* (London), 6 March 1981, p. xii.
45. *The Times*, ibid.
46. Porath, vol. 2, p. 115.
47. Both Abdul Hamid Shoman and his son, Abdul Majid, married daughters of Ahmad Hilmi Pasha, a shareholder in the bank and its general manager in Jerusalem. He had been the Minister of Finance in the short-lived Arab government set up in Damascus in 1920 by the Amir Faisal and later became the representative for Palestine to the Arab League (see the preceding chapter). Interview with Burhan al-Dajani, Secretary-General, Federation of Arab Chambers of Commerce, Industry and Agriculture, London, 21 November 1981. The pro-Husaini daily newspaper, *Al-Difa'*, was financed by Shoman and the bank in the early 1940s Hurewitz, p. 185.
48. *The Times*, 6 March 1981. *Twenty-Five Years*. Assets of the Haifa branch were moved to Beirut and Amman after 1948; those of the Jaffa branch were transferred to Nablus and Ramallah. A new branch was opened in the Arab-occupied sector of Jerusalem, replacing the one taken over by the Israelis.
49. Middle East Commercial Information Centre, *Annuaire des sociétés libanaises par action* (Beirut, 1970), p. 19. *Financial Times*, 'Survey of Jordan', 25 May 1977. Dollar figures are converted from 1968 exchange rates.
50. *Annuaire*, pp. 1312-3.
51. Ibid., pp. 25-6, 995. Sa'd became Jordan's Minister of Finance in 1971 and also held substantial interests in tobacco, cigarette and shoe companies in Jordan as well as serving as a director of the Jordan Petroleum Refinery Company and Royal Jordanian Airlines. *The Middle East and North Africa 1975-6* (London, 1975), p. 890. Abdul Wafa al-Dajani also served on the board of the Jordanian Electric Power Company, the Jordan National Bank and the Jordan Phosphate Mines Company, *International Who's Who of the Arab World 1978-79* (London, 1978). The Al-Mashriq Board also included Badr Sa'id al-Fahoum, a member of a prominent family from Nazareth and a distinguished Palestinian lawyer, Henry Cattar, as well as Fuad Saba, whose accountancy firm is described in the text below.
52. *Middle East Economic Digest*, 28 April 1978, p. 34. For biographical profiles of Fuad Saba and his sons, see *Palestine Personae*; the *International Who's Who of the Arab World 1978-79*, *Middle East Economic Digest*, 11 December 1981, and Porath, vol. 2, pp. 15-17, 193, 235 and 282.
53. For a description of the bank's management policies, see the comments of Abdul Majid Shoman in *The Times*, 6 March 1981, p. xii.
54. 'The Intra Bank Affair', pp. 76, 79. Some funds to start the bank in Beirut may have been provided by Berte Malouf, the Lebanese wife of a prominent Palestinian psychiatrist who was killed by the Stern gang in 1948.
55. For details of Intra's holdings, see the *New York Times*, October

1966 to January 1967, 'The Intra Bank Affair', *ibid.*; *Al-Nahar Arab Report*, vol. 2, no. 45 (8 November 1971), *The Observer* (London), 27 April 1975; and Michael Field, *A Hundred Million Dollars a Day* (London, 1976), pp. 138-42.

56. Interview with M.B., Beirut, 5 July 1972; G.S., Beirut, 8 June 1972. See also William W. Miller, 'The CAT Company', unpublished MA thesis, American University of Beirut, 1955, and Andrew Lycett, 'CAT, Mothercat and Kittens', *The Middle East* (July 1980), p. 57.

57. Interview with A.H., London, 9 January 1982. Lycett, *ibid.*

58. Finnie, p. 175.

59. From 1955 to 1965 Aden benefited from a huge influx of foreign exchange provided by both the British troops stationed in the colony and the tourists who arrived from various ports of call. This, together with the government expenditure on infrastructure and the income provided by the refinery, added to the colony's prosperity. *The Middle East and North Africa, 1975-6*, p. 797. See also Fred Halliday, *Arabia Without Sultans* (Harmondsworth, Middlesex, 1974) and Tom Little, *South Arabia* (London, 1968).

60. Lycett, p. 57.

61. See Bustani's biography in *Who's Who in the Lebanon, 1967-68*, which was published after his death (Beirut, 1968), pp. 109-11.

62. For details of the repercussions Bustani's plan to develop the Arab world had in Europe and in the Arab states, see Nicholas Sarkis, *Le pétrole et les économies arabes* (Paris, 1963), pp. 235-7. Bustani's own views on the importance of using Palestinian skills and Arab oil revenues to promote Arab economic integration are described in his own book, *Marche arabe* (London, 1961).

63. Interviews with M.B., Y.B., G.S., E.S., L.D. and S.K., Beirut, 1972, and London, 1975 and 1976.

64. *Who's Who in the Lebanon, 1974* (Beirut, 1974).

65. Colin Smith, 'A Palestinian's Dream of Home', *The Observer*, 9 February 1975.

66. *Annuaire*, p. 1405; *Middle East Financial Directory, 1977-8* (London, 1977), pp. 149, 153, 319.

67. Kemal Sayegh, *Oil and Arab Regional Development* (New York, 1969), pp. 106-7; Sperling, p. 2; Longrigg (1968), p. 230; *Al-Jazirah al-Jadidah*, 1972 issues, trans. Arab Support Committee (Berkeley, 1973), pp. 4-5, 22.

68. Sayegh, pp. 85, 87.

69. *Ibid.*, pp. 85, 92.

70. Finnie, pp. 156-7, 165; Longrigg (1968), pp. 211-12.

71. M. W. Khourja and P. G. Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance* (London, 1979), p. 125, and Aruri and Farsoun, p. 136.

72. Leslie Ann Mitchell in the *Financial Times*, 26 February 1979, p. 21.

73. Sayegh, pp. 19-20. See also Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq* (Princeton, NJ, 1978).

74. Interviews with G.K., B.R., B.S., Beirut, 1972; Aruri and Farsoun, pp. 138-9. See also Kerr, pp. 23-4, and Tabitha Petran, *Syria: A Modern History* (London and Tonbridge, 1972), pp. 193-5.

75. Interviews with A.D., A.S., Beirut, 1972, and Cambridge, Mass., 1971; Ruth First, *Libya: The Elusive Revolution* (Harmondsworth, Middlesex, 1974), p. 172.

76. Interviews with A.D. and A.S.; First, p. 171.

77. *New York Times*, 16, 17 and 19 October 1966. At the time the withdrawals were said to have been prompted by rising interest rates for US dollars which made deposits in Intra less attractive. However subsequent events seemed to confirm that the withdrawals were also motivated by a desire on the part of Gulf investors to increase their role in Intra and to re-direct more of its investments into profitable commercial properties in the US and Europe rather than into the development of industries and trade in Lebanon and the Arab world. Interviews with E.S. and L.D., London, 1975 and 1976.

78. *New York Times*, 16, 19 and 20 October 1966; 'The Intra Bank Affair', p. 78, Field, p. 140. For Baidas's own allegations about the political 'machinations' aimed at destroying Intra's role in Lebanon, see the *New York Times*, 30 October 1966. The Central Bank's actions in preventing the collapse of the country's banking system following the Intra crash are outlined in an interview with the bank's governor at the time, Elias Sarkis (later President of Lebanon) in *The Banker*, vol. 122, no. 551 (January 1972), pp. 55-6.

79. 'The Intra Bank Affair', pp. 78-9, *New York Times*, 27 October 1966. Three US banks, Chase Manhattan, First National City Bank and Bank of America, refused to turn over deposits held by Intra in their New York branches at the time of the crash, despite a ruling by the State Superintendent of Banks in New York that such action violated the state's banking laws. *New York Times*, 19 and 20 October, 17 November 1966.

80. *International Herald Tribune*, 27 December 1972; *New York Times*, 19 November 1966, 31 August 1967; 'The Intra Bank Affair', pp. 79, 81; *Al-Nahar Arab Report*, 8 November 1971, 18 December 1972; *Daily Star* (Beirut), 21 December 1972, 25 February 1975, Field, p. 141. Intra's commercial banking activities in Lebanon were taken over by a new institution, Bank al-Mashriq, in which Morgan Guaranty of the US later obtained a controlling interest.

81. Elias Saba, who later became Deputy Prime Minister and Minister of Finance in Lebanon, felt that aside from being Palestinian, Intra also exhibited a unique capacity (at that time) to channel the oil revenues of the Gulf states into productive investment in the Arab world. This, Saba told me, may have provoked resentment on the part of some Western interests who wanted to take a more direct role in the re-cycling of 'petrodollars', as well as in some 'financial circles' in the Gulf who did not want Lebanon to become the 'Switzerland' of the Middle East. Interview, London, 1975.

82. See for example the comments by Hasib Sabbagh in an interview in *The Observer*, 9 February 1975, and the views of the Shoman

family expressed in the Arab Bank's report, *Twenty-Five Years*.

83. In the Senate appointed by the King after the 1974 Arab summit only 8 of the 30 members were of Palestinian origin. The Chamber of Deputies, in which Palestinians had been guaranteed equal representation with Trans-Jordanians, was dissolved altogether and only reconvened, after new elections, ten years later. David Hirst, 'Conflicts of Head and Heart', *Guardian* (London), 19 December 1974. See also Arun, pp 59-60.

(٦) تجزؤ الفلاحين:

6 The Fragmentation of the Peasantry

1. For an account of the causes of the exodus see Walid Khalidi, 'Why did the Palestinians Leave?', *Middle East Forum*, vol. 35, no. 7 (July 1959), pp. 21-35. Zionist accounts of the flight and claims that the refugees left of their own accord or at the behest of the Arab governments are refuted in Erskine Childers, 'The Other Exodus', *Spectator*, 12 May 1961, pp. 672-5, and in the *Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine* (Count Bernadotte), Rhodes, September 1948 (Cmd. 7530, London, 1948).

2. The estimate was made by William St Aubin, the delegate of the League of Red Cross Societies, in his article 'Peace and Refugees in the Middle East', *Middle East Journal*, vol. 3, no. 3 (July 1949), p. 251. Additional material on the numbers and plight of the refugees is available in S. G. Thicknesse, *Arab Refugees: A Survey of Re-settlement Possibilities* (London, 1949); *Annual Report of the Secretary-General of the United Nations, 1 July 1948 to 30 June 1949*, p. 102; Fred Bruhns, 'A Study of Arab Refugee Attitudes', *Middle East Journal*, vol. 9, no. 2 (Spring 1955); and in the final report of the Economic Survey Mission which was sent to the area in 1949 by the United Nations General Assembly (A/AC 25/6, Part 1). See also the work by Jacques de Reynier, the representative of the International Red Cross at the time, entitled *A Jérusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu* (Neuchâtel, 1950), and the history of the refugees written by John Davis (formerly Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency), *The Evasion of Peace* (London, 1968). Studies written later include Avi Elascoff, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-1957* (London, 1981) and Edward Buehrig, *The UN and the Palestinian Refugees* (Bloomington, 1971). Gripping and detailed accounts of the exodus by the refugees themselves are available in Nafez Nazzari, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948* (Beirut, 1978); Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London, 1979); and in Elias Shoufani's 'The Fall of a Village', *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 3 (Summer 1972).

3. The Arab population of Palestine in 1947 is estimated to have totalled 1,303,585. Janet Abu Lughod, 'The Demographic Transformation of Palestine', in Ibrahim Abu Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston, Ill., 1971), p. 155. See also Hagopian and

Zahlan, 'Palestine's Arab Population', pp. 32-73; and George Kossaifi, 'Demographic Characteristics of the Arab Palestinian People', in Nakhleh and Zureik (eds.), pp. 13-46.

4. Thicknesse, p. 102; see also Barakat, p. 150. Aside from those living in the camps or registered for rations there were 30,000 still living in caves. An estimated 8,000 refugees from the landowning and professional classes were sufficiently well off not to need relief.

5. United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), *Registration Statistical Bulletin*, UN Document A/6013 (First Quarter, 1966), p. 27. See also Harry N. Howard, 'UNRWA, the Arab Host Countries and the Arab Refugees', *Middle East Forum*, vol. 42, no. 3 (1966), pp. 29-42.

6. By December 1967 an estimated 245,000 Palestinians had fled from the West Bank and Gaza Strip into East Jordan; 116,000 had left the Israeli-occupied area of Syria and some 61,000, including 11,000 from Gaza and 50,000 from the Sinai Peninsula, had taken refuge in Egypt. Of the total, about 145,000 were refugees who received assistance from the United Nations and who were uprooted for the second time in their lives. Davis, p. 69.

7. Hagopian and Zahlan (as reprinted and translated) in *Problèmes politiques et sociales. L'organisation de libération de la Palestine et les Palestiniens* (Paris, 1975), pp. 6-7.

8. Annual Report of the Director-General of the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), cited in the *Palestinian Statistical Abstract*, p. 361.

9. The total number of refugees in southern Lebanon including both Palestinians and Lebanese was estimated to have reached 600,000 by mid-June. Many were living in vacated flats, gardens, warehouses and schools in western Beirut. Others set up tent camps in the beaches along the coast. *The Times*, 14 June 1982.

10. United Nations Resolution 194 (III), 11 December 1948, quoted in Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine 1914-1967* (New York, 1967), p. 158; Davis, p. 61.

11. *Annual Report of the Secretary-General, 16 June 1948 to 15 June 1949*, UN Document A/4132, p. 3.

12. *Ibid.* The words are the Secretary-General's commenting on the Mission's interim report to the General Assembly, dated 6 November 1949.

13. Resolution 302 (IV), 3 December 1949; *ibid.*

14. *Annual Report* (A/4132), p. 4. See also Richardson, p. 239.

15. Hadawi, p. 158.

16. For an explanation of the terminology used by UNRWA and the political connotations implied in the use of the word 're-integration', see Richardson, p. 239.

17. Hadawi, pp. 159-62.

18. For reports of the demonstrations in Jordan and elsewhere see Alem, pp. 100-15; Sulaiman al-Nabulsi, 'Palestinian Arabs in the State of Jordan', *Al-Difa'* (Jerusalem), 14 May 1953; A. R. Abdel Kader, *Le conflit judéo-arabe* (Paris, 1961), p. 302; and *Haaretz*,

15 November 1952. Other reports are contained in *Filistin*, 21 November and 17 December 1953; *Al-Hayat*, 11 December 1952; *Kul Shai*, 14 September 1953; and *Al-Sayad*, 16 June 1954.

19. Baron, pp. 120-1.

20. Baron, pp. 101-3; Abou lyad, pp. 43-7.

21. Abidi, pp. 208-9. See also Sakhnini, 'Damm Filistin al-wusta illa sharqiyyi al-Urdun 1948-1950', pp. 73-6.

22. Abidi, pp. 201-2; see also Mishal, p. 87. Later the Islamic Liberation Party developed a novel theory whereby some aid from UNRWA and the West could be accepted in so far as it was regarded as 'jizyah', i.e. as the traditional tax paid by non-Muslims. Abidi, p. 211.

23. Gabbay, pp. 458, 529-32. *Annual Report of the Secretary-General, 1 July 1951 to 30 June 1952*, UN Document A/2141, p. 25.

24. By the end of 1965 some 74 countries had made voluntary contributions to UNRWA, however 70 per cent of the total UNRWA budget spent from May 1950 to 31 December 1965 came from the US. Britain contributed \$90.5 million over the period, bringing the combined share provided by the US and Britain to about 90 per cent. Howard, 'UNRWA', p. 30. Critics of the organisation claimed that these two countries provided the major portion of the finance mainly because they were the states which were primarily interested in preserving the *status quo* in the area and in ensuring that the Palestinians were prevented from returning to their homeland. Israel's contribution over the same period amounted to less than \$725,000. The Arab states contributed \$14,800,000 to UNRWA in addition to providing direct relief themselves which was estimated to be worth some \$64 million from 1948 to 1965. Howard, 'UNRWA'.

25. Expenditure figures are taken from UN Document A/6313, Table 5, cited in Hadawi, pp. 178-9. The *per capita* figures were calculated assuming the total number of registered refugees to be 1,308,837, as given in the *UNRWA Registration Statistical Bulletin* (First Quarter, 1966), no. 1/66.

26. UN Document A/5813, p. 5, cited in Hadawi, p. 174.

27. Ibid. For additional material on the conditions in the camps, see Bassam Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon', *Journal of Palestine Studies*, vol. 4, no. 2 (Winter 1975), pp. 91-107; Halim Barakat and Peter Dodd, 'Two Surveys of Palestinian Refugees [in Jordan]', unpublished paper provided to the author, American University of Beirut, 1972; 'Yarmouk: The Camp with a City Council', *Gulf Times*, 6 August 1981; Lena Rifkin, 'Notes from the Occupation: Peace Treaty Sharpens Struggle on West Bank', *MERIP Reports*, vol. 9, no. 10 (December 1979), pp. 3-8; Mary Khass, 'Gaza Under Occupation', *MERIP Reports*, vol. 8, no. 2 (March 1978); and Celeste Feigener, 'Courage in Adversity', *Middle East International* (July 1976), pp. 22-5. Rosemary Sayigh's *Palestinians* also contains a wealth of detail on camp conditions in Lebanon.

28. Turki, *The Disinherited*, p. 53.

29. Article III, Published in Dearden, p. 202.

30. Dearden, pp. 132-3.

31. Hutchinson, pp. 120-1. See also Hirst, pp. 178-9.
32. The number of fighters who remained in the occupied areas or who continued to carry out armed resistance from bases in the West Bank, Gaza and the neighbouring Arab countries is difficult to estimate. The daughter of one Palestinian who fought behind the Israeli lines in 1949 and 1950 told me that they numbered 'in the hundreds', but that virtually all had been either killed, injured or forced to lay down their arms by the end of 1954. See also Sakhnini, 'Damm Filistin', pp. 67-8.
33. Hirst, p. 179.
34. See Chapter 4; A. M. Goichon, 'Les réfugiés palestiniens en Jordanie', *Espirit* (July and August/September 1964); and Peter Dodd and Halim Barakat, *River without Bridges* (Beirut, 1969).
35. Sayigh, pp. 106-7.
36. Kader, p. 303.
37. The Christians were sent to two camps specifically reserved for them: Sin al-Fil and Dbaiyyah. Both were endowed with services, such as secondary schools, not readily available in the other camps reserved for Muslims. For more information, see Sayigh, pp. 119-20.
38. Sayigh, pp. 106-7.
39. Gabbay, p. 210; Turki, pp. 40-1; Sayigh, pp. 133-5; and Sirhan, p. 105.
40. My own conversations in 1972 with Shi'a peasant women from southern Lebanon were replete with references to their astonishment when they heard from the refugees that the Lebanese army had not taken an active part in the fighting in Palestine in 1948 and that the Arab Army of Liberation, rather than protecting the villagers, had often retreated in the face of Israeli advances. See also Nazzal, pp. 20, 22-3, 40-1, 91-7, for extensive examples of the refugees' views and Kader, p. 302, and Gabbay, pp. 206-7.
41. For an account of the raids and the casualties involved, see UN Documents S/3373, A/2935, S/3378, S/3430, S/3516 and S/3638, cited in Hadawi, pp. 238-40; Hutchinson, pp. 120-1; and E. L. M. Burns, *Between the Arabs and Israelis* (New York, 1963), pp. 158, 180, 184. Commander Hutchinson served on the Israeli-Jordanian Mixed Armistice Commission from 1949 to 1954 and was succeeded by General Burns, who served from January 1955 to September 1956.
42. Gabbay, pp. 215-16.
43. Ibid., p. 216.
44. Love, pp. 61, 83, 95, cited in Hirst, pp. 199-200.
45. Howard, pp. 40-1; 'Yarmouk, the Camp with a City Council'.
46. Gabbay, p. 214.
47. Examples are found in Sayigh, Abou lyad and Nazzal.
48. The Palestinians as a whole, including those who became self-supporting, formed almost two-thirds of Jordan's population until 1967 when the West Bank was lost to Israel. Hilal, pp. 71, 79.
49. One of the major characteristics separating the urban city dwellers from the peasantry was the latter's collective lack of access to education. Professor Mahmoud al-Ghul, a Palestinian from the village

of Beit Silwan near Jerusalem, explained the difference, as he saw it, to me during a visit to Harvard University in March 1974. 'Take my own case,' he said. 'I am, I suppose, like Walid Khalidi [a well-known Palestinian scholar from a notable Jerusalem family] in that I am educated, have the requisite degrees, have taught in England, Iraq and Syria and now here. In that sense we are doing the same work. But I am not middle class. I cannot forget my family... My sisters are illiterate.' Other differences stemmed from the peasantry's distinctive dialect, their identification with a specific village or region, the preservation of extended family ties and their concern about family honour ('ird). For other examples described by Palestinians themselves, see Sayigh, pp. 52-3. Sadiq al-Azm, a distinguished Syrian scholar and philosopher, has analysed what he calls the 'Fahlawian Personality' in his work on the 1967 war, *Self-Criticism After the Defeat*, trans. Lewis R. Scudder Jr., in 'Arab Intellectuals and the Defeat', unpublished MA thesis, American University of Beirut, 1971, pp. 232-48.

50. The Israeli writer, Amos Elon, has described the astonishment Israeli soldiers felt on discovering the strength of these ties after they overran several refugee camps in the West Bank in June 1967: 'Upon entering a refugee camp one young soldier discovered that the inmates were still organised into and dwelled as small clans or neighbourhood units according to the town, and even the street they had lived in prior to their dispersion in 1948... Beersheba, Zarnaga, Ramleh, Lod, Jaffa, Rehovoth.' *The Israelis: Founders and Sons* (New York, 1972), p. 339, cited in Barakat, p. 25. See also Sayigh, pp. 124-8; Sirhan, pp. 101-3; and Sirhan's pamphlet, *Palestinian Children: The Generation of Liberation*, Palestine Essays no. 23, Research Centre, Palestine Liberation Organisation (Beirut, 1970), pp. 13-17.

51. A figure of 28 per cent for the West Bank is also recorded in an unpublished report, 'Figures About Agriculture in the West Bank', compiled by Shehadeh Dajani in March 1980 and cited in Emile Sahliyeh, 'West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems', *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 2 (Winter 1982), p. 63.

52. UN Document A/3212, p. 23, and A/3686, p. 25; *Filistin*, 12 December 1956; Gabbay, p. 532; 'The Bridge of No Return', *Gulf Times*, 13-19 July 1980. For a description of the Bashatwah tribe see Tawfiq Canaan, 'The Saqr Bedouin of Bisan', *Journal of the Palestine Oriental Society*, vol. 16 (1936), pp. 21-32.

53. Gubser, *Politics and Change*, pp. 124-5.

54. *Ibid.*, p. 125.

55. These funds, which were made available under UNRWA's individual grants programme from 1955 to 1957, were allocated to those refugees who could present acceptable projects to the Agency. However very few of the peasants in the camps possessed the skills and contacts such a presentation required and as a result the funds were granted mainly to the more well-to-do refugees from the cities. When the programme was discontinued in 1957 because of a lack of funds, UNRWA had spent more than \$2 million on 714 individual projects, 242 of which were for agricultural schemes. Gabbay, p. 531.

56. Baron, pp. 163-4; Goichon, 'La transformation', p. 150.
57. Goichon, 'La transformation', p. 150; Salim Tamari, 'Re-peasantisation in the Jordan Valley', unpublished paper, Bir Zeit University, 1981, pp. 301, 314-15, 330-1; and UNRWA, *The East Jordan Valley: A Social and Economic Survey* (Amman, 1961), p. 166.
58. Uri Davis, *et al.*, 'Israel and the Water Resources of the West Bank', *Journal of Palestine Studies*, vol. 9, no. 2 (Winter 1980), cited in Sahliyah, 'West Bank Development', pp. 64-5. See also Hisham Awartani *West Bank Agriculture: A New Outlook*. Research Bulletin no. 1, Al-Najah University (Nablus, 1981); and Peter Gubser, *West Bank and Gaza Economic Development*, Middle East Problem Paper no. 20, Middle East Institute (Washington, DC, 1979), pp. 2-3.
59. Tamari, 'Re-peasantisation', and his 'From the Fruits of their Labour: the Persistence of Share Tenancy in the Palestinian Agrarian Economy', unpublished paper, Bir Zeit University, Bir Zeit, 1981, pp. 30-2.
60. Tamari, 'From the Fruits', pp. 30-2.
61. More than half the landowning farmers in the West Bank and three-quarters of those in the East Bank owned 30 *dunums* or less, an amount which was too small to provide a basic living for a refugee family. Tamari, 'Re-peasantisation', pp. 314-15. The sharecroppers, who paid an average of 30 to 66 per cent of the crop's value to the landlord, received even less. *Ibid.*, p. 305.
62. Salim Tamari, 'Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel', *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 1 (Autumn 1981). Tamari makes use of an unpublished PhD thesis written by Linda Ammons, 'West Bank Arab Villages: The Influence of National and International Politics on Village Life', Harvard University, Cambridge, Mass., 1978.
63. Khass, pp. 21-2. See also Waines, p. 159.
64. Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life', pp. 99-100.
65. Sayigh, p. 114.
66. *Ibid.*
67. *Ibid.*, pp. 116-17.
68. *Ibid.*, p. 117.
69. 'Class Structure of the Palestinians', unpublished MA thesis (in Arabic), American University of Beirut, 1977, cited in Sayigh, p. 121.
70. *Ibid.*
71. The International Red Cross estimated in mid-June 1982 that the number of homeless in the country, including both Lebanese and Palestinians, totalled 600,000. *The Times*, 14 June 1982. Even before the 1982 invasion Israeli raids on southern Lebanon had forced thousands of Palestinian refugees to emigrate to other parts of the country or to the neighbouring states. Many of the 3,000 agricultural workers who remained in the area lost their jobs when their Lebanese landlords and employers fled abroad to escape the shelling. Caroline Tisdall, 'The People with Nowhere to Run', *Guardian*, 28 August 1979.

72. 'Young Refugees Build New Careers in Syria', *Gulf Times*, 13 August 1981, p. 7.

73. Ibid.

74. *Gulf Times*, 13-19 July 1980; UNRWA, *From Camps to Homes: Progress and Aims* (Beirut and New York, 1951) and *Aid to Arab Refugees from Palestine* (Beirut, 1954). See also Hilal, pp. 78-9.

75. Gabbay, p. 531.

76. Ibid., pp. 457-8.

77. Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life', pp. 98-9, *Events* (London), 17 October 1977, and Davis, p. 65.

78. SAMED, *Sons of Martyrs for Palestine Works Society: SAMED* (Beirut, n.d. [1974?]), pp. 11-15, and the pamphlet published by the Palestine Liberation Organisation, *The Other Face of Palestinian Resistance* (London, 1980), pp. 8-10.

79. Interview with Muhammad Zaki Nashashibi, President, Palestine National Fund, London, 22 May 1980. See also *The Middle East* (August 1980) and the PLO pamphlet, *The Other Face*, p. 9.

80. *The Other Face*, pp. 5-8.

81. *Gulf Times*, 13 August 1981, p. 7.

82. Ibid.

83. Ibid.

84. Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life', p. 101.

85. Ibid.

86. Fiegener, 'Courage in Adversity', pp. 24-5, Sayigh, p. 122. See also the excellent study by Hani Mundus, *Al-'Amal wa-l-'umal fi al-mukhayamat al-filistiniyyah* (*Labour and the Workers in the Palestinian Camps*) (Beirut, 1974).

87. Some 250 Palestinian workers at the port of Beirut received compensation totalling LL1.9 million after staging an all-day sit-in at the port in 1978. They were protesting against their unemployment during the civil war and against the killing of some 14 workers during the fighting. Reuters, Beirut, 12 January 1978.

88. Goichon, 'La transformation', p. 125, and Dajani, p. 3. See also United Nations Economic and Social Office in Beirut, *Organisation and Administration of Social Welfare Programmes: A Series of Country Studies: Jordan*, UN Publication E/68/1V/6 (Beirut, 1968); and *Studies in Social Development in the Middle East*, part 2.

89. Hacker, p. 129.

90. Guy Loew, 'L'essor urbain en Jordanie orientale', *Maghreb-Mashrek*, no. 81 (July-September 1978), pp. 52-3.

91. Guy Sitbon, 'Des camps de tentes aux palais princiers', *Le Nouvel Observateur*, 17 April 1982, p. 34.

92. Aruri, p. 92. See also Mishal, *West Bank, East Bank*, and especially Hilal, pp. 78-9, 93-5.

93. Gabbay, p. 533.

94. *Gulf Times*, 13-19 July 1980. See also Elisha Efrat, 'Changes in the Settlement Pattern of the Gaza Strip, 1945-1975', *Asian Affairs*, no. 63 (1976), pp. 168-77.

95. Ann Lesch, 'Israeli Settlements in the Occupied Territories

1967-1977', *Journal of Palestine Studies*, vol. 7, no. 1 (Autumn 1977). See also Sarah Graham-Brown, 'The West Bank and Gaza: The Structural Impact of Israeli Colonisation', *MERIP Reports*, no. 74 (January 1979), pp. 9-14; and Salim Tamari, 'The Palestinians in the West Bank and Gaza. The Sociology of Dependency' in Nakhleh and Zureik (eds.). Other relevant articles include Arie Bregman, 'The Economy of the Administered Areas, 1974-75', Research Department, Bank of Israel, 1975; and Amal Samed, 'The Proletarianisation of Palestinian Women in Israel', *MERIP Reports*, no. 50 (August 1976), pp. 14-15.

96. Atallah Mansour, 'West Bank Aid', *Events* (London), 17 October 1977, and unpublished material sent to the author. See also *Al-Fajr*, 27 September to 3 October 1981; *Haaretz*, 2 August 1978; and *Al-Hamishmar*, 1 August 1978; as well as *MERIP Reports* (January 1979), no. 74, pp. 24-5.

97. Interview with Muhammad Milhelm, Mayor of Hebron, London, June 1980. See also Khass, p. 22; Graham-Brown, 'The West Bank and Gaza', p. 11.

98. Mansour, 'West Bank Aid'; Tamari, 'The Structural Impact', p. 101. See also Sheila Ryan, 'The West Bank and Gaza: Political Consequences of Occupation', *MERIP Reports* (January 1979), no. 74, p. 4; Hisham Awartani, *A Survey of Industries in the West Bank and Gaza* (Bir Zeit, 1979) and a report compiled by the Federation of Chambers of Commerce in the West Bank in 1978 which is summarised in *Al-Qabas*, 8 April 1978.

99. Finnie, pp. 102-3. See also Thomas Stauffer, 'The Industrial Worker' in S. N. Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, NY, 1955), pp. 83-98; 'Izz ed-Din Amun, *Kuwait's Workers: From the Pearl to Petroleum* (in Arabic) (Kuwait, 1958), cited in Willard Beling, *Pan-Arabism and Labor* (Cambridge, Mass., 1961), p. 68; Longrigg, pp. 211-12; Kemal Sayegh, *Oil and Arab Regional Development* (New York, 1969), p. 103, and Kuwait Oil Company, *The Story of Kuwait* (London, 1955).

100. Sperling, p. 2.

101. Richard Sanger, *The Arabian Peninsula* (Ithaca, NY, 1954), p. 119.

102. *Al-Jaz'irah Al-Jadidah (The New Peninsula)* (Journal of the People's Democratic Party of Saudi Arabia) (1972), trans. by the Arab Support Committee, Berkeley, entitled 'Struggle, Oppression and Counter-Revolution in Saudi Arabia', pp. 4-5; Sperling, p. 2; Finnie, p. 102, and Turki, p. 89.

103. Ghassan Kanafani's highly praised novel, *Men in the Sun*, although a fictional account of three Palestinian workers seeking to emigrate to Kuwait, graphically portrays the fears and emotions experienced by many Palestinian *émigrés* in the Gulf since 1948 (trans. Hilary Kilpatrick, Washington, DC and London, 1978). See also Fawaz Turki's vivid account of his experiences working for Aramco in Ras al-Tanura in the early 1960s in *The Disinherited*, pp. 85-93, and a similar account by Leila Khaled of experiences working in Kuwait in *My People Shall Live*, pp. 78-94.

104. Seikaly and Smith, 'Palestinians in the Gulf', pp. 53-5. For details of the restrictions, see also Suzannah Tarbush, 'Manpower Patterns: The Development Issue of the 1980s', in the same *Review*, pp. 46-51.

٧ — الوطنية والصراع الطبقي

7 Nationalism and Class Struggle

1. Abdullah, pp. 18-20; Aruri and Farsoun, p. 120. See also Albert Hourani's classic study *Arabic Thought in the Liberal Age* for a more general discussion of the historical context out of which liberalism arose. Abdullah Laroui's *The Crisis of the Arab Intellectual*, trans. Dairmid Cammell (Berkeley, Los Angeles and London, 1976) provides some profound insights concerning the liberal intellectual's political role within the larger context of imperial and neo-colonialist hegemony in the Third World.

2. Aruri, p. 96.

3. The divisions within the Palestinian community were also reflected in the Jordanian army and in the Palestine Liberation Army units based in Jordan. Some Palestinian officers remained staunchly loyal to the King despite his crackdown on the guerrillas and their final expulsion from the kingdom after a series of brutal battles in the forests near Irbid in July 1971. *Al-Nahar Arab Report*, vol. 3, no. 52 (25 December 1972), pp. 3-4. Sitbon, p. 34.

4. Kerr, p. 7.

5. Abidi, p. 209; Mishal, *West Bank - East Bank*, p. 94.

6. Abidi, pp. 161-2. Subsequent evidence also indicated that Anwar Khatib, one of the leading spokesmen of the liberals, had been receiving funds from Iraq (then still under Hashimite rule) for passing information about the Baath and other opposition parties in the Cabinet to King Hussein.

7. Baron, p. 126; Abdullah Schleiffer, *The Fall of Jerusalem* (New York and London, 1972), pp. 66-7; Riad El-Rayyes and Dunia Nahas, *Guerrillas for Palestine* (London, 1976), pp. 49-51.

8. *Al-Nahar Arab Report*, 2 May 1975; Baron, pp. 121-2.

9. For a detailed history of the movement, see the PhD thesis, 'The Arab Nationalist Movement 1951-1971: From Pressure Group to Socialist Party', written by Dr Bassel Koubessi at the American University, Washington, DC, 1971. Dr Koubessi helped to found the Iraqi branch of the ANM and was a close associate of George Habash during his medical student days at AUB. He was assassinated in Paris in April 1973. Baron, p. 119.

10. Baron, pp. 129-31. The PFLP's ideology is outlined in *A Strategy for the Liberation of Palestine* (Amman, 1969). See also the various press conferences given by George Habash, notably the one given in Beirut on the occasion of the Arab summit meeting in Beirut, 25 October 1974, reprinted in the *Journal of Palestine Studies*, vol. 4, no. 2 (Winter 1975), pp. 175-7. Other documentary material is contained in

Leila S. Kadi, *Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement* (Beirut, 1969); interview with Khaled al-Hassan in *Palestine Lives: Interviews with Leaders of the Resistance* (Beirut, 1973); Gerard Chaliand, 'The Palestinian Resistance Movement', *Le Monde Diplomatique* (March 1969); and the newspapers published by the DFLP - *Al-Hurriyah* - and the PFLP - *Al-Hadaf* - in Beirut.

11. Baron, p. 127.

12. One Fatah official told me in Beirut in June 1972 that the Democratic Front had begun to receive funds from certain members of the royal families in the Gulf as early as 1968. However I was unable to confirm this and the Front has denied that it has received any substantial material assistance from states in the Gulf.

13. At one point relations between Fatah and the PFLP deteriorated so badly that Kamal Adwan, a member of Fatah's Central Committee, accused the Front in 1971 of acting as if it were an agent of the Jordanian regime. Adwan also criticised the PFLP for providing the Jordanians with a pretext for liquidating the resistance movement in the country, a reference, presumably, to the spectacular hijacking of four airliners by the Front in September 1970. He hinted that Fatah had considered 'settling accounts' with the PFLP when the civil war broke out. El-Rayyes and Nahas, p. 40. See also John Cooley, *Green March, Black September: The Story of the Palestinian Arabs* (London, 1973) for a detailed analysis of the differences between Fatah and the PFLP.

14. *Fiches du Monde Arabe (FMA)*, no. 736 (31 August 1977); Aruri, pp. 96-7.

15. Abidi, pp. 209, 217.

16. *FMA*, nos. 736, 743; Aruri, pp. 96-8.

17. Naji 'Allush, 'Les communistes arabes et la Palestine', *Afrique-Asie*, no. 3 (2 May 1972), pp. 20-6; *FMA*, nos. 743, 748. See also Bassam Tibi (ed.), *Die Arabische Linke* (Frankfurt on Main, 1969).

18. Baron, p. 108. 'Issam Sakhnini, 'Al-Kiyan al-filistiniyyi 1964-74' ('The Palestinian Entity, 1967-74'), *Shuun Filistiniyyah (Palestinian Affairs)*, no. 40 (December 1974), p. 50.

19. 'Allush, p. 23, *L'Orient-Le Jour*, 24 June 1972; *FMA*, no. 748. The majority favourable to armed struggle, led by Fuad Nasser, Faiq Warrad and 'Arabi Awad, later expelled those, like Fahmi Salfiti, Rushdi Shaglin and Emilie Naffah, who had opposed the adoption of armed struggle and the formation of a separate guerrilla group, the Ansar, sponsored by the Communist Party of Jordan.

20. *Le Monde Diplomatique* (May 1976, June 1980). Interview with Mohammad Milhelm, London, 2 June 1980, and Bassam Shaka, London, August 1980. See also Salim Tamari, 'The Palestinian Demand for Independence Cannot Be Postponed Indefinitely', *MERIP Reports* (October-December 1981), on the growth of the Communist Party in the West Bank and Gaza after the elections.

21. The history of the Brethren in Egypt has been the subject of several detailed works in English, including Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (London, 1969) and Christina Phelps

Harris, *Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim Brotherhood* (The Hague, 1964).

22. Abidi, p. 202; *FMA*, no. 1162 (10 January 1979). See also Sharif, p. 122, and Sharabati, *Min ajal Filistin*. Sharif was a close associate of Nasser's before the *coup d'état* and later became one of the Brethren's leaders in Jordan. Al-Sharabati acted as an adviser to the organisation in Cairo. The statement by Sheikh Hasan al-Banna, the founder and Supreme Guide of the Brethren in Egypt, supporting the Arab Higher Committee and the Mufti, was made on 4 September 1948 and is noted in *Middle East Journal*, no. 3 (January 1949), p. 74.

23. Abidi, p. 209.

24. Abidi, pp. 207-9.

25. Peter Gubser reported, for example, that in the 1950s families from Gaza which settled in the al-Karak district of Jordan after the 1948 war 'were not allowed to attend the public schools. As a result many of their children went to the Muslim Brotherhood primary school and the few who wished to continue their education had to bribe their way into local secondary schools'. *Politics and Change*, p. 125.

26. Baron, p. 82.

27. Baron, pp. 85-6.

28. Kadi, p. 25.

29. Baron, pp. 85-7, 91-2.

30. Baron, pp. 87, 95-6. Hirst, p. 281.

31. *FMA*, no. 849 (11 January 1978); Baron, pp. 86-7.

32. Hirst, p. 280.

33. Baron, pp. 103-7, *FMA*, no. 677 (22 June 1977); Abou lyad, pp. 51, 68. See also Kadi for a detailed history of Fatah's early days and biographies of its founders.

34. Abou lyad, pp. 76-7. The others in favour of immediate action included Abu Jihad, Abu Lutf, Abu Youssef and Abu Mazin. Two separate meetings were held to debate the issue, one in Kuwait and the other in Damascus.

35. For details of the first raids see Abou lyad, pp. 78-9, and El-Rayyes and Nahas, pp. 27-8.

36. Abou lyad, pp. 89-91, 94.

37. Abou lyad, pp. 108-9, Baron, pp. 158-60, 177-9.

38. Abou lyad, p. 102; Baron, pp. 178-9; *The Middle East* (March 1979), p. 35; *Guardian*, 20 April 1981.

39. El-Rayyes and Nahas, pp. 35-6.

40. Fatah's policy of non-interference is explained in a booklet published by its Office of Information and Guidance in 1968 entitled *Dirasat wa-tajribat thawriyyah* (Revolutionary Studies and Experience), while the PFLP's views on the need to combat the reactionary Arab regimes is contained in its publication, *A Strategy for the Liberation of Palestine* (Amman, 1969). For the DFLP's analysis, see its pamphlet, *Historical Development of the Palestinian Struggle* (n.p., 1971).

41. For a vivid description of the events leading up to the war and Salah Khalaf's role in the events, see Abou lyad, pp. 121-53.

42. Documents: *The Political Programme of the Palestine Liberation Organisation*, Research Centre, Palestine Liberation Organisation (Beirut, 1974), 'Prologue', p. 80.

43. Studies of the civil war are still lacking, but see David Gilmour, *Lebanon: The Fractured Country* (London, 1983) and Pierre Vallaud, *Le Liban au bout du fusil* (Paris, 1976) as well as the collection of essays produced by *Die Dritte Welt* (Third World magazine) entitled *Lebanese War: Historical and Social Background* (Bonn, 1977).

44. *L'Orient Le Jour*, 18 November 1978: John Roberts, 'Palestine's PLO Embarks on a Diplomatic Offensive', *Interpress Service* (IPS), Beirut, 17 November 1978.

45. Aside from the Fatah dissidents in the Beqaa Valley, the aftermath of the Israeli invasion of Lebanon also led to a prolonged re-examination within Fatah's Executive Committee of the correctness of the movement's past approach to the Arab regimes. Salah Khalaf (Abu Iyad) said publicly in July 1983 that he felt in retrospect the principle of 'non-interference in the internal affairs of Arab regimes' had been a wrong policy to pursue. *Al-Watan Al-'Arabi*, 15 July 1983 (English translation in *The Palestine Post*, Dundee, August 1983).

46. For examples of the camp residents' views on the nature of the services provided and their criticisms of them see Sayigh, pp. 163-75.

47. Interview, Mohammad Zaki Nashashibi, President of the Palestine National Fund, London, May 1980. Helena Cobban, 'Building a State from the Rubble of Exile', *The Middle East* (November 1981).

الفهرس

٧ الاهداء
٩ مقدمة
١٣ الجزء الأول: المنظور التاريخي
١٥ (١) فلسطين تحت الحكم العثماني
١٦ — حكم الشيوخ وحروب العشائر
٢٠ — نشوء الملكية الخاصة
٢٣ — الاستيطان الأوربي
 (٢) تحول المجتمع الفلسطيني في الفترة
٢٥ ما بين ١٨٧٦ — ١٩١٧
٢٧ — الأشراف
٣٠ — العائلات المالكة للأراضي
٣٣ — تجار المدن
٣٨ — الحرفيون والصناع المهرة
٤١ — الفلاحون
٤٩ (٣) الانتداب البريطاني ١٩٢٢ — ١٩٤٨
٥٠ — الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني
٥٤ انشاء اليشوف
٥٨ السياسة البريطانية والعرب الفلسطينيين

٦٢	— نشوء المجتمع الطبقي ١٩٢٢ — ١٩٣٦ :
٦٢	بلترة الفلاحين
٦٥	نشوء العمل المأجور
٦٨	نمو البرجوازية
٧٠	تجزؤ الطبقة الحاكمة
٧٦	— الثورة العربية والحرب الأهلية ١٩٣٦ — ١٩٣٩ :
٧٦	الثورة
٨٠	الحرب الأهلية والصراع الطبقي
٨٣	— التقسيم، الهزيمة والمنفى ١٩٣٩ — ١٩٤٨ :
٨٩	الجزء الثاني: الشتات الفلسطيني، ١٩٤٨ — ١٩٨٣ :
٩١	(٤) افول العائلات الحاكمة:
٩٢	— هزيمة الحركة الوطنية ١٩٤٣ — ١٩٤٨ :
٩٢	الحسينيون والاستقلال ٤٣ — ٤٥
٩٧	الصراع على القيادة ١٩٤٥ — ١٩٤٨
٩٩	الاحتلال الاسرائيلي وهزيمة المفتي
١٠٣	— العائلات الحاكمة
١٠٥	استعادة الفصيل المؤيد لعبد الله
١٠٧	الفوائد الاقتصادية
١١٥	المشاركة في الحكومة
١٢١	— التحدي الوطني الجديد
١٣٥	(٥) القومية والبرجوازية:
١٤٠	— تحويل رؤوس الأموال
١٤٧	— التجارة والاستثمار في الشتات ١٩٤٨ — ١٩٧٤ :
١٥٥	— الشركات الفلسطينية والمقاولون الجدد:
١٦٣	— التحدي والتراجع ١٩٦٤ — ١٩٧٤ :
١٧٣	(٦) تجزؤ الفلاحين:
١٧٣	— اخضاع اللاجئين ١٩٤٨ — ١٩٦٤
١٧٣	دور الأمم المتحدة

١٧٧	مواقف الحكومات العربية المضيفة
١٨٥	— التحول الطبقي للفلاحين
١٨٦	العمل الزراعي
١٩٤	مهن البناء والصناعة
٢٠٠	— الهجرة واليد العاملة المهاجرة
٢٠٥	(٧) الوطنية والصراع الطبقي ١٩٤٨ — ١٩٨٣ :
٢٠٧	— الايديولوجية والطبقة ١٩٤٨ — ١٩٧٤ :
٢٠٨	الليبراليون
٢٠٩	القوميون العرب
٢١٠	البعثيون
٢١٢	حركة القوميون العرب وعبد الناصر
٢١٦	الحزب الشيوعي
٢١٩	الاصلاح الاسلامي
٢٢١	— منظمة التحرير ١٩٦٤ — ١٩٨٣
٢٢٢	تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية
٢٢٣	فتح تستولي على منظمة التحرير
٢٢٦	الوطنية والصراع الطبقي داخل المنظمة
٢٣٥	المراجع والهوامش



دار الحصاد للنشر والتوزيع

دمشق ص. ب. ٤٤٩٠

هاتف: ٢٤٦٣٢٦

صمم الغلاف الفنان

سامر اسماعيل